الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٩٥)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤٦
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٥٨
حقوق الانسان في العالم	١٩٦

ضوابط لمنع تسرُّب التسول إلى العمرة

المصدر: جريدة شمس الاربعاء١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٤ مايو ٢٠١١م العدد ١٩٣٩
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=133479

مكة المكرمة. حامد القرشي

في وقت باتت الساحات المحيطة بالحرمين الشريفين ساحة للمتسولين الوافدين، كشف رئيس اللجنة الوطنية للحج والعمرة بالغرف التجارية والصناعية سعد جميل القرشي أن وزارة الحج أبلغت جميع شركات ومؤسسات العمرة بفرض ضوابط وشروط على استقبال طلبات من يثبت عجزهم عن أداء العمرة أو مناسك الحج، بغية عدم استغلال الشعائر الدينية في ظاهرة التسول.

ونفى أن يكون من بين الزوار والمعتمرين الحاليين متسولين أو حتى باعة جائلين، أو ممن يقومون ببيع زمزم العشوائي، مؤكدا في الوقت ذاته أن الكثير من هؤلاء هم عمالة وافدة غير نظاميين من مخالفي نظام الإقامة والعمل، وليسوا من المعتمرين حيث يشهد موسم العمرة سنويا توافد أكثر من أربعة ملايين معتمر لمكة المكرمة.

وفيما بدأت الإشارات تتجه لخلل ما ربما كان سببا في امتهان التسول، أصبح البحث عن مكمن الخلل يشكل صعوبة بالغة للجميع، حيث إن أصابع الاتهام تشير إلى المعتمرين الوافدين الذين يصلون زرافات شهريا في مثل هذا التوقيت إلى الأراضي المقدسة، ثم يتخلف منهم الآلاف أو يمتهنون العمل خلال الموسم بما يضمن لهم العودة في توقيت مناسب بغرض التربح مجددا، ويبقى السؤال هل المعتمرون سبب التسول أم أن المقيمين هم من يتوارون عن الأنظار في فترات غير العمرة، ليظهروا كمتسولين في فترات العمرة، لتشويه الصورة، ويختلط الحابل بالنابل، ثم أليست الرقابة الوسيلة المثلى لمنع هذا الأمر، أم أنه لا يعقل أن تشكل فرق عديدة لمنع الأمر، والواجب يفرض التوعية على القادمين من المعتمرين، حتى لا يشكلوا الخلل في توفير المادة لمثل هؤلاء المسترزقين، أم أنه يجب تكثيف دور الجهات الخيرية بصورة تجعل المعتمرين القادمين يعرفون إلى أين يلقون تبرعاتهم وهباتهم، بما يضمن لهم الوصول الحقيقي إلى الفقراء والمحتاجين، وليسوا لصوص التسول.

الرقابة أولا

أوضح عضو مجلس الإدارة المتحدث الإعلامي للغرفة التجارية والصناعية بمكة المكرمة ماهر بن صالح جمال أن مراقبة الظواهر السلبية ليست من أدوار الغرفة التنفيذية، وإن كانت من المظاهر التي تعمل الغرفة على معالجتها بالتواصل مع الجهات ذات الاختصاص لأنها تضر بمصالح التجار والتجارة.

وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان أن هناك لجنة مشكلة من عدة قطاعات، وهي لجنة الظواهر السلبية والتي تتابع المتسولين والباعة الجائلين وغيرها من الظواهر السلبية: «والتي أصبحت محدودة وبنسبة ضئيلة خاصة في المنطقة المركزية.»

وأشار إلى أنه نفذت أخيرا حملة» ضياء» الأمنية بمشاركة الطوارئ والدوريات والمرور والجوازات والمجاهدين، بشارع المنصور وتعبئة ماء زمزم كدي: «أسفرت الحملة عن القبض على ٦٠ مقيما من باعة زمزم والباعة الجائلين ومتسولين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل، وسلموا جميعا لإدارة الوافدين، والحملات مستمرة وفق جدولة معينة.»

موسم التربح

لكن عددا من المواطنين عدوا موسم العمرة موسما مربحا وفرصة ذهبية، يقوم باستغلالها المتسولون والباعة الجائلون، حيث ينتشرون في عدد من شوارع وطرقات مكة المكرمة مستغلين في الوقت ذاته توافد أعداد كبيرة من الزوار والمعتمرين الذين قدموا لأداء مناسك العمرة.

وحسب رؤية المواطن رابح الهذلي فإن: «عددا كبيرا من الوافدين يستغلون موسم العمرة في تنشيط العديد من أنواع التجارة الممنوعة والمرفوضة، فنجد البعض منهم من يمتهن مهنة التسول، وآخرون يتنقلون ببضائعهم عند مساكن المعتمرين في الشوارع، فهؤلاء يعدون موسم العمرة فرصة ذهبية لا يمكن تعويضها لجمع أكبر مبلغ من المال، سواء من خلال استعطاف الزوار والمعتمرين، أو عند المساجد أو محطات البنزين أو في المنطقة المركزية، حيث يقف دائما

المتسولون»، مشيرا إلى أن العديد من المتسولين يلجؤون إلى أسلوب استمالة قلوب المحسنين بالألفاظ المسجوعة والكلام المعبر والمؤثر، كما أنهم يستغلون الأطفال المعوقين والعجزة في استمالة قلوب سكان مكة المكرمة وكذلك الزوار والعمار، أضف إلى ذلك أن الكثير من العمالة الوافد سواء ممن يحملون إقامات نظامية أو مخالفي لنظام الإقامة والعمل يغتنمون موسم العمرة في عملية البيع العشوائي والذي يدر عليهم دخلا كبيرا.

تشويه الصورة

ويجزم مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي أن العمالة الوافدة والسائبة شوهت موسم العمرة: «حيث يشوهون المنظر الحضاري للعاصمة المقدسة، مستغلين موسم العمرة في التسول الذين امتهنوه بكل حرفية مستخدمين الزي السعودي، كما أن البعض من هؤلاء يستخدمون العربات المتحركة في دفع المعتمرين في الطواف أو السعي، فيما هناك البعض من العمالة الوافدة ينتهز فرصة وجود أعداد كبيرة من الزوار والمعتمرين خلال موسم العمرة يبيع جوالين معبئة بالمياه على أنها مياه زمزم، ولكن وبحسب ما وصلني من أحد المسؤولين بأمانة العاصمة المقدسة فإن الكثير من هذه الجوالين ليست من مياه زمزم، بل هي مياه آبار ومياه غير صالحة للشرب يخدعون بها المعتمرين وزوار بيت الله الحرام على أنها مياه زمزم.« وناشد الدكتور السهلي الجهات ذات الاختصاص بتكثيف الجولات الميدانية اليومية على أمثال هؤلاء الذين استغلوا موسم العمرة في أعمال شوهت الموسم فلابد من ردعهم ومنعهم.

توجيه مفقود

ويرى أستاذ الفقه بجامعة الطائف الدكتور جميل اللويحق أن الأعداد الكبيرة التي تفد إلى أداء مناسك العمرة تفتقر إلى المثل العليا، التي ينبغي التقيد بها وخصوصا في زيارة قدسية: «فمن الملاحظ من بعض الجنسيات التي تأتي بغرض البقاء لموسم العمرة من أجل التربح من التسول أو التربح بوسائل أخرى ممنوعة، وعلى الرغم من محدودية العدد من الذين يمارسون بعض الظواهر السلبية إلا أنها تعد أمرا مقلقا.«

وتمنى الدكتور اللويحق مشاركة مؤسسات الطوافة في موسم العمرة لتقوم بدورها كما تقوم به في موسم الحج وأيضا ينبغي تثقيف هؤلاء المعتمرين قبل المجيء لأداء مناسك العمرة من بلدانهم، كذلك زيادة توعية المعتمرين بالمحاضرات سواء في مكة المكرمة أو المدينة المنورة، بحيث تكون هذه المحاضرات تثقيفية للمعتمرين وأن تلقى بعدة لغات لتعم الفائدة للجميع.

رسائل توعية

وقال رئيس الشؤون الإعلامية بمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج الدكتور عثمان قزاز إن أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية ومعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج بجامعة أم القرى الأمير خالد الفيصل وجه في شهر رمضان الماضي بإعداد دراسة لصياغة رسائل توعوية عن أضرار الظواهر السلبية على المجتمع والحجاج والمعتمرين والزوار، وذلك بالتنسيق مع وزارة الحج وأمانة العاصمة المقدسة ووزارتي الشؤون الاجتماعية والثقافة والإعلام، مشيرا إلى أن الدراسة تتمحور حول التعرف على السلوكيات السلبية والمنعكسة آثارها على الخدمات الحكومية، مؤكدا في الوقت ذاته أن الدراسة ستخلص إلى وضع خطة متكاملة وشاملة لبرنامج الحملة التوعوية ,مبينا أن الدراسة ستعتمد على منهج الدراسات الكمية باستخدام الإحصاءات العددية للظواهر والمشكلات معتمدة على أداء الاستبانة المباشرة إلى جانب الاعتماد على منهج الدراسات النوعية، مضيفا بالقول إن المعهد سوف يقوم بالعديد من الدراسات حول الظواهر السلبية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

آباء يئدون رغبات بناتهم باختيار الزوج .. تفتح الملف الشائك

إجبار الفتاة على الزواج بمن لا تريد محرم.. يخالف القوانين.. وينتهك الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110505/PrinCon20110505417253.htm

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

«أبي يريد تزويجي برجل أكرهه ولا أريده»، بهذه الكلمات وبصوت حزين يقطر أسى تحدثت الفتاة «م. ن» عن معاناتها مع والدها الذي أجبرها على رجل لا تريده بل هددها إن أفصحت له بعدم رغبتها بأنه سيذيقها الأمرين، كيف وهو وعد بها الرجل وأعطاه كلمة، والعادات والتقاليد في القبيلة تقره على فعله رغم أن الشرع يحرم ذلك، فالأب يرى أن ابنته لا تعرف مصلحة نفسها وهو الوحيد المخول بمصلحتها دون أن يكون لها رأي أو مشورة.

تضيف «أشعر بالحزن والكآبة والخوف كلما اقترب موعد الزواج لقد دمر والدي حياتي ولا أستطيع أن أصرخ وأقول: لا؛ لأنه عندها سيقف كل أفراد عائلتي ومعارفي ضدي فكيف أعصي أبي وأرفض الرجل».

وزادت: إنني «أشعر أن الرجل الغريب أهم لديهم من ابنتهم التي مرضت وتعبت واعتزلت العالم، ومع ذلك لم يعيروني أي اهتمام وضربوا بمشاعري وأحاسيسي وحقي الشرعي والنظامي عرض الحائط».

وختمت حديثها «أتمنى أن يخطفني الموت قبل أن أدخل عش الزوجية الذي تحول إلى جحيم بفعل والدي هداه الله».

وتصرخ فاطمة بصوت لا يقل مأساوية عن سابقتها فتقول «لقد كانت صفقة رابحة لوالدي الذي زوجني لرجل ثري بلغ من العمر عتيا مقابل مبلغ مادي كبير سيتمتع به مقابل عيشي في عذاب دائم مع رجل يكبرني بأكثر من ٤٠ سنة دون وجود ما يجذبني إليه وأنا الشابة اليافعة».

أما أم محمد فمعاناتها أشد مرارة فقد قادتها تقاليد القبيلة إلى تزويجها من ابن عمها الذي لا تريده ولا يريدها لكن إرادة الآباء فوق إرادة الأبناء.

ويزداد الأمر خطورة كونه يتعلق بأمر مصيري يمس اللبنة الأولى في المجتمع وهي «الأسرة» التي إن صلحت صلح المجتمع وإن فسدت فسد المجتمع، وما كثرة حالات الطلاق والمشكلات والتفكك الأسري والخيانات الزوجية إلا أحد الآثار السيئة التي تخلفها مسألة الإجبار في الزواج سواء أكانت للرجل أو المرأة. فقد كشف تقرير لوزارة العدل أن إجمالي عدد حالات الطلاق في المملكة قد بلغ ٢٨٨٦٧ حالة طلاق بمعدل ٧٩ حالة طلاق يوميا عام ٢٠٠٩م وهو رقم كبير يجعلنا نبحث عن أسباب تضخمه وإيجاد الحلول للحد من تناميه في المجتمع كونه يهدد الأسرة والأمن النفسي والصحي للمجتمع.

والمعلوم أن عدم التوافق النفسي والانسجام الروحي بين الزوجين سبب رئيس في المشكلات الأسرية وصولا إلى الطلاق وتشتت الأسر، ولو أن الآباء والأمهات ساروا على المنهج الشرعي في قضية مصيرية مثل الزواج لجنبوا المجتمع ويلات كثيرة بسبب أعداد حالات الطلاق الضخمة، ناهيك عما تخلفه المشكلات الأسرية في المجتمع من أضرار نفسية وخسائر اقتصادية على الفرد والمجتمع.

«عكاظ» فتحت ملف إجبار الفتيات على الزواج وناقشت القضية من ناحية شرعية وقضائية وقانونية؟ وأسبابها والآثار التي تتركها في المجتمع وخرجت بجملة من التوصيات، كما تساءلت عن الحكم الشرعي في الرجل الذي يصر على الزواج من فتاة لا تريده، وناقشت هذه المسائل مع المختصين في كافة المجالات في سياق التحقيق التالي:

بداية، يؤكد رئيس لجنة التكافل الأسري الدكتور غازي الشمري على ازدياد حالات إجبار الفتيات على الزواج وإكراههن على ذلك من قبل أولياء أمورهن، مرجعا ذلك للجهل والتعنت والتمسك بالعادات والتقاليد القبيلة حتى وإن خالفت شرع

الله.
واستدل الشمري على ذلك بحالات عديدة لجأت إلى لجنة التكافل الأسري في الإمارة فقاموا بفسخ عقود الفتيات المكرهات ورد المهور التي أخذوها، ووقع أولياء أمورهن على تعهدات بعدم التعرض لبناتهن.
وأشار الشمري إلى أن التعامل مع هذه الأمور يجب أن يأخذ بوسطية واعتدال قائلا «نحن لا نريد أن نكون منفتحين بحيث تتعرف الفتاة على من تريد وتخرج معه ومن ثم تتزوجه لأن هذا أمر خاطئ، ولكن في نفس الوقت من غير الجائز شرعا ولا قانونا أن يتم إجبار الفتاة على الزواج بمن لاتريد»، مبينا أن الزواج قائم على الشورى والكفاءة.
ولفت الشمري إلى أن الفتاة إذا كانت في ذمة رجل وكرهته ولم ترغبه وأصبحت الحياة بينهما صعبة فإنه يحق لها أن تذهب للقاضي ويخلعها مستدلا بقصة أم جميل عندما ذهبت إلى الرسول وطلبت الطلاق من ثابت بن قيس بن شماس رغم أنه من الذين شهد لهم الرسول وبشره بالجنة إلا أن زوجته كرهته وكانت قد أنجبت منه محمدا فقالت: يارسول الله إني أكرهه ولا أطيقه كما أكره الكفر في الإسلام، فأمره الرسول بأن يطلقها بعد أن ردت له مهره.
واستدل الشمري على قصة أخرى وردت في صحيح البخاري عندما لا يحتمل النبي صلى الله عليه وسلم السكوت عندما شاهد مغيث يقابل بالصد والهجران من بريرة فكان صلى الله عليه وسلم راحما به شافعا له، وهذا نص الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه (أن زوج بريرة كان عبدا يقال له مغيث كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس: يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو راجعتيه. قالت: يا رسول الله أتأمرني؟ قال: إنما أنا شافع، قالت: لاحاجة لي فيه) فتم طلاقهما.
واستدل الشمري بما أخرجه النسائي عن عائشة: «أن فتاة دخلت عليها فقالت: إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته وأنا كارهة، قالت: اجلسي حتى يأتي النبي صلى الله عليه وسلم. فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأرسل إلى أبيها فدعاه، فجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء»، أي ليس لهم حق الإجبار.
دلالة عملية
ورأى الشمري أن هذه القصص تدل دلالة عملية على عدم جواز الإجبار في الزواج وكيف تعامل الرسول مع هذه الحالات، مبينا أن ظاهر الأحاديث يدل على أن استئذان البكر والثيب شرط في صحة العقد، فإن زوج الأب أو الولي الثيب بغير إذنها فالعقد باطل مردود، كما في قصة خنساء بنت خذام، وفي البكر: هي صاحبة الخيار إن شاءت أجازت، وإن شاءت أبت، فيبطل العقد كما في قصة الجارية.
وأضاف الشمري «من جميل ما جاء به الإسلام أنه أمر باستشارة الأم في زواج ابنتها، حتى يتم الزواج برضا الأطراف المعنية كلها. فعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «آمروا النساء في بناتهن». رواه أحمد وله شواهد أخرى.
ودعا رئيس لجنة التكافل الأسري الشباب الذين يعلمون بأنهم تزوجوا من الفتيات إجبارا وكراهية بتطليقهن إن لم ترده طاعة لله، مستدلا بحديث ورد في البخاري عن الإمام الأوزاعي قال: سألت الزهري أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم استعاذت منه؟ قال: أخبرني عروة، عن عائشة رضي الله عنها : (أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك. فقال لها: لقد عذت بعظيم، الحقي بأهلك).
وصف الشمري الرجل الذي يعلم أن الفتاة قد أجبرت وأكرهت على الزواج منه ورفض أن يتركها رغم أنها لا تريده ولا تطيقه بأنه قليل الشهامة والنخوة والرجولة وأناني، مؤكدا أن أي عاقل لا يتزوج إمرأة لا تريده لأنها لن تسعده ولن تكون شراكة ناجحة في الحياة، بل إن الحب والاحترام والألفة والمودة والرحمة تفقد بين الزوجين بسبب حالة إصرار كلا الطرفين على رأيه.
ولفت الشمري إلى أن من أهم أسباب المشكلات الأسرية والخيانات الزوجية هي تزويج الفتاة أو الشاب بالإجبار، مشيرا إلى وجود حالات لمسها بنفسه حيث قام أولياء أمور بتزويج أبنائهم من بنات لا يريدونهن بسبب تسلط الأب على جميع أفراد الأسرة، معتبرا ذلك أمرا يضر بالأسرة والمجتمع، وطالب بإيجاد دراسات حول هذه الحالات تشخص الأسباب وتضع الحلول لمواجهتها.
وهنا يؤكد المأذون الشرعي الدكتور أحمد المعبي على حديث الشمري بوجود حالات كثيرة مسكوت عنها في المجتمع، مشيرا إلى أن هناك فتيات كثيرات يتصلن عليه ويطلبن منه المساعدة لأن أولياء أمورهن يريدون تزويجهن بالإجبار لهدف مادي أو خلافه، موضحا أن الكثير من هذه الحالات هي زيجات فتيات لرجال كبار في السن، لافتا إلى أن بعض الآباء إذا رفضت ابنته الزواج بمن يريد هو فإنه يقف في وجهها ويعضلها ويرفض تزويجها لأنها رفضت الرجل الذي يريد رغم أن ذلك يعارض شرع الله.

وأرجع كثرة هذه الحالات لتمسك الآباء بالأعراف والعادات والتقاليد وربط الفتيات لأولاد أعمامهن في بعض الأحيان دون أن يستشيروهن، مشيرا إلى أن الفتيات مظلومات من قبل آبائهن بسبب عملية الإجبار والإكراه التي لا تشكل شراكة أسرية زوجية ناجحة، مبينا أن الفتيات لا يجدن من يلجأن إليه لأن الأسرة كلها تقف ضد الفتاة ولا تسمح لها بإبداء رأيها، بل إن الفتاة إذ أبدت رأيها فإنها تعتبر خارجة عن عرف العائلة والقبيلة فكيف تستطيع الرفض أو اللجوء للقضاء أو لحقوق الإنسان لفسخ العقد وتخليصها من الظلم الذي وقع عليها.
وأوضح أن عقد المجبرة على الزواج يعتبر عقدا فاسدا لأنه تم الإخلال بأحد شروط الزواج وهو رضا الطرفين.
واقترح المعبي بضرورة تخصيص خط ساخن تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية لاستقبال الفتيات المتظلمات من قبل أسرهن سواء في عملية الإجبار أو العضل بحيث تباشر الحالة باحثة اجتماعية وتقوم بالتدخل لحل المشكلة التي تهدد كيان الأسرة في المجتمع.
الرؤية القانونية
وهنا يجلي القاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث الرؤية القضائية والقانونية لمسألة إجبار الفتيات على الزواج بقوله «يحرم إجبار المرأة على الزواج ممن لا تريد الزواج منه، ولو كان الزوج من أهل الكفاءة، ولا بد من إذنها وموافقتها، وإذا تم العقد رغما عنها فمن حقها ـ قضاء ـ طلب الطلاق من زوجها وإذا لم يطلقها زوجها فإن القاضي يفسخ العقد لكونه تم بالإجبار والإكراه».
وبين الغيث أن الواقع قانونيا بأن مأذون عقود الأنكحة لا يتم العقد إلا بتوقيع الزوجة على موافقتها، موضحا أن الفتاة إذا أكرهت على الموافقة فيجب عليها ألا تستجيب للضغط، وإذا تم هذا فلها أيضا طلب الخلع من المحكمة.
ولفت الغيث إلى أنه إذا تم تزوير توقيع الموافقة من غير المرأة بزعم أنها الزوجة فيجب تبليغها هذا الأمر للمحكمة وسوف يتم محاسبة ومعاقبة كل المشتركين في هذا الانتحال والتزوير، مؤكدا على أن الحقوق مكفولة في هذا الوطن بتعاليم الشريعة الإسلامية والأنظمة المنبثقة عنها بما يحقق العدل.
ورأى الغيث أن «العضل والإجبار وجهان لعملة ظالمة واحدة، فكما أن العضل هو منع المرأة من الزواج ممن ترغب، فكذلك الإجبار هو إلزام المرأة من الزواج ممن لا ترغب، وكلاهما محرم، ومثله التحجير حيث اجتمع فيه الظلمان بحيث تمنع من الزواج وتعضل لفترة من الزمن، ومن ثم يتم تزويجها بمن لا ترغب فيه».
مخالفة الشرع
وعد القاضي في محكمة الرياض هذه الممارسات والعادات والتقاليد بالمخالفة لعدالة وحقوق الشريعة الإسلامية التي كفلت حقوق المخلوقات وعلى رأسها البشر وأهمهم النساء لكونهن الجانب الأضعف واللاتي يجب دفع الظلم عنهن قبل وقوعه ورفعه عنهن إذا وقع، وتوعية الناس بهذه السلوكيات المحرمة والظالمة.
وشدد: ويجب شرعا استئذان المرأة قبل الزواج، فإن وافقت عليه وإلا فلا يجوز إلزامها، ومن ألزمها فآثم ومذنب سواء كانت بكرا أو ثيبا، ولها طلب الفسخ من القاضي مستدلا بما صرح به النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في الحديث الصحيح بالنهي عن ذلك، ففي الصحيحين عن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أنه قال: (لا تنكح البكر حتى تستأذن، ولا تنكح الثيب حتى تستأمر، قالوا: يا رسول الله إن البكر تستحي فكيف إذنها؟ قال أن تسكت)، مبينا أن البكر إذنها سكوتها لكونها تستحي وسكوتها بمعنى إذنها، وأما الثيب فلا يكفي سكوتها ولا بد من نطقها بالموافقة.
وأكد الغيث على أن الإسلام جعل للمرأة إذا خطبت حق قبول الزوج أو رفضه، وليس لأحد من أوليائها، ولا من غيرهم، تزويجها بغير إذنها، ولا غصبها على الزواج من غير الذي لا ترضاه، ولا منعها من الزواج متى طلبت ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام «البكر تستأذن»، والاستئذان مناف للإجبار.
واستدل الغيث بما أخرجه البخاري عن خنساء بنت خذام الأنصارية: «أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها»، وكذلك ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس: «أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم».
مشيرا إلى أن في هذه الأحاديث دلالة على تحريم إجبار الأب لابنته على زواج لا ترضاه، وفيها أيضا دلالة على أن المرأة المكرهة على الزواج مخيرة فيه بين أن تقره وتمضيه وبين أن تبطله وتفسخه.
وحول إصرار بعض الرجال على الزواج بمن لا تريده قال الغيث «من الناحية الشرعية محرم، ومن الناحية القانونية ممنوع، ومن الناحية الأخلاقية معيب، وفيه قلة المروءة والرجولة ودناءة الأخلاق وخستها، وذلك في حق الأب والزوج فكلاهما شريكان في الجناية على المرأة».
التوعية وحقوق الإنسان

بدورها، دافعت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عميدة شؤون الطالبات بالوكالة المساعدة للشؤون التعليمية في وزارة التربية والتعليم الدكتورة نورة العجلان عن دور الجمعية، مبينة أن حقوق الإنسان تستقبل شكاوى الفتيات المتضررات وتتعامل معها بجدية بالغة، موضحة أن سبب الإجبار لأسباب مادية أو من أجل مصالح يراها الأب.
وأفادت العجلان أن الجمعية تستقبل الفتاة المتضررة وتساندها وتدرس حالتها وتقدم الاستشارة المناسبة وتبصرها بحقها الشرعي والقانوني، مؤكدة على أن الجمعية تساندها في الجهات الرسمية من خلال تواصلها مع الجهات القضائية، وتقوم في نفس الوقت بدعمها نفسيا خصوصا إذا تعرضت لضغوط وعنف.
ولاحظت أن معظم الآباء الذين يجبرون الفتيات على الزواج هم من فئة كبار السن وغير المتعلمين وأصحاب الأطماع المادية، مشيرة إلى وجود حالات يكون فيها الأب متوفى فيكون ولي الأمر الأخ أو العم أو نحو ذلك فيجبرها على الزواج أو يعضلها.
ولفتت العجلان إلى أن الفتيات يخشين من المطالبة بحقوقهن أو إبداء رأيهن أو الذهاب إلى المحكمة أو حقوق الإنسان بدافع الخوف من الأهل وأفراد القبيلة، ورأت الدكتورة نورة أن أشد الحالات التي مرت عليها هي فتيات معاقات تم تزويجهن بالإجبار فكان حجم الأذى النفسي والجسدي عليهن أكبر..
وأوضحت العجلان أن الجمعية ليست جهة تنفيذية ولكنها تقوم بالتدخل والمساعدة عند ورود الشكاوى، لافتة إلى وجود تعاون مع الجهات القضائية والمصلحين ولجان إصلاح ذات البين ومع وزارة الشؤون الاجتماعية والمختصين النفسيين لحل الإشكاليات التي تردها ودراسة الحالات وتأهيل الفتاة لذلك نفسيا واجتماعيا.

عنف أسري

وهنا أوضحت مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة نورة آل الشيخ، أن الشؤون الاجتماعية لا ترد حالات لفتيات مجبرات على الزواج إلا في حالة تعرضها لعنف وتكون بحاجة لإيداعها في دار الحماية وتأهيلها نفسيا.
وأرجعت آل الشيخ التي تعمل كمستشارة اجتماعية وجود حالات الإجبار لفتيات على الزواج إلى الثقافة المجتمعية المهاجرة من القرى والمناطق الصغيرة إلى المدن والتي تغلب الأعراف والعادات والتقاليد على الشرع في بعض الأحيان.
وعدت آل الشيخ إجبار الفتيات على الزواج نوعا من العنف ومصادرة لحق الاختيار الذي ضمنه لها الشرع والقانون، مشيرة إلى أن الفتيات قد يقبلن تحت الضغوط رغم كراهيتها للرجل؛ كونها تخشى أن يكون الرفض نوعا من العقوق رغم أن القبول والاختيار من حقوق الفتاة، مبينة أن بعض الفتيات اللاتي يقاومن يتعرضن للإجبار والعنف الجسدي والمعنوي بمقاطعتها وعدم السماح لأحد في المنزل بالحديث معها وحرمانها من بعض حقوقها لترضخ وهي أمور سلبية تخالف الشرع.
وشددت آل الشيخ على أن ثقافة القبيلة لها دور كبير في إجبار الفتاة على الزواج بحجة أن البنت ليس لها رأي ومن العيب أن تبدي رأيها في من يريد الزواج منها وإن أبدت تعتبر عاقة وعاصية وتكون وصمة عار لها ولأهلها، لافتة إلى أن هناك تخاذلا من بعض المأذونين الشرعيين في عدم التأكد من موافقة الفتاة على هذا الزوج، مطالبة بوجود قرار حكومي من الجهات ذات العلاقة بضرورة التأكد من رضا الفتاة وضمان حمايتها من قبل عائلتها في حال رفضها..
مؤكدة على أن ثقافة الرأي الواحد في المجتمع وغياب الحوار الأسري قد ظلم الفتيات وساهم في خراب كثير من البيوت لعدم وجود التفاهم والانسجام بين الزوجين، فالفتاة تكره على الزواج والرجل أحيانا قد يكره من قبل والده والضحية الأسرة والأبناء وهم الأجيال المقبلة.
ولفتت آل الشيخ إلى أن إجبار الفتيات على الزواج وظلم الفتيات قد يولد أمراضا نفسية ومجتمعية وعضوية للفتاة، مشددة على شيوع الأمراض النفسية جراء القهر والظلم المجتمعي للفتاة، مؤكدة أن إجبار الفتيات على الزواج ينعكس على الأسرة التي تعيش في جو من التناحر والتنافر والخلاف وتتولد لدينا أسرا مفككة وأبناء مهزوزين والأمراض النفسية باعتبارها خطرا على المجتمع وأيضا تكبد الدولة خسائر اقتصادية.
ودعت آل الشيخ العلماء والدعاة ووسائل الإعلام لمعالجة مثل هذه المشاكل السلبية في المجتمع من إجبار وعنف وتفكك أسري والبحث عن مسبباته ووضع الحلول العاجلة لها، مشددة على ضرورة تثقيف الفتاة بحقوقها التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية وقوانين الدولة من خلال المناهج والمحاضرات ووسائل الإعلام.

تفشي الأمراض

وصادقت استشارية الطب النفسي رئيسة وحدة الأمراض النفسية في مستشفى الملك فهد في جدة الدكتورة منى الصواف، على كلام نورة آل الشيخ، بالتكلفة الباهظة التي تتكبدها الدولة جراء تفشي الأمراض النفسية في المجتمع.. وبينت الصواف أن هناك أسبابا كثيرة وراء إجبار بعض الأسر فتياتهن على الزواج من أشخاص غير مرغوب بهم، ومن ذلك ربط الفتاة منذ صغرها لابن عمها أو خالها وتربية الأبناء على ذلك، مشيرة إلى أن ذلك يعد أمرا خطيرا من الناحية

النفسية لأنه لا يضمن أن تطابق سيكولوجية الشاب والفتاة مع بعض وبالتالي سيكون الانسجام بين الزوجين مفقودا، لافتة إلى وجود حالات يجبر فيها الشاب على الزواج من فتاة لا يريدها تطبيقا لرغبة والده، مفيدة أن الأثر النفسي على الشاب يكون أقل من الفتاة، مبينة أن إجبار الفتاة أو الشاب على الزواج يعتبر إرغاما على سلوك لا يرتضيه طيلة حياته.. مشيرة إلى أن بوادر عدم الرضا تظهر في بداية الحياة الزوجية من خلال العلاقة الندية بين الزوج والزوجة التي تصاحبها توترات وخلافات دائمة ومن يدفع الثمن هم الأبناء، موضحة أن الأبناء قد يكونون مبرمجين مع طرف ضد الآخر مما يزيد الشقاق والفرقة.. وأكدت على أن من أهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع، عدم وجود تفاهم بين الزوجين بسبب الإكراه والإجبار من قبل أولياء الأمور، مشيرة إلى أن المشكلة قد تكبر بين الزوجين حين تتحول لاستخدام العنف، سواء كان لفظيا أو جسديا.. وشبهت عملية المعاشرة الزوجية حين تكون الزوجة مجبرة على شخص لا تريد بالأقرب إلى المذلة؛ كون المرأة لا تريد هذا الرجل وتكرهه ولا تبغي قربه، لافتا إلى أنه ينشأ في مثل هذه الزيجات ما يعرف بالطلاق الصامت بحيث يعيش الطرفان في بيت واحد، لكن لكل واحد عالم زجاجي خاص به.

الخيانة الزوجية

ولاحظت الصواف أن منشأ الخيانات الزوجية يعود لعدم ارتياح الزوج مع الزوجة أو العكس، كما أن توجه الرجل نحو أنواع من الزيجات الطارئة كالمسيار والمسفار أحد أسباب إجبار الفتاة والشاب على الزواج.

وسردت استشارية الطب النفسي الآثار السلبية في علاقة الفتاة مع أهلها عندما يجبرونها على الزواج بمن لا تريد، حيث تقوم بمقاطعتهم وعدم زيارتهم إطلاقا وعدم الحديث معهم كنوع من الانتقام، وأحيانا يتحول الأمر إلى الخوف منهم.

وعن الآثار السلبية النفسية على الفتاة المجبرة قالت الصواف «تظهر على الفتاة علامات الخوف والقلق والمرض والصداع الدائم وتصاب بالاكتئاب والعزلة والاضطرابات الجسمانية، كالحبوب مثلا، وقد يقودها الاكتئاب والعزلة إلى محاولة إيذاء النفس والانتحار في بعض الأحيان»، معتبرة أن الموضوع له أثار نفسية خطيرة على الفتاة.

ولفتت الصواف إلى أن القضية تتعاظم عندما تزوج الفتاة الصغيرة برجل طاعن في السن لا يلبي احتياجاتها النفسية والعاطفية والجسدية، مما يؤدي إلى خلاف قد يقود لاستعمال الرجل للعنف ضد الزوجة لتعويض ما فقده من عجز.

ولاحظت الصواف أن العلاقة بين الزوجة المكرهة والرجل المصر عليها رغم كراهيتها له تتحول لعلاقة عدائية، فيحاول الرجل أن يستخدم العنف الجسدي والمرأة تحاول أن تنتقم بالعنف اللفظي أو محاولة إيذاء زوجها أو قتله للتخلص منه رغم أن هذه الحالة نادرة الحدوث.. ووصفت الرجل الذي يصر على الزواج من امرأة لا تريده، بأنه رجل يريد أن يحول المرأة إلى آلة لتنفيذ رغباته ـ وكأنه وحش وليس إنسانا ـ لا يراعي مشاعرها وأحاسيسها

مفلح القحطاني: الإعلام أداة تشكيل الوعي الثقافي للشعوب

حقوق الإنسان تقيم دورة لنشر ثقافة الحقوق بمشاركة ٣٠٠ إعلامي وإعلامية في جدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م- العدد ١٥٦٥٥
http://www.alriyadh.com/2011/05/05/article629767.html

جدة - سعد بن عبدالله

تختتم اليوم الدورة التدريبية التي يقيمها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بعنوان (الإعلام وحقوق الإنسان) بحضور ٣٠٠ إعلامي وإعلامية والتي استمرت فعالياتها على مدار ثلاثة أيام واحتضنتها مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، الدورة حاضر فيها نخبة من الإعلاميين والحقوقيين وكانت جلسات اليوم الأول للبرنامج قد انطلقت يوم أمس الأول والذي صادف اليوم العالمي لحرية الصحافة حيث ألقى المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف كلمة في حفل الافتتاح نقل خلالها رسالة رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني للمشاركين والمدربين في البرنامج والتي أكدت على مواصلة الجمعية عملها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان على كافة مستويات وشرائح المجتمع، مشيراً إلى أهمية الإعلام الذي يعد أحد أهم الوسائل في نشر الوعي بثقافة الحقوق وتأثيره على قضايا حقوق الإنسان .

هاشم عبده هاشم: ليس هناك شيء لا ينشر إذا عرفنا كيف نكتبه ونقدمه

فيما تناول عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف ومقدم البرنامج الدور الذي تلعبه حرية الصحافة في تقرير المصير بعد تنامي دور شبكة الانترنت، وظهور وسائل الإعلام الجديد كشبكات التواصل الاجتماعي .

وأكد الشريف على أهمية حرية وسائل الإعلام في تعزيز حق الإنسان في التعبير والرأي، وتسليط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات، كما تناول الشريف التحديات التي تواجهها الصحافة والتي أوجزها في استخدام وسائط الإعلام لنشر الكراهية والتحريض على العنف، ونشر الأفكار القائمة على الكراهية العنصرية، وانتهاك الخصوصية، واستمرار وجود الفجوة الرقمية، وإجراءات الرقابة التي تشكل قيداً أمام حرية الصحافة والتعبير، مشيراً إلى دور الإعلام بوسائله المختلفة كأداة تعزيز ونشر لثقافة حقوق الإنسان في أي مجتمع من المجتمعات، وطالب بترسيخ هذه الثقافة بتضافر الجهود بين جمعية حقوق الإنسان ورجال الإعلام .

أيمن حبيب: نعاني أزمة حوار.. ومؤسساتنا فشلت في العلاقات العامة

وفي المحاضرة الأولى ضمن البرنامج التدريبي تناول الدكتور هاشم عبده هاشم رئيس تحرير عكاظ الأسبق في محاضرته التي كانت بعنوان (الإعلامي المحترف والتوازنات (تعريف الحريات، الحرية المنضبطة التي يرى أنها الحرية التي يجب أن يكون عليها الإعلامي، وأشار إلى أهمية الحرية المنضبطة، التي يرى أن المجتمع والفرد والدولة بحاجة لها، مؤكداً ألا سقف للحرية إلا المسؤولية، وأضاف أنه لا بد أن نتمتع بكامل حرياتنا بكل أشكال التعبير، موضحاً تحول الحرية إلى فوضى عندما تكون مطلقة، وأكد على مسؤولية الإعلام وخطورة دوره الذي يجب عدم العبث به. وأشار إلى أن هناك فرقا بين التقييد والانضباط، فحرية الرأي متاحة لكل إنسان يحترم مهنيته ويحترم المتلقي .

ووجه الدكتور هاشم رسالة للإعلاميين قائلاً: "نحن الآن أمام قضية حيوية ومهمة، هي: كيف نوفق بين حرية الرأي وبين الاستحقاقات"، موضحاً أن المسألة ليست معقدة، ولخصها في قدرة الإنسان على التعاطي مع العملية الإعلامية من باب المعرفة والقدرة على الخوض والتعامل مع القضايا بشكل متوازن، وحذر من تحول الإعلام إلى دعاية واستفزازا القارئ أو الأنظمة أو الأفراد، مشدداً على أن الإعلام عملية متوازنة تستمد طاقاتها من العقلانية ثم المهنية العلمية والقدرة على التغيير المتوازن، فليس هناك شيء لا ينشر إذا عرفنا كيف نكتبه ونقدمه .

في حين ناشد رئيس تحرير عكاظ المكلف الدكتور أيمن حبيب في المحاضرة الثانية بعنوان "أثر العلاقات العامة على تعزيز حقوق الإنسان" أقسام الإعلام في الجامعات بتطوير مفهوم العلاقات العامة، والنهوض بهذا المفهوم، وتحسين

الصورة لدى المتلقي عبر استطلاع الرأي من خلال مراكز البحث وحمل على الجامعات متهماً إياها بالقصور في تدريس علم العلاقات العامة، موضحاً أننا نقف على مسافة بعيدة عن مفهوم العلاقات العامة، وطالب باستلهام دور العلاقات العامة في حياتنا اليومية من سيرة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) في تعاملاته مع الآخرين. وتساءل عن دور العلاقات العامة على مستوى الأجهزة الحكومية الخدمية عندما لا تجد من يجيبك على أسئلتك ويلبي احتياجاتك ويحفظ حقوقك. منوهاً بأهمية إدارة حوار سوي مع العالم حتى نؤسس لعلاقات عامة.

الإعلاميون يتدربون على آليات الحماية وخطوات المناصرة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110505/PrinCon20110505417395.htm

صالح شبرق ـ جدة

يستعرض عضوا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين ناصر الشريف المشرف على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة، ومعتوق الشريف الليلة آلية التعاطي الإعلامي مع قضايا حقوق الإنسان، وذلك في جلستين تدريبيتين منفصلتين ضمن جلسات البرنامج التدريبي «الإعلام وحقوق الإنسان»، الذي ينظمه فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة بالتعاون مع مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في مقر لمؤسسة في حي الرحاب في جدة.

ويسلط المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف في الجلسة الأولى الضوء على آلية تعامل الجمعية مع قضايا حقوق الإنسان إعلاميا، مقدما لحمة عن نشأة الجمعية وأهدافها ولجانها وتقاريرها وآلية الرصد التي تتبعها ودورها في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وبرامجها المستقبلية. فيما يسلط معتوق الشريف عضو الجمعية وأول دارس سعودي لحقوق الإنسان في الجلسة الثانية الضوء على تعريف حقوق الإنسان والإعلام والعلاقات العامة ودور كل منهم في تعزيز وتمكين حقوق الإنسان والنصوص العالمية لحماية الحرية الإعلامية والحكمة من الاعتماد على وسائل الإعلام في الدفاع عن حقوق الإنسان والاتفاقيات الأممية المعززة للحق في الحصول على المعلومة ونشرها.

أكدن أنه خطوة في الطريق الصحيح .. مختصات لـ عكاظ:

استحداث الوظائف يفتح الباب واسعا أمام الخريجات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110505/PrinCon20110505417252.htm

من جانبهن، رحبت النساء المختصات بالقرار وأنه خطوة في الطريق الصحيح، حيث قالت المختصة في مجال القانون الدكتورة وحي لقمان «أسعدني جدا وأدخل إلى قلبي الطمأنينة ــ وعلى خريجاتنا كذالك ــ الخبر الذي نقله مدير عام الشؤون المالية والإدارية حمد الصبيح».

وأضافت قائلة «إن استحداث وظائف نسائية في جميع الجهات القانونية يفتح الباب واسعا أمام الخريجات لتطبيق كل ما حصلن عليه نظريا والاستفادة مما علمهن ومن الشهادات العليا اللاتي حصلن عليها والمشاركة الفعالة في خدمة الوطن ليس ذلك فحسب، بل الفائدة الكبرى ستعود على المجتمع لحاجته الماسة لوجود متخصصات قانونيات يفهمن مشاكل المرأة واحتياجاتها فيزول الحاجز النفسي الذي ربما يعيقها عن التحدث مع الرجل القانوني حتى إذا كان في منزلة الأب أو الأخ أو الابن».

ورأت لقمان أن المتخصصة القانونية لديها من الكفاءة العملية والتدريب العملي ما يؤهلها حقيقة إلى ممارسة مهنتها مباشرة، واستدلت على ذلك بأن خريجة القانون من كلية دار الحكمة تتلقى التدريب العملي، إلى جانب التحصيل النظري ابتداء من عامها الدراسي الثاني ما يجعلها قادرة على دراسة المشكلات وتحليل القضية وكتابة المذكرات القانونية اللازمة، مستندة إلى الأدلة الشرعية من القرآن والسنة، إضافة إلى الأدلة القانونية. وأكدت لقمان على أن فتياتنا الخريجات قادرات على الترافع أمام القضاء مثلهن مثل الرجال، وقالت: ليس هناك فرق في المناهج العلمية بين تخصصات القانون في الكليات الخاصة بالطلاب أو الطالبات، مضيفة «كانت تتساءل الطالبات دائما عن مجالات العمل بعد تخرجهن، فكنت أجيب عن حجم التساؤلات بحرص وخجل لعدم وجود إجابة واضحة، لكن الآن سأكون أكثر ثقة». ولفتت لقمان حول تجربتها الشخصية، مبينة أنها عندما دخلت مجال المحاماة كانت قد دخلته لتكون يدا وجزءا هاما في هذا الوطن.

وتؤكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سهيلة زين العابدين حماد أن إعلان الوظائف خطوة طيبة وذلك بأن تكون هناك لجان نسائية في مكاتب العدل والمحاكم، واستدركت «لكني أخشى أن تعطل هذه المعاملات ويكون دورها هامشي وليس رئيسيا وفاعلا». وطالبت سهيلة أن تكون العاملات في اللجان النسائية قانونيات وشرعيات واجتماعيات، خصوصا في قضايا الحضانة التي لابد أن تكون تحت إشرافهم، مقترحة أن «تذهب لجنة للمنزل، سواء كان منزل الأب أو الأم، وترى الأصلح لتربية الطفل وهل البيئة صالحة للتربية لأن مصلحة الطفل الأهم، وهنا تقرر اللجنة من الأصلح لتربية الطفل». وأرجعت سبب ذلك لما لاحظوه في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من أن كثيرا من الآباء يضعون أطفالهم في شقة مع خادمة لتربيتهم والأب يعيش مع زوجة في شقة أخرى أو يعيشون مع زوجة أب قاسية لذا فمسائل الحضانة تحتاج للتأكيد؛ لأن الطفل يحتاج إلى أسرة مترابطة توفر له الرعاية والحنان. وطالبت بضرورة عمل المرأة المتخصصة في محاكم الأحوال الشخصية وتكون على دراية في الأحوال الشخصية، وأن تكون هناك في اللجان قانونيات وشرعيات ترفعن من خلالها تقريرا للقاضي لمعرفة القضية، معللة ذلك «لأن بعض القضاة لا يعطون المرأة فرصة كافية للتحدث أو يستمعون للوكيل أو المحامي وأحيانا يطرد المحامي من الجلسة بحجة أنه يدافع عنها»، مشددة على ضرورة وجود امرأة تحضر الجلسة معها حتى لو سألت أي سؤال يمكن أن تساعدها القانونية، مؤكدة على أن حقوق المرأة في المحاكم قد تهضم، مشيرة إلى أن قاعات الانتظار سيئة وغير مهيأة للنساء. وبينت سهيلة أن عمل المرأة مهم في مكاتب العدل؛ لما يوجد من مشاكل كثيرة تحدث، مثل أن توضع المواصفات حسب رغبة البائع ولا تطلع أحيانا على صك الشراء، مضيفة «للأسف الشديد إلى الآن المرأة تبصم والرجل يوقع بالإمضاء، لذا لابد من ضرورة وجود موظفة تتولى مثلا عملية البيع والشراء وغيرها من الأمور التي تحتاجها المرأة».

وأضافت قائلة «إن قرار وجود موظفات قانونيات وشرعيات خطوة طيبة أتمنى أن يفعل ويسارع في البدء بتفعيله»، مبينة أن بعض القضايا لا تستطيع المرأة أن تتكلم فيها مع الرجل، أما مع المرأة الموظفة فتستطيع فعل ذلك، كما أن القرار سيسهل إجراء المعاملات ويحفظ حقوق المرأة.

في اليوم الثاني لـ الإعلام وحقوق الإنسان الذي ترعاه عكاظ

.. كاتب والدحيم:

الوعي يمكّن الناس من حقوقهم .. والعراقيل يمكن التغلب عليها بالإدراك

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110505/PrinCon20110505417394.htm

معتوق الشريف ـ جدة

طالب الدكتور سعود كاتب أستاذ الإعلام في جامعة الملك عبدالعزيز الإعلاميين المنسوبين للبرنامج التدريبي «الإعلام وحقوق الإنسان»، بتفعيل الدور الإيجابي للإعلام لترسيخ ثقافة حقوق لترسيخ صورة ذهنية سليمة وانتهال حقوق. وركز كاتب في جلسته التدريبية على مدى تعاطي وسائل الإعلام المحلية مع قضايا حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام الإلكترونية والحرية الإعلامية بين إشكال الوسائل الإعلامية.

وقال كاتب للإعلاميين : «إن للإعلام مسؤولية أخلاقية لابد أن تقف عندها وسائل الإعلام»، وأضاف «لابد من محاربة الأمية وتعزيز هذه الثقافة من خلال التعليم وبتنوع وسائل الإعلام عبر توفير التكنولوجيا»، وزاد: إن «مرفق المعلومات مطلب من مطالب حقوق الإنسان مثلها مثل مرفق المياه والكهرباء».

ولفت كاتب إلى أن «التوعية بالحقوق هي الخطوة الأولى التي يجب ترسيخها»، وخاطب الإعلاميين في البرنامج الذي ينظمه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بالتعاون مع مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في مقر المؤسسة في حي الرحاب في جدة، إنه «لابد من أن تكون هناك حرية للصحافة لكشف الانتهاكات، فحرية الإعلام ركن أساس لحقوق الإنسان».

من جهته، سلط الشيخ الدكتور محمد صالح الدحيم القاضي السابق في وزارة العدل، خلال الجلسة التدريبية «منطلق الفهم» الضوء على إشكالية المفهوم واتجاهاته المفهوم كمنظومة، إضافة إلى تطور المفاهيم، الفهم الإستراتيجي والتشكل الصحيح للمفهوم وانعكاساته، وقال: «إذا رفع الوعي سيعرف الإنسان الطريقة المناسبة التي ينفذ منها»، ولفت الدحيم إلى أن الثقافة الاجتماعية والعراقيل التي تواجه الصحافيين يمكن التغلب عليها بالفهم والوعي والإدراك»، وزاد: «إن هناك تكوينات ثقافية واجتماعية جعلت الناس لاتعرف حقوقهم، حيث تشكلت إلى أن أصبح الإنسان محبوسا داخل هذه التكوينات»، وقال: «أطلقوا الأفكار ولا تجعلوها حبيسة العقول».

واختتم الدحيم جلسته قائلا: «منطلق الوعي لدينا عندنا والأسئلة تكشف ذلك الضعف، لذلك نحتاج إلى برامج ووعي بحقوق الإنسان».

قرارات الإحالة منصفة ورادعة

رئيس جمعية حقوق الإنسان لـ عكاظ: ملاحظاتنا حول كارثة جدة مثمرة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110506/Con20110506417424.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

رحب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بالخطوة التي تم الإعلان عنها البارحة الأولى المتمثلة بإحالة محاضر استدلال تشمل ٣٠٢ شخص و ٣٠ شخصية اعتبارية تمثل شركات ومؤسسات ومكاتب استشارية لمباشرة إجراءات التحقيق معهم بسبب كارثة سيول جدة، وتحديد المسؤولية الجنائية والإدارية، وفقا لما ينتهي إليه التحقيق. وأضاف القحطاني في تصريح لـ «عكاظ»: «لا شك مثل هذه الإجراءات إضافة إلى أنها إنصاف لمن تضرر في هذه الكارثة فهي تحمل طابعا آخر يتمثل في ردع من يفكر في الاعتداء على المال العام أو يرتكب أيا من تلك المخالفات والجرائم، وتؤدي إلى إلحاق الضرر بالمال العام للوطن والمواطن بشكل عام».

وأشار الدكتور مفلح إلى أن ما تم الإعلان عنه يعتبر خطوة جيدة وأولى في هذا الطريق، مشيرا إلى أن الجمعية كان لها بعض الملاحظات من خلال وقوفها على كارثة جدة والأضرار التي تسببت فيها، وأبلغت فيها لجنة تقصي الحقائق ومن خلال ما تم ملاحظته فإن ما قدمناه من ملاحظات أخذت بعين الاعتبار. وعن المتهمين، قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وأضاف الدكتور مفلح «الآن ولله الحمد لدينا هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تباشر أولى خطواتها في التكوين وإعداد كوادرها الإدارية وأنظمتها الداخلية وهذه الخطوة تعزز مبدأ الشفافية والمساءلة والنزاهة وتؤدي في المستقبل بإذن الله إلى الحماية الفعالة للمال العام وحماية مشاريع الدولة وحقوق المواطنين، بالإضافة إلى أننا نأمل إن شاء الله بأن يكون هناك متابعة للمشاريع المستقبلية».

وزاد: «نعم هذه الكارثة حدثت وكان هناك توجيهات سامية من الملك عبدالله فعالة بإحالة جميع المتهمين في القضايا التي لها علاقة بفاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام، وأدت إلى نتائج نراها اليوم على أرض الواقع».

متفائل بموافقة المجلس على مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة

.. عبد الرحمن العناد لـ عكاظ:

لست بصمجياً و أكل التبن ليست شتماً لمن يحاورني

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110506/Con20110506417526.htm

حوار: بدر الغانمي

لم أجد إلا قناعات واضحة ومواقف ثابتة في حديثي مع البروفيسور عبد الرحمن العناد أستاذ الإعلام وعضو مجلس الشورى بشأن العديد من القضايا والأطروحات التي ارتبطت بوجوده في المجلس وفي حياته العامة لتجعل منه ريحا تأتي على عكس ما تشتهيه السفن. فالرجل الذي خرج من ثياب الاعتكاف الأكاديمي ودخل مجلس الشورى من باب المفاجآت السارة تقدم الصفوف الأولى مقترحا ومناقشا ومناضلا عن أفكاره ورؤاه. قال بأنه سيقاتل من أجل تمرير مشروع مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة، ولم يتردد في انتقاد الطريقة السرية لبعض مناقشات المجلس، وأعلن وقوفه مع توصية قيادة المرأة للسيارة التي تحتاج كما قال لقرار من المفتي. العناد هاجم الخطوط السعودية ووصف مبررات مسؤوليها أمام سوء الخدمة بالضعيفة، وأبدى استياءه من عدم تسجيل اللجنة الاقتصادية بالمجلس أي ملاحظات على خطة التنمية التاسعة موضحا أنه ليس بصمجيا ليمرر أي قرار. عضو الشرف النصراوي السابق اتهم الإعلام الرياضي بإشعال الفتنة وتأجيجها بين مسؤولي الأندية، وطالب بإطلاق لاعبي المنتخب الجالسين على دكة الاحتياط، ودعا هيئة الصحفيين لتقوم بدورها في الدفاع عن منسوبيها.. حوار بدأناه من مفاجأة اختياره عضوا في مجلس الشورى.

• إلى أي مدى فوجئت باختيارك لمجلس الشورى؟

ـ لم أتوقع اختياري لأنني كنت أكاديميا لا أجد نفسي إلا في الجامعة. وأعتقد أن نهاية طموحي أن أجلس بين الأوراق والبحوث مدى الحياة مستمتعا وإنتاجي العلمي يشهد على ذلك، خصوصا في الدورتين الأولى والثانية التي كان فيها المجلس منغلقا عن الإعلام وأحمد الله أنني كنت عضوا في اللجنة الإعلامية التي درست موضوع الانفتاح على الإعلام واعتقد ان الخطوة جاءت متأخرة ١٠ سنوات لأنه كان من المصلحة أن يطلع الناس على تجربة المجلس الشفافة والصريحة في المناقشات والتي كنت أعتقد أنها على العكس من ذلك، وأنا مع النقل الكامل لجميع حوارات المجلس دون حذف أو شطب .

• ألم تبالغ عندما وصفت موقع الخطوط السعودية بأنه الأسوأ على مستوى العالم؟

ـ انا اتحدى مسؤولي الخطوط السعودية أن يذكروا لي موقعا أسوأ من موقعهم من بين مواقع خطوط الطيران في العالم. وقد زرت المؤسسة العامة للخطوط السعودية ضمن وفد المجلس قبل أسبوعين وبالرغم مما سمعناه وشاهدناه من جهود إلا أننا لم نخرج بانطباع يختلف عما ناقشناه في المجلس، وكل التبريرات التي تقدمها الخطوط السعودية عن الاخفاقات المتكررة وعدم الاستجابة لاحتياج المقاعد على الخطوط الداخلية مردود عليها وأعضاء المجلس لم يكونوا مقتنعين بما قدم لهم أثناء الزيارة، وما زلنا نبحث عن ناقلنا الوطني الذي كان واحدا من افضل خطوط الطيران في العالم العربي. وهل هو أمر جلل ان نطلب من الخطوط السعودية موقعا الكترونيا متفاعلا مع الناس.

• الناس تريد خدمة جيدة أولا.

ـ قدمت توصية اضافية قبل اسبوعين وقد تبناها المجلس بعد مناقشة تقرير الهيئة العامة للطيران المدني بشأن دراسة السماح لشركات الطيران الخليجية لتسجيل رحلات داخلية وحمدا لله ان التوصية فازت بأغلبية المناقشة وطرحت للتصويت وفازت بأغلبية نصف أصوات المجلس.

• لماذا توقفت توصية مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية عند بوابة المجلس؟

ـ هناك مشروعات لم تمرر منذ العام الماضي، ومنها مشروع مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية الذي تبنيته شخصيا وطالبت بإشراكها في الانتخابات الحالية لكن القرار لم يحظ بالأغلبية المطلوبة لتمريره، وسيعاد مناقشة نفس التوصية مرة أخرى بعد أسبوعين أيضا بعد أن قدمت توصية أخرى لتمريره وأنا متفائل هذه المرة لكن من المهم أن يفهم المتابعون بأن ١٥٠ عضوا في المجلس أغلبيتهم لا يرون مشاركة المرأة في الانتخابات وهم من نخبة الفكر والثقافة في المجتمع فما بالكم لو طرح الموضوع على الجمهور.

• متى شعرت أن هناك قيودا وحساسية في مناقشات مجلس الشورى؟

ـ أكثر القضايا التي تواجه حساسية في المجلس هي القضايا الدينية وقضايا المرأة. وهناك معاملات تأتي للمجلس ويمنع من مناقشتها الصحافيون وانا ارى انها لا تستحق هذا الانغلاق والتكتم كأن تناقش نظاما ينظم حياة الناس وتقول ان هذا الموضوع سريا، وتساءلت أكثر من مرة حول هذه النقطة، فقيل لي: ان النقاش يظل سري حتى ينضج وكثير من الأنظمة والقرارات تكون سرية في مراحل سنها وتعديلها ونقاشها فتصبح عامة مع انتهائها. اما ما يخص القطاعات الحكومية فأنا ضد السرية في المناقشة خاصة ما يتعلق بالجوانب المالية ومتابعة المشروعات ومحاسبة موظفي القطاع العام ـ ليس بدرجة التشهير ـ ولكن بالإعلان عن المخالفات والعقوبات التي اتخذت بحق من وقع في هذه الأخطاء.

• عندما تقدم الدكتور محمد آل زلفة بتوصية السماح بدراسة قيادة المرأة للسيارة والتي قدمها مع نظام المرور الجديد الذي طبق الآن.. أين كنت تقف؟

ـ كنت مؤيدا لدراسة السماح والتي تتطلب أمورا دينية واجتماعية واستعدادات مرورية ونظامية، واصدقك القول اننا لم نصل بعد الى مرحلة ان نلزم المرأة ببطاقة الهوية الوطنية ثم نطلب ان تقود السيارة وان تشارك في الانتخابات مع انني صاحب المشروع في مجلس الشورى لكن كيف سننتخب امرأة لا تحمل هوية، وأعتقد ان الأمور لا تحتاج كل هذا التحفظ وهو ما قاله رئيس المجلس: بأن مجلس الشورى لا يفتي وهذا موضوع صدرت فيه فتوى، ومن ثم فلكي يمر مشروع قيادة المرأة للسيارة فلا بد ان تصدر فيه فتوى اما النظام فإنه يسمح من حيث المبدأ.

• لماذا تأخرت تنمية الجوف تحديدا، ولماذا ظلت منطقة طاردة لأبنائها؟

ـ لا تختلف الجوف عن المناطق النائية او الريفية وخلال خطط التنمية الثمان الماضية حدث خلل وقصور في توازن مشاريع التنمية بين المناطق الكبيرة والصغيرة وربما حدث ذلك لأسباب اقتصادية او موضوعية لأن المخططين لم يضعوا هذه المنطقة ضمن أولوياتهم في التنمية المتوازنة التي بدأت تظهر الآن مع الخطة التاسعة، وما ينطبق على الجوف ينطبق على الحدود الشمالية وجازان ونجران وعسير وغيرها من المناطق، ولكن بعد زيارة خادم الحرمين الشريفين لهذه المناطق حدثت فيها نقلة نوعية تفوق ما حدث فيها خلال ١٠ سنوات في فترات سابقة وهناك سباق مع الزمن في تنفيذ المشروعات بالمنطقة.

• مع أنك انتقدت خطة التنمية التاسعة؟

ـ انتقدت موقف لجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس التي لم تبد أي ملاحظة على الخطة وقلت انهم بصموا على ما جاءهم وهذا ليس هو الدور الذي تريده الدولة من المجلس فنحن لسنا بصمجية في مجلس الشورى لنمرر أي شيء، وكانت لي ملاحظات على بعض الأرقام في الخطة وآلياتها التي لم تكن واضحة مثل موضوع توفير مليون ومائتي الف وحدة سكنية وإحداث مليون فرصة عمل، وقد سمعت أرقاما فلكية من هيئة الاستثمار عن توفير ١٠٠ الف وظيفة في واحدة من المدن الاقتصادية التي أعلن عنها وما زلت ابحث عن هذه الوظائف وأماكنها بعد مرور أربع سنوات على بدء إنشاء المدينة.

• وماذا قدمت للجوف كأحد أبنائها تحديدا؟

ـ هذا التفكير المناطقي لا يوجد لدى أي عضو في المجلس، وإنما تأتي المشاركة عندما يناقش موضوع يخص المنطقة .

• هل تجدون حرجا في تبني مشاكل مناطقكم لكي لا يقال إنكم تكرسون الإقليمية الضيقة في المجلس؟

ـ نحن نناقش تقارير ومشاريع وزارات تؤدي خدماتها على مستوى المملكة، فالتوصيات التي توضع عامة على مستوى الوطن، ولكن هذا لا يمنع من الاستشهاد بأمثلة مناطقية حتى من منطقتي فهذا متاح، ولكن من النادر أن تجد أعضاء في المجلس او اللجان يتقدمون بتوصيات تهم منطقة دون أخرى.

• بالمناسبة ما هو تفسيرك لما حدث في نادي الجوف الأدبي؟

ـ حادثة حرق المقر كانت عملا فرديا والمملكة عانت من الفكر المتطرف كثيرا وما زلنا نبحث عن تحقيق أمن فكري وطني خالص والتقريب بين شرائح المجتمع والأطياف المختلفة وتثقيف المجتمع لتقبل الرأي الآخر، وقد يؤدي الانفتاح أحيانا إلى ردة فعل معاكسة أقوى من التوجه وهذا ما يتطلب أن تكون الخطوات الإصلاحية حاذقة وذكية للتعامل مع التوجهات المخالفة لها.

• مع تحسن البيئة العدلية في المملكة ألم تتحسن حقوق الإنسان في المملكة؟

ـ لا شك أنها خلال الست او السبع سنوات الماضية شهدت نقلة نوعية وجاءت من خلال مشروع إصلاحي وطني شامل شهدته كافة القطاعات في البلاد.

• لكن الشعور الغالب لدى الجمهور أن الهيئة الحكومية تعتبر طرفا مضادا؟

ـ لا بالعكس فهي طرف مكمل ومساند للجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمجال يتسع لأكثر من هذا لأنه يمكن أن توجد مؤسسات حقوقية مخصصة لفئات وشرائح من المجتمع.

• هاجمت أوضاع الصحافيين ورؤساء التحرير وقلت إنه مناقض لحقوق الإنسان.. لماذا؟

ـ كل كتب الإعلام والقوانين الإعلامية تقول ان إيقاف الاعلاميين ومنعهم يعتبر تدخلا في حرية التعبير، والتعديل الأخير في نظام النشر والمطبوعات عالج في المادة السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين عملية التقاضي وآمل ان لا يكون الشخص مذنبا بقرار شخص واحد في الوزارة او غيرها. ولا بد من اتباع اجراءات قضائية واضحة ليأخذ كل ذي حق حقه، ولا أحد يغضب من القوانين، كما وأنه لا يوجد في العالم اعلام منفلت لا تضبطه تشريعات.

• إذن نحن بحاجة لنصلح وضع الإعلام بدءا من كلياتنا الأكاديمية؟

ـ الجامعات بكل تخصصاتها لم توفق في تحقيق متطلبات سوق العمل السعودي وهناك إغراق في تخصصات دون أخرى فمناهج أقسام الإعلام، بالمجمل، لا تستجيب بشكل دقيق لمتطلبات مزاولة المهن والفنون الإعلامية على اختلافها، فهي تخرج شبابا يملك المعرفة والرغبة والقابلية للتدريب والتعلم على رأس العمل في المجالات الإعلامية المتخصصة الفنية منها والتحريرية، أي أنها لا تخرج محترفين جاهزين لممارسة فنون الإعلام المختلفة، ولا أرى أن الجامعات يمكن أن تكون معاهد تدريب لتخصص تطبيقي مثل الإعلام والتقصير ليس من الجامعات فقط بل من المؤسسات الإعلامية التي تنتظر الجاهز والرخيص وتجدها بعد ذلك تقصر في تدريب وصناعة الكوادر المهنية المحترفة. وبعض هذه المؤسسات لا تريد الالتزام بعقود عمل مع شباب سعودي متفرغ ومتخصص في المهنة، فتبحث عن المتعاون والدوام الجزئي لأنهم أقل تكلفة وأسهل عند الرغبة في التخلص منهم، ومن المهم أن نشير هنا إلى أن المعيار المستخدم للحكم على جميع خريجي أقسام الإعلام هو المهارة في التحرير الصحافي، وهذا خطأ شائع ينبغي ألا يستخدم إلا مع خريجي شعبة الصحافة.

• وكيف ترى مستقبل الإعلام الورقي؟

لست من المتشائمين بهذه المسألة مع ان التراجع قد بدأ فعلا ولكنني اعتقد ان الصحافة الورقية ستبقى، صحيح انها قد تواجه انخفاضا وستتحسن جودتها ويكون لها نوعية من القراء وسنتجاوز مرحلة الانبهار بالصحافة الالكترونية، وبحكم انني احد اعضاء الفريق الذي يجري دراسات تأسيسية لإعادة صحيفة الندوة وقد أخذ مشروع الندوة الالكترونية منا مجهودا موازيا للندوة الورقية وقد يكون منتجا اقوى من المنتج الورقي وهذا تحسبا للتراجع المتوقع في عدد القراء.

• بالمقارنة مع نجاح الجمعية السعودية للإعلام والاتصال التي ترأستها في تحقيق اهدافها بعد ثلاث سنوات من إنشائها، فيما فشلت هيئة الصحافيين حتى الآن في تحقيق المأمول منها؟

ـ اعتقد انه ينبغي ان تصبح الهيئة مؤسسة وطنية رائدة لقطاع مهم وحيوي في المجتمع المدني خصوصا في مجال حماية الاعلاميين والدفاع عن حقوقهم والوقوف الى جانبهم لأنني لا ألحظ لها أي جهود في هذا الجانب ناهيك عن المطالبة بمزيد من العمل المهني لحقوق الصحافيين داخل مؤسساتهم ومن المفروض ان تعزز الهيئة الوضع الاجتماعي والوظيفي والحقوقي للعاملين في الاعلام سواء بمطالبة الجهات التشريعية بإصدار الأنظمة اللازمة او بإصدار مواثيق شرف تلزم بها المؤسسات الاعلامية التي يعمل فيها اعضاؤها ليشكلوا جماعات ضغط فأتوقع منها دورا اكبر مما قامت به في الفترة الماضية. أما الجمعية السعودية للاعلام والاتصال فقد وفقت في دورتيها السابقتين اللتين ترأسهما الزميل الدكتور علي شويل القرني في الانطلاق بالجمعية بسرعة فاقت كل التوقعات، فحققت الجمعية ما لم تحققه جمعيات أخرى كثيرة، وقد تكرم علي الزملاء في مجلس الإدارة الأول فمنحوني العضوية رقم (١) في الجمعية، وأوكلوا لي مهمة البدء في إصدار مجلة علمية للجمعية، فتوليت رئاسة تحرير المجلة العربية للإعلام والاتصال، والجمعية تواصل الآن نجاحاتها في دورتها الثالثة بمجلس إدارة جديد يرأسه الزميل الدكتور فهد الطياش، وأتمنى للجمعية والمجلس الجديد التوفيق والسداد.

• يؤخذ عليك الحدة في الرد على المتحاورين معك مع أنك أستاذ إعلام وخريج المدرسة الأمريكية خصوصا عندما تداخلت مع متحاورين في تويتر وقلت لأحدهم (كل تبن).. فهل تضيق بالرأي الآخر بعد أن أصبحت عضوا في مجلس الشورى؟

ـ بداية، أنا أحاول قدر المستطاع أن أجاري الشباب والتقنية الحديثة بالدخول في حوارات عبر التشات والتواصل مع الآخرين بنشر أفكاري والاستفادة من أفكار الآخرين، وللأسف أن مستوى الحوار يهبط إلى أدنى درجاته أحيانا من قبل البعض ممن يدخلون بأسمائهم الصريحة وان كنت أتجاهل الرد على أصحاب الأسماء المستعارة، وفيما يخص هذه

الحادثة فقد سبق أن نشرت ثلاث أو أربع تغريدات سابقة فيها شتم مباشر لشخصي وليس مناقشة للأفكار التي كنت أطرحها وأعبر عنها في تلك الليلة، فقيل لي انني (قليل أدب) و(دنيء) من أشخاص معروفين بأسمائهم، وأعتقد أنني دافعت عن نفسي بأقل القليل في مقابل ما قاله الطرف الآخر في حقي من ألفاظ ولا يتوقع مني أن أقول له : شكرا. فجاء رد فعلي بالكلمة الدارجة لدينا (كل تبن) وتعني (أسكت) لا أكثر، وهي من الكلمات التي تقال لصديق ولست نادما على ما قلت، وأعتقد أنني قصرت في رد الإساءة بالإساءة.

• ما الذي قصدته من قولك: إن هناك شعوبا غبية في العالم العربي عليها أن تحمد الله أن تولى قيادتها قادة أذكياء؟

ـ هذه حقيقة في تقديري وأقصد بها أغلبية العالم العربي، وكثير من المجتمعات النامية والمتخلفة، وأنا أميل إلى درجة كبيرة وشبيهة لما قاله إبراهيم البليهي الذي يرى أننا لم نصل بعد إلى مرحلة التخلف، لأنها مرحلة متقدمة على فكرنا العربي، وعلينا أن نعترف بأنه لا يمكن إصلاح الواقع العربي إلا بالاعتراف بأن واقعنا مر ومتخلف وجاهل مقارنة بالشعوب المتقدمة، ولا تحتاج هذه الحقيقة إلى إنسان حاذق لكي يكتشفها، ومازال أمامنا الكثير لتطوير الأمة، بل لم تصل كثير من الشعوب العربية والنامية إلى مرحلة من النضج الفكري والثقافي والسياسي.

• من المعروف أنك كنت رياضيا فاعلا في فترة من التسعينيات الميلادية.. فلماذا تركت الرياضة نهائيا؟

ـ انتماءاتي الرياضية غير مجدولة وقد غادرت الرياضة كعضو شرف في مجلس ادارة نادي النصر بعد وفاة الأمير عبدالرحمن بن سعود -رحمه الله- لكنني ما زلت نصراوي الهوى.

• ولهذا تداخلت رياضيا في مجلس الشورى ووصفت الدوري السعودي بالممسوخ؟

ـ لأنه شبيه بالدوري الأوروبي، فاللاعبون الأجانب على كثرتهم وطواقم المدربين والمساعدين لم تقدم لنا منتخبا قويا واعتقد ان انجازات الكرة السعودية كانت افضل عندما كان الوطنيون يجدون لهم مكانا في انديتنا، ومن يريد ان يقنعني بأن تجربة اللاعب الأجنبي افادت الكرة السعودية فليقل لي: لماذا يجلس نجوم المنتخب على دكة الاحتياط في مقابل وجود لاعب اجنبي سيئ المستوى في التشكيلة الأساسية.

• كيف تقرأ الإعلام الرياضي حاليا؟

ـ للأسف انه ساهم الى درجة كبيرة في اثارة الفتن والمشاكل بين الأندية ومسؤوليها ولاعبيها وعلى الاعلاميين ان يتعاملوا مع الواقع بمسؤولية اكبر، والحمد لله ان من ابنائي من يشجع الهلال لا النصر ونتناقش بديموقراطية دون تعصب فيما بيننا حال الفريقين دائما وفي احيان اخرى افرح لفوزهم ايضا.

• وهل حقق النصر طموحاتك كمحب له؟

ـ بصراحة شديدة أعتقد ان النادي أحبط جماهيره ومحبيه وما زال دون مستوى الطموح اذا نظرنا إلى تاريخه وإنجازاته السابقة وجمهوره العريض على مستوى المملكة والحال كذلك لأندية كبرى تعيش نفس الحال، ولاحظ أن الدوري يحسم مبكرا منذ أربع سنوات تقريبا والمنافسة شبه محصورة بين الاتحاد والهلال وهذا دليل على أن هناك إشكالية في الأندية التي كانت تنافس على المقدمة، ويكفينا إحباطا يا نصراويون.

تباين في ردود فعل المرأة حيال تصريحات الدهمش بشأن مشاركتها في الانتخابات

المصدر: جريدة المدينة السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٤
http://www.al-madina.com/node/302463

محمد البيضاني - الباحة

تباينت ردود الافعال بين مشككة ومرحبة بتصريحات رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية عبدالرحمن بن محمد الدهمش التي اورد فيها الاتجاه نحو السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات خلال الفترة القادمة.

وقالت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ان المسؤولين عن الانتخابات اشاروا الى ان المرأة ستشارك في الانتخابات ومضت ست سنوات ولم تشارك وهاهي التصريحات التي اتت في توقيت وضعت المرأة السعودية في الامر الواقع بأنها لن تشارك في هذه الانتخابات وانما في المرحلة القادمة ، وتضيف : فقدنا الثقة و المصداقية في تصريحات المسؤولين حول هذا الامر ،وإن عدوا هذا كرما مكررا فأين الوعود السابقة.

مشيرة الى أن هذا التصريح اتى بعد ان رفض الكثير المشاركة في الانتخابات وقاطعوها تضامنا مع المرأة التي لم يسمح لها بالمشاركة بالانتخابات لاترشحاً او تصويتاً ، وتستطرد : صدمنا فيما صرحوا به من قبل بعدم المشاركة ، واذا ارادوا ان نثق بتصريحاتهم فليبدأوا الآن السماح بمشاركة المرأة فنحن نستطيع ان نقدم كل شيء من تجهيز اللجان وتقديم من هن اهل للكفاءة ، ولانحتاج لأكثر من منحنا الضوءالاخضر ، فالمرأة السعودية غير عاجزة عن مثل هذه المشاركات وسبق وان شاركت في اعمال كبيرة ومنها الأعمال التطوعية في مدينة جدة.

أما الدكتورة عائشة الحكمي (استاذة الأدب الحديث بجامعة تبوك (فأشارت الى ان هذا التصريح نوع من الزحزحة بحيث لا تطالب المرأة بالمشاركة في هذه الدورة وان عليها الانتظار حتى الانتخابات المقبلة ، وأضافت : اتوقع من هذا التصريح ان المرأة لن تشارك لا حاضرا ولا مستقبلا فلو كان صحيحا لكان من الامس وكان الامر من قبل ذلك التصريح الذي اراد ان يهدئ االنساء ويلطف الأجواء معهن بوعود سبقتها وعود اخرى ولم تتحقق على ارض الواقع حيث نظمت اول انتخابات بلدية في ٢٠٠٥، وفي ٢٠٠٩ ومددت ولاية المجالس البلدية لسنتين اضافيتين ولم يسمح للمرأة بالمشاركة انما اكتفوا بالقول إنها ستشارك مستقبلا.

واتمنى ان يسمحوا لهن بالانتخاب والترشيح وانا من بين النساء اللواتي تمنيت لو فتح المجال لكي ارشح نفسي في الانتخابات البلدية لأنها اعمال وطنية في المقدمة وهو نوع من التغيير والتجربة وخصوصا من الاكاديميات في الجامعات والمعلمات وفيهن حملة مشاعل الثقافة.

وفي ذات السياق قالت الكاتبة سارة الخثلان ان دخول المرأة في الانتخابات حق مكتسب لهن فهن نصف المجتمع و الناس لم تعد تثق في الانتخابات والجميع محبط من ذلك بسبب منع المرأة من المشاركة في الانتخابات كما أن أعضاء المجالس من الرجال لم يحققوا أي مكتسبات.

من جانبها قالت حليمة مظفر (الكاتبة المعروفة) ان اعلان مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة هو محاولة للتخدير من اجل ان تبقى المرأة السعودية محلك سر وانا استغرب كيف لايمكن الاعتراف بمواطنة السعوديات و تهميشها وتهميش صوتها يعني قبل كل شيء انكارا لمواطنتها والمجالس تخدمها مثلما تخدم الرجال ، وتضيف : هذا نوع من التخدير للمرة الثانية وجاءت الانتخابات وهم يرفضون.وتتابع : للاسف هناك من يقول إن المجتمع ليس مستعدا لافساح المجال بمشاركة المرأة في الانتخابات ينظرون الى ان المرأة لديها قصور ، مع انها نصف المجتمع ومن يدعي ذلك ليس سوى النصف الآخر وفي الحقيقة هم أقل من ذلك اذا افترضنا ان ربع المجتمع أطفال ، وتستطرد : اريد القول ان الرجل والمرأة شركاء في الخدمات المقدمة لهم وعدم السماح لها ان تقول ماذا تحتاج فمعناه هو تهميش لها وانكار لمواطنتها وكأنها مواطنة من الدرجة الثانية فعدم اشراكها هو عدم الاعتراف بها وليس لتصريحهم أي مصداقية.

الى ذلك رحبت سيدة الأعمال السعودية نائب رئيس اللجنة الصناعية بغرفة جدة ألفت قباني بالتصريحات الرامية إلى السماح للمرأة السعودية بممارسة حقها في الانتخاب والترشح للمجالس البلدية بداية من الدورة المقبلة التي تبدأ عام ٢٠١٥م، وأشارت الى أن هذا الأمر في حال حدوثه يأتي كثمرة للحوار والمطالبات المستمرة للمرأة التي تمثل (٥٢%) من حجم المجتمع السعودي بأن يكون لها دور فعال في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة. وقالت: لقد أكدنا مراراً أن المرأة جزء مهم من نسيج هذا الوطن وتشكل أكثر من نصف سكانه، وعندما تبحث عن حقوقها فهي تسعى إلى ذلك بالحوار والنقاش الهادئ، دون اللجوء إلى قنوات أخرى، وقد توجهنا في الفترة الماضية بمطالبنا إلى ولاة الأمر على أمل تعديل القرارات التي تحرم المرأة من المشاركة في انتخابات المجالس البلدية التي تشهدها المملكة منذ (٦) سنوات، وشخصياً رفضت دعوة بعض النساء اللجوء إلى جمعية حقوق الإنسان أو إنشاء مجلس بلدي افتراضي على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وشددت على ضرورة التدرج في تحقيق مطالبنا واللجوء فقط إلى الحوار الفعال. وأرجعت عدم إقبال الناخبين على تسجيل أسمائهم تمهيداً لانتخاب مرشحيهم في شهر شوال المقبل إلى عدم تأثير ممثلي المجالس البلدية خلال الدورة الأولى، وضعف الانجازات التي تحققت خلال هذه الفترة، مشددة في الوقت نفسه على ضرورة الاستماع إلى من شاركوا في التجربة وأبدوا تذمرهم من قلة الصلاحيات المتاحة إليهم، واشتكوا من عدم أخذ الأمانات بكثير من التوصيات والقرارات التي يصدروها، إضافة إلى أهمية توسيع الدور الرقابي لهذه المجالس لتصبح أكثر فاعلية،

إلغاء الكفيل معطل منذ عامين

المصدر: جريدة اليوم السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م
http://www.alyaum.com/News/art/10824.html

فيصل الفريان - الدمام

طالبت جمعية حقوق الانسان الجهات المعنية بما في ذلك وزارة العمل بضرورة البت في المشروع المتعلق بإلغاء نظام الكفالة في المملكة وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد. وكانت الجمعية قد قدمت المشروع الذي يطالب، بمنع احتجاز جواز سفر العامل وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل لأسرته أو طلب التصريح له بالحج أو الزواج أو زيارة أحد أقربائه في منطقة أخرى داخل المملكة وكذلك إلغاء أي مسئولية شخصية في الكفيل بسبب تصرفات العامل الوافد خارج إطار العمل، إضافة الى مسئوليته عن انهاء كافة معاملاته مع الدولة بنفسه، ووجود جهاز واحد ينظم كل مراحل علاقة العامل الوافد بالدولة منذ قدومه إلى المملكة، مرورا بإقامته فيها وحتى رحيله عنها.

نظام جديد بديل عن الكفيل (اليوم)

وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني ان المشروع يتناول أيضا عددا من المقترحات منها ان تنظم عقود العمل العلاقة بين العامل الوافد والمكان الذي يعمل به وأن تكون الدولة هي الضامن لذلك، مع ضرورة احترام الوافدين لأنظمة العمل والعمال المقررة، وان تكون مسئولية الاستقدام مكفولة للدولة وليست للأفراد عن طريق توفير عقود عمل في سفارات المملكة حول العالم، بمختلف المهن المطلوبة.

وكشف القحطاني لـ «اليوم» أن المشروع موجود لدى الجهات المعنية منذ عامين وتأخر عرضه على مجلس الوزراء وإقراره، لإن الاشخاص المعنيين لم يفهموا الموضوع، وأنه مشروع لتنظيم العمل وليس لإلغاء الكفيل من أساسه .

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ان هذا المشروع جاء بعد دراسة استغرقت ٤ سنوات، على ضوء الشكاوى والقضايا التي تلقتها الجمعية وبلغ عددها ١٢ ألفا و ٣٦٩ قضية خلال الأعوام الخمسة الماضية، تشكل القضايا العمالية منها ١٤٣٠ قضية بما نسبته١٢بالمائة.

وتناولت الدراسة أبرز عيوب الوضع الراهن للكفالة وما يكتنف أحكام الكفالة من تعقيدات إدارية وتنظيمية وعدم فاعلية هذه الأحكام في تحقيق الأهداف المرجوة منها وانتشار ظاهرة العمالة السائبة وتزايد جرائمها.

« اقترحت الدراسة عدة حلول لمشكلة الكفالة، منها استحداث وثيقة تأمين إلزامية لضمان الحقوق المالية للعامل وصاحب العمل في نفس الوقت كوسيلة فاعلة لإنهاء مبررات وجود نظام الكفالة بهدف تغطية مسئولية العامل الوافد في حال تسببه في أضرار تصيب صاحب العمل»واقترحت الدراسة عدة حلول لمشكلة الكفالة، منها استحداث وثيقة تأمين إلزامية لضمان الحقوق المالية للعامل وصاحب العمل في نفس الوقت كوسيلة فاعلة لإنهاء مبرارات وجود نظام الكفالة بهدف تغطية مسئولية العامل الوافد في حال تسببه في أضرار تصيب صاحب العمل أو في أضرار تصيب الغير وتغطية مسئولية صاحب العمل في الوقت نفسه عن دفع راتب العامل.

ويستفيد العامل من الوثيقة التأمينية ضد المخاطر بتأمين دفع صاحب العمل لراتب العامل مدة محددة لا تقل عن ستة أشهر ومستحقاته المالية الأخرى مثل مكافأة نهاية الخدمة أو أي تعويضات أخرى يحكم بها القضاء وتأمين يغطي قيمة تذكرة السفر في حالة ترحيل العامل وتأمين حماية قانونية تشمل تغطية نفقات المحاماة أو الاستشارات القانونية التي يتكبدها العامل في الدعاوى التي ترفع منه فقط»، كما أن صاحب العمل يستفيد من وثيقة التأمين ضد المخاطر في الأضرار الناشئة عن السرقة أو الاختلاس أو الإتلاف أو تسريب أسرار العمل والأضرار التي يتسبب فيها العامل للغير.

وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل التقليدي، واقترحت تسمية هذا الجهاز بـ»هيئة شؤون العمالة الوافدة» يكون مقرها الرياض ولها فروع في عدد من المناطق

ترقب إصدار قانون لحماية الأطفال من العنف والإيذاء والاستغلال الأسري

يعنى بتدابير حمايتهم واعتبار أي عنف بحقهم جناية يعاقب عليها القضاء

المصدر: جريدة الشرق الاوسط السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11848&article=620517&search&حقوق=state=true

جدة: أسماء الغابري

تقتضي نسبة الأطفال الذين قد يتعرضون للعنف داخل أسرهم، خلق آلية قانونية تضع حدا لتعنيفهم منعا لترك علامات مرئية عليهم، بما يشكل قضية مؤثرة على حياتهم.

وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٤٠ مليون طفل ممن هم في سن أقل من ١٥ سنة، يعانون سوء المعاملة والإهمال، ويحتاجون إلى رعاية صحية واجتماعية.

وتعمل منظمة «اليونيسيف» على حماية حقوق الأطفال، لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم.

وتسترشد «اليونيسيف» بتنفيذها هذه المهمة بنصوص ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، في حين تستند اتفاقية حقوق الطفل إلى أنظمة قانونية وتقاليد ثقافية متنوعة تشكل مجموعة من المعايير والالتزامات المتفق عليها عالميا وغير الخاضعة للتفاوض.

وتوضح هذه المعايير، التي يطلق عليها أيضا حقوق الإنسان، الحد الأدنى من الاستحقاقات والحريات التي يجب على الحكومات احترامها، وهي مبنية على احترام كرامة الفرد وذاته دون أي نوع من أنواع التمييز، كالتمييز بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو القدرات.. لذلك تنطبق جميع هذه المعايير على البشر في كل مكان.

وتلزم هذه الحقوق الحكومات والأفراد على حد سواء بعدم انتهاك الحريات المماثلة للآخرين، باعتبارها غير قابلة للتجزئة؛ ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، بحيث يستحيل إعطاء الأولوية لأحد الحقوق على حساب حقوق أخرى.

وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل الصك القانوني الدولي الأول الذي يلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ففي عام ١٩٨٩، أقر زعماء العالم حاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، لأنه غالبا ما يحتاج الأشخاص دون سن الـ١٨ إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاج إليها الكبار.

وبموافقتها على الالتزام (بتصديقها على الانضمام إليها)، تكون الحكومات الوطنية قد ألزمت نفسها بحماية وضمان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي، وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها في ضوء المصالح الفضلى للطفل.

وفي هذا الصدد، يرى الدكتور محمد السعيدي، أستاذ أصول الفقه في جامعة أم القرى، أن جميع دول العالم - بلا استثناء - تشهد اعتداءات على حالات معينة في الطفولة، ولكن معايير تقييم هذا العدوان تختلف من حضارة إلى أخرى.

وأسهب السعيدي، خلال تصريحات لـ«الشرق الأوسط»، قائلا: «قد نجد أن هناك أمورا تعدها بعض المجتمعات من مقومات التربية، وتعدها مجتمعات أخرى من أنماط الإساءة للطفل، وكذلك الأمر بالنسبة للحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، فنجد بينهما شيئا من هذه الفوارق، فاستخدام العقوبة البدنية الرمزية التي لا يقصد بها (الإيجاع) بقدر ما يقصد بها

التقويم، تعتبر انتهاكا لحق الطفل لدى الغرب، وتعتبر أسلوبا مطلوبا من أساليب التقويم في أضيق الحالات، وبعد تجربة الأساليب الأخرى، حتى التعنيف والزجر تعتبرهما بعض القوانين الغربية انتهاكا لحق الطفل، وليس الأمر كذلك في الحضارة الإسلامية».

واعتبر السعيدي الحضارة الإسلامية متميزة في كونها تعد الطفل ليكون مسؤولا في البناء المتمثل في الأمة الإسلامية التي ينتمي إليها، كما أن مسؤوليته عن الأمة تكبر وتعظم كلما ضاقت الدائرة حوله، بمعنى أن مسؤوليته تتضح معالمها أكثر في وطنه القريب، ثم عائلته الكبيرة، ثم أسرته الصغيرة التي نشأ فيها، وأسرته الصغيرة التي كونها، بينما نجد الحضارة الغربية تقرن المسؤولية المجتمعية بالنفعية المحضة، أي أن الفرد مسؤول عن المجتمع مسؤولية قاصرة على ما يمكن أن يقدمه ذلك المجتمع له، وبذلك تخرج المسؤوليات الأخلاقية عن حدود ما يمكن أن يتم إعداد الطفل له.

وأضاف: «كذلك ولاية الأب على أبنائه المميزين دون سن الشباب تعد من واجبات الأبوة ومن حقوق الطفل في الحضارة الإسلامية، وليس الأمر كذلك في الحضارة الغربية، لذلك أعتقد أنه من الواجب عند الحديث عن الاعتداء على الطفولة أن نميز بين معايير الحضارات في تقييم مفهومها للعدوان على الطفولة.

ويعتقد السعيدي أن هناك أمورا كبيرة مشتركة بين أكثر الحضارات شيوعا في العصر الحديث، ويعني بها الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، فمن الأمور المشتركة نجد الحرص على تربية الطفل تربية تؤهله لكي يكون في المستقبل عنصرا منتجا في المجتمع، وخاليا من الإعاقات النفسية والبدنية، ومؤهلا ثقافيا لتمثيل أمته تمثيلا يناسب ذلك التأهيل.

وأكد إن الحضارة الإسلامية تتميز في كونها تعد الطفل أيضا ليكون عبدا لله تعالى اختيارا كما هو عبد لله اضطرارا، والإعداد لهذه العبودية يستلزم جهدا أكبر بكثير من الإعداد للإنتاج الدنيوي وحسب، ومن هذا المنطلق تأتي الفروق بين الحضارتين في النظر إلى مشكلة الاعتداء على الطفولة.

وأشار إلى اللجنة العالمية الإسلامية للأمومة والطفولة، والمنوط بها تقديم الرؤية الإسلامية لمشكلات الأمومة والطفولة المطروحة على الساحة الحقوقية العالمية، ولهذه اللجنة أنشطة وأعمال جبارة، رغم محدودية دخلها، ودعا الجميع إلى زيارة موقع اللجنة والاستفادة مما يحتوي عليه من تقارير ورؤى متميزة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هذه اللجنة قد أصدرت مشروعا للميثاق الإسلامي للأمومة والطفولة، وهو مطبوع ويتم بيعه في الأسواق، وهو ما يندرج في إطار مدى اعتناء الإسلام بوضع الترتيبات التي تكفل إعداد الطفل للوصول إلى ما يريده الإسلام منه في شبابه من إنتاج دنيوي وعبادة لله ومسؤولية عن الأمة.

وشرح السعيدي عددا من الترتيبات التي وردت في ميثاق الطفل، وقال: «أن يعيش الطفل في نطاق أسرة صحيحة، وهو النمط الأسري الذي تسميه المواثيق الدولية (الأسرة التقليدية) المكونة من أب وأم (زوجين) وأطفال ناتجين عن هذا الزواج لا قبله، ولا يرى الإسلام بديلا عن هذا النمط من التكوينات الأسرية التي تقرها الحضارة الغربية، مثل الأسرة المبنية على صداقة محرمة بين الجنسين، أو بين جنس واحد وقد يكون بينهما أطفال بطريق التبني أو وسيلة أخرى محرمة، في حين يرفض الإسلام هذه الأنماط المحرمة للتكوين الأسري، وأيضا يرفض أن يتم بناء الطفل داخلها، وذلك لأن الأسرة المشوهة التي تسمى في المواثيق الدولية (أسرة مبتكرة)، لا يمكن أن تنتج إلا أطفالا معاقين نفسيا».

وأضاف: «من الترتيبات التي وضعها الإسلام لحماية الطفولة، التأكيد المستمر على دور الأب كقيم على الأسرة ودور الأم كمسؤولة أولى عن التربية البيتية، وتعتبر الحضارة الإسلامية أن تخلي الأب عن دوره الرئيسي أو تخلي الأم عن دورها الرئيسي أحد أهم أسباب الإعاقة التربوية للطفل، بينما ترى المواثيق الدولية، لا سيما اتفاقية (السيداو)، عدم التفريق بين الأم والأب في المسؤوليات، بل تنص هذه الاتفاقية على أن الأمومة وظيفة يمكن إسنادها للأب أو لأي طرف آخر، فالحياة الأسرية حق واجب للطفل على والديه وعلى المجتمع، والدولة يجب أن تسهم في توفيره للأطفال في حال انهيار الأسرة، وذلك عن طريق الأحكام الفقهية المفروضة للحضانة».

وأكد أن من التدابير التي وضعتها الشريعة الإسلامية لحماية الطفولة حق الإنفاق على الطفل، وجعلته متعلقا بالأب، سواء حال قيام الأسرة أو حال انهيارها، فلا يعذر الأب بحال من الأحوال في أداء النفقة، أما في حال عجز الأب عن النفقة أو وفاته، فإن المسؤولية الشرعية عن الإنفاق، تنتقل إلى أقارب الأب حسب ترتيب دقيق موجود في كتب الفقه، وفي حال عجز أقارب الأب تنتقل المسؤولية إلى الدولة، التي لا تعذر أبدا في ترك الإنفاق على الأطفال».

واعتبر أن من المشكلات المعاصرة التي تحدث أحيانا في المملكة، أن الأم تتحمل هي مسؤولية الإنفاق في حال انهيار الأسرة بسبب الطلاق أو الوفاة، وذلك لأسباب كثيرة، منها إصابة الرجال في عصرنا الحاضر بقلة المروءة، وضعف معاني الرجولة لدى الكثيرين منهم، مما يجعلهم يتنزون مطلقاتهم ويساومونهن على حضانة الأطفال مقابل التخلي عن النفقة، وكذلك صعوبة اللجوء إلى القضاء لحل مثل هذه المشكلات، وهذا ما يجعل كثيرا من النساء يدخلن إلى ساحة العمل

بدافع من الحاجة والاضطرار، وهو ما لا يقره الفقه الإسلامي، لأن الفقه الإسلامي يقبل عمل المرأة بدافع من الرغبة في التزيد من المال، أما إذا كان عمل المرأة بدافع من الحاجة فإن الإسلام يمنع منعا باتا أن تكون المرأة في حاجة، وذلك لأنها إذا لم تستطع كفاية نفسها وجب على الدولة كفايتها، مؤكدا أن التدابير التي وضعها الإسلام لحماية الطفولة، اعتبار ارتكاب أي عنف تجاه الأبناء يزيد عن الحد المطلوب تربويا، جناية يعاقب عليها القضاء بعقوبات غير مقدرة. ومن جهته، أرجع أستاذ علم الاجتماع، الدكتور بكر باجابر، حماية الأطفال وعدم إيذائهم إلى عدة أمور، كونها قضية تربوية واجتماعية تتعلق بالأسرة ومن يتصل بالأطفال اتصالا مباشرا، فالأطفال قد يتم إيذاؤهم بعدة أشكال مثل العنف، والتحرش الجنسي، وتشغيل الأطفال بالسخرة، والإيذاء الجسدي أو النفسي، وأيضا منعهم من التعليم، وإن لم تتوفر حقوقهم وحمايتهم، تتدخل المؤسسات الحكومية والقانون لرفع الأذى وتوفير الحماية الكاملة لهم.

ورأى ضرورة في وجود مؤسسات تتابع الأسر الفقيرة والمعدمة والسائلة من الناحية الصحية وتوفير العلاج، ووقايتهم من الوقوع في الأمراض بالتطعيم اللازم، وتوفير التعليم، في حين فرضت كثير من الدول التعليم على الأطفال وجعلته إجباريا حتى إنهاء المرحلة الثانوية.

وأضاف قائلا: «الطفل في فترة طفولته غير قادر على القيام بهذه الأمور، ولا بد من تدخل المؤسسات، هذه هي البنية الأساسية لحماية الطفل من قبل المجتمع لإيجاد بيئة مناسبة محمية لأطفال أسوياء، فهناك ضرورة لتدخل المؤسسات التكافلية والتضامنية في حال حدوث خلل في التربية، ودورها في تقديم المساعدة والمساندة والعون للدولة، سواء كانت مادية، أو اجتماعية، أو تعليمية، أو معنوية، أو قانونية.. من أجل حماية الأطفال في مراحل طفولتهم لتعليمهم حقوقهم».

وشدد على أهمية إدخال الوعي والنصح والإرشادات ضمن برامج الأطفال التي يشاهدونها، معتبرا ذلك الأسلوب الجديد الذي اتبعته المجتمعات الحديثة أفاد بشكل كبير أفراد المجتمع.

ورفض الدكتور بكر التعميم والربط الوثيق في العلاقة بين تفكك الأسرة أو ما يواجه الطفل من تجارب سيئة، وما يقابل من انحراف الأحداث، وقال: «الميول السلوكية في الأطفال قد تتأثر بتفكك الأسرة والقسوة التي يعيشونها، ولكن ليست بشكل كبير، فقد تكون هناك عوامل أخرى، ولا بد أن لا يتم الربط بين هذه وتلك، فالمجتمعات التي تسيء للأطفال تولد (سيكوبات) أو مجتمعات مضطربة نفسيا، وقد تحدث هذه الاضطرابات النفسية من دون أي تأثر بتفكك الأسرة، وإنما نتيجة عوامل أخرى». وشدد على أن مستقبل وتطور ونضج وتنمية الشعوب، يأتي خلال استثمار الأطفال الناشئين، والمجتمعات التي ترغب في أن تكون أكثر ازدهارا ونموا وتضامنا وتكافلا وتجانسا اجتماعيا، هي المجتمعات التي تعطي اهتماما كبيرا بالنشء، لأن الأطفال كلما استمتعوا بطفولتهم ووجدوا التعليم الجيد وحظوا ببيئة ثقافية واجتماعية مستقرة، كانوا أكثر قدرة على العطاء.

ومن جهة أخرى أفصح عضو مجلس الشورى وأستاذ علم الاجتماع، الدكتور إبراهيم الجوير، لـ«الشرق الأوسط»، عن إقرار مجلس الشورى نظاما لحماية الطفل، تم دراسته من قبل لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بعد عرضه على مجلس الشورى في جلسته العامة بمجموعة من المواد والفقرات، وتم الرفع به لمجلس الوزراء لدراسته ومن ثم إقراراه.

وأوضح أن هذا النظام يشمل حقوق الطفل وحمايته من الإيذاء بكافة أشكاله، سواء كان من والديه أو المدرسة أو المؤسسات أو الحي أو من أي كائن من كان، مؤكدا أن ظاهرة إيذاء الطفل هي ظاهرة لا بد من عدم إغفالها، ووضع الضوابط اللازمة للحد منها، وحماية حقوق الطفل.

وفي ذات الصدد، أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، الدكتور حسين الشريف، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن جمعية حقوق الإنسان أولت بالغ الاهتمام بقضية العنف ضد الأطفال، من خلال تسليط الضوء بشكل عام على قضايا العنف ضد المرأة وضد الطفل، وخصوصا العنف ضد الطفل، باعتبار الطفل هو الحلقة الأضعف في الأسرة، كونه لا يملك عادة وسائل التعبير التي توصل معاناته مما يمارس ضده من عنف، مرجعا سبب المطالبة باستصدار نظام يجرم العنف ضد الطفل والمرأة إلى غياب التشريعات المنظمة لهذه القضية. وأشار إلى استحداث الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في آخر تقرير لها، تصنيفا يختص بقضايا العنف ضد الطفل، وذلك لإلقاء الضوء على العنف الموجه ضد فئة الأطفال، باعتبارها قضية شائكة تمس أكثر حلقات المجتمع ضعفا، وتستوجب اهتماما وتركيزا خاصا، حيث تم فصلها عن قضايا العنف الأسري، وقد بلغ مجموع قضايا العنف ضد الطفل لجمعية الفروع ٧٢ قضية.

وأبرز مشاركة الجمعية، متمثلة في عضو الجمعية، الجوهرة العنقري، بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد العسكرية وهيئة الخبراء، في إعداد المشروع الأول في نظام تجريم العنف ضد الطفل وضد المرأة، مؤكدا إحالة هذا المشروع لمجلس الشورى وإنجازه.

واعتبر أن الجمعية تهدف إلى معالجة قضايا فردية ضد الطفل، والعمل على التوعية والوقاية والحد من زيادة الحالات، وقال: «من خلال ما رصدته الجمعية من انتهاكات وصلت حد القتل، كما نتذكر في قضية الطفلة غصون، وأريج، ركزنا على المحاضرات والبرامج التثقيفية والتوعوية، وإبراز خطورة هذا العنف، وأطلقت الجمعية بالتعاون مع برنامج (الأمان الأسري) حملة (غصون الرحمة)، التي تهدف إلى الحد من العنف ضد الطفل وتثقيف المجتمع، عن طريق تسجيل فيديو مصور ومنشورات وكتيبات بثت في مجموعة (mbc) لمدة شهرين تقريبا، ويجري العمل على إنتاج برامج أخرى سوف تستمر في العرض لزيادة الوعي لنحر هذه المشكلة والحد منها».

وأوضح أن الدليل الإجرائي الذي سينفذ سوف يوجه إلى الجهات الأكثر تعاملا مع هذه الحالات والأكثر قدرة على اكتشافه ومعالجته، ومنها الأسرة والمدرسة وأقسام الشرطة وضباطها، معتبرا أن الحالات التي كانت ترد إلى الجمعية، كانت الجمعية تتعامل معها بشكل فردي من خلال التواصل مع الشؤون الاجتماعية في المنطقة، خصوصا دار الحماية.

وأرجع الشريف صعوبة معالجة هذه المشكلة وإنهائها، إلى المعوقات التي تسببت فيها، ومن أهمها بعض الموروثات والتقاليد التي يعتقد البعض أنها من الدين، وهي ليست من الدين إطلاقا، كالتعامل مع الأطفال من منطلق التملك وليس من منطلق الأمانة والمسؤولية والتربية. وأشار إلى الكثير من أسباب العنف ضد الأطفال، التي من بينها ضعف الوازع الديني، وسوء الأوضاع الاقتصادية، والتفكك الأسري، وكذلك ارتباط بعض المفاهيم الخاطئة بمفهوم التربية. وأوضح قائلا: «الجمعية فقط لا تستطيع أن تعالج هذه المشكلة، بل لا بد من تضافر كافة الجهود والجهات المعنية، وبخاصة التربية والتعليم والإعلام (المرئي، والمقروء، والمسموع)، وأيضا هيئة حقوق الإنسان ووزارة الصحة، بالإضافة إلى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف من خلال منابر المساجد، ولا بد لنا أن لا نغفل موقف مفتي المملكة في إصداره فتوى تجرم الاعتداء على الأطفال والتعرض لهم بالعنف، فنحن في طريقنا لخطوات إيجابية نحو الحد من هذه الظاهرة وما زلنا نتطلع إلى المزيد».

تحت عنوان جدلية المفهوم وإشكالية الممارسة وبمشاركة أكثر من ٢٠ متخصصاً

الملتقى الأول لـ سابرا يناقش تحديات صناعة العلاقات العامة ومعايير الممارسة في السعودية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م العدد١٤٠٩٩
http://www.al-jazirah.com/20110507/fe10d.htm

يناقش اليوم السبت أكثر من ٢٠ متخصصاً بارزاً في العلاقات العامة والإعلام والاتصالات التسويقية المؤسساتية، تحديات صناعة العلاقات العامة ومعايير الممارسة والأداء وذلك في أول ملتقى للجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان، الذي يحمل عنوان «العلاقات العامة.. جدلية المفهوم وإشكالية الممارسة» في قاعة المؤتمرات في جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض والذي ترعاه شركة أرامكو السعودية وصحيفة الجزيرة.

وفي هذا السياق أوضح الدكتور محمد بن سليمان الصبيحي رئيس اللجنة العلمية للملتقى السنوي الأول للجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان «سابرا «، أن الملتقى سيتناول القضايا الرئيسة التي تتعلق بصناعة العلاقات العامة والاتجاهات الحديثة في ضوء تطور أدوات ووسائل الإعلام، والتي سيبحثها خبراء وشخصيات رائدة في مجال العلاقات العامة، من خلال استعراض تجارب مؤسسات من مختلف القطاعات، منوهاً أن المشاركون سيحددون أسباب التداخل بين بعض الأنشطة مع العلاقات العامة مع تقويم لأداء القائمين بالاتصال في أقسام العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية وقراءة علمية لواقع العلاقات العامة في القطاع النسائي في المملكة وربط ذلك بالأحداث العربية الجارية.

وأضاف الصبيحي، أن الملتقى يسعى إلى تأسيس إطار علمي يخدم الأكاديميين والمهنيين، للارتقاء بالممارسة والأداء وتجنب التشتت والعشوائية في هذا الحقل، من خلال مناقشة واقع العلاقات العامة بين جدلية المفهوم وإشكالية الممارسة، وذلك استشعاراً من الجمعية لرؤيتها المتمثلة في أن تكون مرجعية يعتد بها للمؤسسات والمهتمين في مجالها.

وأكد الصبيحي، أن اللجنة المنظمة للملتقى حرصت على أن تكون أوراق العمل تركز على جانبين، الأول على الجانب العلمي، بينما يتناول الجانب الآخر التركيز على الجانب التطبيقي العملي، وذلك لما اكتسبت العلاقات العامة في السنوات الأخيرة من أهمية كبيرة لدى جميع المؤسسات سواء في القطاع العام والخاص أو المؤسسات غير الهادفة للربح.

وأبان رئيس اللجنة العلمية، أن المشاركين في الملتقى سيناقشون عدداً من المحاور المهمة التي ستساهم في إعادة تعريف المفهوم والدور الصحيح للعلاقات العامة، والتعريف بمعايير الجودة وتطبيقاتها في نشاط العلاقات العامة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأساليب الحديثة في الممارسة.

وبين الصبيحي أن الملتقى الذي يمتد على يومين سيناقش المحاضرون في ستة جلسات ٢٤ ورقة علمية، حيث تتناول الجلسة الأولى تجربة القطاع غير الربحي في ممارسة العلاقات العامة، يقدم فيها كل من الدكتور حمود البدر رئيس مجلس إدارة جمعية إنسان، والدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ورنا المرعي من جمعية النهضة الخيرية تجربة وواقع العلاقات العامة في الجمعيات، في حين سيترأس الجلسة الدكتور محمد بن علي السويد رئيس قسم الإعلام في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في الوقت الذي ستسلط الجلسة الثانية على التداخل بين العلاقات العامة والأنشطة الأخرى، حيث يوضح الدكتور إبراهيم البعيز المشرف العام على الإدارة العامة للعلاقات الجامعية والإعلام في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية مفهوم العلاقات العامة كتحد جديد للجامعات السعودية، ويحدد الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر مدير المكتب الخاص لسمو رئيس الهيئة الملكية ومدير العلاقات العامة التداخل بين الأنشطة والعلاقات العامة، في حين تكشف منى الشهري مسؤولة العلاقات العامة في جمعية الأطفال المعوقين عن واقع العلاقات العامة في القطاع النسائي في المملكة.

وزاد الصبيحي، أن الجلسة الثالثة تهدف إلى تحديد معايير الجودة وتطبيقاتها في مجال العلاقات العامة، حيث يترأس الدكتور محمد الكافي رئيس قسم الإعلام بجامعة جازان في الوقت الذي سيناقش الدكتور ياسر الشهري عضو هيئة التدريس في قسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المسؤولية القيمية للعلاقات العامة، وسيقدم الدكتور محمد الزهري عضو هيئة التدريس في الجامعة تقويماً لأداء القائم بالاتصال في أقسام ومصالح العلاقات العامة الحكومية، في حين ستوضح أريج الدبيخي مديرة العلاقات العامة بالقطاع النسائي بوزارة التعليم العالي عبر دراسة واقع العلاقات في الأقسام النسائية الحكومية.

أما الجلسة الرابعة بحسب رئيس اللجنة العلمية، ستنطلق غداً و يترأسها الدكتور عبدالله الحقيل الأستاذ المشارك في قسم الإعلام في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتحمل عنوان الاتجاهات الحديثة في العلاقات العامة، حيث سيتتبع الدكتور عبدالرحمن العناد عضو مجلس الشورى تطور المفهوم وتجدد الحاجة للعلاقات العامة في ضوء الأحداث التي يشهدها العالم العربي، في حين يوضح الدكتور مبارك الحازمي وكيل جامعة الحدود الشمالية المسئولية الإعلامية عبر الإنترنت، ويلخص الدكتور نايف بن ثنيان آل سعود عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود الاتجاهات الحديثة في العلاقات العامة، في الوقت الذي يسلط الدكتور حمد الموسى عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على الإعلام الاجتماعي والعلاقات العامة كأدوات واعدة لنشاط متجدد.

وتتخذ الجلسة الخامسة من تجربة القطاع الخاص في ممارسة العلاقات العامة محوراً رئيساً يشارك فيه الدكتور محمد العوض مدير العلاقات العامة في بنك الإنماء والأستاذ حمود الغبيني مدير العلاقات العامة في شركة موبايلي والأستاذ عقيل بن العنزي مدير الإعلام بشركة التعدين العربية السعودية «معادن» من خلال استعراض تجارب الشركات العاملين فيها. في الوقت الذي ستتناول الجلسة الختامية تجربة المؤسسات الحكومية عبر أوراق عمل يقدمها الدكتور خالد المرغلاني مدير العلاقات العامة في وازرة الصحة، الدكتور علي الدبكي من جامعة الملك سعود، والأستاذ شاكر العصيمي مدير العلاقات العامة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأخيراً الدكتور هباس الحربي من الهيئة العليا للسياحة والآثار.

ودعا رئيس اللجنة العلمية المهتمين والمهتمات بحضور الملتقى، حيث خصصت اللجنة المنظمة قاعة للسيدات في مقر الجامعة في حين يمكن للمهتمين الاطلاع على ملخصات أوراق العمل والتغطيات اليومية للجلسات عبر زيارة موقع الجمعية على الإنترنت www.sapra.org

يشار الى إن سابرا هي أول جمعية سعودية متخصصة بمجالي العلاقات العامة والإعلام حيث انشأت مؤخرا بعد موافقة مجلس جامعة الإمام محمد بن سعود على تأسيسها وتأتي في وقت يشهد فيه حقل العلاقات العامة الإعلان ازدهاراً كبيراً في مؤسسات القطاعين العام و الخاص.

أبناؤها استنجدوا بـ حقوق الإنسان لمنعه

مقيم يسعى لترحيل طليقته بعد إدانته بالاعتداء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110508/Con20110508418015.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

تدخلت حقوق الإنسان في مباشرة قضية مقيم عربي قام بالاعتداء على طليقته وبناته منها بشكل وحشي أدى إلى إصابتهن بإصابات بالغة في الوجه والرأس، وكانت طليقته وبناتها قد تقدمن لمحكمة المدينة ضد ما قام به وحكم عليه القاضي ناظر القضية بالسجن ٥٠ يوما وجلده ٥٠ جلدة (تحتفظ «عكاظ» بصورة من صك الحكم) لما اتضح للقاضي من شناعة اعتدائه خاصة بعد اطلاعه على صور المرأة والبنات وما أرفقنه من تقارير طبية، وادعى الأب المعتدي أنه قام بذلك بعد أن علم أن طليقته زارت بناته في منزله رغما عنه، إلا أنه وبعد الحكم عليه وبحسب ما ذكر ابنها عبدالله لـ «عكاظ» لم يرتدع عما فعل ليبدأ في مضايقة طليقته حتى تسبب في سجنها بإدارة الوافدين وعزمه على ترحيلها ورفضه لكافة محاولات الصلح، ورغم أننا مولودون في المدينة المنورة وأخواتي متزوجات من سعوديين إلا أنه مصر على حرماننا من والدتنا بسبب كرهه لها بعد طلاقها منه. وأضاف بأن الوالدة كان لديها يوم السبت ١٤٣٢/٥/١٩هـ جلسة ضد طليقها في المحكمة وعندما ذهبت إلى المحكمة أرسل إليها عسكري وسجانة عن طريق وساطة أحد الأشخاص وأخذوها قبل الجلسة من أمام مكتب الشيخ وأودعوها سجن الوافدين لتسفيرها وقد هددنا الوسيط جميعا بذلك من قبل.

وتابع: قامت إدارة الوافدين بالدعوى المقدمة إليهم والواسطة بتوجيه التهمة إلى والدتي بأنه لا يوجد لديها إقامة وأنهم اتصلوا بها وأرسلوا إليها خطابات للحضور إليهم، ويعلم الله أنهم لم يقوموا بأي شيء من هذا . وأن إقامتها مع الوالد وكل ذلك بسبب شخص وسيط وحتى ينتهي الوالد من الحكم الذي صدر من المحكمة عليه.

لذلك تقدمنا بشكوى لإمارة المدينة وحقوق الإنسان من أجل مساعدة والدتنا وإخراجها من السجن قبل إصدار أي أمر من إدارة الوافدين بترحيلها لكي تتمكن من إنهاء المعاملات والقضايا القائمة حتى الآن، مع أنه يوجد لها أمر من أمير المدينة بنقل كفالتها من طليقها (والدنا) وتوقف نقل كفالتها حتى ننقل نحن كفالتنا.

ويوجد لديها قضايا ومعاملات في الإمارة والمحكمة منها ما هو حق عام ومنها ما هو حق خاص وهي قائمة وقيد النظر، ولكن الوسيط ووالدي لا يهتمان بذلك تماما ويسعيان إلى إسقاط الدعوى.

الدكتور محمد سالم شديد العوفي المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة أوضح أن الجمعية تلقت شكوى البنات ووالدتهن المطلقة ضد والدهن ومن تسبب في سجنها وجار دراستها وبحثها مع الجهات المختصة.

مفوضية شؤون اللاجئين تبحث مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سبل التعاون ومجال التدريب والتثقيف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٩
http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article630881.html

الرياض – فاطمة الغامدي

ناقش وفد من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان مواضيع عدة منها حقوق اللاجئين ودور الجمعية حيال وضع الأفراد مجهولي الهوية (البدون) وأوضاع الجالية البرماوية وأفضل الحلول لتصحيح وضعهم النظامي .

حضر الاجتماع الذي عقد أمس الأول بمقر الجمعية كل من الممثل الإقليمي بالإنابة للمفوضية السامية للأمم المتحدة حمدي بخاري الممثل الإقليمي، وهيثم الشاذلي مسئول الحماية الدولية بالمفوضية، هذا ورحب الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري المشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية بالوفد .

كما ناقش الجانبان بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وسبل التعاون بين الجمعية والمفوضية في مجال ورش العمل والتدريب وإقامة الندوات التثقيفية، هذا وقد تم الاتفاق على اعداد مذكرة تفاهم بين الطرفين تهدف للتعاون والتنسيق في مجال حقوق الانسان وحقوق اللاجئين، ومجال التدريب والتثقيف لحقوق الانسان.

الفاخري لـ الحياة: بعض البدون في السعودية لا يستحقون الجنسية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264694

الرياض - سعود الطياوي

اعتبر مستشار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري أن بعض» البدون» الموجودين في المملكة لا يستحقون الجنسية، لأن أصلهم غير سعودي وحاولوا الحصول على الجنسية من باب الاستفادة والتنفع لا أكثر، مشيراً إلى أن الجمعية تدرس أوضاع البرماويين في السعودية الذين يعتبر عددهم كبيراً جداً.

وقال لـ «الحياة» عقب اجتماع الممثل الإقليمي بالإنابة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حمدي بخاري مع رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أمس: «الجمعية تتابع منذ وقت طويل ملف البدون أو من سحبت منهم الهوية، وتنسّق مع الجهات ذات العلاقة لتصحيح أوضاعهم»، مؤكداً أن الجهل في اتباع الخطوات النظامية وما تطلبه الجهات الرسمية من ثبوتيات وأوراق قد يكون العائق الأول أمام موضوع «البدون.«

وأضاف أن كثيراً من مجهولي الهوية من البدون في السعودية يجهلون الواجبات عليهم، إذ يعتقدون أنهم غير محسوبين على الدولة من الناحية النظامية أو القانونية، مثلما لهم الحق في إعطائهم حقهم في التعليم والعلاج وغيره من الخدمات الإنسانية الأخرى.

وشدد على أن بعض فئة البدون لا يستحقون الجنسية السعودية. وتابع: «تواصلت الجمعية مع جهات عدة لمعرفة أوضاع بعضهم وإمكان حلها، فتبيّن بعد التدقيق والتمحيص والمراجعة والبحث أن أصلهم غير سعودي بالأساس، لكن حاولوا الحصول على الجنسية السعودية من باب الاستفادة والتنفّع لا أكثر»، مؤكداً أن الشق الآخر من البدون هم من أصول سعودية، لكنهم لم يحصلوا على الجنسية لأسباب تتعلق بطبيعة القبائل العربية وتداخل صلة القرابة بين السعوديين وبعض الدول المجاورة، ولكون الأوضاع في السابق لا تقف عند حدود دولية أو بطاقة هوية كان التجوال بين الدول العربية شيئاً طبيعياً وغير ممنوع.

وتطرق الفاخري إلى أن اهتمام الجمعية بقضية البدون تعدى حدود رصد الحالات وتدوين الأرقام، ووصل إلى طرح أفكار ومرئيات وحلول جذرية لهذه المشكلة ومحاولة معالجة أوضاع غير محددي الجنسية، فوجدت تجاوباً كبيراً من الحكومة من خلال حل مشكلة عدد منهم.

وأشار إلى أن بعض أبناء السعوديات من آباء أجانب من الذين تقدموا لتعديل أوضاعهم رفضت الجهات المعنية إعطاءهم الجنسية، بسبب تأخرهم في التقدم للحصول على الجنسية، إذ ينص النظام على منح المتقدم مهلة معيّنة بعد سن البلوغ للحصول على الجنسية.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ذكرت في بيان أمس أن الممثل الإقليمي بالإنابة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حمدي بخاري ومسؤول الحماية الدولية في المفوضية هيثم الشاذلي زارا رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني ومستشار الجمعية خالد الفاخري، لبحث مواضيع متعلقة بحقوق الإنسان ووضع الأفراد مجهولي الهوية (البدون) وأوضاع الجالية البرماوية في السعودية وأفضل الحلول لتصحيح وضعهم.

وأكدت الجمعية الاتفاق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة على إعداد مذكرة تفاهم بين الجهتين تهدف إلى التعاون والتنسيق في مجال حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين وفي مجال التدريب والتثقيف

حقوق الإنسان تتلقى شكوى خريجي الصيدلة والمختبرات لعدم وجود وظائف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٧
http://www.al-madina.com/node/302959

عبدالله الدهاس - مكة تصوير - عبدالغني بشير

لجأ عدد من خريجي كلية المجتمع بجامعة أم القرى الحاصلين على الدبلوم في الصيدلة والمختبرات صباح امس إلى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة بسبب عدم توفر وظائف لهم في القطاعين الحكومي والخاص. وقال مصدر مسؤول في فرع الجمعية : إن ادارته ستتابع شكوى الخريجين وتحاول إيجاد فرص وظيفية لهم في القطاع الخاص. وقال الخريجون فارس أحمد الهذلي وظافر صدقه البلادي ورائد الشمراني وخالد البلادي وحسام عمر الأحمدي والذين التقتهم (المدينة) عند فرع الجمعية : إنهم أصيبوا بالإحباط جراء بحثهم الدائم عن وظائف رسمية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص طوال السنوات الماضية مشيرين إلى أنهم حاصلون على شهادة (CPR)وبطاقة الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والتي بلغت تكلفتها حوالى(٣٠٠٠) ريال. واضافوا انهم تكبدوا عناء الدراسة في الكلية بدون مكافآت مالية مشيرين إلى أن القطاع الصحي يعج بالكثير من الوافدين الذين يحمل البعض منهم مؤهلات علمية قد تكون اقل من التي يحملونها.

وأبانوا أن البعض منهم متزوج ولديه ارتباطات أسرية تتطلب دخلا شهريا يلبي طلباته وأنهم يأملون بإيجاد حلول عاجلة من قبل جمعية حقوق الإنسان لإنهاء معاناتهم وتوفير وظائف لهم تناسب مؤهلاتهم العلمية خاصة في ظل الاحتياج الكبير لتخصصاتهم الفنية في القطاع الصحي

تدرسها حقوق الإنسان ومتحدث وكالة الأحوال يتهرب

١١١ فرداً من أسرة واحدة بلا هوية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110510/Con20110510418498.htm

فاطمة الغامدي ـ الدمام

تعيش أسرة مبارك عتيق المكونة من ١١١ فردا القاطنين حي الخليج في مدينة الدمام حالة شتات وضياع بسبب عدم حصولهم على إثبات الهوية التي بقيت طيلة ٣٠ عاما مابين أروقة وكالة الأحوال المدنية وجمعية حقوق الإنسان، الأمر الذي حرم الأسرة التعليم والخدمات الحياتية.

وأوضح لـ «عكاظ» مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية جمعة الدوسري أن قضية أسرة مبارك تخضع لجمع البيانات الكاملة للعائلة وبعد الانتهاء من دراستها في إدارة الشؤون القانونية يتم رفعها لوزارة الداخلية للبت فيها، وأضاف الدوسري أنه اجتمع مع المواطن مبارك وأولاده لإكمال باقي إجراءات القضية.

من جهته، طلب المتحدث الرسمي لوكالة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية محمد الجاسر إرسال الأسئلة حول القضية عن طريق البريد الإلكتروني وتم إرسال الاستفسارات قبل نحو أسبوع، إلا أن متحدث الوكالة لم يرد على ما طلب، إضافة لعدم رده على اتصالات محررة الصحيفة.

وأوضح لـ «عكاظ» الابن الأوسط علي بن مبارك أن والده تقدم بطلب إثبات الهوية لدى وكالة الأحوال المدنية غير أن مماطلات وتسويفا من قبل بعض الموظفين حالت دون ذلك، وأردف «قبل عام راجعنا حقوق الإنسان في الدمام والتقينا المسؤول الذي بدوره اطلع على وضعنا ووعدنا أنه سيعمل على مساعدتنا قريبا وطلب منا انتظار اتصاله، غير أن ثلاثة أشهر قضت دون أن يتصل».

إنفاذاً لحكم شرعي

جلد ٥ فتيات في قرية أيتام طيبة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110510/Con20110510418496.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

نفذت سلطات الأمن في سجن النساء في المدينة المنورة صباح أمس الجلد في خمس يتيمات من بنات قرية أيتام طيبه تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة والثامنة عشرة، وحصلت كل يتيمة على ١٢ إلى ١٨ سوطا إثر تورطهن في أعمال الشغب والاعتداء على مديرة القرية قبل عدة أشهر.

وحدث الاشتباك قبل نحو شهرين بين مجموعة من الفتيات ومديرتهن في قرية الأيتام، الأمر الذي أدى إلى نقلهن إلى مركز شرطة الخالدية للتحقيق في الواقعة التي بدورها أحالتهم إلى المحكمة ليصدر في حقهن حكم شرعي يقضي بتنفيذ عقوبة الجلد بعد ثبوت تورطهن في أعمال الشغب.

واتهمت إدارة قرية أيتام طيبة الفتيات بالاعتداء على المديرة بالضرب احتجاجا على تعيينها مؤخرا، مطالبين بإبعادها نظرا للمضايقات التي تحدث لهن داخل القرية ــ على حد قولهن.

وفيما فضل مدير الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة حاتم بري عدم نشر الخبر كونه يؤدي إلى التشهير بالفتيات ــ على حد قوله، أوضح المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة الدكتور محمد بن شديد العوفي أن الجمعية تبلغت بقضية جلد اليتيمات وأرسلت المندوبة شرف القرافي لرصد الواقعة والتحقق منها وكتابة تقرير عنها، مضيفا أنه إذا كان الجلد بناء على حكم شرعي فإن القضاء مستقل ولا نتدخل فيه.

تحت عنوان: (جدلية المفهوم وإشكالية الممارسة)

المتحدثون في ملتقى العلاقات العامة ناقشوا المفهوم الصحيح وأبرزوا الأساليب الحديثة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد١٤١٠٣
http://www.al-jazirah.com/20110510/fe11.htm

تواصلت جلسات الملتقى السنوي الأول للعلاقات العامة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والذي تنظمه الجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان خلال الفترة من ٤ إلى ٥-٦-١٤٣٢هـ.

واتهم نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ الدكتور صالح بن محمد الخثلان في ورقته في الجلسة الأولى: (العلاقات العامة في مؤسسات المجتمع المدني تجربة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) القائمين في إدارات العلاقات العامة الحكومية بعكس صورة مشوهة لإداراتهم، وهي نتاج لأنشطة وممارسات لإدارات العلاقات العامة في عدد من الأجهزة الحكومية التي تعكس إدراكاً مشوهاً للقائمين على هذه الإدارات للدور المناط بهم، وأن وظيفة القائمين على هذه الإدارات (تلميع) لصورة الجهاز الحكومي مهما كانت سيئة، مؤكداً أن واقع العلاقات العامة يشير إلى صورة مشوهة ليس فقط عن هذه الإدارات، بل عن مفهوم العلاقات العامة ذاته؛ حيث يغيب هذا الهدف الإيجابي ويسود بدلاً منه الشك تجاه كل جهد ونشاط يمارس في إطار العلاقات العامة، مضيفاً أن الهدف الرئيس لإدارات العلاقات العامة هو بناء جسور من الثقة بين المؤسسة من جهة والجمهور المستفيدين من خدماتها، وكذلك الرأي العام من جهة أخرى، إلا أن استطلاعاً بسيطاً لرأي الإعلاميين - على سبيل المثال - في وظيفة العلاقات العامة سينتهي بلا شك إلى نتيجة سلبية؛ فهي ليست سوى تحسين لصورة الجهاز الحكومي؛ وبأي طريقة ممكنة حتى لو تطلب ذلك تقديم معلومات مغلوطة أو الدفاع عن ممارسات خاطئة.

وأضاف د. إبراهيم بن عبد العزيز البعيز المشرف على الإدارة العامة للعلاقات الجامعية والإعلام أن إدارة العلاقات العامة تُشكل إحدى الوحدات الإدارية المهمة في الجامعات المرموقة في أوروبا والولايات المتحدة، وعلى الرغم من إدراج هذه الإدارة ضمن الهيكل التنظيمي في الجامعات السعودية، إلا أنها لم تأخذ حقها من الأهمية إلا مؤخراً، كما تناول واقع العلاقات العامة في الجامعات السعودية ودورها في إبراز هوية الجامعة، وفتح قنوات الاتصال والتواصل مع جمهورها الداخلي والخارجي، مستعرضاً بعضاً من العوامل والمتغيرات التي أسهمت في التقليل من أهمية العلاقات العامة ودورها في إبراز دور الجامعة وإنجازاتها العلمية، وختم حديثه بأبرز التحديات التي على إدارة العلاقات العامة تجاوزها قبل أن تأمل في تحقيق رسالتها ورؤيتها.

مكانة مرموقة في الهيكل التنظيمي

وأشارت مسؤولة علاقات عامة وإعلام بجمعية الأطفال المعوقين أ.منى بنت علي الشهري إلى أن العلاقات العامة احتلت مكانتها داخل الهيكل التنظيمي في إدارات العديد من المنظمات الحديثة، وعلى الرغم من تفاوت الاهتمام بها داخل المنظمات، إلا أنها أصبحت من الوحدات الإدارية ذات الأهمية البالغة والحاجة إليها ملحة، فالعلاقات العامة ساعدت على التعددية في اتخاذ القرارات والقيام بالوظائف المطلوبة منه بشكل أكثر فعالية، حتى أصبحت العلاقات العامة ذات أهمية ومكانة خاصة لدى المنظمات في المجتمع المعاصر، وفي ظل هذا الاهتمام، وتواجدها كوحدة إدارية في الكثير من المنظمات، صاحبَها العديد من المشاكل، وتأتي المشكلة الرئيسة، مشكلة التداخل بين العلاقات العامة وبين الوحدات الإدارية والأنشطة الأخرى في المنظمة، والتي كانت نتيجة لبعض الأسباب.

وأوضح مدير العلاقات العامة في الهيئة الملكية للجبيل وينبع الدكتور عبد الرحمن العبد القادر أنه على الرغم من الزخم الهائل الذي تحظى به العلاقات العامة على الصعيدين العلمي والمهني في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تخصصاً جامعياً مستقلاً، وأُلفت فيها مئات الكتب، وأنشئت لها العديد من الجمعيات، وعُقد من أجلها الكثير من المؤتمرات العلمية

المتخصصة، إلا أننا ما زلنا نلمس وبوضوح تلك الضبابية السميكة التي تحيط بالعلاقات العامة باعتبارها أحد مجالات العلوم الإنسانية، وإحدى المهن الهامة؛ لأن العامل الأكبر في وجود تلك الضبابية حول هذا التخصص وتلك المهنة يعود إلى عدة أسباب تتفرع من موضوع هذا الملتقى: (جدلية المفهوم وإشكالية الممارسة).

التشريفات والمجاملات والاستقبال

وأفاد العبد القادر: ارتبط في أذهان البعض أن العلاقات العامة مجرد قسم أو وحدة تُعنى بأعمال التشريفات والمجاملات والاستقبال والقيام بالمهام الإعلانية إلى غير ذلك من المهام الشكلية أو تلك التي ليست من صميم عملها، حيث نتج عن ذلك الحط من قدرها واهتزاز صورتها مما أثر سلباً في أذهان القيادات العليا للمنشآت، وجعلهم ينظرون إليها بدونية، ونتج عنه عدم وضع العلاقات العامة في موقعها الصحيح في الهيكل التنظيمي، وانتزاع العديد من مهامها وإسنادها إلى إدارات أخرى يقابل ذلك إقحام إدارات العلاقات العامة في مهام ليست من تخصصها.

وشدد أستاذ العلاقات العامة المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور محمد محفوظ الزهري أن العنصر البشري يُشكل العصب الحساس للمنشأة، فهم أقدر من غيرهم على فهم طبيعة المنشأة وأهدافها، ولهم قوة تأثير كبيرة تعتمد على الإدارة العليا لكسب التأييد وإقناع الجماهير بالخدمات، فالإقناع أصبح في هذا العصر حاجة أساسية تقوم بها كافة المنشآت الحكومية أو الخاصة، بل إن القيادة الإدارية في أي مؤسسة من المؤسسات تحتاج إلى جهاز إعلامي يضم المهرة لإبراز أنشطة المسئولين، إذ لا يكفى إنجاز العمل، بل لا بد من إقناع الجماهير به، وإن الخدمات التي تقدم جيدة، فنجاح المنشأة يتوقف على نجاح القائمين عليها.

معوقات تواجه المرأة

وألمحت أريج بنت إبراهيم الدبيخي إلى أن المرأة العاملة في العلاقات العامة تواجه مجموعة غير قليلة من معوقات ممارستها لنشاط العلاقات العامة، يأتي في مقدمتها، وبحسب آراء أفراد الدراسة، غياب التدريب، وهو ما يحتاج إلى إعادة النظر آليات تطبيقه والاهتمام به، بما يعوض عن النقص الكبير في وجود المتخصصات. كما تبين من المعوقات كذلك إشكالية ضعف الإمكانات، وغياب الحوافز المادية والمعنوية، وهذان المعوقان الخطيران يُعدان نتيجة لغياب التخطيط الذي كشف عنه المحور المتعلق بالتخطيط في هذه الدراسة، وعلى الرغم من تلك الصعوبات التي تواجه المرأة في مجال العلاقات العامة، إلا أن الصورة ليست قاتمة كما قد يتوقع البعض؛ بدليل أن درجة الرضا لدى المبحوثات كانت في مستوى أعلى من المتوسط (المعدل ٢,٧٤)، وهو ما قد يفسر بأن النساء اللاتي يعملن في هذا الحقل لديهن الرغبة في ممارسة نشاط ديناميكي وحيوي، غير أنهن يتطلعن إلى إيجاد حلول للصعوبات التي يواجهنها من أجل تطوير أدائهن، وتقديم الأفضل.

المحيط السياسي والدولي

وقدم الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العناد عضو مجلس الشورى ورقة بحثية بعنوان: (تطور المفهوم وتجدد الحاجة للعلاقات العامة في ضوء الأحداث التي يشهدها العالم العربي) في الجلسة الرابعة تحدث فيها عن النظرة الجديدة للعلاقات العامة في العالم العربي من حيث مفهومها ومن حيث زيادة الحاجة إليها، وذلك في ضوء ما شهدته بعض بلدان العالم العربي مؤخراً من ثورات واعتصامات واحتجاجات.

وأشار الدكتور نايف بن ثنيان بن محمد آل سعود الأستاذ المشارك في قسم الإعلام بجامعة الملك سعود إلى أن العلاقات العامة لم تعد وظيفة حيوية فقط بالنسبة للمنظمات والمؤسسات الداخلية وإنما تعدت المجال الاقتصادي (التجاري والصناعي) لتصل إلى المحيط السياسي والدولي، ولذلك فمن أجل وضع إستراتيجية علاقات عامة ناجحة على المؤسسة أن تعرف جيداً بيئتها وجماهيرها وقياس كمية المعلومات اللازمة لإقامة هذه العلاقات الناجحة والمتناغمة.

الإنترنت والتحدي القائم

كما شارك أستاذ الإعلام المشارك في جامعة الحدود الشمالية مبارك بن واصل الحازمي بورقة بحثية تحت عنوان: (العلاقات العامة والمسئولية الإعلامية عبر الإنترنت) سلط الضوء من خلالها على الإنترنت حيث ذكر بأنه أصبح يمثل إحدى الوسائل الاتصالية المهمة لإدارات العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة، ولكنه في الوقت نفسه أضحى يمثل تحدياً لممارسي العلاقات العامة في كيفية توظيفه والاستفادة منه. فإذا كانت الإنترنت إحدى الوسائل التي مكّنت ممارسة العلاقات العامة من السيطرة على عملية تدفق المعلومات من المؤسسات إلى الجماهير الأساسية بحرية، فإنه زاد من مسئولياتهم تجاه هذه الجماهير في تقديم معلومات متوازنة، خصوصاً أن هؤلاء الممارسين أصبحوا يتحكمون في إنتاج وبث المعلومات عبر مواقع مؤسساتهم على الإنترنت، وسأتناول أهمية الإنترنت كوسيلة اتصال لممارسي العلاقات

العامة، كما أتناول المسئولية الإعلامية للمؤسسات كجزء من مسئوليتها الاجتماعية وكتعبير عن ممارساتها الأخلاقية.
تجربة (كاستور) حول التحقق من الانتشار
كما قدَّمت مديرة الأسواق الدولية بمؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر الأستاذة آسبن أمان ورقة عملها تحدثت فيها عن المسؤولية في السوق السعودية: مبادرة نحو الشفافية في المجال الإعلاني.
وتناولت الأستاذة آسبن أمان في ورقة عملها التحديات التي تواجه المعلنين، وواضعي الخطط الإعلانية في ظل عدم التزام وسائل الإعلام بمبدأ التحقق من الانتشار، وغياب بيئة إعلانية شفافة، وتطرقت إلى أن حاجة المعلنين لبيانات يمكن الاعتماد عليها حول توزيع وانتشار ومقروئية المطبوعة بشكل شفاف مضيفة أن مخاطر الإنفاق في وسائل الإعلام لا تلتزم بمبدأ التحقق من الانتشار.
وتناولت آسبن الفوائد التي يمكن أن تحققها المطبوعات التي تخضع للتحقق من الانتشار مستعرضة تجربة (كاستور) حول التحقق من الانتشار في مجال الإعلام بالسوق الإماراتي كنموذج يمكن تطبيقه في سوق الإعلان السعودي.

حقوق الإنسان:بعض البدون لا يستحقون الجنسية

المصدر : صحيفة سبق الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.sabq.org/sabq/wap/user/news.do?section=5&id=23775

متابعة – الرياض :رأى مستشار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري أن بعض «البدون» الموجودين في المملكة لا يستحقون الجنسية، لأن أصلهم غير سعودي وحاولوا الحصول على الجنسية للاستفادة والتنفع لا أكثر .
ووفقا لتقرير أعده الزميل سعود الطياوي ونشرته "الحياة"، ذكر أن الجمعية تدرس أوضاع «البرماويين» في السعودية .
وقال عقب اجتماع الممثل الإقليمي بالإنابة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حمدي بخاري مع رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أمس إن الجمعية تتابع منذ وقت طويل ملف «البدون» أو من سحبت منهم الهوية، وتنسّق مع الجهات ذات العلاقة لتصحيح أوضاعهم.«
وأشار إلى أن بعض فئة «البدون» لا يستحقون الجنسية السعودية. وقال: «تبيّن بعد التدقيق والتمحيص والمراجعة والبحث أن أصلهم غير سعودي أساساً، لكنهم حاولوا الحصول على الجنسية السعودية للاستفادة والتنفّع»، مؤكداً أن الشق الآخر من «البدون» هم من أصول سعودية، لكنهم لم يحصلوا على الجنسية لأسباب تتعلق بطبيعة القبائل العربية وتداخل صلة القرابة بين السعوديين وبعض الدول المجاورة .
وتطرق الفاخري إلى أن اهتمام الجمعية بقضية البدون تعدى حدود رصد الحالات وتدوين الأرقام، ووصل إلى طرح أفكار ومرئيات وحلول جذرية لهذه المشكلة ومحاولة معالجة أوضاع غير محددي الجنسية، فوجدت تجاوباً كبيراً من الحكومة من خلال حل مشكلة عدد منهم .
وأشار إلى أن بعض أبناء السعوديات من آباء أجانب ممن تقدموا لتعديل أوضاعهم رفضت الجهات المعنية إعطاءهم الجنسية، بسبب تأخرهم في التقدم للحصول على الجنسية، إذ ينص النظام على منح المتقدم مهلة محددة بعد سن البلوغ للحصول على الجنسية.

حقوق الإنسان: هناك بدون من أصول قبلية... وتركهم بلا هوية يفاقم المشكلة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265350

الرياض - سعود الطياوي

شدّد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني على ضرورة معالجة موضوع «البدون» في السعودية، مؤكداً أن معظمهم من أصول قبلية، وتركهم من دون هوية يفاقم مشكلاتهم، فيما اكتفت «الأحوال المدنية» بالقول إن موضوعهم لدى «السلطات العليا، للنظر فيه من جميع جوانبه.«

وقال القحطاني لـ«الحياة» أمس: «الذين لا يحملون الجنسية السعودية هم حالات إنسانية تحتاج إلى تدخل عاجل لتعديل أوضاعهم، فترك هؤلاء من دون هوية قد يفاقم الموضوع فيكبر أكثر، ما يجعل إيجاد حلول مستقبلية لهم صعباً.«

ولفت إلى أن عدد «البدون» كان محدوداً في السابق، أما الآن فتضاعف، بسبب عدم إيجاد الحلول الجذرية النهائية لتحسين أوضاعهم، أو على الأقل إعطاؤهم ما يمكّنهم من إثبات حقهم في العمل والعلاج والتنقل والتعليم بشكل مبدئي، ثم يبت بشكل عاجل في أمرهم، من خلال منحهم الهوية الوطنية لمن يثبت استحقاقه لها.

وتابع: «معظم البدون في السعودية موجودون على أراضي المملكة منذ أعوام طويلة، ولهم أصول وانتماءات قبلية، وبعض مشايخ قبائلهم يشهدون بسعوديتهم، ولا ينبغي تركهم هكذا»، مؤكداً أن الجمعية تتابع أمرهم مع وزارة الداخلية، ونجحت في إيجاد حل لحالات قليلة، على رغم أنها أخذت وقتاً طويلاً، كما يجري متابعة مشكلتهم مع الجهات العليا.

وتطرق القحطاني إلى أن أوامر سامية صدرت في وقت سابق لإيجاد حلول لبعض هؤلاء، على أن يتم استكمال ومتابعة أوضاع البقية، وصدر لبعضهم رقم في السجل المدني، بيد أنه لم يمنح الهوية حتى الآن، مشيراً إلى أنهم محرومون من الزواج، وحتى من دفن أمواتهم في المقابر، بسبب عدم وجود ما يثبت هوياتهم.

وأكد أن من «البدون» من خدم في السلك العسكري السعودي عشرات السنين، ومنهم من حصل على نوط الشجاعة في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الكثير من القضايا الإنسانية التي تخص هذه الفئة، داعياً الجهات المختصة إلى التفاعل مع هذه القضية، وإيجاد الحلول العاجلة لها، نظراً لطابعها الإنساني.

من جهته، اكتفى المتحدث باسم وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية محمد الجاسر بالقول لـ«الحياة»: «موضوع غير محددي الجنسية لدى السلطات العليا، للنظر فيه من جميع جوانبه.«

استعرض قضايا توظيف المبتعثين ضمن مداخلات طلاب البكالوريوس

ملتقى كاردف الطلابي الثاني .. تجارب محفزة للنجاح ومناقشة لواقع العمل التطوعي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد٦٤٢٠
http://www.aleqt.com/2011/05/11/article_536894.html

»الاقتصادية« من الرياض

نظم الطلاب المبتعثون من أبناء المملكة في مدينة كاردف، عاصمة ويلز في المملكة المتحدة يوم السبت الموافق ٣٠ أبريل ٢٠١١ ملتقى كاردف الطلابي ٢ تحت شعار "تلتقي الخبرات لصنع الإبداع."

وجاء الملتقى كنتاج تعاون بين مركز المنار الإسلامي في مدينة كاردف، ونادي الطلاب السعوديين المبتعثين في المدينة، وهو موجه إلى جميع المبتعثين في المملكة المتحدة.

وقد ركز الملتقى في هذا العام على موضوع النجاح كمحدد رئيس لموضوعات الملتقى التي دارت في هذا السياق.

وقد استضاف الملتقى كلا من الشيخ عبد العزيز الفوزان، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف العام على مؤسسة رسالة الإسلام، والدكتور نجيب الزامل، عضو مجلس الشورى والكاتب في صحيفة "الاقتصادية"، وياسر الحزيمي المدرب المعتمد في تطوير الذات.

وشهد الملتقى حضور ما يقارب ٢٠٠ مبتعث ومبتعثة من عدد من المدن البريطانية، وقد لقي الملتقى نجاحا باهرا وأثنى عليه الجميع.

ابتدأ يوم الملتقى بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلى ذلك الإعلان عن بدء فعاليات الملتقى في الدورة التدريبية التي قدمها المدرب ياسر الحزيمي، بعنوان "صعود بلا قيود."

وقدم المدرب في هذه الدورة التدريبية الكثير من التجارب والقصص المحفزة للنجاح وعدم الركون للكسل أو الاستسلام لليأس.

بعد ذلك دارت حلقة الحوار المفتوح مع نجيب الزامل، عضو مجلس الشورى، والكاتب في صحيفة الاقتصادية، وأدار الحوار المبتعث عامر الحسيني.

وتلقى الضيف العديد من الأسئلة التي تناولت واقع ومستقبل العمل التطوعي، وقضايا توظيف المبتعثين، ومساهمة مجلس الشورى في الإعداد لتوظيف جموع المبتعثين، وقد تحدثت المبتعثة الدكتورة فاطمة الحازمي عن عدم استطاعتها الحصول على وظيفة أكاديمية بعد حصولها على درجة الدكتوراه في التربية، عقب ذلك تمت مداخلات من طلاب مرحلة البكالوريوس الذين تحدث عنهم الشاب فيصل الصقري، والذي طالب مجلس الشورى بالإسهام في إيجاد حل لتوظيف الشباب العائدين، وتطرق لتجربة مبتعثة الدكتوراه.

بعد ذلك قدم الدكتور حمد الماجد عضو مؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والكاتب في صحيفة الشرق الأوسط، ورئيس المركز الإسلامي في لندن سابقا، عرضا تحدث فيه عن تجربة مركز التراث الإسلامي البريطاني.

ثم قدم الشيخ الدكتور عبد العزيز الفوزان، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف العام على مؤسسة رسالة الإسلام محاضرة تحدث فيها عن أسباب التوفيق.

واختتم إبراهيم الحيدري عضو اللجنة المنظمة للملتقى اللقاء بتقديم الشكر لكل من حضر وأسهم في إنجاحه، ثم طلب من أعضاء اللجنة المنظمة وهم: محمد العبيد، وصالح الدهش، وفؤاد عبد الرحمن، وعامر الحسيني، الصعود إلى منصة اللقاء، ثم دُعي جميع المبتعثين من أعضاء اللجان العاملة والذين كان لدورهم عظيم الأثر في إنجاح هذا الملتقى، وهم: فواز سعد، عبيد الدوسري، فيصل العنزي، أنس المفلح، رائد السلامة، حاتم القحطاني، عبد الله المحيسن، أحمد العمري، طارق الحمد، عبد الرحمن القحطاني، محمد الدوسري، راعي القحطاني، مبخوت الصيعري، صالح الصيعري، سعود البصير، عبد المحسن الرشودي، عبد الله اليوسف، عبد الملك العبيد، محمد البعادي، صالح العثيم، مبارك الصيعري، زياد المغامسي، سليمان الصقعبي.

بعد ذلك تم تكريم ضيوف الملتقى والمتحدثين الرئيسين، بدروع تذكارية من إدارة الملتقى، ثم تناول الجميع وجبة العشاء.

من جهتها، قالت رشا سيف الدين المبتعثة لدراسة الماجستير في الإعلام في مدينة ليستر أن الملتقى حظي بتفاعل من طلاب وطالبات بريطانيا الذين حضروا خصيصا للاستماع للضيوف، ولديهم كل الثقة بأن القائمين على المنتدى يعملون لنجاح الملتقى كما في سابق الفعاليات في كاردف، مضيفة: "أبرز مشاهد الملتقى أنه بات واضحا تعطش الطلاب السعوديين لمن ينقل همومهم وأفكارهم إلى بلادهم، فكان اللقاء بنجيب الزامل مثيرا لسرد ما يجول في خواطرهم و شعورهم بأنهم وجدوا في شخصه الكريم الطريقة المثلى لإيصال أمانيهم وطموحاتهم للمسؤولين في السعودية.

الجانب النسائي بدا منسجما لحديث الضيوف و بدا واضحا اهتمام الطالبات الكبير للاستماع إلى من يساعدهن على تخطي العقبات التي تواجههن في حياتهن الدراسية.

فيما أشار المبتعث الدكتور سعيد الغامدي في تعليقه "كنتم نجوما لامعة في سماء كاردف، ذلك اللمعان ليس في مساء كاردف إنما كنتم نجوما مضيئة في يومها الكامل، جميعكم أبدعتم ضيوفا ومضيفين، وكل عام وأنتم ناجحون."

بدوره قال المبتعث فواز سعد: "كان الملتقى ماتعا جدا، استفدنا من تنوع موضوعاته وضيوفه، وسعدنا بحضور أكثر من ١٨٠ شخصا جاؤوا من كل أنحاء بريطانيا في تعطش واضح لمثل هذه اللقاءات المتميزة والمتنوعة، وسعدت فيه بالعمل مع قرابة ٢٠ متطوعا كفريق واحد."

أما المبتعث حمود ظافر الدوسري ـ المبتعث من جامعة الملك سعود لدراسة الدكتوراه في تخصص علوم الحاسب، فقد قال معبرا عن ما رآه في الملتقى: "في هذا الملتقى استمتعنا كثيراً في يوم ماتع انتهى سريعا كعادة الأوقات الجميلة، شكرا من القلب لكل من خطط وعمل ليظهر هذا الملتقى بهذه الحلة الرائعة."

وقال فؤاد عبد الرحمن عضو اللجنة المنظمة: "لا تستطيع حصيلتي اللغوية أن تصف مشاعري، فرح شديد وفخر و حزن و خوف، فرح للالتقاء بالأحبة، وفخر بالنجاح الرائع، وحزن على انتهاء لقياهم وخوف من تحدي المستقبل.

جمع بين المتناقضات ولكن ما أنا متأكد منه أنني سعيد جدا لعملي في هذا الملتقي."

وختم عضو اللجنة المنظمة صالح الدهش، المبتعث لدراسة علوم الحاسب في جامعة كاردف بقوله: "إنه من دواعي سروري أن أرى مثل هذا الملتقى الشامخ بضيوفه الكرام، وبحضوره المتميز من مختلف الأعمار الذين أتوا من كل مدينة من مدن المملكة المتحدة إلى مدينة كاردف لكي يحضروا هذا الملتقى في سنته الثانية."

يذكر أن هذا الملتقى يقام للعام الثاني على التوالي، وقد أقيم الملتقى الأول الذي استضاف كلا من الشيخ صالح المغامسي، إمام وخطيب جامع قباء، والدكتور صالح المحيميد مستشار في القيادة والتطوير، والمهندس عبد العزيز الدليجان، مؤسس أندية التوستماسترز العالمية باللغة العربية.

أب يرفض إضافة أبنائه في الهوية الوطنية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418651.htm

عبد الله راجح العبدلي - جدة

تحطمت أحلام الفتاة أشواق ٢٢ عاما ولم تشرق شمس طموحاتها في أن تصبح طبيبة أطفال نظرا لأن والدها وفقا لقولها رفض إضافتها وشقيقتيها إلى كرت العائلة الخاص به.

«عكاظ» التقت أشواق فألقت باللائمة على والدها في إشعال مأساتها المستمرة منذ أن وعت في الدنيا، تعيش بدون هوية أو أوراق ثبوتية، لأن والدها لم يعمد إلى إضافتها هي وشقيقاتها في دفتر العائلة الخاص به، مؤكدة أن هناك تبليغا فقط.

وأضافت أشواق أنها أكملت المرحلة الابتدائية عبر خطاب تعهد من والدها لإدارة المدرسة، ويصحح وضعي وشقيقاتي، ولكن عند انتقالي من المرحلة الابتدائية إلى المتوسطة اصطدمت أحلامي بالواقع المرير حيث طلبت إدارة المدرسة دفتر العائلة لكن والدي العامل في إحدى الجامعات اختفى عن الأنظار لفترة ثم عاد وأدخلنا مدرسة خاصة حتى أكملت المرحلة الثانوية.

لكن بعد المرحلة الثانوية كنت أحلم بالالتحاق بكلية الطب لكن وقفت الهوية عائقا أمامي، وعندما شعرت أن قطار الطب سيفوتني بكيت بحرقة ولا زالت عيوني تهطل بالدمع الغزير، وتضيف في لحظة ضعف وإحباط عمدت في أحد الأيام إلى ابتلاع كمية من الحبوب ونقلت على جناح السرعة إلى طوارئ مستشفى الملك عبدالعزيز في جدة، وأكدت التحاليل والكشوفات الطبية أنني مصابة بانسداد في صمام القلب وبحاجة إلى تدخل جراحي لإنقاذ حياتي.

وتضيف أشواق أنها تعيش في قمة المأساة مع شقيقتيها نورة ٢٤ عاما، غدير ١٧ عاما كما أن شقيقها سعيد ١٩ عاما أوقف في ترحيل الجوازات في فترة سابقة لمدة شهرين حتى حضر والدها وأطلق سراحه بكفالته.

وتتساءل أشواق إلى متى وهي تعيش في هذا الجحيم حيث تسكن في جدة ووالدها في الرياض.

وعن ذلك تقول ذهبنا قبل خمس سنوات إلى جمعية حقوق الإنسان لكن لم نجد حلا وتمنت شروق أن تصبح مصلحة اجتماعية بدلا من طبيبة أطفال التي راحت أدراج الرياح.

وتفاعلا مع القضية، أكد لـ«عكاظ» الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أن النظام يقضي بإلزام والد الفتيات الثلاث وشقيقهن بإضافتهم والعمل على تحقيق مطالبهم، مشيرا إلى أن الجمعية ستتدخل وبقوة وتخاطب الأحوال المدنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال هذه الحالة.

وبدورها «عكاظ» اتصلت بوالد الفتاة لمعرفة أسباب عدم إضافة أبنائه إلى دفتر العائلة لكن ظل جواله مغلق لعدة أيام.

من سمات النباهة!!

المصدر: جريدة عكاظ السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110507/Con20110507417702.htm

عزيزة المانع

هناك عبارة أظنها من الموروث القديم نصها: «من نباهة الرجل اختلاف الآراء حوله». وبعيدا عن كلمة الرجل التي كنت أفضل الاستعاضة عنها بكلمة (إنسان) لأن مضمون العبارة ينطبق على المرأة كما هو على الرجل.

بعيدا عن ذلك، هل يمكن أن تنطبق هذه العبارة على الأفكار أيضا، كما انطبقت على البشر؟ هل الأفكار التي يكثر الجدل حولها وتتباين الآراء فيها، هي أفكار مميزة؟ ووفقا لهذا هل يمكن لنا أن نعد التعديلات الجديدة التي ألحقت بنظام المطبوعات والنشر أفكارا مميزة؟ فما وجدت أفكارا تعرضت لتضارب الآراء حولها كهذه التعديلات، فهي ما بين راض بها مثن عليها، يراها تحمي الحقوق الضائعة وتعين على ضبط الألسن المنفلتة وتساوي بين الجميع في حفظ الكرامة وصون الإنسانية بلا تمييز ولا طبقية، إلى مستاء منها يرى أن فيها تقييدا للحرية الإعلامية وغموضا في الألفاظ يشبه الفخ الخفي المنصوب للفريسة، وأن ذلك سيكون له أثر غير إيجابي على محاربة الفساد وتصحيح الأخطاء، فالمتوقع أن كتاب الصحف سيتجنبون مناقشة كثير من المواضيع الخطيرة خشية وقوعهم فرائس في فخ المخالفات.

هذا الاختلاف حول تلك التعديلات هل هو دلالة على تميزها، حسب ما تفيده المقولة السابقة؟

يقول معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة «أتحدى أن تكون تعديلات نظام المطبوعات والنشر مقيدة للعاملين في الإعلام»، ويقول الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن ما احتوته تلك التعديلات يتضمن تقييدا لحرية التعبير عن الرأي. وبينما يرى الدكتور فهد الحارثي رئيس مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام أن التعديلات لم تقصد عدم المناقشة والحوار بين الأطراف المختلفة في المنظومة الثقافية والعلمية في البلاد، وإنما المقصود أن يكون الحوار نظيفا وراقيا ومبتعدا عما يسيء إلى الأشخاص أو نزاهتهم أو كرامتهم.

هذا الاختلاف في الآراء حول ما ورد من تعديلات على نظام المطبوعات والنشر، يدل على أنها لم تستطع أن توحد الآراء حولها فهي مرة، تلوح للبعض مقيدة للرأي، ومرة تلوح للبعض الآخر، حامية ومنظمة وضابطة، فهل هذا الاختلاف في فهمها يرجع إلى غموضها، أم إلى تميزها الذي يجعلها أكبر من أن تلتقي الآراء على رأي واحد حولها؟

رحلتي بين الصندوق العقاري والمالية!

المصدر: جريدة الرياض الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630652.html

عبدالله بن محمد الدويش

صدرت المكرمة الملكية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بإعفاء جميع المتوفين من قروض صندوق التنمية العقارية دون قيد او شرط وقد قمت بمراجعة فرع وزارة المالية بمحافظة المجمعة يوم السبت الموافق ١٤٣٢/٠٥/٠٥ لتقديم أوراق أحد المقترضين المتوفين من أقاربي من أجل إعفائه من قرض صندوق التنمية العقارية بعد ان تعذر التقديم الكترونيا عبر موقع وزارة المالية المخصص لذلك بسبب عدم وجود رقم سجل مدني للمتوفى رحمه الله وأفادوني في فرع المالية بالمجمعة أن علي التوجه إلى صندوق التنمية فرع المجمعة الذي بدوره اعادني إلى مكتب المالية فليس من اختصاص الصندوق ذلك ورجعت مرة أخرى على فرع المالية وقابلت مرة أخرى نفس الموظف والمتخصص في موضوع المقترضين المتوفين وقال لي أن هناك توجيهات من قبل مدير عام المتابعة بوزارة المالية بعد استلام اوراق المتوفين الذين لا توجد لديهم سجل مدني وأنه لايستطيع استلام الأوراق مني وأن لديهم عدداً كبيراً من الطلبات والتي لايحمل أصحابها أرقام سجلات مدنية ولم يتم الرفع بها إلى الوزارة على حد قوله وبعد ذلك رجعت للمرة الثانية لمدير صندوق التنمية العقارية بمحافظة المجمعة ورفض استلام الأوراق مني وطلبت منه مخاطبة مرجعه للاستفسار عن ذلك ومن المعني في هذا الخصوص ورفض ايضاً.. سؤالي عبر الجريدة وبعد ان تعبت من هذه الدوامة، أين عسانا أن نذهب لنقدم أوراق المتوفين لإسقاط القروض عنهم ووزارة المالية وصندوق التنمية العقارية لايعنيهم الأمر بشيء وخارج اختصاصهم! وللايضاح اتحدث هنا عن الذين لايحملون سجلات مدنية بسبب أن لديهم حفيظة النفوس القديمة والتي لاتحتوي على سجل مدني. ثم لماذا يعمل هؤلاء المسئولون بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بالتخفيف على المراجعين ؟ أم يحتاج الأمر إلى تقديم شكوى على ديوان المظالم وجمعية حقوق الانسان؟ علما بأن لدي كافة الأوراق بقريبي المتوفى ولدي أساس ملف حفيظة نفوس صادر من الأحوال المدنية بمحافظة الزلفي ولكن دون فائدة !

"يا دارة دوري فينا!"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=5580

صالح الشيحي

كتيب صغير بحجم الكف، أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يتحدث عن حقوق الطفل في الإسلام.. وهي الحقوق التي تقول الجمعية إنها حريصة على أن ينالها كل الأطفال في المملكة..

احتوى الكتيب على ٧٧ حقا خالصا خاصاً بالطفل.. أظن أن الكثيرين حينما يقرؤونها سيتمنون لو بقوا أطفالا يرددون أغنية السيدة فيروز:" تعا.. تا نتخبى من درب الأعمار.. وإذ هني كبروا.. نحنا بقينا صغار.. وسألونا وين كنتو.. وليش ما كبرتو انتو.. بنقلن انسينا!"

بل إن الطفل يحصل على حقوقه منذ أن يكون جنينا في بطن أمه.. من حقه مثلا الحصول على الرعاية الصحية والتغذية الملائمة له في فترة الحمل، ولا يحق للأم تعريضه لشيء من المخاطر كالتدخين أو الإشعة!

ومن حقوقه ـ التي تجتهد الجمعية في الحفاظ عليها ـ حمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو التعسف ومن إساءة المعاملة بدنيا أو عقليا أو نفسياً ومن الإهمال أو أية معاملة تمس بكرامة الطفل!

أيضا حمايته من كافة أنواع الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل ينطوي على خطورة، أو يعوقه عن الانتظام في التعليم المدرسي الأساسي، أو أن يكون ضارا بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو النفسي أو الديني أو المعنوي أو الاجتماعي!

فإن رأيت طفلا يتعرض لذلك فواجبك الإنساني هو مخاطبة الجمعية التي تقول إنها تسعى بقوة للحفاظ على هذه الحقوق وعدم انتهاكها مهما كان.

الفقرة رقم 52 من حقوق الطفل تقول إن من حقه "الحصول على تعليم يهدف إلى تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناته".. ولا أعلم حقيقة هل ستستطيع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ضمان هذا الحق أم لا؟!

وحتى لو لم تتمكن، فبقية الحقوق مذهلة لو تحققت فعلياً، وحتما من سيقرؤها سيتمنى لو بقي طفلا يردد: "يا دارة دوري فينا!"

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

جامعة الإمام وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110510/Con20110510418446.htm

محمد بن علي الهرفي

دعيت قبل يومين لحضور ورشة عمل تسبق افتتاح كرسي الشيخ عبدالرحمن الجريسي لحقوق الإنسان في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد حضر حفل الافتتاح معالي مدير الجامعة والشيخ الجريسي ورئيس هيئة حقوق الإنسان ونائبه الدكتور زيد الحسين، وكذلك عدد من أعضاء مجلس الشورى وكبار مسؤولي الجامعة وعدد من المهتمين بحقوق الإنسان في عدد من جامعات المملكة وغيرها.

مدير الجامعة تحدث بإسهاب عن حقوق الإنسان في الإسلام، وكذلك دور حكام المملكة في نشر الإسلام الخالي من الشوائب، وأن هذا يساعد الجامعة في تقديم الإسلام بشكل جيد للآخرين من خلال كرسي حقوق الإنسان، كما أكد على أن العمل أهم من التنظير والكلام!!

الشيخ عبدالرحمن الجريسي كان سعيدا بهذا الكرسي، وبحسب قوله فإن رغبته في أن يفهم الآخرون الإسلام على حقيقته كان وراء حرصه على تبني هذا الكرسي، وأعرب عن أمله في أن يؤدي القائمون على هذا الكرسي تطلعاته في نشر ثقافة حقوق الإسنان داخل بلادنا وخارجها.

الدكتور بندر العيبان والدكتور زيد الحسين تحدثا عن أهمية حقوق الإنسان وعن دور المملكة الرائد في هذا المجال، وعن اهتمام خادم الحرمين ـــ شخصيا ـــ بهذه الحقوق، كما أثنيا على جهود الجامعة في قيامها بهذا الكرسي المهم.

المتحدثون كثيرون والجميع كان حريصا على نجاح هذا الكرسي، والواضح أن الكل كان يدرك أهمية هذه الحقوق وأهمية الوقوف إلى جانبها.

أعود إلى هذا الكرسي وإلى ما يجب أن يقوم به داخل بلادنا وخارجها وعلى المدى القريب والبعيد.

الحديث عن حقوق الإنسان لا يكاد يتوقف، وفي بلادنا هيئة لحقوق الإنسان وفيها جمعية لهذه الحقوق، وكل يدعي وصلا بهذه الحقوق، وأنه يقوم بما يجب عليه، ولكن ما يقوله هؤلاء، وما يفعلونه ـــ أيضا ـــ أقل بكثير من طموحات المواطنين وآمالهم المعقودة على الجمعية والهيئة .. ولكن ما أسمعه وما أعتقده أن هناك خطوات جادة قد نراها قريبا وقد تغير الصورة النمطية عن الهيئة والجمعية، وأتوقع لو أن العلاقات العامة العاملة عندهما تحدثت عن جهودهما لتغيرات صورة غالبية المواطنين عنهما.

أعود إلى الجامعة والكرسي الذي سيقود عملية تأصيل وتحقيق حقوق الإنسان، وأتساءل: هل حقا سنرى تغييرا حقيقيا في هذه الحقوق تخدم المواطن ـــ أولا ـ والإنسان مهما كان جنسه أو دينه ـــ ثانيا ـــ وتغير الصورة غير الحسنة عن الإسلام عند بعض الغربيين ـــ ثالثا ـــ وقضايا أخرى مهمة ينبغي أن يقوم به القائمون على هذا الكرسي وهي كثيرة ومتعددة.

الجامعة لديها كل إمكانات النجاح، ففيها علماء في مختلف التخصصات العلمية ذات العلاقة بحقوق الإنسان. ومعروف أن حقوق الإنسان متشعبة إلى حد كبير، فهناك حقوق للمرأة، وللطفل، ولغير المسلم في البلد المسلم، وللعمال، وللموظفين، والطلاب، وكل هذه الحقوق بحاجة إلى تأصيل شرعي وقانوني وسياسي في بعض الأحيان .. كما أن بلادنا متهمة بالتضييق على حقوق الإنسان، وأنها ـــ كما يقال ـــ تمارس أعمالا غير مشروعة وتتنافى مع هذه الحقوق كما يفهمها الآخرون!! يقال أحيانا: إن السعودية لا تعطي المرأة حقوقها، وأحيانا تقتل المجرمين دون حق!! في حديثهم عن إقامة الحدود الشرعية، وهناك أشياء أخرى يتحدث عنها الغربيون عن تغييب حقوق الإنسان في بلادنا.

هذه القضايا بحاجة إلى دراسة علمية دقيقة وبوضوح شديد .. فما كان من كلام أولئك حقا فيجب الإشارة إليه والتنبيه عليه، وما كان باطلا فيجب دراسة أسباب ذلك البطلان بالأدلة والبراهين الواضحة القادرة على إقناع أولئك القوم. وأعتقد أن لدى الجامعة ما يمكنها من تحقيق كثير من تلك الدراسات والأبحاث وتقديمها لأصحاب القرار للاستفادة منها.

ومن المهم ونحن نتحدث عن حقوق الإنسان أن نذكر أهمية وجود مادة علمية عن هذه الحقوق تدرس في الجامعات السعودية كلها، أعرف أنها تدرس في بعضها لكن الحاجة قائمة إلى تعميمها في كل جامعاتنا بل ومدارسنا القانونية .. كما أن على الزملاء في الجامعة أن يدركوا أن العمل هو الذي سيحسب لهم لأنه هو الذي سيبقى. أما الكلام والوعود فكل يجيدها ولكن في نهاية المطاف لا قيمة لها ..

ولعلي ــ أيضا ــ أقترح عليهم إقامة شراكات علمية مع الهيئات المماثلة داخل بلادنا وخارجها، وأيضا إشاعة هذه الحقوق داخل مجتمعنا بوسائل متعددة، وتعليم الناس أهمية المطالبة بحقوقهم بعد أن يعرفوها جيدا.

كلنا نعرف أن الإسلام اهتم بحقوق الإنسان، لكن هذه المعرفة لا تكفي وحدها إذا لم يرها الكل جزءا من واقع حياتهم اليومية فيكون كل شخص قادرا على أخذ حقوقه وإعطاء حقوق الآخرين .. الجامعة بإمكانها فعل الكثير وإنا منتظرون.

هيئة حقوق الإنسان

قضية واحدة فقط تحلها حقوق الإنسان.. يوميا

المصدر: جريدة شمس الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ١٩٤١
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=133662

الرياض.سعود السلطان

باشرت هيئة حقوق الإنسان خلال الربع الأول من العام الجاري ٤٤٧ قضية أسهمت بشكل مباشر في حل ١٣٤ قضية بما يوازي ٣٠ % من مجمل القضايا الواردة إليها، بمعدل ١,١ قضية يوميا.

وكشف التقرير ربع السنوي للهيئة، حصلت «شمس» على نسخة منه، أن قضايا السجناء تصدرت القائمة بـ٩٥ قضية تليها حقوق العمال بـ٦٥ قضية إلى جانب ٥٢ قضية مالية.

فيما طالب ٢٨ شخصا بحق الهوية الوطنية وعشرة بحق التربية والتعليم ومثلها للحركة والنقل، وأربع قضايا وصلت إلى الهيئة فيما يتعلق بحقوق الزواج و٣٧ للرعاية الاجتماعية، مقابل ٢٠ للرعاية الصحية، و١٦ للبيئة السليمة وثماني قضايا تتعلق بجوانب أمنية، و٢١ قضية متعلقة بحق الحماية و٣٥ بحق التملك وأربع بحق السمعة والكرامة، وأربع بحق اللجوء للقضاء و٣٨ قضية أخرى متنوعة. وأكدت الهيئة أن هذه القضايا جاءت خلال الأربعة أشهر الماضية من بداية العام الهجري، واستقبلتها إدارة الشكاوى في الهيئة وتابعتها عبر الجهات الحكومية، ويتوقع أن يتم إنجاز الباقي خلال الستة أشهر المقبلة، وتخص هذه القضايا سعوديين وأجانب ذكورا وإناثا.

ذئـــــاب يتحـــــرشـــــون.. نســـاء ضحـــايـــا ومتهمـــــات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110506/Con20110506417531.htm

عيد الحارثي ـ جدة، سماح ياسين ـ المدينة المنورة، عبدالله غرمان عون ـ أبها،علي عماشي ـ جازان، نادر العنزي، سلوى المغربي ـ تبوك

يعرف التحرش بأنه كل سلوك غير لائق له طبيعة جنسية يضايق المرأة أو يعطيها إحساسا بعدم الأمان، ويتضمن مجموعة من الأفعال من الانتهاكات البسيطة إلى المضايقات الجادة التي من الممكن أن تتضمن التلفظ بتلميحات جنسية أو إباحية، وصولا إلى النشاطات الجنسية.

ومن وجهة النظر الاجتماعية يتخذ التحرش عدة صور، إما لفظيا أو التحرش جسديا أو بالإشارة، وأحيانا يظهر بصورة فاحشة، ليصل لحد الإزعاج للطرف الآخر، فيما يحدث التحرش بالنساء بعدة طرق إما بالكلام أو بالفعل أو بمتابعة المرأة من مكان لآخر. ولم يعد التحرش من القضايا المسكوت عنها فهو يزداد في الشارع وفي الأماكن التي يختلط فيها الرجال بالنساء كالأسواق وأماكن العمل المغلقة، حيث تم رصد حالات عديدة للتحرش من سائقي الباصات والأجرة العامة الذين يتولون نقل الفتيات والنساء، والشباب الذين يتسكعون في المراكز والأسواق التجارية، كما أن المواسم والإجازات هي من أكثر الفترات التي تكثر فيها مشاكل التحرش خاصة في المراكز التجارية والأماكن العامة والمتنزهات التي تكثر فيها الأسر.

البعض ينحي باللائمة على الفتيات بأنهن سبب ارتفاع حالات التحرش بسبب تفريطهن في الحجاب، مما يدفع بعض الشباب إلى ملاحقتهن والتحرش بهن، فيما يرجع البعض الآخر زيادة حالات التحرش إلى الوعي المجتمعي؛ لأن هذه الحالات كانت في السابق لا تعلن خوفا من «الفضيحة والعار»، فضلا عن الانفتاح التكنولوجي من خلال الإنترنت والقنوات الفضائية، مما ساهم أيضا في ظهور مثل هذه الحالات. وأجمعت الدراسات الاجتماعية التي أجريت لبحث السلوك العام للمجتمعات على خطورة التحرش الجنسي وأثاره المأساوية في حياة الفرد وسلوكياته كما أكدت نتائجها البحثية على اعتبار هذه الظاهرة من أشد الآفات التي تواجهها وحدة النسيج الاجتماعي وأقواها فتكا في خلخلة المجتمعات وتدميرها في العصر الحالي إذا لم يتم الانتباه لها عاجلا ومواجهاتها من خلال إنشاء مؤسسات اجتماعية تعنى بدراسة أسباب التحرش حسب السمات الخاصة لكل مجتمع بالطرق العلمية التي تمكن من تصحيح السلوك الشخصي للفرد، وصولا لبناء مجتمع صحيح أخلاقيا، كما رأت الدراسات ضرورة إدراج مواد متخصصة ضمن المناهج التعليمية في مختلف المراحل تحديدا الابتدائية لمعالجة جوانب الجهل في مشكلات التحرش لدى الأطفال لتحفيزهم على امتلاك القوة التي تعينهم على اللجوء في حال تعرضهم لهذا الداء لمن يساعدهم إذا ما دعت الحاجة.

وزارة الصحة من جانبها سجلت عددا من واقعات التحرش ضد ممرضات وطبيبات في المستشفيات والمستوصفات والمراكز التابعة لها، وقد تم التعامل معها بإحالتها للجهات المعنية في التحقيق والإدعاء العام والشرطة، ومن بين الحالات التي تم ضبطها محاولات للتحرش عن طريق استخدام أجهزة المحمول بإرسال رسائل مصورة ومقاطع خليعة للعاملات تحت ستار الغزل، فيما تم الكشف عن البعض الآخر من خلال متابعة سلوكيات بعض المراجعين من فئة الشباب. وكانت الباحثة في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الاختصاصية أمل الدوخي، قد كشفت عن تعرض ٤٠ في المائة من الفتيات للتحرش الجنسي في عمر أقل من ١٨ عاما، مطالبة أهمية الخروج من دائرة العيب والخوف من الفضيحة وفي نفس الوقت مواجهة الأمر وعلاجه.

«عكاظ» رصدت بعض حالات التحرشات، حيث تروي الدكتورة ر . ب أخصائية أسنان في تبوك، قصة تعرضت لها قبل فترة وقالت: فيما كنت أعالج أسنان أحد المراهقين، لاحظت عليه بعض السلوكيات التي جعلتني أحيله إلى الطبيب النفسي، وبعد عدة جلسات اتضح أنه مريض نفسي وكان في حاجة إلى تدخل طبي.

أما الممرضة في المدينة المنورة، مها، فقد أشارت إلى تعرضها وتعرض بقية زميلاتها من الممرضات في بعض الأحيان إلى بعض المضايقات من قلة من المراجعين، ويلجأن إلى الإدارة التي تتدخل وبقوة، لكنها في نفس الوقت تشير إلى أن جميع العاملين في المرافق الصحية ينظرون إلى بعضهم ذكورا وإناثا أنهم إخوة وأنهم يبادلون بعضهم البعض الاحترام والتقدير.

معلمة الفنية

وتقول معلمة التربية الفنية في جدة، إنها تعمل في المجال التعليمي منذ خمسة أعوام، وكغيرها من النساء قد تتعرض في بعض الأحيان إلى عنف من بعض الآباء من خلال تلفظهم بألفاظ غير مقبولة نتيجة عدم رضاهم عن نتائج بناتهم في المدرسة، لكن ما يثلج صدورهن تلقيهن عبارات الشكر من بعض أولياء الأمور حتى أنها تتلقى أحيانا خطابات شكر من بعض الآباء أو تأتي أم لتشكرها على مجهودها تجاه تعليم ابنتها، وهذا ينسيها ما تتلقاه بين الحين والآخر من عنف تصفه أنه أحد أنواع التحرش.

سائق الأجرة

وتضيف زميلتها معلمة اللغة الإنجليزية سارة في جدة، أن ظروفها تجبرها في بعض الأحيان على استخدام سيارة أجرة، كونها تعيش في أسرة كلهن من البنات ولا يوجد لديهن سائق خاص، وتقول: ذات مرة ركبت سيارة أجرة بغرض الذهاب إلى السوق، ونتيجة هدوء السائق في قيادته وحرصه أثناء سيره، طلبت منه رقم هاتفه حتى اتصل به كلما احتجت إلى مشوار، وبعد عشرة أيام تفاجأت برنين جوالي في منتصف الليل، وإذا المتصل سائق الأجرة، يقول أنه معجب بي ويطلب مني أن أصبح صديقة له، وأغلقت الهاتف في وجهه ومع تكرار اتصالاته، اضطرت إلى تغيير رقم جوالي وإلى إخبار خالها الذي هدد سائق الأجرة أن لم يبتعد عني سيبرحه ضربا وسيبلغ عنه الجهات الأمنية، ومن يومها امتنعت من إعطاء رقم جوالي لأي سائق خشية أن تتكرر مشكلتي.

إغلاق الهاتف

وتتذكر سعاد موظفة في أحد القطاعات الخاصة، كيف نجت من مصيبة كادت على حد وصفها أن تقضي على كل مستقبلها، حيث قالت: عملي يتطلب مني الاتصال بالعملاء هاتفيا وتقديم منتجات الشركة حتى يسارعوا في اقتنائها وذات مرة اتصلت بأحدهم وفيما كنت أعرض عليه خدمات الشركة التي أعمل فيها طلب مني أن التقي به خاصة أنه عرض شراء كميات كبيرة من منتوجات الشركة وأغراني طمعي في الحصول على العمولة، ولأول مرة أفقد فيها وعي واعرض منتوجات شركتنا خارج نطاق الهاتف، لكن حال وصولي إلى الموقع أوجست خيفة خاصة أن الشارع كان خاليا من المارة وفي مكان منزو وعلى الفور طلبت من السائق العودة بي من حيث أتيت، وما هي إلا لحظات حتى تلقيت اتصالا منه يستفسر عن سر تأخري، وأخبرته أن بإمكانه إرسال مندوبة من عنده إلى شركتنا لكنه أغلق الهاتف في وجهي وبعد يومين اتصل بي معتذرا وطلب مقابلتي؛ لأنه معجب بي ووجدتها فرصة فأغلقت الهاتف في وجهه.

تصرف متهور

وتقول: سمية من أبها، فيما كنت أجلس في سيارتنا إذ بأحد الشباب المتهور يميل بسيارته ويجبر السائق على إيقاف السيارة وينزل منها ويكتب رقم جواله على زجاج السيارة ثم ركب سيارته وانطلق.

رعب وضرب

وتضيف فوزية في جازان، قائلة: فيما كنت أسير على قدمي متوجهة إلى منزل أحد أقاربي الذي لا يبعد عن مسكننا إلا دقائق، إذ بشاب يقترب مني ويحاول أن يتحدث معي ويعرف رقم هاتفي، حينها ارتجف جسمي وتملكني الخوف والرعب ولازمني حتى رأيت ابن عمي، حينها رفعت صوتي على ذلك الشاب الذي اعتقد أنه تلقى في ذلك اليوم ضربا لم يتلقاه في عمره ولم يفكه من تلك اللكمات إلا تدخل المارة وكاد أن يذهب به إلى الشرطة لولا تدخل أحد كبار السن الذي تعرف على الشاب وطلب مسامحته في مقابل أن يخبر والده بتصرفه، وفي المساء جاء والد الشاب إلى بيتنا والتقى بوالدي واعتذر منه عن تصرفات ابنه المرفوضة والتي لا يقبلها بتاتا.

تقول أماني موظفة في مستوصف في تبوك، «لم يسبق أن تعرضت لأي أذى ولم أسمع عن أي شكوى من أي زميلة وفي حال تعرضي لأي مضايقات سأواجه الأمر ولن التزم الصمت.

الالتزام بالحشمة

وفي نفس السياق تضيف زميلتها أشواق، الإدارة تحرص على أن تلتزم كل واحدة منا الاحتشام الكامل ومنع التبرج لتفويت أي فرصة لأي ضيف قد تسول له نفسه الإقدام على أي تصرف مشين.

دور الآباء

أم أحمد في جدة، قالت رغم أنني أنكر تصرفات بعض الشباب الذين لا يحترمون أنفسهم أولا ولا يحترمون النساء سواء كن في الأسواق أو في أي مكان، أجد في بعض الأحيان أنهن سبب في تعرضهن للتحرش والأذى نتيجة لبسهن وتصرفاتهن وحتى مشيتهن، وهنا يأتي دور الأب والأم في متابعة بناتهن وأيضا دور الزوج في عدم السماح لزوجته بالخروج من المنزل وهي في كامل زينتها وبروائحها النفاثة.

وتقول منى في أبها، أن من يقوم بهذه التصرفات الشاذة هومعتل نفسي وتجب معالجته وعقابه ليكون عظة لغيره.

أما سعود من المدينة المنورة، فقد اعتبر اختلاء الرجل بالمرأة في أي موقف هي من الأمور التي قد تتسبب في حدوث مضايقات ليس للمرأة فقط وإنما حتى للرجل فالتحرش ليس فقط يحدث من الرجل للمرأة ففي بعض الأحيان قد يتعرض الرجل للتحرش من المرأة تحت أي ظرف.

التعرض للعنف

إلى ذلك أكدت الباحثة في العلوم الصحية في تبوك فوزية المولد أن الدراسات التي عملت في المملكة في ٢٠١٠ تحت عنوان «تقييم مدى انتشار العنف في المستشفيات السعودية ضد الممرضين / الممرضات» أظهرت أن ما يقارب من نصف العينة التي شاركت في الدراسة (٤٧,٢ في المائة) قد تعرضوا بشكل أو آخر للعنف في مكان العمل سواء لفظي أو نفسي أو جسماني.

الترسبات النفسية

وفي المقابل بينت معيضة الغامدي المحاضر في الكلية الصحية للبنات في جامعة تبوك، أن العنف بأنواعه سواء كان لفظي أو نفسي أو جسماني (جنسي) يشكل خطرا كبيرا على المجتمع، فضلا عن الترسبات النفسية التي بدورها تؤثر على الفرد.

قاتل للقيم

أما الاختصاصي الاجتماعي، الدكتور عبد الرحمن الزهراني فقد وصف التحرش الجنسي بالداء القاتل للقيم الأخلاقية والبناء المجتمعي، مرجعا أهم الأسباب المؤدية لهذه المشكلة السلوكية إلى ضعف الوازع الديني وتدني أدوات الضبط الاجتماعي والثورة المعلوماتية التي سهلت الإطلاع على المشاهد السيئة في أي وقت، مضيفا أن الاقتراب من الأبناء ومشاركتهم في همومهم ومشكلاتهم منذ سن مبكرة يعد من أهم المراحل الأولية لضمان عدم الوقوع في هذا الخلل السلوكي، بشرط أن يكون المنطلق الأول في التعامل معايشة تطلعاتهم لكسب ثقتهم مع الابتعاد عن الأسلوب السلطوي، لافتا أن الدين الإسلامي كان رائدا في إيجاد الوسائل الاحترازية التي بإمكاننا من خلال تطبيقها تكوين جيل سليم من الناحية السلوكية، حيث نصت الأحاديث النبوية على الطريقة المثلى لتعليم الأطفال مكانة الصلاة ومحاسبتهم في سن العاشرة وإلى ضرورة التفريق بين الأبناء في المضاجع، مؤكدا على أهمية العمل منذ وقت مبكر في إيجاد أسلوب يضمن سهولة الاتصال بين البنت ووالدتها والابن وأبيه وصولا إلى الدرجة التي يمكن فيها كسب الثقة بما يضمن عدم إخفاء الأبناء لأي مشكلة مهما كانت عن آبائهم اضطراب عقلي

وفي المقابل يرى أخصائي اجتماعي في عسير، الدكتور محّمد الماوي، أنّ مرتكب مثل هذه السلوكيات يعاني من بعض الاضطراب العقلي وقد يكون قد فشل في النجاح في مواصلة علاقته العاطفية الناضجة، ولذلك فهو يجد متعة في البحث عن تلك العلاقة بعيدا عن علاقته المباحة، لافتا أن هناك عوامل نفسية واجتماعية وبيئية قد تؤدي إلى ظهور مثل هذه السلوكيات الشاذة، نافيا أن يكون هناك برامج متكاملة حتى الآن لعلاج المتحرّش من سلوكه المشين.

تحرشات لفظية

فيما تؤكد الإخصائية الاجتماعية في صحة جازان نوره السلمي، أن هناك حالات تحرش تحصل في جميع الأماكن وليست في الأماكن المغلقة وهي عادة ما تكون تحرشات لفظية أو حسية بحسب الموقف والمكان.

وفي أبلغ شهادة من نوعها تؤكد الدكتورة خديجة محمد الصغير أخصائية أطفال وطبيبة مساعدة في قسم الطوارئ في مستشفى الملك خالد في تبوك، أن المرأة هي من تستطيع تجنب وقوع مثل هذه المشكلات، وذلك بالحفاظ على الزي المحتشم وعدم التبرج المبالغ فيه؛ لأن القوانين هنا تحمي المرأة وتحافظ على حقوقها كاملة وعلى العكس مما شاهدته في مستشفيات فرنسا وأمريكا، حيث عملت هناك لعدت سنوات فكثير من الممارسات والتجاوزات التي تخدش وتهين كرامة العاملات تحدث في غياب القوانين التي تحميهن.

ثقافة المجتمع

وشددت الباحثة الاجتماعية في تبوك مها محي الدين بخاري، على ضرورة نشر ثقافة الوعي المجتمعي لتبيان المخاطر المترتبة على تلك التصرفات المحرمة شرعا، وتشديد الرقابة على تصرفات الأبناء وزرع الوازع الديني في قلوبهم مع أهمية أن تكون تصرفات الأب والأم تصرفات سليمة حتى يقتدى بها أبناؤهم.

الوازع الديني

وفي إطار الحلول المقترحة للتصدي لمشكلة التحرش يعود الدكتور علي القرني ليؤكد، أن الوازع الديني من أقوى الأسلحة التي يمكن بواسطتها مواجهة ظاهرة التحرش، فعندما تنشئ الأسرة أبناءها على مكانة الفضيلة ومحاربة الرذيلة بدءا من غض البصر والابتعاد عن رفقة السوء، واعتبار أن الجميع في المجتمع إخوة وأخوات لنا لا يجوز الإساءة لهم بالقول والعمل، نستطيع غرس اللبنة الأولى لبناء شخصية قوية أخلاقيا، لافتا أنه لابد من الانتباه لوسائل الإعلام والطفرة المعلوماتية التي يشهدها العالم من خلال كثرة أعداد القنوات الفضائية، كما يجب أن تؤدي الحكومات دورها في مكافحة القنوات السيئة وإيجاد وسائل صد تمكن من إيقاف الهجمة التغريبية، مشددا على أهمية معاقبة المخالفين ومرتكبي جريمة التحرش، والرجوع إلى ما ورد في الكتاب والسنة في هذا الخصوص، لافتا إلى أهمية الإسراع في محاربة المواقع الإباحية وخصوصا في الشبكة العنكبوتية والأخذ بزمام المبادرة بإطلاق حملة مضادة في جميع الوسائل المعلوماتية والإعلامية لمحاربة الغزو الفكري الذي يعتبر العامل الرئيس لظهور آفة التحرش الجنسي.

سرية التعامل

وبينت معيضة الغامدي المحاضر في الكلية الصحية للبنات في جامعة تبوك، أن التعامل مع مثل هذه المشكلات يبدأ بنشر الوعي بين أفراد المجتمع عن هذه الظاهرة، ومعاقبة كل من يمارس هذا العنف، وفي نفس الوقت تنصح جميع من يتعرضن لأي مضايقات لابد أن يخبر بها الأهل في البيت والمسؤولين في العمل حتى يتدخلوا ويعالجوا الأمر.

ضحيّة التحرّش

وأوضحت الأخصائية النفسية في عسير سلمى برهان، أن ضحية التحرش يحتاج إلى وقت كبير لكي ينسى ما حدث له حيث يظهر عليه بعض الاضطرابات مثل الشعور المبالغ عليه في الخوف وتجتاحه أحيانا صور ذهنية تصور له أنه ضحية عنف أو هجوم جنسي، منوهة أن من أبرز مراحل العلاج النفسي لمثل تلك الحالات هو استمرار ضحية التحرش في بناء حياته ومستقبله، إضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي من أسرته والمجتمع المحيط به.

عقوبات رادعة

ويقر مدير مستشفى بيش العام علي وافي، عن تعرض بعض العاملات في المستشفى لبعض المضايقات من قبل زملائهم أو من قبل المراجعين والتي ما أن يتلقوا أي معلومات عنها يتدخلون ويعاقبون مرتكب ذلك التصرف المرفوض اجتماعيا وقانونيا.

الاختلاء بالمريضات

الناطق الرسمي للشؤون الصحية في منطقة عسير سعيد النقير قال: شددت وزارة الصحة في عدد من التعاميم على كافة القطاعات الطبية بمنع الأطباء والممرضين من الاختلاء بالمريضات أثناء الكشف عليهن، والسماح لمحارمهن بالحضور أثناء عملية الكشف، وشددت الوزارة على ضرورة تواجد الممرضة عند كشف الأطباء على النساء ومحاسبة المتهاونين والمخالفين، وللحد من هذا التصرف فإن صحة عسير، أجرت الكثير من الإجراءات المهمة ومنها إنشاء إدارة للشؤون الدينية في كل مستشفى لإلقاء المحاضرات وتوزيع الأشرطة الدينية التي تحث على الالتزام بالوازع الديني والابتعاد عن أي تصرف غير مقبول، وتوزيع الكتيبات، إضافة إلى إعادة طباعة كتيب يحتوي على الضوابط الإدارية والإجرائية للحفاظ على عورات المرضى الذي أصدرته وزارة الصحة والذي يحتوي على كثير من التعليمات ومنها عدم الكشف على المريضة بدون محرم وعدم الكشف إلا بتواجد ممرضة والمحافظة على السرية والخصوصية، والمحافظة على ستر العورة والأجزاء الأخرى من الجسد وعدم السماح للآخرين من ممرضين أو عمال بدخول غرفة الكشف وعدم دخول الأطباء إلى أقسام تنويم النساء إلا بعد الاستئذان من هيئة التمريض، وأن تتواجد الممرضة مع الطبيب أثناء الكشف وأن تحرص على ستر عورة المريضة حسب الأصول الشرعية.

دوائر الشرطة

إلى ذلك أكد الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة جازان النقيب عبد الله القرني، أنه ترد إلى الشرطة بلاغات تحرش، تتم مباشرتها والتحقيق فيها وإحالتها إلى المحكمة الشرعية للنظر فيها كل بحسب نوع القضية المخالفة المرتكبة.

مسؤولية الأسرة

من جهته، أعتبر مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي الأسرة المسؤول الأول عن سلوكيات أبنائها في أي مكان، حيث يجب على الأسر تكوين علاقة جيدة مع الأبناء تضمن الاطلاع على همومهم واحتياجاتهم لحمايتهم من الأخطار والسلوكيات التي قد تتهددهم، مشيرا أن الشؤون الاجتماعية استقبلت في العام الماضي ١٣١ حالة طلبت الحماية الاجتماعية وقد تنوعت الشكاوى فيها بين الإيذاء الجسدي والتحرش الجنسي وتم التعامل معها عدا حالات محدودة تم الرفع بها إلى الجهات القضائية حسب الاختصاص للفصل فيها.

العادات والتقاليد

نائب رئيس النادي الأدبي في جازان محمد علي النعمي، أشار إلى أن المجتمع السعودي هو مجتمع محافظ تحكمه عادات وتقاليد، تجعل من المجتمع مجتمعا متماسكا وغيورا لا يمكن لتجاوزات بعض الأفراد أن تصل إلى درجة أذى الغير إلا بعض الحالات التي نعتبرها حالات فردية، وهي نتيجة ضعف الوازع الديني وعدم تلقي الفرد لأي رقابة من الأهل وأيضا تنشأته في ظروف وبيئة غير صحية وتأثره ببعض تصرفات البعض غير المسؤولة.

افتتح الورشة التأسيسية لكرسي عبدالرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان

د. أبا الخيل: حقوق الإنسان يجب أن تعتمد على الوضوح والموضوعية

المصدر: جريدة الرياض الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630705.html

الرياض- متعب أبوظهير

بين مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل أن حقوق الإنسان لها رؤية وأهداف ويجب أن تبنى على قواعد الشريعة الإسلامية، وأن تعتمد أسلوب الوضوح والموضوعية في الطرح والمعالجة وذلك من أجل تحقيق تطلعات ولاة الأمر .

جاء ذلك خلال افتتاح الورشة التأسيسية لكرسي الشيخ عبدالرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان يوم امس بالقاعة المستديرة في مبنى المؤتمرات والتعليم المستمر بالجامعة، بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ونائبه الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي ووكلاء الجامعة .

وأضاف الدكتور أبا الخيل بأن المتأمل في قواعد الشريعة وأسسها ومبادئها يرى أن الشريعة جاءت بكل خير ونهت عن كل شر سواء أكان ذلك للمسلمين وغير المسلمين، مؤكداً بأن ضمان حقوق الإنسان وكمالها وعزها وفخرها هو في الشريعة الإسلامية، كما نوه إلى أن هذه الدولة المباركة التي أسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله قامت على التوحيد وإخلاص العبادة لله عز وجل والذي هو سر العز والنصر والتمكين لبلادنا .

وأشار بأن كرسي الشيخ الجريسي يأتي كأحد النماذج الحقيقية الدالة بكل صدق ووضوح على أداء عمل هذه الجامعة العريقة، معولاً على الكرسي أن يقدم حقوق الإنسان وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية .

من جانبه أشاد الشيخ عبدالرحمن بن علي الجريسي بمبادرة جامعة الإمام في دعم فكرة كرسي دراسات حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، معرباً عن سعادته لتبني هذا الكرسي الذي يعتبر في نظره من أهم الأمور التي تخدم الدين والوطن على حد سواء .

كما وصف الجريسي بأن تبنيه لكرسي دراسات حقوق الإنسان نتيجة قناعته الشخصية بأهمية حقوق الإنسان في المملكة بصفة خاصة وفي سائر أرجاء العالم بصفة عامة، ولتعريف العالم بأن حقوق الإنسان هو أحد أهم مبادئ الشريعة الإسلامية .

ثم بين الدكتور بندر العيبان بأنه ليس من المستغرب على جامعة الإمام أن تبادر لإنشاء هذا الكرسي الذي يخدم حقوق الإنسان سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، مشيداً بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحوار الحضارات الذي يعد من أبرز ما خدم حقوق الإنسان .

وأوضح عميد البحث العلمي وأمين برنامج كراسي البحث بالجامعة الدكتور فهد بن عبدالعزيز العسكر في افتتاحية الورشة أن الجامعة تفخر بكرسي الشيخ الجريسي لدراسات حقوق الإنسان كونه يهتم بموضوع من أهم الموضوعات في وقتنا الحالي سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي .

كما أوضح أستاذ الكرسي الدكتور ناصر بن إبراهيم آل التويم بأن الجامعة تدرك أهمية قضية حقوق الإنسان وذلك من خلال: تأصيل قضايا حقوق الإنسان التي قررها الشرع، وكشف الشبهات المثارة باسم حقوق الإنسان ضد التشريع الإسلامي وتطبيقاته في المملكة وبث ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الاجتماعي العام اعتماداً على دراسات رصينة

رئيس حقوق الإنسان لـ الحياة: علاقتنا بالمجتمع ليست ضبابية

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264226

الرياض - حسين النعمي

شدّد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان على أن علاقة «الهيئة «بالمجتمع ليست ضبابية، مشيراً إلى أن لـ«حقوق الإنسان» أهداف واضحة، لكن تبقى الحاجة إلى نشر الوعي وإبراز جوانب قد تخفى على البعض عن كيفية حصولهم على حقوقهم .وقال العيبان لـ«الحياة» عقب تدشين كرسي الشيخ عبدالرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أمس: «لا توجد ضبابية بين هيئة حقوق الإنسان والمجتمع السعودي في ما يتعلق بالتعريف بنا كهيئة حقوقية وبما نصبو إليه، ومن المعلوم أن خادم الحرمين الشريفين أجاز استراتيجية واضحة المعالم لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزيها، وكلما علم المواطن والمقيم حقوقه وواجباته، زاد العدل ونعم المجتمع بمزيد من الألفة والمحبة والتعاون في ما يخدم مصلحة المجتمع كافة، وبالتالي القضية ليست ضبابية بيننا وبينهم، ولكن تتطلب نشر الوعي وإبراز الجوانب التي قد تخفى على بعض الأفراد عن كيفية تمكنهم من الحصول على حقوقهم.«

وأكد أن «كرسي الجريسي» سيعزز إبراز جوانب حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وإزالة كل الشبهات التي تدور حولها، وإجراء البحوث والدراسات التي تخدم قضايا حقوق الإنسان في جميع جوانب الحياة، التي تتطلب بحثاً ودراسة علمية دقيقة.

من جهته، ذكر مؤسس «كرسي الجريسي» رجل الأعمال عبدالرحمن الجريسي أن ما دفعه إلى إنشاء الكرسي حملات التشويه التي يتعرض له الدين الإسلامي، خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلوم (سبتمبر)، والافتراء على السعودية. وضرب مثلاً على مدى التشويه الذي تتعرض له السعودية «كنت مع أعضاء من مجلس الشورى ورجال أعمال في زيارة لفرنسا، واجتمعنا بـ 300 شخص من البرلمان الفرنسي ووزراء، للحديث عن سماحة الدين الإسلامي، وتحسين الصورة التي رسمت عن المجتمع السعودي بعد أحداث سبتمبر، وبدأ عضو في البرلمان الفرنسي بتوجيه سيل من الاتهامات للمملكة من أنها لا تقوم على حفظ حقوق الإنسان، ولا تكفل العيش بحرية للسعوديين، بسبب الدين الإسلامي المتشدد المعادي للغرب، واعتناقها الوهابية القائمة على دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الذي يحث على العنف وقتل الأبرياء، فرددت عليه بأنه جاهل بالمملكة التي تدين بالدين الإسلامي الذي يدعو للتسامح والحب، والذي كفل حقوق الإنسان منذ القدم، وشرحت له بعدم وجود دين وهابي بل دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، التي تقوم على العبادة لله وحده والبعد عن التفرقة ونشر السلام بين طبقات المجتمع كافة.«

حقوق الإنسان تتابع التحقيقات مع المتهمين في كارثة السيول

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٦
http://www.al-madina.com/node/302819

سعيد العدواني - جدة

أكدت هيئة حقوق الإنسان أنها ستتابع سير التحقيقات مع المتهمين في كارثة سيول جدة وفق اللوائح والأنظمة الخاصة بها والتي تتيح لها مراقبة الجهات الحكومية في تنفيذ ما عليها تجاه حقوق الانسان.

صرح بذلك لـ "المدينة" نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين. وقال إن ما يهمهم في متابعة سير محاكمة المتهمين، والبالغ عددهم ٣٠٢ شخص و٣٠ شخصية اعتبارية، أن تتم المحاكمة بحسب القوانين والتشريعات الموجودة لدينا وخاصة الأنظمة القضائية، مشيرًا إلى أن ثقتهم في القضاء غير قابلة للجدال ولا حدود لها.

وأضاف إن من المهام التي نص عليها نظام هيئة حقوق الانسان هو مراقبة الجهات الحكومية ومتابعتها في تنفيذ ما عليها من التزامات وبالتالي فهذه القضية لا تختلف عن غيرها من ناحية متابعتنا لها ورصد سير التحقيقات فيها بحيث يتم العمل في الهيئة وفق ما نص عليه نظام "الهيئة". ومن بين المواد التي ينص عليها النظام هي ان تتلقى الهيئة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها.

واشار إلى أن من مهام هيئة حقوق الانسان متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها. والتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية، للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن.

وكان مصدر مطلع على ملف كارثة سيول جدة ولجنة تقصي الحقائق التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين عقب وقوع الكارثة أواخر العام قبل المنصرم أكد في وقت سابق أن الجهات الأمنية باشرت إجراءات الاستدلال وهي استكشاف للأدلة والبراهين والقرائن التي تشير إلى صلة الأشخاص المعلن عنهم وعددهم ٣٠٢ شخص، بالإضافة إلى ٣٠ شخصية اعتبارية على خلفية كارثة سيول جدة، وأن الجهات الأمنية أعدت ملفًا لكل منهم يحتوي على الاستدلالات التي لا يمكن إثباتها أو نفيها إلا عن طريق التحقيق أو المحاكمة الشرعية، مؤكدًا في الوقت ذاته أن للجهات الأمنية الحق في توقيف كافة الأشخاص المستدل عليهم حسب المدة المحددة شرعًا ونظامًا.

صحة حائل: هاتوا دليلكم لنحاسب المقصرين

مرضى مستشفى حائل العام يخشون تلوث الوجبات الغذائية المكشوفة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418265.htm

سطام الجميعة ـ حائل

انتقد عدد من المرضى المنومين في مستشفى حائل العام، الأسلوب البدائي في نقل الوجبات الغذائية الخاصة بالمرضى ونقلها في عربات مكشوفة ما يعرضها للتلوث بالمكروبات والأتربة العالقة في الجو، نظرا لبعد مركز التغذية عن بعض أقسام المستشفى، خصوصا مع التقلبات الجوية التي تشهدها المنطقة حاليا وارتفاع درجات الحرارة، والغبار الذي يلف الأجواء ـ على حد تعبيرهم.

وفي الوقت الذي نفي لـ«عكاظ» المسؤول الإعلامي في إدارة العلاقات العامة في الشؤون الصحية في منطقة حائل متعب الضمادي أن تكون الأغذية المقدمة للمرضى مكشوفة، خصوصا في ظل وجود حافظات للأطعمة تبقيه على درجة حرارة معينة، واستثنى من ذلك الفترة الصباحية التي تقدم فيها الوجبات المغلفة بطريقة جيدة، وطالب بالأدلة لمحاسبة المقصرين، ذكر مندوب قسم صحة البيئة ومراقب وبائيات الشؤون الصحية في أمانة منطقة حائل الدكتور السيد خميس، أن بقاء الأطعمة وتعرضها لأشعة الشمس والعوالق الترابية يعرضها للبكتيريا والسموم ما يشكل خطورة على المرضى عموما.

وهنا أوضح المواطن محمد الشمري (احد المرضى المنومين داخل المستشفى)، أن الأطعمة المقدمة للمرضى غير صحية، لتعرضها لأشعة الشمس والأتربة لفترة طويلة، ما يزيد من خشية المرضى من الإصابة بالتسمم الغذائي، وطالب بتكثيف جولات قسم صحة البيئة لقسم التغذية في مستشفى حائل العام وتدارك الوضع قبل استفحاله، فيما أبدى كل من غالب الجهني، خالد الحربي، ومنيف السامي، نيتهم لرفع شكوى إلى هيئة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الصحية بالوضع القائم.

إلى ذلك، طالب كل من خلف الرشيدي، نايف العالي، وخالد الفهد (مرافقي مرضى منومين)، الشؤون الصحية في حائل باستبدال هذه العربات بأخرى ذات أغطية محكمة لحفظ الأطعمة بعيدا عن العوالق الترابية وحرارة الشمس المحرقة لتجنب إصابتها بالبكتيريا المسببة للتسمم

اختتام دورة تدريبية للتعامل مع المعنفات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110510/Con20110510418514.htm

عبد الله الصقير - جدة

تختتم اليوم الدورة التدريبية لهيئة حقوق الإنسان، الفرع النسائي في منطقة مكة المكرمة للمرشحات من وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية، أقسام الخدمة الاجتماعية في قطاع الحرس الوطني، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الاجتماعية، يقدم الدورة مستشار الهيئة البروفيسور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبد العزيز في جدة..

وأوضحت الدكتورة فتحية حسين القرشي المشرفة على الفرع النسائي للهيئة في منطقة مكة المكرمة أن الدورة ركزت على العديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير المدينة يستبعد مسؤولاً في مستشفى أساء التعامل مع زوجة مريض

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م- العدد ١٥٦٥٥
http://www.alriyadh.com/2011/05/05/article629882.html

المدينة المنورة - خالد الزايدي

تفاعل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة سريعا مع شكوى مواطنة ضد نائب إداري في مستشفى أحد الذي منعها من المرافقة مع زوجها المشلول الذي يخضع لعناية طبية مكثفة ، على إثر خبر نشر في أحد المواقع الإلكترونية، وأصدر سموه توجيها بنقله إلى موقع آخر بعيدا عن مواجهة الجمهور ، ومراعاة أن يكلف مكانه شخصية قيادية تحسن التعامل مع المرضى والمراجعين , مع التأكيد على قسم التمريض في المستشفى ذاته بالقيام بمهامهم كما ينبغي حفاظا وصونا لحقوق المشمولين بالرعاية الصحية ، ومرافقيهم وإيجاد مكتب خاص بعلاقات المرضى بقسم الطوارئ يتولى تقديم خدماته بالخارج أوقات الدوام الرسمي، وقد جرى التأكيد على الشؤون الصحية بالمنطقة على متابعة إنفاذ ما تضمنه التوجيه بصفة عاجلة. وكان سموه قد وجه عقب الحادثة بتشكيل لجنة من الإمارة والشؤون الصحية للتحقيق فيما نشر، وتوصلت إلى مصداقية ادعاء المواطنة، وأوصت باستبعاد القيادي من المواقع التي يحتاجها الجمهور.

20متحدثة سعودية يستشرفن قضايا المرأة في جدة

المصدر: جريدة الوطن الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=52560&CategoryID=3

جدة :نجلاء الحربي 2011-05-05 12:14 AM

ترعى الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز اليوم ملتقى "سعوديات الغد الثالث "الذي تنظمه كلية دار الحكمة بجدة. بجدة ويشهد الملتقى أكبر تجمع للشابات وسيدات الأعمال والمجتمع والاختصاصيات في التطوير والتنمية وشؤون المرأة. وأوضحت نائبة رئيسة الملتقى لبنى الغلاييني أن الملتقى يهدف إلى أن تكون المرأة متوازية في جميع الاتجاهات، مشيرة إلى مشاركة خمس طالبات من جامعة الملك عبدالعزيز في مناقشة محور النجاح، حيث ستطرح كل من سلمى العمودي، وعائشة باطويل، وشعاع المالكي، وسارة البريك، وغادة الرفاعي العديد من بواعث النجاح، مؤكدات أن شجاعة الفضول لخوض خبرات جديدة يرفع مستوى التعلم ويوسع الإدراك الشخصي مما يؤهل الفتاة إلى التمكن من الإبداع في مجالات أوسع عقب التخرج .

وأشارت الغلاييني إلى مشاركة ٢٠ خبيرة ومتخصصة سعودية بارزة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والإعلامية والرياضية في الملتقى عبر ٦ جلسات حوارية تفاعلية تثري طروحات الملتقى وتحقق أهدافه .

وأفادت بأن جلسات الملتقى ستتناول العديد من المحاور التي تساهم بشكل فعال في التغلب على عقبات النجاح، حيث تناقش الجلسة الأولى موضوع تغيير وجهة التركيز، فيما تدور الجلسة الثانية حول امتلاك التوجه الإيجابي، أما الثالثة فتتناول تقبل الاختلافات، وتستعرض الجلسة الرابعة آليات التغلب على العوائق، وتدور الخامسة حول الحسم في الإنجاز، وستكون الجلسة السادسة عن الاحتفاء بالنجاح

طالبات في جامعة نورة يتجمعن احتجاجاً على شروط السنة التحضيرية

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263162

الرياض - سحر البندر

تجمع عدد كبير من طالبات السنة التحضيرية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن أمس، احتجاجاً على الشروط التي فرضتها الجامعة والتي أدت إلى فشل كثير منهن في اجتياز السنة على حد قولهن.ورددت طالبات هتافات مثل «المعدل راح راح من الإنجلش مو مرتاح»، تعبيراً عن استيائهن، إذ إن الراسبة في هذه المادة عليها أن تعيد السنة التحضيرية كاملة، وهو ما لا يحدث في جامعات أخرى بحسب إحدى الطالبات (فضلت عدم ذكر اسمها).

وأضافت لـ «الحياة»، أن عميدة الجامعة أخبرت الطالبات اللاتي لم ينجحن في اختبار اللغة الانكليزية بأنهن سيعدن السنة التحضيرية، وسيبدأن من الصفر في جميع المقررات.

وذكرت طالبة أخرى أن الطالبات بدأن الاجتماع في المبنى الرابع والخامس تحت شعار» نحن نريد درجات»، معتبرة أن من غير المعقول أن تنجح نسبة بسيطة من الطالبات في حين أن أخريات سيعدن السنة كاملة لرسوبهن في مقرر واحد فقط، مشيرة إلى أن التجمع سيستمر إلى الأسبوع المقبل، خصوصاً أن مسؤولات الجامعة لم يستمعن لهن.

وأكدت أن جدول المواد يفرض على الطالبات ولا يستطعن التعديل أو الحذف أو الإضافة للمواد التي يرغبن بها، كما أن جداول الاختبارات تكون متتالية من دون أي يوم راحة .وتابعت: «صندوق الاقتراحات الموضوع في ساحات الجامعة لا يفتح من المسؤولات، ونتمنى مع مديرة الجامعة الجديدة التغيير.«

وذكرت طالبة ثالثة أن معاناة الطالبات لا تقف عند حد معين، إذ يعانين من ضغط ساعات الدوام، وتكثيف البحوث وعدم تعاون المسؤولات، مشيرة إلى أن الطالبات لم يروا مديرة الجامعة المعينة بعد. وقالت طالبة راسبة في مادة الإنكليزي: «حاولنا أكثر من مره مقابلة المسؤولات ولكن يعتذرن مما جعلنا نتظاهر ونطلب بأن ينصتوا لنا»، مضيفة أن الطالبات لم يتسلمن مكافآتهن الشهرية منذ ٣ أشهر.

وحاولت «الحياة» الحصول على تعليق من مسؤولات في جامعة الأميرة نورة، لكن بعضهن لم يعلقن، فيما أغلقت أخريات هواتفهن النقالة.

فيما تطالب هيئة الخبراء بعدم تحديد النسبة

الشورى يشدد على زيادة الرسوم الجمركية للتبغ ومشتقاته

٣٠٠%

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م- العدد ١٥٦٥٥
http://www.alriyadh.com/2011/05/05/article629723.html

الرياض - عبد السلام البلوي

حدد مجلس الشورى الثلاثاء المقبل موعداً لمناقشة التباين بينه وبين مجلس الوزراء بشأن مشروع نظام مكافحة التدخين .

مصادر "الرياض" أكدت تمسك لجنة الصحة والبيئة بقرار المجلس الذي يشدد على أن تزاد الرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته سنوياً بنسبة محددة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بحيث لا تتجاوز نسبة الرسوم الجمركية المتراكمة ٣٠٠%، فيما ترى هيئة الخبراء في التعديل المقترح والمعروض على المجلس، عدم تحديد نسبة لزيادة الرسوم على التبغ ومشتقاته .

وبشأن تحرير المخالفات واستيفاء رسومها، طالبت "الهيئة" بحذف المادة التي تنص على ذلك من مشروع نظام مكافحة التدخين وترى أن يسند للائحة التنفيذية تحديد جهات الضبط الإداري المختصة بتنفيذ أحكام هذا النظام وكذلك الإجراءات اللازم اتباعها لإثبات المخالفة وتوقيع الغرامات واستيفائها .

مجلس الشورى ممثلاً باللجنة الصحية أصر على أهمية بقاء المادة التي تنص على" تقوم كل وزارة ومصلحة حكومية والمؤسسات العامة والمنشآت الخاصة وفروعها مسؤولية وتحرير المخالفات التي تقع داخلها من العاملين بها واستيفاء الغرامات" معللاً ذلك بأنه حكم جزائي يتوجب أن يكون في أصل النظام ولا يجوز توقيع أي غرامة دون نص قانوني .

وأيّد المجلس التعديلات التي أضافت الهيئات العامة وفروعها إلى الأماكن التي يمنع فيها التدخين بعد أن كان مقصوراً على الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة .

ورفض مجلس الشورى حذف هيئة الخبراء "الأماكن المغلقة والساحات العامة" كجهات يمنع فيها التدخين، وأكد تقرير لجنته الصحية أهمية إبقاء هذا النص حفاظاً على البيئة من التلوث، خاصة المتنزهات التي يرتادها الجميع للترويح عن النفس.

استشاري: مليونا مصاب بـ الربو في المملكة... والأسباب غير معروفة

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263168

الرياض - صديق البخيت

قدر استشاري في الأمراض الصدرية عدد حالات الإصابة بمرض الربو في السعودية بنحو مليوني حالة مرضية .

وكشف رئيس الجمعية السعودية لطب وجراحة الصدر الدكتور محمد بن صالح الحجاج عن دراسات منجزة حول مدى انتشار الربو لدى أطفال المدارس، اعتمدت على وجود أعراض الربو، وأظهرت نسباً متفاوتة من منطقة لأخرى من مناطق المملكة، إذ تراوحت تلك النسب بين أربعة إلى ٢٣ في المئة.

وأكد الحجاج في تصريحات صحافية تتزامن مع حملة «وسع صدرك» التي أطلقتها الجمعية السعودية لطب وجراحة الصدر بهدف التوعية الصحية في مجال الأمراض الصدرية أخيراً، أن معدل حالات الإصابة بالربو تزداد سنة بعد أخرى في المملكة وفي كثير من دول العالم لـ «أسباب غير واضحة»، مستدركاً بقوله: «لكن يعتقد أن للتحضر السريع، وتلوث البيئة، وتغير نوعية الأكل، والبعد عن الحياة الطبيعية، دور في هذه الزيادة.»

وعن كيفية تجنب الإصابة بمرض الربو أو تقليص انتشاره، أوضح أنه لا تتوافر حالياً أية طرق أو علاجات مؤكدة لمنع ظهور المرض، خصوصاً وأن له جذوراً جينية تجعل الشخص قابلاً للإصابة بالمرض.

وقال: «نظراً لوجود عوامل عدة أخرى بيئية وجسدية ونفسية تؤثر في مدى ظهور أعراض المرض وشدته، فيمكن محاولة التخفيف من هذه العوامل بتجنب المحسسات البيئية، والمؤثرات المحسسة، مثل: التعرض لموجات الغبار أو حبوب اللقاح، أو الدخان أو مخالطة الحيوانات». وأضاف أن المضادات الحيوية لا تفيد في علاج مرض الربو، إلا إذا وجد التهاب بكتيري، فيما شدد على أهمية تنفيذ برامج وحملات توعية للأطباء والمرضى على حد سواء.

العميد الجميّل: نكافح المخدرات من مصادرها لضمان عدم وصولها للمملكة

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263158

الدمام – «الحياة»
أكد المدير العام لمكافحة المخدرات في المنطقة الشرقية العميد عبدالله الجميّل أن المديرية تنفذ برنامجاً وقائياً في مكافحة المخدرات، تقضي بمنع وصولها من مصادرها إلى المملكة، موضحاً أن «المديرية» ضبطت العديد من المخططات، بالتنسيق مع الجهات الأمنية.وأشار الجميّل خلال لقاء مع رجال الأعمال في «غرفة الشرقية» مساء أول من أمس، إلى أن «المديرية العامة لمكافحة المخدرات تقوم بمجموعة من المهام، أبرزها وضع الخطط لضبط مهربي ومروجي ومستعملي المخدرات، والإلمام بطرق الاتجار، ومتابعة ذلك بشتى الطرق، ورسم الخطط والإشراف على الإجراءات النظامية الخاصة بأساليب المكافحة، وإجراء الدراسات التي من شأنها تطوير العمل الميداني والإداري بشكل عام في مجال المكافحة، وإعداد البيانات والإحصاءات وتحليلها وتقييمها، ومتابعة إدارات وشعب وأقسام ووحدات المكافحة في المملكة وإعطائهم التوجيهات اللازمة في مجال المكافحة، والتنسيق مع إدارات المكافحة في الدول المختلفة، وتحديد أساليب التعاون معهم في مجالات المكافحة، وكذلك التنسيق مع الجهات الحكومية في الداخل، والتعريف بأضرار المخدرات، بإعداد خطط التوعية ووسائل الإعلام المختلفة، ورفع مستوى أداء العاملين من خلال برامج تدريبية داخل المملكة وخارجها ....وأضاف أن «المديرية تعمل من أجل إحباط عمليات التهريب وتعقب عصاباتها داخلياً وخارجياً، والرقابة على التجارة المشروعة للمواد الخطرة (الدوائية وللأغراض العلمية)، بالتعاون مع وزارة الصحة، ومنع تسرب أي منها إلى سوق الاتجار غير المشروع، والتركيز على منافذ المملكة ...وأبان أن «المديرية» تعمل أيضاً على مكافحة التعاطي، وضبط مستعملي المخدرات بأنواعها المختلفة، والاشتراك مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في وضع ومتابعة وتنفيذ برنامج علمي مدروس ومكثف (تربوياً، ودينياً، وثقافياً، وصحياً) لتوعية الجمهور بأضرارها، والمساعدة في علاج المدمنين من السجناء لبعثهم إلى أحد مستشفيات الأمل، والاهتمام بالرعاية اللاحقة لمسجوني المخدرات والاشتراك في تأهيلهم، ليعودوا مواطنين صالحين...وعن برنامج الأمير محمد بن فهد للوقاية المجتمعية للمنطقة الشرقية، قال: «رؤية البرنامج تدور حول نشر القيم الدينية والوطنية والأخلاقية والقانونية، وتعزيز الشراكة المجتمعية لمكافحة آفة المخدرات، ورسالة البرنامج هي الحد من التعاطي والتداول والاتجار بالمخدرات، لإيجاد بيئة خالية منها»، مشيراً إلى أن المديرية تسعى لإقناع المواطنين والمقيمين بخطورة المخدرات، وإبعادهم عن الوقوع فيها، وتوضيح الجزاءات القانونية. وذكر أن البرنامج ينفذ عدداً من الأنشطة لتحقيق الأهداف المذكورة، منها كراسي البحث، ومراكز التوعية للتثقيف بأضرار المخدرات في المنطقة الشرقية، والبرامج الإعلامية، والفعاليات التثقيفية، والفعاليات الرياضية، وفعاليات التدريب والقوى العاملة، وغير ذلك...وعن كراسي البحث قال الجميل هي مبادرات علمية متميزة محددة زمنياً، يكلف بها العلماء المتميزون في مجال علمي محدد للقيام ببحوث معمقة وتطبيقية رائدة على نحو تستفيد منه القطاعات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لتزيد من فاعليتها في مجال الوقاية المجتمعية، مؤكداً على أهمية هذه الكراسي كوسيلة مهمة من وسائل مواجهة مشكلة المخدرات، من خلال مساهمتها بإثراء المعرفة الإنسانية بمشكلة المخدرات، وزيادة نسبة الإسهام في توعية المجتمع بأضرارها، وآثارها، وكيفية الوقاية منها، والتعامل معها، ومن خلال مساهمتها في تنمية جيل من الباحثين في مجال مكافحة المخدرات، ليتم استكمال منظومة البحث العلمي في المملكة، وتفعيلها والارتقاء بها إلى مصاف المنظومات المتطورة...وكشف الجميل عن جملة من المخططات، ضبطتها المديرية بالتنسيق مع الجهات الأمنية، مؤكداً على ضرورة التعاون مع الجهات كافة، وتحديداً رجال الأعمال، من أجل التوصل إلى واقع أفضل يكون خالياً من آفة المخدرات وغيرها من الآفات.

منع التنفيذ الجبري للأحكام القضائية إلا بأوامر وقرارات صادرة من المحاكم

المصدر: جريدة المدينة الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٢
http://www.al-madina.com/node/302159

جابر المالكي - الرياض

كشفت مواد مشروع نظام تنفيذ الاحكام القضائية التي أقرها مجلس الشورى، عن أنه يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذ لحق محدد المقدار حال الأداء والسندات وهي الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة عن المحاكم، وأحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ طبقا لنظام، ومحاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم، والأوراق التجارية، والمحررات الموثقة، والاحكام الأوامر القضائية وأحكام المحكمين والمحررات الرسمية الصادرة في بلد أجنبي. وبحسب مواد النظام، الذي حصلت "المدينة" على نسخة منه، فإنه لا يجوز بيع ممتلكات المتعسرين سواء أموال او عقارات او مجوهرات او اشياء ثمينة في المزاد باقل من قيمتها الحقيقية، وعليه يتم تحديد موعد آخر للمزاد خلال مدة لا تزيد على يومين لبيع الاموال المحجوزة بما يقف عليه المزاد. وطلب مجلس الشورى، وفق القرار الصادر بشأن النظام، أن تتضمن الاداة النظامية التي سيصدر بها هذا النظام بتولي قاضي التنفيذ ما يصدر عن اللجان ذات الاختصاص شبه القضائي من قرارات، او أوامر إلى حين تحويلها إلى المحاكم المختصة. ويقع مشروع النظام الذي سبق للمجلس إقراره في ١٠٠ مادة ويُبين أحكام وإجراءات تنفيذ الأحكام القضائية واختصاصات قاضي التنفيذ وسلطته، وآلية الكشف عن أموال المدين، وأحكام الحجز التحفظي وإجراءاته، وأحكام الحجز التنفيذي، وأحكام بيع المال المحجوز عن طريق المزاد،وتوزيع حصيلة التنفيذ، وأحكام حجز ما للمدين لدى الغير، والتنفيذ المباشر والتنفيذ في قضايا الأحوال الشخصية بما في ذلك النفقات والحضانة والزيارة، ويأتي أهمية هذا النظام في أنه يتعلق بتنفيذ الأحكام الشرعية واحترامها من المجتمع والالتزام بها، بحيث لا يمكن التهرب منها أو التحايل عليها سواء كانت في المجالات الأمنية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. كما يقصد من مشروع النظام تفعيل القوة التنفيذية للأحكام، وذلك بإعطاء المهمة للمحكمة التي أصدرت الحكم حتى لا يصبح الحكم القضائي مجردًا عن قوته التنفيذية.

مواد مشروع نظام التنفيذ:

**المادة العاشرة:

لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذ لحق محدد المقدار حال الأداء والسندات هي:

أ -الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة عن المحاكم.

ب- أحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ طبقا لنظام.

ج- محاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم.

د- الأوراق التجارية.

هـ- المحررات الموثقة.

و- الأحكام والأوامر القضائية وأحكام المحكمين والمحررات الرسمية الصادرة في بلد أجنبي.

ز- الأوراق العادية التي يقر باستحقاق محتواها كليا أو جزئيا.

ح العقود والأوراق الأخرى التي لها قوة سند التنفيذ وفقا لنظام.

**المادة الخامسة والثلاثون.

أ- يتم التنفيذ بناء على طلب يقدمه طالب التنفيذ إلى قاضي التنفيذ وفقا للنموذج الذي تحدده اللائحة.

ب -يتحقق قاضي التنفيذ من وجود الصيغة التنفيذية على الواردة في الفقرات (أ،ب، ج) من المادة (التاسعة) من هذا النظام.

ت- فيما عدا ما ذكر في الفقرة (ب ١) يتحقق قاضي التنفيذ من استيفاء السندات التنفيذية المذكورة في الفقرات (د،هـ،و،ز،ح) من المادة) التاسعة) من توافر الشروط النظامية فيها، ويضع خاتم التنفيذ عليها، متضمنا عبارة) سند للتنفيذ) مقرونا باسم القاضي، ومحكمته، وتوقيعه.
ج- يصدر قاضي التنفيذ فورا أمرا بالتنفيذ إلى المدين مرافقة له نسخة من السند التنفيذي مختومة بخاتم المحكمة بمطابقته للأصل، ويبلغ المدين وفق أحكام التي تحددها اللائحة. فإذا تعذر إبلاغ المدين خلال عشرين يوما من تاريخ صدور أمر التنفيذ، أمر القاضي بنشر الإبلاغ فورا في الصحيفة اليومية الأوسع انتشارا في منطقة مقر المحكمة، وتستوفى من المدين نفقة الإعلان مع استيفاء الحق.
د-يتم التنسيق بين قاضي التنفيذ، والجهات ذات العلاقة للإفصاح عن عناوين الأشخاص الذي لا يعرف لهم محل الإقامة.
**المادة الحادية والخمسون.
أ- يعلن عن المزاد قبل اليوم المحدد لإجرائه بمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ولا تقل عن خمسة عشر يوما في موقع بيانات التنفيذ، وبالإلصاق على باب المكان الذي به الأموال المحجوزة، مبينا فيه يومًا للبيع وساعته ومكانه ونوع الأموال المحجوزة ووصفها بالإجمال كما يجوز لقاضي التنفيذ ان يأمر بنشر هذا الإعلان في صحيفة او أكثر من الصحف اليومية خصما من حصيلة البيع.
ب- يبدأ المزاد بحضور مأمور التنفيذ، وينادي الوكيل بالقيمة التي يفتتح بها المزاد للمال المحجوز، ولا يجوز بيع بأقل من القيمة المقدرة، فإن لم يتقدم مشتر، يحدد مأمور التنفيذ موعدا آخر للمزاد خلال مدة لا تزيد على يومين، وتباع الأموال المحجوزة بما يقف عليه المزاد، إلا إذا كان المال عقارا، او كان من المعادن، او المجوهرات او الاشياء الثمينة، فيأمر القاضي باعادة التقويم، ويفتتح المزاد بالتقويم الاخير، وتباع بما يقف عليه المزاد، ويجب على من رسا عليه المزاد الثمن فورا وفق ما تحدده اللائحة.
ج- إذا لم يسدد من رسا عليه المزاد الثمن في الموعد المحدد يعاد البيع على مسؤوليته بمزايدة جديدة، وفقا لما ورد في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، ويلزم المتخلف بما نقص من الثمن وبمصروفات المزايدة، ويرد إليه ما زاد على ذلك.
**المادة الثالثة والستون:
تحتجز الأوراق التجارية، وفق الضوابط التالية:
)د)- يكون حجز السند لأمر والكمبيالة المستحقة الدفع التي في حيازة المدين بتحرير المأمور، محضر الحجز، وتودع القيمة التي تضمنتها الورقة التجارية في حساب المحكمة، وإذا كانت مؤجلة، أجل التحصيل إلى حين حلول أجلها.
**المادة الرابعة والستون:
يكون حجز الأموال التي تستحق للمدين مستقبلا تحت يد الملتزم بدفع تلك الأموال، ويقوم مأمور التنفيذ والجهة الملتزمة، ومستحق تلك الأموال بتحرير محضر بتلك الأموال وتاريخ استحقاقها، وتودع تلك الاموال في حساب المحكمة سواء أكانت نقودا ام منقولا، أم عقارا، بحسب الضوابط الواردة في هذا النظام لكل نوع منها.
**المادة الرابعة والتسعون:
تنشأ في وزارة العدل وكالة مختصة للتنفيذ تعنى بالشؤون الادارية والمالية، تتولى ما يأتي:
أ -الترخيص لمقدمي خدمات التنفيذ وهم:
1- مبلغ الاوراق القضائية.
2- وكيل البيع القضائي.
3- الحارس القضائي.
4- الخازن القضائي.
5- شركات متخصصة تتولى الاشراف على عملية تسليم المؤجر الاصول المنقولة وفقا لضوابط تضعها وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية.
6- أي عمل يوافق مجلس الوزارة على إسناده إلى القطاع الخاص وتحديد اللائحة أحكام الترخيص لهم وقواعد تأهيلهم، بما في ذلك الضمان المالي وقواعد اجراءات عملهم، والاشراف عليهم، وسياسات تحديد الاجور التي يتقاضونها، والجزاءات التي توقع عليهم.
ب- الاستعانة بشركة او اكثر للقيام بأعمال التنفيذ او بعضها تحت اشراف قضاء التنفيذ.
ج- اعداد لائحة لتدريب العاملين في التنفيذ.

د- نشر بيانات التنفيذ.
هـ -تبادل الافصاح عن الاصول مع الدول الاخرى

حوافز مغرية للشركات لتوظيف المزيد من المواطنين

العمل تتحرك لمعالجة اختلال هيكل الأجور في القطاع الخاص دون حد أدنى للرواتب

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م- العدد ١٥٦٥٥
http://www.alriyadh.com/2011/05/05/article629777.html

الرياض – محمد الغنيم

تتجه وزارة العمل حالياً إلى "تصحيح" هيكل الأجور في القطاع الخاص الذي يعاني خللاً في بنيته، إلا أن مصادر رفيعة بالوزارة أكدت أن هذه المعالجة ستكون بعيدة - في الوقت الحالي- عن وضع حد أدنى للأجور في القطاع الخاص على غرار ما أقر مؤخراً في القطاع الحكومي .

وأكد نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد أن "العمل" معنية بتعديل هيكل الأجور إلا أن مسألة تحديد حد أدنى لها غير مطروحة حالياً مشيراً إلى أن جهد الوزارة منصب على تعديل هذا الهيكل الذي شخّصه بأنه يعاني اختلالاً كما هو الحال في سوق العمل بالمملكة وبالتالي يحتاج لإعادة نظر وإصلاح .

وكشف الدكتور الحميد في تصريح ل"الرياض" أن وزارة العمل تعكف حالياً بمشاركة نخبة من الاستشاريين ومسؤولي الوزارة كذلك على إيجاد معايير وآليات لصرف إعانة العاطلين التي تقرر البدء فيها خلال شهر محرم من العام المقبل مشيراً إلى أن الوزارة منهمكة حالياً في ذلك حيث توجد تفاصيل عديدة تتعلق بهذا الشأن متوقعاً الانتهاء منها قريباً ومشدداً في ذات الوقت على أهمية هذه المعايير في تحديد مدى نجاح هذا البرنامج .

وفي شأن التوجيهات الملكية الكريمة الأخيرة حول السعودة أكد نائب وزير العمل أن الشركات غير المسعودة ستكون أمام "واقع" يدفعها للسعودة ملوحاً بعقوبات ستطال الجهات غير المتعاونة وحوافز عديدة للجهات المتعاونة .

د.الحميد ل«الرياض»: غير المتعاونين أمام (واقع) سيدفعهم للسعودة.. واستشاريون يحددون آلية صرف إعانة العاطلين

وقال الدكتور الحميد في تصريحه ل"الرياض" إن قضية السعودة وتوظيف السعوديين هما محل اهتمام الدولة منذ وقت طويل موضحاً أن كافة قراراتها السابقة والأخيرة تصب في هذا الاهتمام في حين جاءت قرارات خادم الحرمين الأخيرة بهذا الشأن لتعزز هذا التوجه، ومن ضمنها التأمين على العاطلين وتقديم المعونة لهم وغيرها من قرارات .

وأضاف أن وزارة العمل والجهات التنفيذية منهمكة الآن في إيجاد برامج لترجمة هذه الإرادة الملكية ومن ضمن ذلك برنامج يحفز الشركات المسعودة بالعديد من المزايا التي تدفعها لتوظيف المزيد من السعوديين.

الغيث: لا قيمة لـ علنية الجلسات إذا مُنعت الصحافة من نشر مضامينها!

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263203

الرياض - «الحياة»
شدد القاضي في وزارة العدل الدكتور عيسى الغيث على أن الساحة السعودية تعاني من تطرفين في النظرة إلى الإعلام بجميع وسائله، بين طرف يريد الانفلات بلا ضوابط، وآخر يريد تكميم الأفواه.واعتبر «الاعتدال» هو الذي يدعو إليه في دراسة موجزة له عن» الحرية الإعلامية المفهوم والضوابط»، في سياق المنتدى الذي نظمته وزارة العدل في الرياض أخيراً، وتنشر صفحة «قانون» أوراق عمله تباعاً. والتي دار جميعها حول» القضاء والإعلام» وعلاقة الاثنين ببعضهما.
وقال: «المجتمع يحتاج إلى الإعلام بجميع وسائله التقليدية والحديثة، وذلك للتلقي والتواصل في ما تحتاجه ظروف الحياة، ولذا فما أجمل الوسطية في شؤون ديننا ودنيانا، وما أقبح التطرف في اليمين واليسار، ومن ذلك موضوع الحرية عموماً وفي الشأن الإعلامي خصوصاً، فطرف يريد الانفلات بلا ضوابط ليعتدي على حقوق الخالق أو المخلوق، وطرف يريد تكميم الأفواه ومنع المختلفين معه في الفكر والاجتهاد عن أن يبدوا آراءهم أو عن مجرد أن يقوموا بمناقشة آراء غيرهم.
وهكذا هي بعض جوانب حياتنا في صراع بين تيارين بأطيافهما مع أقلية عددهما، إلا أنهما البادية أصواتهما في الساحة أمام الناظرين والسامعين والقارئين، في حين أن الأغلبية لا تزال على صمتها، وفي مدرجات الفرجة بعد أن تركت الميدان لفريقي النزال بلا معارضة أو حتى سؤال.«
وأضاف: «الحرية كمبدأ تعتبر من المسلمات الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة، وفي السيرة النبوية والخلافة الراشدة والتاريخ الإسلامي، ولكنها بضابطين رئيسيين؛ أحدهما ألا يعتدى على حدود الخالق بارتكاب ما حرمه الله بالإجماع الثابت، وثانيهما ألا يعتدى على حدود المخلوقين بارتكاب ما يمس بضروراتهم الخمس من دين أو نفس أو عرض أو مال أو عقل، وباستيفاء الأمرين تنطلق الحريات والحقوق بلا موانع دينية أو دنيوية .
وعليه فلا يجوز أن يفرض على أحد اجتهاد فردي أو حتى جماعي، وإلا فيعد انتهاكاً للحرية الشخصية فضلاً عن الحريات العامة، ما لم يكن قانوناً ملزماً لمصلحة الجميع، وأما ترجيحات الأفراد والجماعات فليست ملزمة إلا لمُصدرها ما لم يعتمدها ولي الأمر ويأمر بالإلزام بها، ولا يجوز الافتئات على تشريع السماء، أو تقنين الأرض في ما هو دنيوي لا يعارض الشريعة، وإلزام الخلق به، وحين وقوعه فيعد منكراً بذاته ويجب إنكاره وعدم تركه؛ لأنه استبداد واستعباد.«
وتابع: «إذا رأينا الإعلام اليوم بأنواعه المرئي والمسموع والمقروء والإلكتروني، نلحظ وجود بعض من يتجاوز الحرية الإعلامية المشروعة بما يتضمن التعدي على حدود) دينية) أو (دنيوية)، و(عامة) أو (خاصة)، وفي مقابل هذا نرى وجود المخالفين لهذا التوجه والمنكرين له وقد مارس بعضهم ما هو أسوأ منه سواء ابتداءً أو رداً عبر الفضائيات والإنترنت، وبالتالي فكلاهما على خطأ، بحيث كل طرف يوغل في الآخر، وربما الثاني أشد تجاوزاً من الأول؛ وذلك لعدم وجود المراقبة المؤسسية على مخرجاته، ففرق بين مقال ينشر في صحيفة ورقية ولديها رقابات داخلية، وبين مشاركات منفلتة في يوتيوب وتويتر وفيسبوك، فضلاً عن الصحف الإلكترونية والمنتديات الحوارية والمدونات الشخصية والمجموعات البريدية وغيرها، ولكن الفارق الغريب في هذا المشهد؛ خلو الساحة من) المرشدين) الذين يراقبون الواقع ويحسنون فهمه وإدراكه ويوجهون المجتمع والشباب باعتدال ومحبة نحو الوسطية والتسامح مع حسن النية والظن والقصد.«

إذا جاز الحضور جاز النشر!

ولما تجاوز الغيث إلى المحور الثاني من حديثه حول «مفهوم الحرية الإعلامية وضوابطها في الشأن القضائي»، بدا أكثر واقعية في نظرته إلى الحرية الإعلامية من قضاة آخرين، انحازوا لسد الذرائع على القضاء بإسراف .

وقال: «من المسلم به في القضاء مبدأ العلانية لضمان الشفافية والنزاهة، وقد ورد في المادة رقم ٦١ من نظام المرافعات الشرعية النص الآتي: «تكون المرافعة علنية إلا إذا رأى القاضي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم إجراءها سراً محافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة»، وعلى ذلك فلكل أحد من الناس حق حضور الجلسات سوى ما ذكر، وما دام قد جاز حضور العموم فيجوز نشره للعموم، وما لم يقرر القاضي سرية الجلسة فتبقى العلنية على أصلها ويكون النشر جائزاً بذلك، وما دام الحضور مكفول للجميع فلا يمنع من نشر ما يدور فيه إلى خارج مجالس القضاء للجميع.«

وأبدى برهاناً آخر عالمياً، إذ وجدت كما قال: «بعض المحاكمات العالمية تبث مباشرة في بعض وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كدليل على العدالة والنزاهة، وعلى ذلك فلا يمنع في الأصل من النشر الإعلامي لما يدور من المداولات القضائية، كما يجوز النشر لما بعد الحكم وقطعيته من باب أولى، بشرط أن يكون النشر لنقل الصورة إلى المتلقي من دون أن تكون المادة المنشورة موجهة وإنما بكل حياد وتجرد وموضوعية.«

وحرر محل النزاع بين لائحة المطبوعات، ونظام الإجراءات الجزائية، مؤكداً «اشترطت الفقرة رقم سبعة من المادة رقم تسعة من نظام المطبوعات والنشر بأن: «يراعى عند إجازة المطبوعات ألا تفشي وقائع التحقيقات أو المحاكمات، إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة»، والمفهوم هنا من منطوق المادة هو الذي يُفشى مما يعد غير مَفشي من السريات بخلاف العلنيات، وأكد هذا المفهوم في اللائحة التنفيذية إذ جاءت المادة ٧٣ في الفصل الثالث منها بعنوان: «المسائل المحظور نشرها أو تداولها» عبر الفقرة (ز (ونصت على أنه: «لا يجوز نشر وقائع التحقيقات، أو المحاكمات المتعلقة بالأحوال الشخصية وغيرها، إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة»، وهنا أطلق الحظر في شأن وقائع التحقيقات ولكنه قيد الحظر في وقائع المحاكمات بما له علاقة بالخصوصيات بخلاف العموميات، وذلك لكون التحقيقات تقتضي (مصلحتها) كونها «سرية» بخلاف المحاكمات التي تقتضي (عدالتها) كونها «علنية.«

وتبعاً لذلك يرى الغيث أن «نظام الإجراءات الجزائية أكد على سرية التحقيقات بخلاف المحاكمات، ولكن يحظر نشر ما له علاقة بحرمة الحياة الخاصة أو الأسرار الشخصية، وورد هذا في أنظمة أخرى عدة، كنظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام المحاماة وغيرهما، وعليه فإفساح المجال أمام الإعلام لخدمة القضاء يعتبر من الأمور الحضارية، وله آثاره الإيجابية عند الانضباط، ولكن هناك بعض الانتهازيين الذين يستغلون هذا الأمر للضغط على القضاء، وتهييج الرأي العام للحصول على أحكام معينة، ولذا فلا بد مع الحرية الإعلامية من ضبط الممارسات بما يجرم الاستعداء على القضاء وأطراف القضية، لأجل أن يكون الإعلام في خدمة القضاء وليس في خدمة الأطراف المتنفذين من أصلاء أو محامين على حساب ميزان العدل وهيبة العدالة.«

ابن حميد: نسعى إلى تعيين قضاة إنهاء لإنجاز قضايا في غضون ساعات

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263198

بريدة – منصور الفريدي

كشف رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد عن سعي «المجلس» لاستحداث ما يسمى بـ «قضاء الإنهاءات»، الذي يعني تعيين قضاة لإنجاز قضايا في غضون ساعات أو حتى دقائق خصوصاً في المدن الكبيرة، مؤكداً أن من شأن هذه الخطوة إنهاء تأخير ٥٠ في المئة من القضايا ومنع إطالة أمد الجلسات التي ترد شكاوى منها. وذكر أن «المجلس «اتخذ إجراءات ضد قضاة لكن بشكل غير معلن.

وأضاف خلال اللقاء الذي جمعه بأعضاء لجنة المحامين في منطقة القصيم ومحامين آخرين في الغرفة الصناعية في القصيم مساء أول من أمس، أن التأخير في نظر القضايا يعتبر مألوفاً ليس في السعودية فحسب بل في دول أخرى، وقد يستغرق ٥ إلى ١٠ أعوام، نظراً لطبيعة القضية أحياناً التي قد تنظر من مسارات عدة، لافتاً إلى أن أسباباً أخرى قد تتسبب في تأخير القضايا مثل مماطلة أحد المتقاضيين أو بسبب قضايا إدارية ليس للقاضي دخل بها، مشدداً على أن التفتيش القضائي يعالج أمر القاضي إذا كان متسبباً في التأخير.

وركزت اللقاء على ٤ محاور هي مكانة القاضي والنأي به عن الشبهات، ومواعيد الجلسات، ودور ومكانة المحامي، وكيفية تفعيل نظام محاكم الاستئناف. وطالب نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحاماة بخيت المدرع بتطبيق التجربة الناجحة لأحد قضاة جدة سابقاً في تحديد مواعيد الجلسات بأسبوعين أو شهر واحد في بعض الظروف. وهنا ذكر أمين المجلس الأعلى للقضاء الدكتور عبدالله اليحيى أن إدارة القضايا في المجلس أجرت دراسة لبحث أسباب التأخير في المدن الكبرى كالرياض والدمام وجدة ومكة من خلال ما يصل للمجلس من تظلمات، وتوصل إلى أسباب منها قلة القضاة في المحكمة أو أن طاقة العمل أكبر من قدرة المحكمة، أو ظروف معينة في القضاة، أو إجراءات التقاضي المختلفة بين محكمة وأخرى، إذ لا يوجد أدلة للإجراءات الموحدة.

ودعا اليحيى إلى مبادرة المجلس بإنشاء الدوائر النهائية سريعاً قبل صدور نظام الإجراءات الجزئية والمرافعات أمام ديوان المظالم الجديد والتي نص عليها النظام ومنها الدوائر النهائية والمحاكم المتخصصة، مشيراً إلى أن على المجلس أيضاً المبادرة بتكليف القضاة لهذا الغرض. وكشف عن سعي المجلس الأعلى للقضاء لدرس كيفية التخلص من بعض «الإنهاءات» التي ليس للقاضي علاقة بها، وإنما تضاف على عمله، ومنها الإجراءات المالية والإدارية التي لا تتطلب الحضور إلى المحكمة.

ورأى رئيس التفتيش القضائي في المجلس الدكتور ناصر المحيميد أن العلاقة بين المحامي والمنظومة القضائية تكاملية في التنظير وضعيفة في التطبيق، لافتاً إلى أن إدارة الجودة والمتابعة القضائية استطلعت تجارب دولية لمعرفة متوسط أمد النظر في القضايا، إضافة إلى دراسة لأحد المحامين خلصت إلى أن المتوسط القضائي في السعودية عام واحد للقضايا العامة وعامان للقضاء الإداري.

واعتبر المحيميد أن التفتيش القضائي انتقل من دور العقوبة والشكوى والتحقيق إلى التفاعل المتكامل في رفع منظومة الجهاز القضائي، مضيفاً أنه سيكون لإدارة التفتيش القضائي إدارات عدة تابعة لها، وسيتم ربط مواعيد الجلسات بالنظام الشامل لمتابعة أي جلسة غير مفتوحة ومعالجة الأسباب. ولفت إلى أن التفتيش القضائي أوجد الآن إدارة المتابعة والجودة القضائية وسعى إلى تحفيز إنهاء القضايا المتأخرة وحصر أقدم ثلاث قضايا لدى القضاة في المملكة وبحث أسباب تأخيرها وتعطيلها والعمل على تقليصها، مؤكداً أن كل كلمة يكتبها أو يقولها القاضي يكون لـ «التفتيش القضائي «اطلاع مباشر عليها.

ووصف الكادر الوظيفي في التفتيش القضائي بأنه أعلى جهاز رقابي في السعودية من ناحية العدد الوظيفي إذ يوجد فيه ٢٠ شخصاً سيرتفع إلى ٢٥ قريباً كلهم في مستوى وظيفي يعادل المرتبة الممتازة .

وفي مداخلته ضمن محور مكانة القاضي والنأي به عن الشبهات، طلب رئيس لجنة المحامين في الرياض المحامي عبدالناصر السحيباني من «مجلس القضاء» بحث ما إذا كان من المناسب للقضاة خصوصاً في المدن والقرى الصغيرة تولي رئاسة العمل الخيري المؤسسي أو الدخول فيها، مشيراً إلى أن هذا ليس تشكيكاً في القضاة، لكنه اعتبر أن دخولهم في هذا المجال يؤثر في حياديتهم، داعياً إلى تركها لغيرهم من المتطوعين في الأعمال الخيرية.

وتابع: «بعض رجال الأعمال إذا كان لديهم قضية ما في المحكمة يبادر إلى التبرع للجمعيات الخيرية التي يترأسها القاضي، وعند التقاضي تجده يبين للقاضي أنه يدعم الجمعيات ويتبرع لها وما إلى ذلك.«

وعلق ابن حميد على ذلك بقوله: «القاضي أولاً رجل الشرع الشريف، ونظرة المجتمع للقاضي وثقته فيه كبيرة وهذا مألوف في مجتمعنا ولو تولى هذه الأعمال غير عالم بالشرع لما وثق به احد، والأصل فيهم النزاهة والسلامة والاحتساب»، مشدداً على أن مجلس القضاء لم يجد ما يؤثر في أعمال القضاة في هذه الناحية «ولو وجدنا شيئاً من هذا سنبادر ونتخذ الإجراء المناسب.«

ودعا الإعلاميين إلى عدم إعلان الإجراءات التي يتخذها المجلس الأعلى للقضاء تجاه القضاة، ليس في ما يخص الجانب الخيري فقط بل في الجوانب الأخرى، مؤكداً أن المجلس» اتخذ بعض الإجراءات ضد قضاة لكن بشكل غير معلن ولم نسمح بتسربه كونه من مهمتنا ومسؤوليتنا ونعالجها بطريقتنا، ولن نسكت على أي شيء يصلنا من هذا القبيل، ومهتمون بهذا الجانب ومتابعون ولكن ينبغي تفهم مقام القاضي لجهة نظرة الناس إليه». وفي ما يتعلق بتحقيق المجلس في قضية قاضي المدينة قال ابن حميد: «قمنا بإجراءاتنا وعملنا ما عملنا وما توصلنا إليه ثبت أم لم يثبت هذا الأمر لا نعلنه لأحد، والقضاة في مقام نزيه ونظيف والثقة فيه عالية.«

وعن ترقيات القضاة قال ابن حميد «كانت الوظائف محدودة سابقاً والمستحقون كثر وبعضهم له ٢٠ عاماً، والآن لدينا وظائف كثيرة ومن حقهم طرحها لهم، وربطت الوظيفة بالمكان ووزعت على المناطق كافة خصوصاً وظائف الاستئناف بشكل عادل ووفق دراسة علمية تبعاً لقضايا كل منطقة وعددها، وطلب من القضاة تحديد رغباتهم الأولى والثانية وقد يتم ترقيتهم في أماكنهم لكن في نص القرار يحدد المكان حتى يرى المجلس ضرورة نقله إليه.«

وفي ما يتعلق بدور المجلس الأعلى للقضاء في ترسيخ مفهوم شراكة المحامي للقاضي في تحقيق العدالة علّق بأن المحامي ليس شريكاً بل مسؤولاً عن تحقيقها وعليه أن يبرئ ذمته فلا يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً.

أكد أن تزاوج البرامج البحثية والأمنية مؤشر على بزوغ رؤية علمية للحد منها..السيف ل الرياض:

300الف حادث خلّفت ٦ آلاف قتيل و٤٠ ألف مصاب وتتسبب في هدر ٢٤ بليون ريال سنوياً بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/05/06/article630092.html

الدمام – مكتب الرياض

أكد عضو مجلس الشورى، الخبير المروري المعروف الدكتور عبد الجليل السيف ل "الرياض" أن تزاوج البرامج الأمنية والبحثية يعد مؤشرًا قويًا ومهمًا على بزوغ رؤى عملية وموضوعية للحد من الحوادث في المملكة التي يبلغ عدد سكانها ٦٦,١% من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي، ويشكل عدد مركباتها ٦٠% من دول المجلس، وتبلغ حوادثها ٧٧% منها وعدد الإصابات بها ما نسبته٥٨%، وعدد الوفيات بها ٧٢% من مجموع نسبة دول المجلس .

وأضاف الدكتور السيف أن الكراسي البحثية المتخصصة في الحوادث المرورية تشكّل نافذةً مهمة تطل من خلالها مؤسسات القطاع الخاص للاضطلاع بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية، لتحقيق وسيلةً مهمة من وسائل تأكيد البحث العملي وتوليد المعرفة والإسهام في تعزيز التنمية ، مشيداً ب كرسي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، للسلامة المرورية بجامعة الملك سعود ، وقال يأتي هذا الكرسي في إطار تطلع سموه إلى أن يسهم في تعزيز السلامة المرورية في المملكة وتوظيف البحث العلمي لخدمة هذا الهدف النبيل والإسهام في نشر الثقافة المرورية بين أفراد المجتمع .

وبين أن الجامعات السعودية تشهد مرحلة تطويرية غير مسبوقة، ضمن خطط التنمية للمملكة، خاصة الخطة التاسعة، التي أكدت على دور البحث العلمي، وبدأت تجلياتها المشهودة، والمرصودة للجميع سواء في وظيفتها البحثية أو التعليمية أو في خدمة المجتمع، ومن بين هذه الوظائف البحثية الجامعية، الكراسي البحثية، التي تؤكّد على حراك جامعاتنا في الاتجاهات كافة .

وقال إن كرسي الأمير محمد بن نايف للسلامة المرورية يهدف إلى دعم الأبحاث العلمية في مجال السلامة المرورية، وتوظيف التقنية في هذا المجال والمساعدة على تطوير أنظمة المرور وتدريب وتأهيل العاملين في قطاع السلامة المرورية من خلال البرامج المتخصصة ، مشيراً إلى أن المملكة شهدت خلال السنوات الماضية تصاعداً ملحوظاً في أعداد حوادث الطرق صاحبتها زيادة في عدد حالات الوفيات والإصابات ، وأصبحت تمثل أحد أهم القضايا والمشكلات المتنامية التي تواجه سكان المملكة بما تخلفه من مآسٍ اجتماعية وإنسانية فضلا عن خسائرها المادية الجسيمة التي تطال قطاعات عريضة من المجتمع .

وبين الدكتور السيف أن الكرسي يتميز بعدة مميزات منها تبعية هذا الكرسي لسمو الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، الذي يأتي من قناعته المعرفية والميدانية ؛ حيث يجسّد هذا الكرسي وآماله وطموحاته، ورؤيته بالتأكيد أن حجم مشكلة المرور من حيث الحجم والتنوع والأسباب والحلول لم يعد الحل الأمني يتحمَّل بمفرده الكوارث الإنسانية والاقتصادية، التي تسبّبها الحوادث المرورية، وبدأ الحل في البحث عن استيعاب منظور بحثي علمي آخر..، يسهم في تقديم الحلول البحثية الشافية .

كرسي الأمير محمد بن نايف يأتي في ظل غياب اهتمام مراكز الأبحاث الجامعية في الشأن المروري
واشار إلى أن الإحصاءات المرورية في المملكة الصادرة عن الإدارة العامة للمرور، تشير إلى حدوث٥٧,٦٦ حادث كل ساعة، ونحو ٤,٤٧ مصاب و ٠,٧٦ حالة وفاة كل ساعة تقريبًا، وهناك ١٨٣٦ حادثاً لكل مائة ألف من السكان، و١٢٨ مصابًا لكل مائة ألف من السكان؛ و٢٤,٣ حالة وفاة لكل مائلة ألف من السكان عام ١٤٣١ه، كما أشار التقرير المروري الإحصائي إلى ارتفاع أعداد الإصابات عام ١٤٣١ه بنسبة ١١,٥% مقارنة بعام1430 ه؛ وكذا ارتفاع أعداد الوفيات من ١٤٣١ه بنسبة ٧,٤% مقارنة بالعام الذي قبله، بنيما انخفضت إجمالي المخالفات المرورية عام ١٤٣١ه بنسبة ٠،٠٤% مقارنة بالعام الذي قبله. وفي حين انخفضت أعداد الحوادث المرورية، نتيجة السرعة الزائدة عام ١٤٣١ه، مقارنة بالعام الذي قبله، بنسبة ٢٤،٤%، وارتفع أعداد الحوادث المرورية خلال الفترة نفسها، نتيجة عدم التقيّد بإشارات المرور بنسبة ٣٣،٦%. كما ارتفعت أعداد المخالفات المرورية، نتيجة السرعة الزائدة، في عام ١٤٣١ه مقارنة بعام ١٤٣٠ه بنسبة ٤,٨%، وفي نفس الوقت الذي انخفضت فيه أعداد المخالفات المرورية خلال الفترة نفسها نتيجة عدم التقيد بإشارات المرور بنسبة ١،٩%. وقد خلّفت هذه الحوادث أكثر من (٦) آلاف قتيل، وما يربو على (٤٠) ألف مصاب في أكثر من (٣٠٠) ألف حادث مروري تسجل سنوياً، وقد نجم عن ذلك أيضاً فاقد اقتصادي كبير يشكل هدراً ضخماً للاقتصاد الوطني يصل إلى نحو (٢٤ (بليون ريال سنوياً ، أي ما يزيد على ٤,٦% من الناتج الوطني الإجمالي ، وهو ما يتجاوز المعدلات العالمية .
متأملاً أن يسهم هذا الكرسي في إيجاد تكامل فعال بين الخبرة الأكاديمية والخبرات المهنية والجهات التنفيذية لتحقيق بيئة مرورية آمنة .
وأوضح أن الكرسي البحثي للسلامة المرورية، يأتي في ظل غياب اهتمام مراكز الأبحاث الجامعية في الشأن المروري، وغياب أي جمعيات مدنية أو أهلية للسلامة المرورية، على الرغم من تأكيد الإستراتيجية العربية للسلامة المرورية، الصادرة من وزراء الداخلية العرب عام ٢٠٠٧م التي نصّت على ضرورة وجود جميعات أهلية ومدنية في هذا الخصوص، وقد نصّ على ذلك أيضًا ، نظام المرور، الصادر بتاريخ رقم صدر بالمرسوم الملكي رقم:(م/٨٥) وتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٦ه ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار سمو وزير الداخلية، رقم: (٧٠١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٧/٣ه، في مادته التاسعة والأربعين على وجود جمعيات أهلية ووطنية للسلامة المرورية؛ وجاء هذا الكرسي البحثي المهم ليعالج هذا النقص البحثي والمؤسّسي المهم .
وأختتم الدكتور السيف تصريحه ل " الرياض " بالشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز على هذا التبرع السخي الذي سيسهم في خدمة البحوث الأمنية المرورية، وثقتنا كبيرة في اللجان التي تشكلت للإشراف على هذا الكرسي، ونأمل أن يهتموا بداية في الخيارات البحثية؛ لتكون مكونات الحادث: (السائق، الطريق، السيارة) كأسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة للحوادث أولوية للبحث العلمي، لتقديم حزمة من الحلول المنشودة، ضمن منظومة، محاور وأهداف ، والتأكيد ضمن خطة عملهم على تمكين وتفعيل الاستراتيجية العربية للسلامة المرورية، التي لم تفعّل حتى الآن؛ لأنها تجمع مابين العمل المحلي والإقليمي والدولي ، ومنها المجالات البحثية والتوعوية والإدارية ،مع التأكيد على متابعة تفعيل مشروع الخطة الوطنية التنفيذية للسلامة المرورية التي صدرت من مجلس الشورى بقرارها رقم ٣٩/٥٩ وتاريخ19/7/1430 ه.

السعدان: تسريع إنجاز القضايا وحضور المرأة إلى المحاكم بـ البصمة لمنع انتحال شخصيتها

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٣
http://www.al-madina.com/node/302286

حوار - ماجد عسيري

كشف مستشار وزير العدل والمتحدث الرسمي باسم وزارة العدل الدكتور عبدالله السعدان عن أن الوزارة تدرس حاليًا إقرار وسيلة مناسبة يمكن من خلالها تعريف المرأة بشخصيتها أمام المحاكم وكتابات العدل من خلال «البصمة» لمنع إمكانية انتحال شخصيتها من خلال امرأة أخرى. وقال إن هناك آلية لتسريع انجاز القضايا في المحاكم من خلال الترافع الالكتروني والمحاكم الالكترونية.

وقال في حوار لـ "المدينة" انه ليس هناك تداخل بأي شكل من الأشكال أو ازدواجية بين محاكم ديوان المظالم ومحاكم وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، مشيرًا إلى أن الخطأ في الأحكام القضائية غير وارد، لأن المنظم وضع الضمانات الكفيلة بمنع وجود الخطأ في الأحكام القضائية. وأشار إلى أن خادم الحرمين الشريفين صاغ مشروع تطوير القضاء من خلال مسيرة طويلة في العدل والانصاف.

ونفى أن تتم الاستعانة بخريجي قسم القانون في الجامعات بدلا من الشريعة للعمل في القضاء. وقال: إن من يتولى القضاء يشترط فيه ان يكون حاصلًا على شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة أو شهادة أخرى معادلة لها، بشرط أن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان خاص، وهذا النص صريح في اشتراط الحصول على شهادة إحدى الكليات الشريعة أو ما يعادلها. وأشار إلى أن القول بوجود أخطاء في الأحكام القضائية غير وارد؛ لأن المنظم وضع الضمانات الكفيلة بمنع وجود الخطأ في الأحكام القضائية، فالحكم يصدر من المحكمة الابتدائية بناء على أسباب شرعية بعد انتهاء الخصوم من تقديم دفاعهم ودفوعهم وفق مبدأ المواجهة بين الخصوم، بمعنى أن القاضي لا يصدر الحكم إلا إذا انتهى الخصوم من تقديم ما لديهم من أقوال ومذكرات ومستندات وبينات.

وفيما يلي نص الحوار:

هناك أطروحات تبناها عدد من الخبراء في الشأن القانوني عن إمكانية إسناد القضاء إلى متخصصين في الأنظمة "أي خريجي قسم القانون في الجامعات السعودية بدلا من الشريعة" كما هو معمول به في معظم دول العالم، لسد الثغرات في المنظومة القضائية والنقص في عدد القضاة.. ما رأيك في هذه الأطروحات؟

**نصت المادة (٣١/ د) من نظام القضاء على أنه يشترط فيمن يتولى القضاء أن يكون حاصلًا على شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة أو شهادة أخرى معادلة لها، بشرط أن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان خاص، وهذا النص صريح في اشتراط الحصول على شهادة إحدى كليات الشريعة أو ما يعادلها، فمن يتولى القضاء لا بد أن يتوافر فيه هذا الشرط وقد أسس هذا الشرط على أساس أن النظام الذي يطبقه القاضي أحكام الشريعة الإسلامية.

*ولماذا كل هذه الشروط يا دكتور؟

**دعني أوضح لك نقطة مهمة.. المعهد العالي للقضاء يُدرس الأنظمة في قسم السياسة الشرعية وهناك من القضاة من تخرج فيه فجمع بين التخصص في الشريعة والأنظمة، بالإضافة إلى أن معهد الإدارة العامة يُدرس الأنظمة أيضًا لخريجي الكليات الشرعية، ويمنح درجة الدبلوم لمن يجتازه، وقد نصت المادة (٣٥) من نظام القضاء على أن الحاصل على هذا الدبلوم يجوز له أن يشغل درجة قاضي (ب.(

عدد القضاة في المملكة

*هناك نقاش كبير يدور حول عدد القضاة في المملكة ونسبتها إلى عدد السكان.. فما تقييمكم لهذا الأمر؟

**أكثر الطرح يتجه إلى هذا فنجد انه ينسب عدد قضاة وزارة العدل إلى سكان المملكة ويقارن بالنسب في دول العالم

الأخرى، وفي هذا إشكال لا ينتبه إليه البعض، وهو أن عدد القضاة في دول العالم يشمل جميع أعضاء الهيئات القضائية واللجان ذات الاختصاص القضائي بينما في المملكة لا يحسب إلا أعضاء الهيئة القضائية في وزارة العدل وديوان المظالم، ولو ضم إليهم جميع أعضاء الهيئة القضائية واللجان شبه القضائية لوجد أن العدد يتجاوز ما يذكر بكثير، وبهذا تختلف النسبة.

*نريد توضيحا أكثر لهذه المعضلة إن جاز التعبير عنها بهذا المصطلح؟

**هناك اتجاه حديث لا ينظر إلى عدد القضاة ونسبته إلى عدد السكان، إنما يرى أن فاعلية العمل القضائي وسرعة إنجاز الدعاوى، يأخذ بعدًا أكبر من هذا، حيث يربط التقييم بفلسفة أسلوب تحضير الدعوى، فالقاضي وفق ما يجري عليه العمل يقوم بجميع الأعمال وفي ظل تعدد الأعمال القضائية وتنوعها وضخامة التعامل بين الناس وتعقد تعاملاتهم وضخامة عدد المستندات ودقة صياغتها لم يعد الأمر كما هو عليه في السابق عندما كان الخصوم يلتقون بالقاضي في المسجد أو السوق أو أي مكان ويفصل في دعواهم حالا، ويمكن الوصول إلى هذا بتنظيم مكتب القاضي وإلحاق عدد من الباحثين والمستشارين لتحضير الدعوى؛ ولهذا شواهد كثيرة في مجلس الدولة الفرنسي ومجلس الدولة المصري ففيهما قسم خاص يسمى مفوض مجلس الدولة يقوم بهذه المهمة. وفي المملكة تطبيق قريب من ذلك في لجنة فض المنازعات المصرفية وهناك أساس نظامي لهذا الاتجاه في قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم، حيث نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تحيل الدعوى إلى أحد المستشارين لتحضيرها ويشمل التحضير إعداد تقرير في الدعوى يتضمن رصد الدعوى والإجابة والرأي والأسباب التي قام عليها ثم يحدد القاضي جلسة للمرافعة يسمع فيها الدعوى والإجابة وقد تحجز الدعوى للدراسة أو إصدار الحكم دون إشغال جدول الجلسات بجلسة بعضها لا يحضر فيها أحد أطراف الدعوى أو يحضر ويطلب أجلا... إلخ وبعد نظر الدعوى من قبل القاضي يصدر حكمه.

التنظيم القضائي

*ما أهم المبادئ التي يقوم عليها التنظيم القضائي في المملكة؟ وما دور وزارة العدل في هذا التنظيم؟

**التنظيم القضائي في المملكة يعتمد على عدد من المبادئ منها، مبدأ القضاء المزدوج وتخصيص العمل القضائي، واستقلال القضاة في أعمالهم، والمساواة أمام القضاء، وعلانية الجلسات، وكفالة حق التقاضي، والتفريق بين العمل القضائي والعمل الإداري، واعتماد ضمانات إجرائية تحقق عدالة ناجزة وتمنع حدوث الأخطاء في الأحكام، وتخصيص مجلس أعلى للقضاء للنظر في الشؤون الوظيفية للقضاة وأسند إليه بعض الاختصاصات المحددة على سبيل الحصر في النظام، والأخذ بالوسائل الفاعلة التي تيسر العمل القضائي، ووزارة للعدل في نموذج عدلي يجعل منها مظلة عدلية تجمع أنشطة وأعمال القضاء في المملكة، وتنفذ السياسة القضائية باعتبارها احد مكونات مجلس الوزراء الذي يختص برسم السياسة العامة للدولة، وتتولى الإشراف الإداري والمالي على المحاكم وكتابات العدل، كما تختص بكل ما من شأنه الرفع بالمستوى اللائق بمرفق العدالة، ودراسة احتياجاته، ورفع ما تراه من المقترحات أو المشروعات ذات الصلة بالشأن القضائي، وتختص أيضًا بكل ما يتعلق بالمناشط القضائية في الداخل والخارج، وتتحدث باسم المرفق العدلي،

*في معرض حديثك؛ بينت ان هناك ضمانات إجرائية تحقق عدالة ناجزة وتمنع حدوث الأخطاء في الأحكام القضائية، هل يعني هذا انه لا يوجد أي حكم خاطئ ارتكبه أي قاضٍ من قبل؟

**سبق أن بينت أن الضمانات الإجرائية التي أحاط بها النظام نظر الدعاوى من خلال قواعد وإجراءات سيرها، وقواعد إصدار الأحكام وطرق الطعن فيها ومراجعتها تمنع وقوع الخطأ في الأحكام القضائية، لهذا نصت المادة (٤) من نظام القضاء على انه مع عدم الإخلال بحكم المادة الثامنة والستين من هذا النظام، لا تجوز مخاصمة القضاة بسبب أعمال وظيفتهم إلا وفق الشروط والقواعد الخاصة بتأديبهم، وقد نص نظام القضاء على تلك الشروط والقواعد في الفصل الخامس منه، وهي تتعلق بما يقع منهم مخالفًا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم وتدخل في نطاق قواعد التأديب الوظيفي، ويشترط ألا يخل هذا بما للقضاء من حياد واستقلال.

منع حدوث الاخطاء

*أشرت إلى أن النظام القضائي في المملكة وضع إجراءات تمنع حدوث الأخطاء في الأحكام فهل يمكن إيضاح هذا الجانب بصورة أكبر؟ لأن البعض تحدثوا عن وجود أخطاء في بعض الأحكام ووسائل الإعلام تطرح أحيانًا مثل هذا؟

**العصمة ليست للبشر، لكن القول بوجود أخطاء في الأحكام القضائية غير وارد؛ لأن المنظم وضع الضمانات الكفيلة بمنع وجود الخطأ في الأحكام القضائية، فالحكم يصدر من المحكمة الابتدائية بناء على أسباب شرعية بعد انتهاء الخصوم من تقديم دفاعهم ودفوعهم وفق مبدأ المواجهة بين الخصوم، بمعنى أن القاضي لا يصدر الحكم إلا إذا انتهى الخصوم من تقديم ما لديهم من أقوال ومذكرات ومستندات وبينات، وقرر المدعي ثم المدعى عليه الاكتفاء بما قدموه بعد ذلك يجوز لذوي الشأن الطعن في الحكم بالاستئناف أمام محكمة الاستئناف، كما يجوز الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا، مع التنبيه على أن بعض القضايا يحيطها المنظم بمزيد من الاهتمام مثل قضايا: القتل، والإتلاف في النفس وفيما دونها فهذه القضايا

تعرض على محكمة الاستئناف والمحكمة العليا وجوبًا، ويصدر بتنفيذها أمر من الملك، ومع هذا كله فان الحكم إذا وجد فيه ما يوجب إعادة النظر فيه حتى بعد أن يكتسب القطعية كأن يبنى على مستند مزور، أو يجد أحد أطراف الدعوى بينة جديدة فإنه يجوز التماس إعادة النظر في الحكم، بشرط ألا تكون أسباب الطعن سبق نظرها أمام القضاء حال نظر الدعوى، فالوسائل التي يكفلها النظام في الطعن في الأحكام ومراجعتها تجعل نسبة الخطأ منعدمة، مع التنبه إلى أن الحديث عن وجود الخطأ في الحكم القضائي من عدمه لا يمكن إلا إذا اكتسب الحكم قوة الأمر المقضي به أو حجية الأمر المقضي به وهو ما يطلق عليه الحكم غير القابل للطعن فيه بالمعارضة والاستئناف أو النقض؛ لان الحكم القضائي الذي يقبل الطعن بتلك الصفة يعتبر في طور التكوين.

*هل هناك جهة مستقلة لمحاسبة القاضي إذا تبين وجود أخطاء في الأحكام التي يصدرها؟

**نصت المادة (٥٩) على أن الجهة المختصة بذلك دائرة تشكل في المجلس الأعلى للقضاء من ثلاثة من القضاة أعضاء المجلس المتفرغين، وتصدر قراراتها بالأغلبية، ولا تكون نهائية إلا بعد موافقة المجلس عليها، وحصرت المادة (٦٦) من نظام القضاء العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القاضي في: اللوم، وإنهاء الخدمة.

*تحدثت عن الطعن في الأحكام القضائية ومراجعتها فهل بينهما فرق؟

**يمكن حصر طرق الطعن في الأحكام القضائية في نوعين الأول: الطرق العادية وتتمثل في: الاعتراض على الأحكام الغيابية التي تستند إلى حق الخصم في سماع الأقوال وأوجه الدفاع وإعادة مناقشة النزاع مرة أخرى، والطعن بالاستئناف الذي يترتب عليه النظر في النزاع من جديد أمام محكمة الاستئناف في الطلبات التي فصلت فيها محكمة الدرجة الأولى في حدود الطعن. وطرق غير عادية وتتمثل في: التماس إعادة النظر، والطعن بالنقض واعتراض الغير الخارج عن الخصومة. أما وسائل مراجعة الأحكام فتتم من قبل المحكمة التي أصدرتها بطلب الخصوم أو أحدهم أو بناء على قرار من المحكمة ومن حالاته: تصحيح الأخطاء المادية، أو تفسير ما يحدث فيها من غموض أو إبهام، أو إكمال الفصل في طلبات لم تفصل فيها المحكمة. لذا يجب على الخصم عند طعنه في الحكم أو طلبه مراجعة الحكم أن يعرف الأحكام النظامية للطعن أو المراجعة، حتى يتمكن من إيصال ما يريده إلى المحكمة بوضوح.

طرق الطعن القضائي

*ما هو الفرق بين طرق الطعن العادية وغير العادية؟ وما الأثر السلبي لعدم التمييز بينها؟

**الفرق بين طرق الطعن العادية وغير العادية أن حرية الطاعن في إبداء ما يريد ذكره في طرق الطعن العادية واسعة جدا، فبإمكانه أن يبين للقضاء ما يشاء دون تقييده بأمور محددة فأسباب الطعن بالطرق العادية غير محددة بنص النظام، فتشمل العيوب المتعلقة بالإجراءات أو الوقائع أو مخالفة الشرع والنظام، بينما أسباب الطعن بالطرق غير العادية محددة على سبيل الحصر بنص النظام، بحيث لا يقبل الطعن إلا إذا توافرت تلك الأسباب، ويقع على الطاعن عبء إثبات أسباب طعنه، ويقتصر نظر المحكمة على الفصل في الاعتراض في ضوء تلك الأسباب، مع التنبيه على أن أسباب الطعن غير العادية يجوز تقديمها من خلال طرق الطعن العادية، لهذا يقدم الطعن العادي على الطعن غير العادي وعلى من يريد الطعن في الحكم القضائي، التمييز بين طرق الطعن في الأحكام واختيار الطعن المناسب حتى يحقق ما يريد ولا يتعرض طعنه للرفض، ومن المهم التركيز على أسانيد الطعن النظامية، وتجنب الاستطراد في الأمور الجانبية وليس لها قيمة حقيقية في الطعن حتى يتمكن من إقناع القاضي بسلامة مطلبه.

*هناك قضية شائكة نوعا ما فيما يتعلق بتداخل الاختصاصات بين وزارة العدل وديوان المظالم والمجلس الأعلى للقضاء تطرق اليها البعض، كما انك بينت ان المملكة تأخذ بمبدأ القضاء المزدوج.. نريد شرحا لهذا الموضوع؟

**مصطلح القضاء المزدوج بغض النظر عن سلامته اللغوية فهو أحد المصطلحات التي استقر عليها الفقه القانوني، ويعني أن هناك قضاء يختص بنظر المنازعات التي بين الأفراد والإدارة. والجهة المختصة بالنظر في هذه القضايا هي محاكم ديوان المظالم وفقا لنظامه، وهو أي ديوان المظالم هيئة قضاء إداري تتبع للملك وهناك قضاء يختص بالفصل في المنازعات التي بين الأفراد، وتدخل في اختصاص محاكم وزارة العدل، وليس هناك تداخل بأي شكل من الأشكال بين محاكم ديوان المظالم ومحاكم وزارة العدل، أما المجلس الأعلى للقضاء فقد ورد النص على اختصاصه على سبيل الحصر في نظام القضاء ولا علاقة له بعمل القاضي أثناء نظر الدعوى؛ لأن الرقابة على العمل القضائي الفني للقاضي أسنده النظام إلى محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، وحدد آلية هذه الرقابة من خلال قواعد الطعن في الأحكام القضائية ومراجعة الأحكام وأبرز اختصاصات المجلس: النظر في الشؤون الوظيفية للقضاة ووضع اللوائح المحددة بنظام القضاء، وإصدار قرارات بإنشاء المحاكم أو دمجها أو إلغائها وإشرافه على القضاة والمحاكم مقصور على تحقيق هذه الغاية، وله الحق في رفع ما يراه من المقترحات ذات الصلة بالاختصاصات المقررة له، مع الإشارة إلى أن تنفيذ قرارات المجلس

من اختصاص وزارة العدل، وإذا كانت اختصاصات المجلس محددة بموجب نصوص النظام فإنه ليس هناك تداخل بين الاختصاصات؛ لأن الاختصاص العام بالشأن القضائي لوزارة العدل والاختصاص الخاص للمجلس فالأمر محدد بالنظام بشكل دقيق.

الهياكل المشرفة على القضاء

مراقبون للشأن القضائي والعدلي يؤكدون أن هناك ضعفًا في الهياكل المشرفة على القضاء.. ما رأيك؟

**إذا تأملنا مسيرة التنظيم القضائي في المملكة، نجد أنه يتطور بشكل فعّال مع تطور الدولة ومعطيات العصر، في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بشكل أثار إعجاب الكثير من المتخصصين في الأنظمة في الدول الأخرى، وقد لاحظت هذا في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وأشاد به العديد من الوفود الأجنبية، حيث تطورت النصوص المنظمة لمرفق القضاء بشكل سريع، وكان الضعف يتم استشراف مواضعه قبل حدوثه.

*قاطعته.. هذا يعني أن هناك ضعفًا بالفعل؟

**الضعف تتم معالجته بشكل متكامل وشامل، فرعاية ولاة الأمر لمرفق القضاء مستمرة وتتسم بالشمول والتكامل ومواكبة مستجدات العصر، ومشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء خير شاهد على هذا الاهتمام والرعاية، والمملكة بهذا قدمت أنموذجًا واقعيًا للنظام الإسلامي، الذي يستمد أصوله وقواعده من أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها وامتدادها التاريخي في عمق النظام القضائي للدولة الإسلامية التي أسسها الرسول -صلى الله عليه وسلم- في المدينة المنورة.

مشروع الملك عبدالله

على ذكر مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، هل لنا ان نعرف اكثر عن هذا المشروع بعيدا عن ما تم تداوله في وسائل الإعلام من قبل؟

**مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء شاهد عصر على رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -أيده الله بنصره وتوفيقه -لمرفق العدالة واهتمامه به، فهو خطوة رائدة قل وجود مثيل لها في شمولها للعامل والعمل وسمو مقصده؛ ولا غرور في هذا فالعمل توقيع عن رب العالمين، والعامل حامل لعلم الشريعة، والمقصد بسط العدالة، فكان صدور هذا المشروع من المنعطفات التاريخية التي سيكتب التاريخ مضمونه في صفحات المنجزات النادرة، ومُصدِره في صفحات رواد العدالة من رجاله، وقد عبر هذا المشروع بحق عن مدى اهتمام المليك بتطلعات شعبه وآماله، صاغه من خلال خبرة طويلة في مسيرة العدل والإنصاف، وجللها ببذل سخي يعد بالمليارات* هل سيخدم تفعيل الحكومة الالكترونية مرفق القضاء بشكل أو بآخر من وجهة نظرك؟

**أعتقد أن هذا يكاد يجمع عليه الكل، فعندما يكتمل ربط المحاكم وكتابات العدل وفروع الوزارة بشبكة الكترونية واحدة فإن هذا سيحقق فوائد كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المقام لكن أشير إلى أقربها إلى الذهن الآن فهي: تسهل تقديم بعض الخدمات للناس دون الانتقال إلى الوزارة أو محاكمها، حيث يمكن التواصل مع المحاكم من خلال شبكة الانترنت في تقديم لوائح الدعوى، وتزويد المحاكم بالمذكرات والمستندات، والاستعلام عن إجراءات الدعوى، ومعرفة مراحل سير الدعوى، كما ستسهل على القاضي توثيق عمله القضائي الكترونيًا، وتسهل عليه الرجوع إلى المبادئ والأحكام القضائية، والحصول على الأنظمة واللوائح والتعاميم بسرعة، وتمكنه من إبلاغ الخصوم بمواعيد الجلسات وما يطرأ عليها، وتجعل العمل القضائي تحت إشراف الوزارة الدقيق، من خلال مراكز المعلومات التي تسهل معرفة نسب الأداء، مما يسهل عليها توزيع الموارد البشرية وتدريبها، وتحديد الاحتياج التدريبي.

المحكمة الإلكترونية

*هل المحكمة الإلكترونية تعني الترافع الالكتروني الذي يغني عن الحضور أمام القاضي في قاعة المحكمة؟ ومتى سيبدأ الترافع الالكتروني في المحاكم؟ وهل سيكون على مستوى جيد من الأمن والإتقان؟

**المحكمة الالكترونية لا تعني فقط الترافع الالكتروني، فهناك الخدمات الالكترونية التي سبق الإشارة إليها وغيرها الكثير لن أتمكن بحكم ضيق المقام من ذكرها، والوزارة تسعى في هذا الاتجاه بخطى واثقة، من أجل إتقان العمل، وضمان معدلات أمان عالية، وبدء إتاحة الترافع الالكتروني يمكن عندما يتم اعتماد التوقيع الالكتروني وتأكد الوزارة من توفر الضمانات الشرعية والنظامية للترافع أمام القضاء في ضوء ما تقدمه التقنية الحديثة من ضمانات، ويمكن تقييمه حال انتهاء البنية التحتية، واعتماد التوقيع الالكتروني.

*ورد في أحد التقارير الصادرة عن الادارة العامة للاعلام والنشر في وزارة العدل وحصلت "المدينة" على نسخة منه، أن هناك إنصافًا للمرأة في أحكام القضاء.. فهل هذا يعني أن المرأة لم تكن منصفة في السابق؟

**لم اطلع على التقرير الذي أشرتم إليه، ولا أعلم ما هو مصدره، لكنه بالشكل الذي ذكرته يؤكد أن هناك إنصافًا للمرأة، ولا تعني الإشارة إلى إنصاف المرأة أنها لم تكن منصفة، لا سيما أن النظام القضائي في المملكة منذ تأسيسها على يد

المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -يرحمه الله- يقوم على مبدأ المساواة بين الناس أمام القضاء، ولكن الوزارة تسعى لإعداد وتهيئة البيئة المناسبة للمتقاضي وتدرس حاليًا إقرار وسيلة مناسبة يمكن من خلالها تعريف المرأة بشخصيتها أمام المحاكم وكتابات العدل من خلال البصمة وتمنع إمكانية انتحال شخصيتها من خلال امرأة أخرى.

*في سؤالنا الاخير يا دكتور، يشكو البعض من أنه يرفع الدعوى أمام المحكمة فتحكم بعدم اختصاصها ثم يرفعه أمام المحكمة الإدارية فتحكم بعدم اختصاصها.. فإلى أين يذهبون، ما دامت المحاكم لا تقبل دعواهم؟

**أوجدت المادة (٢٧) من نظام القضاء الحل لهذا الإشكال والمسمى تنازع الاختصاص، فالدعوى إذا رفعت عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم الخاضعة لهذا النظام وأمام إحدى محاكم ديوان المظالم أو أي جهة أخرى تختص بالفصل في بعض المنازعات ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلتا كلتاهما، فيرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى لجنة الفصل في تنازع الاختصاص في المجلس الأعلى للقضاء، وتؤلف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء، عضو من المحكمة العليا يختاره رئيس المحكمة، وعضو من ديوان المظالم أو الجهة الأخرى يختاره رئيس الديوان أو رئيس الجهة- حسب الأحوال- وعضو من القضاة المتفرغين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء يختاره رئيس المجلس ويكون رئيسًا لهذه اللجنة. كما تختص هذه اللجنة بالفصل في النزاع الذي ينشأ في شأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين، أحدهما صادر من إحدى المحاكم الخاضعة لهذا النظام والآخر من إحدى محاكم ديوان المظالم أو الجهة الأخرى، ويعتبر قرار هذه اللجنة نهائيًا غير قابل للاعتراض عليه، وقد حدد النظام في المادة (٢٨) والمادة (29) إجراءات رفع الطلب وآثاره ونظره والفصل فيه

ملتقى يدرس الوصاية على المريض النفسي ومدمن المخدرات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263579

الدمام - رحمة ذياب

كشف مشاركون في ملتقى الطب الشرعي النفسي، الذي اختتم أعماله، أخيراً، عن المقترحات التي تم رصدها في الجلسات الختامية للملتقى، ومن أبرزها «إيجاد وصاية على المريض النفسي ومدمن المخدرات، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، وكيفية التعاون مع الجهات ذات العلاقة في منحه رخصة قيادة سيارة، إضافة إلى دراسة وضعه في مسألة الأهلية في التزويج والطلاق وغيره.»

وأوضح رئيس قسم علاج الإدمان الدكتور عبد السلام الشمراني، لـ «الحياة» أن المشاركين في الجلسة الختامية بحثوا تأثير المرض النفسي أو المخدرات في وقوع وارتكاب الجرائم، مؤكداً أن «كل القطاعات المعنية بحاجة لأن تعرف دورها الفعلي من خلال التواصل لخدمة هذه الشريحة، ومع كافة تلك الإدارات»، مضيفاً «تمت مناقشة وبحث أهمية اللجان المحلية التي تقوم بتقديم الخدمة للمريض النفسي أو المدمن، وهذه اللجنة تتابع مسألة الوصاية، والضمان الاجتماعي، والوكالة، ومسألة الأهلية في التزويج أو الطلاق، وفي حال كان ولياً هل يمكن أن يؤدي دوره، فهذه تسمى المسؤولية الاجتماعية في اللجان المحلية، التي لها دور في بعض الأحيان بإدلاء الشهادة أمام المحاكم من خلال تقرير الطب الشرعي، والتي تتكون من طبيب شرعي نفسي، وطبيب إكلينيكي، ومسؤول خدمة اجتماعية لدراسة الحالة، وجهة قضائية، ومندوب من إمارة المنطقة.»

وأشار إلى أن «النظام المعروف عالمياً، أن هؤلاء الشريحة يقيّمون من الناحية النفسية مع بداية ارتكاب الجريمة ويتم التعامل معهم بحسب الحالة، ونحن في السعودية كذلك، إلا أن التواصل مع الإدارات يتطلب إعادة نظر والاستغناء عن المعاملات التي لا تجدي، ولا بد من تحسين مستوى الخدمات والتعامل المقدمة لهم.»

وأكد أن الجهات المشاركة كافة نظرت في إمكان إقامة مستشفى بداخله سجن، وهي فكرة تتطلب إمكانات وكوادر إلا أنها وضعت في عين الاعتبار، للتخلص من الأمراض التي يعاني منها هؤلاء، ومن ثم النظر في مسألة المحكومية من خلال القضاء، بعد معرفة حجم المسؤولية التي ارتكبها إذا كانت جزئية أو كلية أو غائبة. وأضاف أن بعض المشاركين اعتبروا أن المريض النفسي ومدمن المخدرات «يحتاجان إلى عناية مجتمعية من خلال التعاون مع الجهات الأمنية والقضائية والجهات العلاجية، ومعاملة المتعافي من الإدمان والمهرب على انه مريض لحين صدور تقرير الطب الشرعي». وكان ملتقى الطب الشرعي النفسي أقيم في مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام، واستمر لمدة يومين، بمشاركة أكثر من ٥٠ مختصاً من عدد من الجهات الحكومية. للتوصل إلى عدد من التوصيات وأُجّل الإعلان عنها إلى حين انعقاد اجتماع آخر لعدد من أعضاء الجهات المشاركة، بحسب ما ذكر مدير العلاقات العامة في مجمع الأمل راشد الزهراني .

مضيفاً أن الملتقى حظي بمشاركة فعالة من أصحاب القرار في الهيئات القضائية والرقابية والعلاجية. وشارك فيه عدد من هيئة القضاء في المنطقة ومديري السجون، ورئيس الهيئة الطبية في وزارة الصحة، وكذلك مستشار من وزارة الصحة، وعدد من المسؤولين في هيئة التحقيق والادعاء العام، إضافة إلى اللجنة النفسية في مجمع الأمل. وأوضح أن التوصيات تدور حول إيجاد آلية تعاون مشترك بين الهيئات القضائية والصحية، حول من لهم علاقة بالإدمان أو بالمرض النفسي والجريمة، من خلال اللجان التي يحال إليها المريض من الجهات القضائية أو الجهات الرقابية.

أكد وجود دراسة للدوام الجزئي لدى تعليم البنات القاضي ل الرياض:

الشورى يدرس مقترحاً يجيز للموظفات التقاعد بعد ١٥ سنة من الخدمة بنصف الراتب

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/05/06/article630008.html

الرياض عبدالسلام البلوي

تدرس لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى توفير المزيد من الوظائف للمرأة من خلال مقترحين جاءت عبر توصية العضو حمد القاضي .

المقترح الأول يجيز للمرأة التقاعد المبكر بمجرد أن تتم ١٥ سنة في الخدمة لتحصل بذلك على ٥٠ في المائة من الراتب، أو التقاعد عند ٢٥ سنة لتحصل على ثلاث أرباع الراتب، وكامل الراتب عندما تبلغ خدمتها ثلاثين عاماً .

أما المقترح الثاني فنص على تقسيم الوظيفة النسائية على موظفتين بحيث تحصل الموظفة على نصف راتب الوظيفة مقابل نصف الدوام بالأسبوع وذات الأجر للموظفة الأخرى .

العضو القاضي وفي تصريح ل»الرياض» أكد أنه متمسك بتوصيته وعرضها تحت قبة الشورى للمناقشة حتى لو رفضتها لجنة الإدارة والموارد البشرية التي أحيلت لها بحكم الاختصاص»، وأشار إلى أن التصويت هو الذي سيحسم المناقشة وما يتلوها وحتى التصويت على إقرارها .

ونبه القاضي على «سيكون تطبيق المقترحين اختيارياً للراغبات وليس فيه إجبار، وهي تتيح للمرأة العمل وفي نفس الوقت أداء واجباتها تجاه أسرتها كما تفتح المجال لتعيين خريجات جدد وتجديد الدماء في العمل»، وأضاف: هناك سيدات لا تسمح ظروفهن بالعمل المستمر وفي نفس الوقت لا يرغبن في ترك العمل وفي هذين المقترحين تحقيق جميع الرغبات والمحافظة على مصدر دخل لهن .

وكشف عضو الشورى عن وجود دراسة للعمل الجزئي للمرأة وقال: «أفادتني نائب وزير التربية والتعليم نورة الفايز بأن الوزارة شارفت على إنهاء دراسة تتيح للمرأة العمل الجزئي» وهو ما اعتبره القاضي ترحيبا وتأييدا لمقترح توصيته من قبل الجهات المعنية بها.

متحدث الأحوال المدنية لـ عكاظ:

تصحيح أوضاع أسر الخارج ونقص الأوراق أخر بعض المعاملات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110506/Con20110506417426.htm

محمد العنزي ـ الدمام

أكد المتحدث الرسمي باسم وكالة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية محمد الجاسر لـ «عكاظ» أن تأخير تصحيح أوضاع بعض أبناء السعوديين القادمين من الخارج يعود إلى نقص في أوراقهم الرسمية التي تطلب منهم لإنهاء معاملاتهم بأسرع وقت، مؤكدا بأن الوكالة تسعى بكل جهودها لتصحيح أوضاعهم وهناك أولوية كبرى لذلك.

وأضاف أن وكالة الأحوال المدنية منذ تسلمها أو علمها بأية قضية تخص أبناء السعوديين في الخارج تبادر إلى بذل كل الجهود لإنهاء الوضع حسب الأنظمة المعمول فيها من دون أي تأخير في ذلك، ولكن هناك بعض الحالات التي يوجد لديها نقص كبير في الأوراق الرسمية المطلوبة مثل شهادة الميلاد وتذكرة المرور وغيرها من الأوراق التي تطلب في مثل هذه الحالات يحدث فيها تأخير في توفيرها من قبل صاحب الحالة.

وأوضح أن هناك حالات كثيرة جدا تم تصحيح أوضاعها خلال الفترة الماضية وحصل أصحابها على جنسيتهم السعودية فيما هناك قضايا أخرى في طريقها للانتهاء قريبا.

مبينا بأن هناك تعاونا كبيرا بين وكالة الأحوال المدنية وجمعية رعاية السعوديين في الخارج «أواصر» ويوجد تنسيق كبير ومتواصل في القضايا التي تصل إلى الجمعية لمتابعتها من قبل وكالة الأحوال المدنية وقد تم حل كثير من القضايا التي وصلت عبر هذا التنسيق خلال الفترة الماضية.

يذكر أن هناك أعدادا كبيرة من الأسر السعودية وأبناء السعوديين الذين لا يملكون هويات وطنية في العديد من الدول العربية لأسباب متعددة وقد تمت معالجة الكثير من أوضاع تلك الأسر في جانب الهويات الوطنية كما تم تقديم مساعدات مالية كبيرة لهم لمساعدتهم على ظروفهم المعيشية التي يواجهونها في مقار إقامتهم خارج المملكة كما يتم تقديم المساعدات المالية والعينية لهم بعد وصولهم إلى المملكة وذلك عبر جمعية «أواصر» السعودية.

تعاني من مطاردة الزوج السابق لحياتها الجديدة وتشويه صورتها

هل تنتصر المرأة على تهمة الطلاق باستخراج شهادة براءة؟

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/05/06/article630144.html

الخبر - تحقيق -عبير البراهيم

بمجرد "الطلاق" تنتهي الحياة الزوجية، وعلى الرغم من تلك الأوجاع الكبيرة التي تعيشها بعض النساء في حياتهن الزوجية مع بعض الرجال؛ إلاّ أنّ بعضهم يظل يطارد مطلقته في حياتها الجديدة، ويحاول تشويه صورتها ورميها بالتهم الكاذبة حتى لا تستطيع الزواج مرةً أخرى، فهل تنتصر المطلقة على تهمة "طلاقها" باستخراج "شهادة تبرئة" لتتمكن من الزواج مرةً أخرى؟ .

تحذيرات الأسرة

لم تكن تجربة طلاق "جواهر" كغيرها من قصص الطلاق، فهي تعود بذاكرتها إلى الخلف إلى البيت الذي جمعها بذلك الزوج، حينما كان يصر على أن تقيم له مختلف المآدب والولائم الليلية؛ ليقضي مع صحبة السوء أوقاته المليئة بشرب المسكر واللعب بالقمار حتى أوقات الفجر، فيما هي تبقى أسيرة لمطبخها الذي تعمل فيه "طاهية طعام" حتى ينتهوا، وفي حالة ممانعتها يضربها ضرباً مبرحاً قد لاتتحرك بسببه لأيام، وانتهت تلك التجربة، وقررت "جواهر" تخليص نفسها من عذابها رغم تحذيرات أسرتها لها بما ينتظرها" من سخط المجتمع"، حينما تتحول لمطلقة، لكنها أصرت على ركل حياتها السوداء تلك بحذاء جديد اسمه "الحرية"؛ حتى تعود للحياة وتغسل الماضي؛ إلاّ أنها لم تحسب حساب" نذالة طليقها" الذي أخذ يثرثر في الخارج لدى أسرته وأسرتها وعند الجيران والمحيطين بهم بأن زوجته العفيفة تلك طلقها؛ لأنها خانته مع رجل آخر فاكتشف ذلك وطلقها .

..على الأقل إضافة السبب في «صك الطلاق» للحد من «كلام الناس» و«قطع النصيب» عنها مستقبلاً

إقناع المجتمع

"جواهر" التي لم تكن تملك دليلاً على تبرئتها من ظلم زوجها واتهاماته، لم تستطع إقناع مجتمع الرجال بأنه يكذب محاولاً هدم ماتبقى من حياتها، ولم يصدقها أحد سوى والديها وإخوتها، ومازالت "جواهر" تسكن غرفتها في الطابق العلوي في بيت أسرتها بعد أن عادت إليها بتهمة الخيانة لزوج خان نفسه وضميره فيما رفض الكثيرون التقدم لخطبتها خشية تهمتها تلك التي لم تقترفها يوماً.. فمن يقنع الديك؟، وكثيرات عشن تجربة "جواهر" بعد طلاقهن، حيث يقابلن المجتمع باتهامات لهن حول أسباب طلاقها على الرغم من أنهن في واقع الحال ضحايا لذنوب ومساوئ ذكورية؛ حتى طالب عدد من النساء بضرورة استحداث شهادة تبرئة ترفق مع ورقة الطلاق يتم فيها تضمين أسباب الطلاق - خاصة - حينما تكون الزوجة مجني عليها، حيث وجد البعض منهن بأنّ المرأة هي فقط من تدفع الثمن من حياتها الماضية والحياة المقبلة بعد الطلاق، فالمجتمع يخطئ كثيراً المرأة ويعتبرها المسيئة في قصة طلاقها دون النظر للأسباب الحقيقية التي تدفع المرأة لأن تكون مطلقة .

جيهان: اتهموني بأني مريضة نفسياً ..

تهمة العصيان

وقالت "جيهان عبد الرحمن": "أعيش حياة صعبة بعد قصة طلاقي، فالاتهامات مازالت تطاردني حتى بعد السنوات الخمس التي مضت على طلاقي، فقد عشت مع "طليقي" حياة صعبة كان من خلالها يمارس علي مختلف الضغوطات؛ حتى أبقى تحت سيطرته الدائمة؛ فتزوجت به وأنا أعمل معلمة في وظيفة رسمية وكان لدي استقلالي المادي، وحياتي

الحافلة بصديقات كنا يمثلن لي السلوى الوحيدة، ونظراً للفارق التعليمي الذي كان بيني وبين زوجي إلاّ أنه كان يكره كثيراً وظيفتي تلك، ومارس علي مختلف الضغوطات حتى أتركها، وكثيراً ماهدد بالطلاق، وبالزواج من امرأة أخرى، حتى خضعت وتركت وظيفتي التي كادت أسرتي أن تخاصمني بسبب ذلك القرار غير العادل، لكنني كنت أخشى الفشل والعودة لبيت أسرتي وأنا مطلقة"، مشيرةً إلى أنّ ذلك لم يقنع طليقها فأخذ يمارس عليها سطوته فمنعها من زيارة أسرتها، ثم أخذ يمنعها من الخروج لصديقاتها والخروج مع أسرتها، حتى وصل الأمر به إلى ضربها حينما تناقشه في سلوكياته معها، حتى قررت الطلاق بعد أن ردت إليه نصف مهره وحصلت على حريتها وسعدت بقرارها .

إيمان: قال عني «عقيم» وهو لا ينجب

المطلقة ضحية

وأضافت: لكنني تفاجأت بمحاكمة المجتمع لي بعد الطلاق خاصة بأنّ أسرة زوجي أخذوا يتحدثون لدى الناس بأنني زوجة عاصية، وبأنني كنت لا أقوم بواجباتي الزوجية وبأنني مريضة نفسياً حتى تضاءلت فرصي في الزواج للمرة الثانية؛ بسبب تلك التهم، موضحة بأنها تتمنى لو يتم استخراج ورقة للمطلقة تبين فيها الضرر الذي وقع على الزوجة من زوجها والذي استدعى طلاقها من ذلك الزوج، حتى تكون بمثابة الشاهد الحقيقي والمصدق من قبل المحكمة بالظروف التي مرت بها ودفعتها للطلاق، خاصة أن المرأة حينما تتطلق فإن المحيطين يرمون عليها بالتهم أكثر من الرجل الذي حتى إن كان مسيء فإنّ المجتمع يغفر له ذنوبه ويقبل منه أخطاءه، بخلاف المرأة التي تبقى ضحية في كل الحالات مهما كانت خسارتها .

تهمة العقم

وتتفق معها "إيمان حسن" التي تزوجت من رجل "عقيم" لا ينجب، وقد كان يعلم بأنه لايستطيع أن يكون أباً يوماً ما، وحينما تقدم للزواج منها لم يخبرها عن مرضه ذاك فتزوجت به وعاشت معه أكثر من سبع سنوات، وكانت خالها تراجع لدى مختلف العيادات النسائية تطلب العلاج حتى تكون أماً، مشيرة إلى أنّ زوجها كان بنفسه يصطحبها، ويطلب منها أن تجتهد في العلاج عل أن يرزقهم الله، وحينما تطلب منه أن يخضع للكشف، يرفض بغضب ويصر بأن العيب منها وبأنه سليم بدليل كثرة أبناء إخوته الذكور، حتى اكتشفت ذلك السر مصادفه عن طريق ورقة صغيرة يوجد بها تحليل قديم له في إحدى أكبر المستشفيات .

نرفض الإصغاء

وأضافت: شعرتُ بغضب شديد من كذبه وظلمه، وتقدمت بطلب رفع دعوى طلاق من ذلك الرجل، وحصلت عليه بعد استرجاع "مهره"، ولكنها مازالت تعاني من التهم التي ألتصقت بها بعد الطلاق، حيث أنّ المحيطين يعتقدون بأنّ زوجها من طلقها بسبب "أنها عقيم" لا تنجب، موضحةً أنّ الحقيقة مهما قيلت على لسان المرأة بعد طلاقها فإنّ المجتمع يرفض الإصغاء إليها إلا في حدود ضيقة، متمنية لو استطاعت الحصول على ورقة مصدقة توضح فيها بأنها تطلقت؛ بسبب كذب زوجها عليها وخداعه لها قبل الزواج لكونه عقيماً ولم يخبر عن ذلك؛ فدفعت ثمن كذب ذلك الرجل وحدها .

مجتمع لايرحم

وترى "بدرية السليمان" بأنّ المرأة المطلقة تبقى أسيرة حكاية طلاقها حتى تتزوج برجل آخر، فالناس تحاكم المرأة بعد طلاقها وتعتبرها المذنبة الوحيدة في حكايتها تلك، وإذا لم تجد مايدينها، أو مايقال عنها، حتى إن لم يذكر طليقها شيء من مساوئها، فإنّ الجميع يدينها في ذلك الطلاق؛ لأنها لم تصبر على زوجها، فالإشكالية كبيرة، ووجود حل مثل استخراج "شهادة تبرئة" للمطلقة؛ سيفيد كثيراً ليس على مستوى تصديق الآخرين فقط فليس من الضروري أن تظهر المطلقة لكل من يتهمها في قصة طلاقها تلك الورقة، لكنها تبقى رد اعتبار كبير يساعدها نفسياً، وكذلك يدعم من نقاط القوة لدى من يرغب في الزواج بها للمرة الثانية، خاصة أنّ هناك الكثير من الأزواج من لايتصفون بالضمير فيتحدثون عن طليقاتهم بشكل غير لائق لاخلقياً ولا إنسانياً، فتتضرر المطلقة إضافة لضررها الكبير لكونها أصبحت "مطلقة"، وقد لاتجد فرصة أخرى للزواج .

أسيرة الفرصة

وأكدت على أنّ المرأة أولى بتلك الشهادة من الرجل؛ لأنّ المجتمع لا يحاكم كثيراً الرجل على أخطائه، ويمكن للرجل الذي طلق لأربع مرات أن يتزوج متى مارغب بذلك، فإذا لم يزوجه محيطه استطاع أن يتزوج من خارج بيئته، أو من خارج منطقته، وربما تزوج بفتاة جميعها مميزات من خارج أرض الوطن فالفرص لاتفوته، لكن المطلقة تبقى أسيرة من يأتي ليطلبها للزواج، إذا هي أسيرة الفرصة التي هي بطبيعتها "ضعيفة" فكيف حينما تلتصق بها التهم من زوج سابق ليس لديه ضمير، متمنية النظر في هذا الاقتراح كمطلب حقيقي وبشكل جاد في المحاكم، ويتم النظر للطريقة المجدية التي من خلالها تحمي المرأة المطلقة من أي تشويه لسمعتها في ذات الوقت لاتسيء للرجل خاصة حينما يكون سبب الطلاق متعلق بأمور مرضية أو نفسية أو عضوية كالعجز الجنسي مثلاً .

القضاء ينصف
ولا تتفق "سمر عبدالعزيز" كثيراً مع استخراج شهادة تبرئة للزوجة بعد طلاقها، حيث ترى بأنّ ذلك قد يسيء كثيراً لماضيها، خاصة حينما تتطلق من زوجها لأسباب بعيدة عن الأسباب الخلقية، كأن يكون الزوج مريضاً نفسياً، أو عقيماً، أو لظروف ربما تتعلق بأسرته وتحيزه الدائم لنفسه وغيرها من الإشكاليات التي قد تتسبب في الطلاق، حيث من غير المتوقع تعاطف القاضي مع الزوجة بمنحها تلك الشهادة مع وثيقة الطلاق، خاصة أنّ القضاء - في الغالب - في الأمور التي تتعلق بالزوجين يقف دائماً بصف الزوج، ومن غير المعقول أن يكون هناك ضرر على الزوج، متكثلةً بقصة إرجاع المهر للزوج والذي تقوم الزوجة بدفعه للزوج حتى وإن كان مذنب، وعاشت معه لأكثر من عشرين سنة فلابد أن ترجعه له، وكأنها لم تخدم ذلك الرجل وتربي أبنائه، ودفعت من صحتها وشبابها الكثير له ليسعد .
تجديد عقد الطلاق
من جهته أوضح "أحمد جمعان المالكي" - المحامي والمستشار القانوني - أنّ المرأة المطلقة تكتسب حقوقها من الشريعة الإسلامية التي تحفظ لها حقوقها الأساسية كإنسانة سواءً حقها في الحضانة أو نفقة المحضون أو زيارة أبنائها أو حقها في الزواج من جديد، وعادةً لا يشكل طلاقها عائقاً أمام أي تجربة زواج جديدة إلاّ في العقول القاصرة والجاهلة، حيث لم تنص الشريعة الإسلامية على إعطائها ما يبرئها؛ لأنها في الأصل بريئة وليست مذنبة، فالطلاق لايكون ذنباً بل إنه قد يكون في بعض الحالات واجباً على المرأة؛ لخشيتها ألا تقيم حدود الله .
إثبات الطلاق
وأضاف أنّ المرأة المطلقة يثبت طلاقها في العادة بإحدى وثيقتين الأولى صك إثبات الطلاق الصادر من محاكم الضمان والأنكحة والعادة لا يبين فيه أسباب الطلاق، والوثيقة الثانية الصكوك الصادرة بإثبات الطلاق أو فسخ النكاح أو بالخلع من المحكمة العامة، والتي تحتوي على سرد وقائع الحياة الزوجية وأسباب الطلاق أو الخلع، وقد تنطوي هذه الأسباب على مايسيء لأحد الزوجين وليس للزوجة فقط، مشيراً إلى أنّ الضرر الأكبر على الزوجة كونها مطالبة غالباً أمام كثير من الجهات الحكومية بإبراز صك الطلاق لإنهاء معاملاتها التي تربط بالولاية، ومن الممكن معالجة هذه الإشكالية بأن تقوم المحكمة باستحداث وثيقة طلاق جديدة تخلو من وقائع الدعوى وتسلم للزوجة وتبقى وقائع المحكمة في ضبط المحكمة ولا ترجع لها إلاّ عند الحاجة لها من قبل جهات الاختصاص.

اتهم إدارة تعليم وإدارة مدرسة بالتعسف وتكليفه بـ٣ منشآت تعليمية

حارس مدرسة يقاضي التربية ويطالب برواتبه الموقوفة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110506/Con20110506417427.htm

«عكاظ» ــ جدة

رفع حارس مدرسة ابن رشد المتوسطة والثانوية في الحجرة، دعوى قضائية ضد وزارة التربية والتعليم، يتهم فيها إدارة التربية والتعليم في المخواة، وإدارة المدرسة بتآمرهم للتخلص من وجوده في المدرسة، واتهمهم بالترصد له ومضايقته في عمله، وذلك بحرمانه من إجازاته الاعتيادية، العرضية والمرضية، وإيقاف راتبه، وحرمانه من السكن المقرر له في المدرسة، وإرهاقه بتكليفه بمراجعة إدارة التربية والتعليم خلال أوقات الدوام الرسمي، رغم أن عمله يستوجب حراسة المدرسة مع نهاية الدوام المدرسي وإلى بداية دوام اليوم التالي، إضافة إلى يومي الخميس والجمعة، وذلك بسبب رفضه تكليفا مفاجئا من إدارة التربية والتعليم في المخواة بحراسة ثلاث منشآت تعليمية إضافة الى عمله. ..وطالب الحارس في دعواه (حصلت «عكاظ» على نسخة منها) باستعادة رواتبه، وإعادته إلى عمله، ورفع تكليفه بمهمة حراسة مدرستين ووحدة صحية، وهو ما رفض تنفيذه لتتسلط عليه الإدارة وتستخدم نفوذها في حرمانه من مستحقاته بحسب دعواه...وقال حارس المدرسة عطية سعد الزهراني في دعواه أمام المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة (ديوان المظالم) ــ الفرعية التاسعة عشرة في جدة ــ استلمت من إدارة المدرسة خطابا صادرا من إدارة التربية والتعليم في المخواة يقضي بتكليفي بحراسة ثلاث منشآت تابعة للإدارة، وهي مدرسة الملك سعود الابتدائية في الحجرة، الوحدة الصحية في الحجرة، إضافة إلى عملي السابق، مشيرا إلى أن مخالفة التكليف للأنظمة، دفعه لرفضه، وهو مايقول أنه أثار حفيظة إدارة التربية والتعليم التي أحالته لوحدة المتابعة للتحقيق معه وأخذ إفادته عن سبب الرفض، واستمر التحقيق معه أكثر من ثلاث سنوات...وأضاف «تقدمت بشكوى لمدير إدارة التربية والتعليم في المخواة، وما كان منه إلا أن وقع على عريضة شكواي بتهديدي بنقلي إلى مدرسة أخرى نائية»...«وزاد في هذه الأثناء أصيب والدي بداء الحزام الناري، وأضطررت لملازمته والبقاء قريبا منه، ولأن له عدة مراجعات وفي عدة مستشفيات منها مستشفى قلوة العام ومستشفى الملك عبدالعزيز في جدة، لم أجد مفرا من أن أحصل على إجازتي أو الغياب، ولكن مدير المدرسة رفض طلب الإجازة، ولم تشفع لي التقارير الطبية، فاضطررت للغياب عدة أيام لظروفي الملحة، لأفاجأ بنقلي من مدرسة ابن رشد في الحجرة إلى إدارة التربية والتعليم في المخواة التي تبعد عن مقر إقامتي أكثر من ١١٠كم تقريبا، ولم أستطع الاستمرار، فتوقفت عن العمل بعد أن أوقفت الإدارة راتبي بسبب الغياب المتقطع». ..ويقول ابن حارس المدرسة ووكيله الشرعي تقدمنا للمحكمة الإدارية في جدة، ضد إدارة التربية والتعليم في المخواة، وعقدت عدة جلسات، تضمنت خلالها ردود إدارة التعليم تناقضات وتجاهلت صلب القضية «أمر تكليف والدي بحراسة ثلاث منشآت» ولم ترد عليه...من جانبه، أقر ممثل وزارة التربية والتعليم نصير الحماد في رده على الدعوى أنه تم التحفظ على راتب حارس المدرسة المدعي اعتبارا من شهر صفر ١٤٣١هـ بسبب انقطاعه عن العمل، ولم يصدر بحقه قرار كف اليد كما ذكر في دعواه، مرجعا سبب التحفظ على راتبه إلى غيابه وعدم مراجعته، وأضاف أن حارس المدرس المدعي غاب ٢٣ يوما متصلة، وصدر تقرير يقضي بعدم صلاحيته للعمل لعدم انضباطه وكثرة غيابه، ولم يرد ممثل الوزارة عن سبب أو نظامية تكليفه بحراسة ثلاث منشآت إضافية.

وقررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى ١٤٣٢/٦/٢١هـ المقبل، ونقلت القضية من المحكمة الإدارية في جدة إلى المحكمة الإدارية في مكة المكرمة.

العقوبات شملت الإغلاق والحرمان من إعانة الدولة

الغرامة والتشهير لعشر شركات ومؤسسات شعير في جدة والدمام بعد رفعها الأسعار

المصدر: جريدة الرياض السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٧
http://www.alriyadh.com/2011/05/07/article630360.html

الرياض - «الرياض»

اعتمد صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الامير نايف بن عبدالعزيز عقوبات بحق ١٠ مؤسسات وشركات تستورد الشعير بعد ان ثبت عليها التلاعب في الاسعار وتجاوزها نسبة هامش الربح المحددة بمقدار ٥% من تكلفة الاستيراد، بعد خصم مقدار الإعانة التي تقدمها الدولة ورسوم التفريغ في الموانئ .

وطالت العقوبات مؤسسة باحسن التجارية في جدة وشركة رولاكو للصناعة والتجارة بجدة ومؤسسة المستنير التجارية بجدة والشركة المتحدة للأعلاف بجدة وشركة سعيد علي غدران وأولاده المحدودة في جدة وشركة النملة وشركاه بجدة ومؤسسة عبدالله محمد سالم باحكيم بجدة وشركة محمد وعبدالرحمن السعد البواردي في الدمام والشركة المتحدة للأعلاف بالدمام ومصنع شركة عبدالعزيز وسعد المعجل للأعلاف بالدمام .

وأشارت وزارة التجارة في بيان لها امس إلى أن العقوبات تضمنت فرض غرامة مالية قدرها ٥٠ ألف ريال على كل منشأة والتشهير بكل منشأة مخالفة من المنشآت المشار إليها بنشر قرار العقوبة على نفقتها على نصف صفحة في ثلاث صحف محلية على أن تكون إحداها ممن تصدر في المنطقة التي وقعت بها المخالفة أو قريبة منها وإغلاق كل منشأة لمدة خمسة عشر يوماً وعدم صرف كامل الإعانة المستحقة لكل منشأة من المنشآت المشار إليها عن الشحنة التي تم استيرادها من الشعير قبل تاريخ ضبط المخالفة وإيقاف كل منشأة من المنشآت المخالفة المشار إليها عن الاستيراد لمدة ستة أشهر وأخذ التعهد الشديد على المنشآت بعدم معاودة المخالفة وإلا ستمنع من ممارسة نشاطها نهائياً. وأوضحت الوزارة أنها تقوم حالياً بالتحقق من عدد من حالات رفع الأسعار التي قام مراقبوا الوزارة بضبطها أو من خلال الشكاوى الواردة من المواطنين عبر هاتفها المجاني المباشر في مركز التفاعل مع المستهلك ومدى قيام أصحاب تلك المحلات برفع الأسعار دون مبرر. وأكّدَتْ الوزارة على كافة المنشآت التجارية الالتزام بعدم رفع الأسعار دون أي مبرر ووضع بطاقة السعر على كافة معروضاتها حيث ستواصل حملاتها الرقابية على الأسواق والمحلات التجارية مشيرةً الى أنها لن تتوانى عن ضبط المخالفين وإيقاع العقوبات المقررة نظاماً حيال كل من يتلاعب بالأسعار كما لن تتهاون بتطبيق الجزاءات الرادعة بالتنسيق والتعاون مع وزارة الداخلية والجهات المختصة الأخرى. وشددت الوزارة على المسارعة بكل قوة وحزم في إيقاع الجزاء الرادع على المتلاعبين بالأسعار والتشهير بهم دون تردد، منوهة بحرص خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني على استقرار الأسعار في السوق المحلي بما يكفل العيش الكريم للمواطن.

إحالة شكوى مواطن ضد عمدة إلى محافظة الطائف

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263839

جدة - أحمد الهلالي

أحالت الجهات المختصة في مكة المكرمة شكوى مواطن ضد «عمدة سابق» في الطائف إلى محافظة الطائف للنظر في الملف المتعلق بالدعوى ضد «الأخير.«

وجاءت إحالة شكوى المواطن سامي القرشي بعد أن تقدم بها إلى إمارة منطقة مكة المكرمة في وقت سابق في القضية التي لا تزال قائمة حتى الآن بعد إعادتها من المحكمة الجزئية في المحافظة السياحية إلى قسم شرطة الحوية لعدم اكتمال الملف بحسب الإجراءات النظامية المتبعة في ذلك، وأشار المدعي (القرشي) إلى أنه أبلغ بإحالة القضية برقم ٦٦٨٧٩ بتاريخ الـ ٢٨ من جمادى الأولى الماضي.

وكان المواطن تقدم بشكوى إلى رئيس المحكمة الجزئية في الطائف (برقم ٨٨٧٤)، وتم تكليف القاضي الدكتور عبدالله المسعودي بالاطلاع على المعاملة وتدوين ملاحظات عدة تم إرسالها إلى مركز شرطة الحوية (برقم ٣١/١٣٦٠.(

وسبق هذا القرار إحالة «شرطة الحوية» التابعة لمحافظة الطائف ملف القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها، بعد أن احتوت هيئة الرقابة والتحقيق الشكوى التي رفعها المواطن ضد «الشرطة» بسبب تأخرها في إنهاء الإجراءات الخاصة بها .

وأوضح مقدم الدعوى لـ «الحياة» أن القضية تعود إلى ما قبل عام، عندما تم الاعتداء على سائقه الخاص داخل منزله وسرقته من ثلاثة أشخاص، تبين أنهم استقلوا سيارة تعود ملكيتها إلى «عمدة سابق» لأحد أحياء المحافظة (بحسب حديثه إلى «الحياة «حينها.(

وزاد: «كوني لم أجد من ينصفني تقدمت بشكوى إلى مدير شرطة محافظة الطائف الذي كلف بدوره مسؤولاً لمتابعة ملف القضية، وتم إفهامي من المسؤول أن معاملتي حولت إلى شرطة الحوية قبل عامين (برقم ٢٧٣/ ٢٠/ ٤٢)، وفي ضوء تلك المعلومات راجعت شرطة الحوية من دون أن يتخذ عناصرها أي إجراء حتى الآن.«

وأضاف أنه لم يجد نتيجة، إذ تقدم بشكوى أخرى مماثلة إلى مدير شرطة محافظة الطائف الذي كلف للمرة الثانية «ضابطاً» بالاطلاع على المعاملة ليرسل الأخير ملاحظاته -حسب أقواله- إلى «شرطة الحوية» (برقم ٢/٣/٢٠/٩٥٨ع.(

وتابع: «بعد أن ضاقت بي السبل تقدمت بدعوى إلى «حقوق الإنسان» في منطقة مكة المكرمة، التي خاطبت شرطة محافظة الطائف وأحيلت مخاطباتها إلى شرطة الحوية في العام الماضي (برقم ٣/٢/٢٩٢٨١ع)، وتم رفض تسلمها لتمكث مدة أسبوعين كسابقاتها .«

ولفت المواطن إلى أنه اكتشف أثناء مراجعته للشرطة (المدعى عليها) أن ضابط القضية أرسل ضوابط كامل المعاملة وهي غير مستوفاة إلى المحكمة الجزئية في المحافظة (برقم 2351 وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٢)، بعد أن همّش خطابات شرطة الطائف، إذ كان من المفترض إعادتها بعد إكمال الملاحظات من مركز شرطة الحوية.

خبراء يرحبون بقرار منع العمل تحت أشعة الشمس... ويطالبون بتمديده

المصدر: جريدة الحياة السبت ٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/263895

الرياض – وليد الأحمد

في حين لقي قرار وزارة العمل بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة الـ١٢ وحتى الثالثة في الفترة بين الأول من تموز (يوليو) ونهاية آب (أغسطس)، ترحيباً واسعاً في السعودية، شدد خبراء في الحقوق والاقتصاد والجغرافيا تحدثت معهم «الحياة» على ضرورة وضع آليات صحيحة تكفل تطبيق القرار بالشكل المنتظر، كأن يسبق التطبيق حملة توعية للعمال ورب العمل، إضافة إلى تمديد فترة منع العمل بعد تقويمه .

ورحب رئيس اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية للجان العمالية في السعودية نضال رضوان بالقرار ووصفه بـ «الممتاز»، قائلاً: «في الصيف يصعب على الإنسان في جميع مناطق السعودية باستثناء المنطقة الجنوبية أن يمشي، فضلاً على أن يعمل، وهذا يتماشى مع الأنظمة الدولية فهي تنص على هذا الشيء.. والسعودية كعضو شي ايجابي أن تتفاعل مع هذا التوجه، وننظر له بإيجابية»، لافتاً إلى أن منظمة العمل الدولية تشدد في بنودها على الظروف المناخية الملائمة، وتمنع العمل في ظروف قاسية الحرارة أو البرودة أو غير إنسانية بالنسبة للعمل، «خصوصاً إذا كان نطاق العمل للعامل خارج نطاق المكتب، فيجب أن يراعى الوقت وساعات العمل وبيئة العمل مع اتخاذ الخطوات كافة لصحة وسلامة العمل.«

وأشار إلى أن تطبيق هذا النظام وما يتبعه من الدور الرقابي من المسؤوليات الرئيسية للدولة وممثلي وزارة العمل والمفتشين التابعين لها، «وكل ما كان لديك طاقم جيد كل ما كانت أنظمة الدولة مطبقة بشكل أفضل، وإذا جاءتنا أنباء عن مخالفات سنبلغها للوزارة ومن واجبنا أن نكون عيناً أخرى لمصلحة العمال لنحميهم من مخاطر العمل في الظروف غير المناسبة»، مضيفاً: «أي شخص في الشارع من واجبه كإنسان وكمواطن أن يبلغنا أو يبلغ وزارة العمل بوجود مخالفة بتشغيل العمال في هذا الوقت الممنوع.«

وشدد رضوان على أنه من الواجب أن يكون هناك توعية بحقوق العمال، خصوصاً لغير الناطقين باللغة العربية «فهم غير مطلعين بهذه الحقوق، ومن الواجب أن نوفر كل الإمكانات لتوعية العمال بمتخلف اللغات، وهو في الأساس دور وزارة العمل، ولكن الجهات الحكومية الأخرى مثل وزارات الإعلام والخارجية والداخلية يتطلب منها تعاوناً في توعية العمال بحقوقهم، خصوصاً عمال الإنشاءات الذين هم في الغالب من يعملون تحت الشمس .«

وقال إن عدد مفتشي وزارة العمل غير كاف لمراقبة ورصد جميع المخالفات «فهي صعبة وتحتاج إلى عدد كبير جداً ومدربة وعلى اطلاع بجميع الأنظمة، وهي ليست مشكلة في السعودية بل في دول كثير في العالم يعانون من نقص، ويجب أن من زيادة الأعداد ويكون عندك نقاط عمل لعمل تفتيش مفاجئ إلى جانب توعية العامل والمجتمع بمثل هذه الحقوق.«

من جهته، وصف رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني القرار بـ «الجيد» مشيراً إلى أن الجمعية طالبت في مرات سابقة بإقرار مثل هذا النظام لاسيما وان نظام العمل في السعودية «يحث على ضرورة أن يمارس العامل عمله في ظروف بيئية مناسبة، ولكن هذا النظام كان يحتاج إلى تفصيل مثل ما جاء في القرار .«

وشدد على أهمية «دراسة آليات مناسبة لتطبيق القرار بالشكل الذي يحقق الهدف الذي أقر من أجله»، لافتاً إلى أن الجميع «يرى من فترة إلى أخرى عمالاً يعملون تحت أشعة الشمس وهذا أمر يؤذيهم ويهدد حياتهم، لذا فإننا نحتاج الآن بعد صدور هذا القرار إلى وضع آليات تطبيق تكفل تحديد الأوقات بشكل دقيق يناسب العمل وأرباب العمل ومدة الإنجاز في المشروع من دون أن يضر بأحدهم، لأن ساعات العمل ٨ ساعات ولا يمكن تكون فترة التوقف محسوبة من ضمن ساعات العمل لان ذلك سيؤثر في مدة الإنجاز وتاريخ الوفاء بالحقوق .«

واقترح القحطاني تمديد فترة منع العمل تحت أشعة الشمس لأن الأجواء الحارة في السعودية طويلة ولا تقتصر على المدة المشار إليها في القرار، مشيراً إلى أن الجمعية سبق أن تلقت «شكاوى في السابق بخصوص ما يتعرض له العمالة في المشاريع من عمل في ظروف غير مناسبة.«

واعتبر أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد الدراسات الديبلوماسية الدكتور محمد القحطاني القرار إنساني بالدرجة الأولى «لأن الحرارة مرتفعة وهذا يتماشى مع أنظمة العمل الدولية، خصوصاً وأن الصيف الماضي والحالي يشهد ارتفاعات شديدة لاسيما مع تزايد مخاطر تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم»، مطالباً بأن يشهد تطبيق القرار إعطاء «مرونة للمقاول أو رب العمل في أن يعوض ساعات العمل التي سيتوقف فيها العمل بحسب القرار، لذا يجب على القائمين على المشاريع الحكومية والمشاريع الأخرى أن يعطوا مرونة للمقاول وأن يأخذوا في الاعتبار هذه النقطة .«

وفي حين لفت القحطاني إلى أن الشهرين المحددة في القرار هي وقت الذروة، أشار إلى أن من الواجب «إعادة تقويم القرار في المستقبل بهدف تمديده ساعات عدة أو أشهر عدة، إذا ثبت وجود حاجة لذلك، مع الأخذ في الاعتبار انعكاسات تطبيقية في ما يتعلق بالإنتاجية وإنجاز العمل.«

أما أستاذ نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في جامعة أم القرى في مكة المكرمة الدكتور خالد الغامدي فوصف القرار بـ «الجيد لأن درجة الحرارة تحت أشعة الشمس في الفترة المشار إليها تصل إلى أكثر من ٦٥ درجة مئوية»، مشيراً إلى أن الفترة المحددة تعتبر مقبولة لأن أشعة الشمس تكون مائلة بعد الثالثة عصراً» وبالتالي يكون تركيزها أخف حتى مع وجود درجة حرارة أعلى للهواء.«

وحول مطالبات البعض بتمديد فترة المنع بحجة ارتفاع درجة الحرارة وقوة الشمس في غير الفترة المحددة، قال: «إذا وجد تمديد فالأفضل أن يكون بتقديم بداية ساعات المنع قبل حلول الليل، لأن مواقع المشاريع قد يتعذر فيها وجود طاقة كهربائية.«

اتهمه بالاعتداء عليه وضربه وتمزيق لباسه

تغريم موظف عام ٣ آلاف ريال لإساءته معاملة سجين

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110507/Con20110507417635.htm

عبدالله الداني - جدة

أدانت المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة موظفا عاما بتهمة «إساءة معاملة باسم الوظيفة»، وقضت بتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف ريال نظير ما بدر منه تجاه سجين في المدينة، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم.

وفي تفاصيل الحكم فإن فرع هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة المدينة المنورة أقام دعواه الجنائية في قرار اتهام ضد سجين وموظف عام، واتهم الأول باستعمال العنف بحق موظف عام «المتهم الثاني» بعد رفضه الانصياع للتعليمات وقام بالتلفظ عليه وتمزيق لباسه وإصابته بإصابات حددت مدة الشفاء منها بخمسة أيام ما لم تحدث مضاعفات. أما المتهم الثاني فبصفته الوظيفية قام بإساءة استعمال سلطته الوظيفية وتلفظ على المتهم الأول«سجين» وضربه مما أحدث به إصابة حددت مدة الشفاء منها بأربعة أيام ما لم تحدث مضاعفات.

وساقت الهيئة ضمن أدلة الاتهام للثاني، التقرير الطبي بحق الموظف العام، المحضر المعد من قبل الموظف ومسؤوليه، شهادات زملائه المثبتة على محضر التحقيق المتضمنة مشاهدتهم للمتهم الأول «سجين» بالتلفظ على الموظف، التقرير الطبي بحق «السجين»، شهادة سجينين مثبتة على محضر التحقيق وتضمنت قيام الموظف العام بالتلفظ على «السجين» وضربه.

وطلبت الهيئة من ديوان المظالم معاقبة المتهم الأول وفقا للمادة السابعة من نظام مكافحة الرشوة ومعاقبة الثاني وفقا للمادة الثانية فقرة ٨ من المرسوم الملكي ٤٣ لعام ١٣٧٧هـ.

وبمواجهة المتهم الثاني «الموظف العام» بما نسب إليه بحضور ممثل الادعاء نفى ما نسب إليه، مؤكدا أن ما قام به من صميم عمله إلا أن المتهم الأول بدأ بالتلفظ عليه بألفاظ غير لائقة وخشية من هروبه اضطر للتماسك مع السجين ثم حضر زملاؤه وفضوا الاشتباك، كما نفى صحة الدليل الثاني، أما عن الدليل الرابع فأفاد بأن ما ورد فيه صحيح وتمت المصادقة على أقواله وقررا الاكتفاء بما لديهما.

وفي الجلسة التالية حضر المتهمان، وأفاد الأول بأن اتهامات الموظف العام ضده غير صحيحة وأنه قام بالتلفظ عليه بألفاظ بذيئة وغير لائقة، كما نفى ما ورد بشأن تمزيق البذلة وضرب الموظف العام، ونفى اشتباكه مع الموظف لحظة رفضه الانصياع للتعليمات وقرر الاكتفاء بهذه الأقوال.

وبعد سماع الدعوة والإجابة وبعد دراسة أوراق القضية ومحاضر التحقيق وحيث إن الادعاء أسند إلى الأول جريمة استعمال العنف بحق موظف عام، والثاني أساء استعمال وظيفته، وساق الأدلة على ذلك وحيث أنكر المتهم الأول ما نسب إليه في قرار الاتهام ضده ولم يقدم الادعاء دليلا مطمئنا للدائرة الجزائية بركنيها المادي والمعنوي.

ونظرا لأن الأحكام الجزائية تبنى على الجزم واليقين لا على الاحتمال والشك وأن الأصل براءة الذمة حتى يرد ما يشغلها بدليل قطعي انتهت الدائرة الجزائية إلى عدم إدانتهما بما نسب إليهما لعدم كفاية الأدلة وأما ما يتعلق بالموظف العام «المتهم الثاني» اطلعت الدائرة على أقوال السجينين اللذين شهدا بأنهما رأيا الموظف يعتدي على السجين انتهت الدائرة إلى إدانته بما نسب إليه من إساءة للمعاملة باسم الوظيفة العامة وتعزيره عن ذلك وفقا لأحكام المادة الثانية فقرة ٨ من المرسوم الملكي رقم ٤٣ لعام ١٣٧٧هـ.

وحكمت الدائرة بعدم إدانة المتهم الأول «السجين» بما نسب إليه من استعمال العنف بحق موظف عام لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته، وإدانة المتهم الثاني «موظف عام» بما نسب إليه من إساءة للمعاملة باسم الوظيفة ومعاقبته عن ذلك بتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف ريال، وتأييد هذا الحكم من محكمة الاستئناف وأصبح واجب النفاذ بعد تصديقه.

يضخ دماء جديدة قادرة على إيجاد نقلة نوعية في العمل

التقاعد المبكر للموظف افسحوا الطريق للعاطلين!

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630649.html

الدمام، تحقيق - عبد المحسن بالطيور

أكد مراقبون ومختصون في الموارد البشرية، أهمية تطبيق إجراء التقاعد المبكر للموظفين الرجال أسوة بالنساء، من أجل العمل على ضخ دماء جديدة قادرة على إيجاد نقلة نوعية في العمل الحكومي، إضافةً إلى القضاء على البطالة بين أوساط الشباب، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها .

وقال مراقبون: إن تطبيق التقاعد المبكر للرجال فيه مصلحة للقطاع الذين يعملون به، مع الاحتفاظ بخطط المنظمة ومنها تطبيق التقاعد المبكر المحفز، إلى جانب أن عدداً من الموظفين الذين يستحقون التقاعد المبكر، لا يحملون المؤهلات العلمية القادرة على إحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي .

وذهب مراقبون أن التقاعد المبكر المحفز بحاجة إلى تفعيل من قبل الجهات الرسمية، وذلك راجع إلى عدد من الأسباب، منها ضخ فكر ودماء جديدة في العمل الحكومي بدلاً من" البيروقراطية" المعطلة، كاشفين أن إحصائية إنتاجية الموظف الحكومي لا توازي حجم اقتصاد وإمكانيات المملكة .

وجود المحفز مهم

في البداية قال "د.محمد القحطاني" -خبير اقتصادي-: إن استحداث نظام التقاعد المبكر الحكومي للموظفين الرجال يجب أن يكون محفزاً للموظف، وإلا ما هي فائدة إدراج التقاعد المبكر بدون وجود محفز، للخروج مثلما المعمول به في القطاعات الخاصة من وجود محفز كبير للموظف المتقاعد، مضيفاً أن التقاعد الحالي للموظف الحكومي لا يُعد محفزاً له في ظل أوضاع المعيشة الحالية، مشيراً إلى أن خطوة التقاعد المبكر للموظفين الرجال خطوة رائعة فيما لو طبقت على اشتراط الإحلال المباشر من الموظفين أصحاب الكفاءات والشهادات الجامعية، في ظل توفر عدد من خريجي الجامعات في أعداد الباحثين عن وظائف لهم، مؤكداً على أن مفهوم التغيير يطرح بشكل واضح ومعروف للقيادات، وهذا يجب أن يكون بالقطاعات الحكومية لخدمة القطاع مستقبلاً .

نقلة في العمل

وأوضح "د.خالد السنيد" - مدير موارد بشرية - أن التقاعد المبكر للموظف الحكومي من شأنه إحداث نقلة في أداء العمل الحكومي، في ظل وجود عدد ليس بالقليل في الإدارات الحكومية لا يحملون شهادات تؤهلهم إلى للقيام بأدوارهم، يوازي ذلك وجود عدد كبير من الشباب الراغبين في العمل والباحثين عنه ويحملون شهادات جامعية، ذاكراً أن استحداث التقاعد المبكر للموظفين سيحدث تغييراً في الأداء العملي للإدارات الحكومية، إضافةً إلى حل إشكالية البطالة التي وصلت إلى أعلى مستوى لها في المملكة .

تسرب الكفاءات

وأضاف: من الملاحظ في السنوات الأخيرة وجود تسرب لعدد من الكفاءات في الإدارات الحكومية وانتقالهم إلى القطاعات الخاصة، مما أوجد عددا من الموظفين من الجيل السابق والذي من المحتمل أنهم يؤدي وجودهم إلى ضعف في الأداء العملي، مشدداً على أهمية وجود محفزات مادية واجتماعية للموظف الحكومي من أجل التقاعد المبكر، مثلما المعمول به في القطاع الخاص، حتى تتسنى للإدارات العليا تحقيق أهداف التقاعد المبكر مثل منح المتقاعد راتباً كاملاً متمثلاً بأن التأمينات الاجتماعية أو مؤسسة التقاعد تمنح نسبة الراتب حسب النسبة المعتمدة، على أن تتحمل الحكومة أو الجهة المرتبطة بالقطاع نسبة الراتب المتبقي .

هناك تضخم
وأكد "د.أحمد العثمان" - متخصص موارد بشرية - على أن واقع العمل الحكومي يحتم على المسؤولين والقائمين على إيجاد خطة حكومية، مع خلق ظروف تجعل من التقاعد للموظفين الرجال أسوة بالموظفات أمراً مرغوباً لشاغلي الوظائف الحكومية، وتشجيع الجميع على التقاعد المبكر وفق شروط وحوافز تحقق لهم حياة كريمة، مضيفاً أن عدداً من الأجهزة الحكومية قد تضخمت من أعداد الموظفين الذين أمضوا أكثر من ١٥ عاماً من الخدمة في نفس الجهاز الحكومي، وفي مقابل ذلك تواجدت أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، وكثير منهم خريجون تعجز عن استيعابهم أي توسعات في الجهاز الحكومي .

دماء جديدة

وأضاف أن ايجابيات التقاعد المبكر تكمن في تفرغ مجاميع من أصحاب الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية للأعمال الخاصة، كتأسيس شركات فردية أو مغلقة أو مؤسسات استشارية للاستفادة من مجالات عملهم ودراساتهم السابقة، إضافة إلى دخول دماء جديدة لتسلم القيادة في سوق العمل، مما يؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة بدل المتقاعدين، وبالتالي خفض نسبة البطالة، مطالباً بتدخل وزارة الخدمة المدنية وخلق فرص مواتية، بطرح التقاعد المبكر والبحث مع المؤسسة العامة للتقاعد من أجل مواجهة البطالة المستشرية .

مواجهة الحياة

ودعا "أحمد الرقيطي" -متقاعد- إلى ضرورة إعادة النظر في سن التقاعد للموظف الحكومي، مع إعداد حوافز للتقاعد المبكر، لما له من ايجابيات في فسح المجال أمام الشباب والفتيات العاطلين للحصول على وظائف، كما أنه فرصة لضخ دماء جديدة في مجال العمل يطور من نوعية الأداء ويمنح "الديناميكية" والحركة والفعالية، مبيناً أن منح الموظف فرصة التقاعد وهو في سن مبكر، يجعله قادراً على مواجهة الحياة، إلى جانب التخطيط الجيد لتكييف حياته بعد التقاعد المبكر وفق أطر سليمة، مشيراً إلى أن الدولة في هذا الصدد حريصة كل الحرص على أن يحظى الموظف الحكومي بالراحة ورغد العيش، لا أن يضيق عليه وينهك حتى آخر يوم في حياته.

توفير اتصال مباشر مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها

مجلس الوزراء يوافق على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630555.html

الرياض - واس

صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ١٦٥ وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨ه القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، بالصيغة المرفقة بالقرار. وتهدف الهيئة إلى حماية النزاهة ، وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه ، وتمارس في سبيل ذلك من الاختصاصات ما يلي تمثيلاً لا حصراً :

-1متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها .

متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها

-2التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة .

-3توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد ، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها ، وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية والضوابط اللازمة لذلك .

-4إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال .

-5متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.

خير... غير منظم

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264317

جدة - حسن السهيمي وأحمد آل عثمان

لا أحد يمكنه الاعتراض على عمل الخير، بأشكاله كافة، وإنما ربما يعترض أحدهم على الطريقة أو على سلبيات ما. «الجمعيات الخيرية» في السعودية ربما تعد أحد النشاطات الخيرية البارزة منذ عقود، لكن «غياب الاستراتيجية» لدى معظمها يضعف أداءها. يبلغ عدد الجمعيات الخيرية ٥٩١ جمعية خيرية، منها ٥١٠ تندرج تحت تصنيف «جمعية بر»، في حين تشير الأرقام على موقع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وجود ست جمعيات أيتام فقط، فيما وصلت جمعيات المعوقين إلى ١٤ جمعية منتشرة في أرجاء المملكة، ولم يحظ المسنون سوى بجمعيتين .

وعلى رغم تنويه عدد من الباحثين الاجتماعين إلى وجود نقص حاد في عدد الجمعيات» النسائية» في المملكة، وتشديدهم على ضرورة العمل على زيادة عددها الذي لا يتجاوز 37 جمعية، لتشمل جميع مناطق المملكة، فإن عجلة سير تأسيس هذا النوع من الجمعيات لا تزال بطيئة، في صورة عزاها البعض إلى ضعف روح المبادرة لدى الاختصاصيين والاختصاصيات والمهتمين، وتضاءل حرصهم على تأسيس الجمعيات الخيرية التي تعمل بشكل تطوعي، وتقدم خدماتها لأفراد المجتمع. افتقاد التنظيم لعمل الخير، عبر تفاوت الآداء، يؤكده المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية محمد العوض، بأن «ليست كل الجمعيات التي تحصل على الترخيص من الوزارة تقوم بعملها على أكمل وجه»، وذلك بسبب وقوعها في بعض المشكلات التي قد تعوق من عملها، إلا أنه أكّد أن الوزارة تعمل على حل أي مشكلة تتعرض لها الجمعيات، وتتدخل في ما يعينها على تجاوزها.

>يبلغ عدد الجمعيات الخيرية ٥٩١ جمعية خيرية، منها ٥١٠ تندرج تحت تصنيف» جمعية بر»، في حين تشير الأرقام على موقع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وجود ست جمعيات أيتام فقط، فيما وصلت جمعيات المعوقين إلى ١٤ جمعية منتشرة في أرجاء المملكة، ولم يحظ المسنون سوى بجمعيتين. هذه الأرقام سواء اعتبرت كبيرة أو صغيرة، إلا أنها تثير تساؤلات عدة، كمصادر الدخل ومنابع التمويل للجمعيات الخيرية، هل هي الأوقاف؛ أم رجال الأعمال؟

وما يبقي زخم التساؤلات حول نوعية الجمعيات الخيرية في المملكة، معرفة أن الكثير من الجمعيات اتجهت نحو عمل مؤسساتي خيري يستند إلى أرضية صلبة من أوقاف ومشاريع خيرية، وليس إلى تبرعات تخضع لعوامل متعددة.

وعند أخذ جمعية البر في جدة كنموذج، فإن الجمعية تعتمد على التبرعات، إضافة إلى العديد من مصادر الدخل الثابتة، فلديها مجمع تجاري في احدى أرقى مناطق جدة «البر بلازا»، إضافة إلى «ديار البر»، وهي مكونة من أربع عمارات سكنية ومنزل شعبي يبلغ مجموع إيراداته السنوية ما يوازي نصف مليون ريال سعودي .

لكن عند النظر إلى حجم الأسر والأيتام الذين تتكفل برعايتهم جمعية البر في جدة يبدو الرقم «غير مقنع»، فالجمعية ترعى ٧٥٠ أسرة، إضافة إلى كفالتها ٢١٩٥ يتيماً، فضلاً عن تكفلها بمصاريف التشغيل كاملة لست دور إيواء للأطفال، عدا الرعاية الصحية التي تكفلها الجمعية للعديد من الأسر، في وقت لم تفصح فيه الجمعية عن موازنتها التشغيلية للعام الماضي.

من جهته، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية البر رجل الأعمال المعروف مازن بترجي لـ«الحياة»، أن ٨٠ في المئة من الدعم المقدم لجمعية البر مصدره رجال أعمال، مشيراً إلى أن الجمعية تبني موازنتها على التبرعات والمداخيل المتوقعة.

وأكد أن الجمعية وإن تضاعفت التبرعات لها في أحد الأعوام، فإنه لا يمكن مضاعفة حجم أنشطة العمل الخيري، وزاد: «الجمعيات الخيرية في السعودية قائمة على تبرعات المحسنين من رجال أعمال وشركات.«

ولفت إلى أن أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) كان لها الأثر الكبير على الجمعيات الخيرية داخل السعودية «تضاعفت مداخيل الجمعيات الخيرية، بعد أن أصبح رجال الأعمال يصبون تبرعاتهم داخل بلدانهم بدلاً من الخارج». وألمح إلى زيادة في دخل جمعية البر بجدة بنسبة سنوية لا تقل عن ١٥ في المئة، منوهاً إلى أن ذلك يحدث مع الكثير من الجمعيات الخيرية.

ورفض بترجي أن تعتبر أعداد الجمعيات الخيرية في السعودية مقارنة بعدد السكان» كافية»، معتبراً أن عدد الجمعيات «لا يزال قليلاً». وعزا عدم إعلان العديد من الجمعيات الخيرية عن مصادر دخلها إلى قلة خبرتها في مجال الأنشطة الخيرية، مضيفاً» :في السابق كان هناك لكل جمعية محاسبان، أحدهما من الجمعية، والآخر من وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن حالياً هناك محاسباً واحداً من الوزارة، وغالباً نفتقد في السعودية المعايير المحاسبية للمؤسسات غير الربحية.«

وطالب بترجي بالسماح لرجال الأعمال بنسبة معينة من الزكاة «من أجل التبرع بها للجمعيات والمؤسسات الخيرية المعتمدة في السعودية»، مشيراً إلى أن النظام القديم لمصلحة الزكاة والدخل كان يسمح لرجل الأعمال بالتصرف بما يوازي ٥٠ في المئة من زكاته لمصلحة الجمعيات الخيرية.

واستشهد بالتجربة الأميركية في الضرائب «يتم السماح لدافعي الضرائب بالتصرف بنسبة معينة من مبالغ الضريبة المحصلة لمصلحة تلك الجمعيات»، متوقعاً أن تؤدي تلك الخطوة في حال تمت إلى تغطية حاجات الجمعيات بشكل كبير.

واعترف بأن الموارد لا تغطي حاجات الجمعيات الخيرية في المملكة، ما يحول دون تحقيق كامل لأهداف تلك الجمعيات .

وحول النسبة التي تمثلها الأوقاف من موازنة جمعية البر في جدة، بين بترجي أن إجمالي الأوقاف لا يمثل ٢٠ في المئة من إجمالي الموازنة، معترفاً بأن السبب في قلة النسبة التي تمثلها الأوقاف من إجمالي الموازنة يعود إلى تأخر الجمعية في سلوك هذا التوجه .واستدرك: «لا بد لنا من تنظيم الوقف، ولكن هناك أموراً شرعية تحكمنا، فعلى سبيل المثال الزكاة لا يجوز تحويلها إلى وقف». ورفض رجال أعمال التقليل من دور الجمعيات الخيرية ووصفها بـ«الكلاسيكية» التي تعمل تحت طائلة «الروتين» و«البيروقراطية«، وأكدوا أن جميع الجمعيات القائمة (٥٩١ جمعية) تقوم بأدوارها المناطة بها وفق الخدمة التي أنشئت من أجلها، إلا أنهم لم ينكروا نشاط جمعيات أكثر من أخرى.

وفضل الرئيس السابق لغرفة تجارة وصناعة جدة رجل الأعمال صالح التركي تقويم الجمعيات الخيرية الموجودة على الساحة، إلا أنه أشاد بالتطور الكبير الذي تشهده» بدأت الجمعيات تتخصص في عدد من المجالات، مثل دعم ومساعدة الأسر المحتاجة ورعاية الأيتام، وجمعيات تعنى بالأمراض مثل السرطان ونقص المناعة، وجمعيات تعنى بالعنف الأسري وغيرها». وقال: «هذه التخصصية في أداء كل جمعية تحسن من خدماتها المقدمة«، مؤكداً ثقته – بحكم خبرته - بمعظم الأشخاص ممن لهم علاقة بالجمعيات الخيرية من أعضاء مجلس إدارة وعاملين. وشدد على أهمية التوجه إلى التخصص في فئات معينة ومناطق معينة «وهذا ما تعمل الشؤون الاجتماعية على دعمه، حتى تقدم هذه الجمعيات خدمات مميزة للأفراد أو الأسر المحتاجة لها.«

وأضاف: «لا تختلف الجمعيات الخيرية النسائية عن الجمعيات الأخرى، عدا كونها تدار من عنصر نسائي من مجلس إدارة وموظفات، إلا أن خدماتها تقدم للجميع من دون استثناء.«

فيما اعتبر رجل الأعمال السعودي عبدالخالق سعيد، أن الجمعيات تختلف في مدى أدائها وخدماتها المقدمة التي تعتمد على نشاط القائمين عليها، «فهناك جمعيات نشطة تقوم بدورها في حث رجال الأعمال والميسورين على دعم أنشطتها، من خلال ما تقدمه من بيانات مالية وخدماتية تقدمها لكل المستفيدين منها.«

مع وقف التنفيذ لـ استقرار العائلة

محكمة المدينة تقضي بسجن والدي الطفل عبدالله ٣ أعوام ومربيته ٦ أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110508/Con20110508418019.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

أصدرت المحكمة الجزئية في المدينة المنورة حكما مع وقف التنفيذ يقضي بسجن والدي الطفل عبدالله بسبب الإهمال الذي صدر منهما تجاهه، وتضمن الحكم سجن والد الطفل «عامين» وسجن والدة الطفل «عاما واحدا»، كما أصدرت المحكمة حكما يقضي بالسجن ٦ أشهر بحق «عواطف» والتي احتضنت الطفل طيلة ٧ أعوام بتنسيق مسبق بينها وبين أم الطفل. وعلمت «عكاظ» أن محكمة المدينة أوقفت تنفيذ الحكم لصالح الطفل وحفاظا على استقرار العائلة، وأنذرت والدي الطفل بعدم تكرار الإهمال مرة أخرى، وتوعدت بأن يتم عرضهما للمحاكمة مرة أخرى في حال وقوعه ثانية وتنفيذ جميع الأحكام بحقهما.

يذكر أن هيئة التحقيق والادعاء العام أحالت قضية الطفل عبدالله إلى محكمة المدينة بعد أن أنهت التحقيقات التي قادت إلى اتهام والدي الطفل بالإهمال في تربيته والحفاظ عليه، بالإضافة إلى «عواطف» والتي قدمت بلاغات كاذبة وأوراقا غير رسمية، ورفض الادعاء العام حينها اعتبارها قضية خطف كما ادعت والدة الطفلة، حيث ثبت لدى المحققين أن القضية كانت نتيجة الإهمال الحاصل من قبل والدي الطفل وكذلك تقديم البلاغات الكاذبة التي عكست الحقائق.

يذكر أن قضية الطفل عبدالله لاقت انتشارا واسعا بين المجتمع المدني قبل نحو عام تقريبا وذلك لما حملته القضية من مفارقات تداولها أصحاب القصة، حيث تنقل عبدالله للعيش في ثلاثة منازل مختلفة بدأها في منزل والديه، حيث عاش معهما ثلاثة أشهر فقط قبل أن تقوم والدته بتسليمه لـ «عواطف» وذلك بعد أن تولدت صداقة بينهما في أحد متنزهات المدينة المنورة نتيجة الظروف المتشابهة التي كانا يمران بها، وذلك من حيث عدم الاستقرار الأسري، ونشأت علاقة قوية بين الطرفين إلا أن طلبت أم الطفل عبدالله بأن تعيش مع عواطف هي وابنها في منزلها، وتوالت القضية بعد أن ذهبت أم عبدالله بطفلها إلى منزل عواطف والتي اكتشفت فيما بعد أن أم الطفل تركت الطفل وغادرت المنزل، وعندها قامت عواطف بمتابعة أم الطفل ولكن لم تتمكن من الوصول إليها الأمر الذي دفعها إلى التوجه إلى الجهات الأمنية وتقديم بلاغ بما حصل وإشعارهم بأن الطفل موجود عندها في المنزل، وطلبت الجهات الأمنية من عواطف تسليم الطفل إلى دور الرعاية إلا أنها تعهدت بتربيته حتى عودة والدته وتسليمها الطفل.

بعد ذلك تواصلت الجهات الأمنية مرة أخرى مع عواطف بعد قدوم جد الطفل عبدالله لتسلمه إلا أن عواطف رفضت ذلك لعدم وجود ما يثبت بأن ذاك الرجل هو جد الطفل لعدم امتلاكه أي أوراق رسمية وأصرت على أن لا تسلمه إلا إلى والدته، وذهب جد الطفل بعد ذلك، وعندما بلغ عمر الطفل نحو عامين تلقت عواطف اتصالا من الجهات الأمنية عن وجود رجل يريد رؤية الطفل واستلامه ويدعي بأنه والد الطفل وعندما ذهبت عواطف إلى الجهات الأمنية طلبت الأوراق الثبوتية والتي تثبت أنه والد الطفل، إلا أن الرجل لم يقدم ما يثبت ذلك مدعيا بأن جميع الأوراق مع والدته ولا يستطيع إحضارها، وذهب حينها والد الطفل ليختفي عن الأنظار طيلة ٧ أعوام.

وبعد أن تعرضت لمشاكل مع زوجها بسبب احتفاظها بالطفل قررت عواطف أن تقوم بتسليمه إلى إحدى صديقاتها من الجنسية المصرية وزوجها من الجنسية اليمنية وذلك لتربية الطفل، وعندها عاش عبدالله مع هذه الأسرة طيلة أربعة أعوام كانت فيها عواطف تقوم بتأمين مبلغ شهري للصرف على الطفل وذلك لضيق الحالة المالية للعائلة التي تولت تربية الطفل.

وبعد أن انفصلت عواطف عن زوجها حيث كانت تسكن في تلك الفترة في مدينة جدة، وقررت العودة إلى المدينة المنورة لأخذ الطفل من صديقتها وذلك بغرض تربيته مع أبنائها لحين العثور على صديقتها والدة الطفل، وفي هذا الوقت ظهرت أم الطفل وادعت على عواطف بأنها خطفت الطفل، وعندها تدخلت الجهات الأمنية للتحقق من تلك الادعاءات وقررت حينها التحفظ على الطفل في دور الرعاية إلا أن تظهر نتيجة التحقيقات وتحليل الحمض النووي DNA. والتي أظهرت فيما بعد نسب عبدالله إلى والديه، بالإضافة إلى تورط كل من والدي الطفل عبدالله وكذلك عواطف في الإهمال وتقديم البلاغات الكاذبة والأوراق غير الرسمية. الأمر الذي أدى إلى حرمان الطفل من الاستقرار مع والديه طيلة الـ ٧ أعوام، وذلك في نفس الوقت الذي برأت فيه هيئة التحقيق والادعاء العام السيدة المصرية وزوجها اليمني وذلك لعد وجود إدلة إدانة بحقهما.

جامعة نورة: طالبات التحضيرية يحصلن على وعد بإعادة النظر في نسبة الرسوب

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264266

الرياض - سحر البندر

سارعت مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة هدى العميل إلى تهدئة عدد كبير من طالبات السنة التحضيرية، كن تجمعن الأربعاء الماضي احتجاجاً على شروط أدت إلى فشل كثير منهن في اجتياز السنة فعقدت اجتماعاً ببعضهن أمس، ووعدتهن بإعادة النظر في نسبة الرسوب، ووضع سؤال مساعد.

وبحسب طالبة (تحتفظ «الحياة» باسمها) حضرت اللقاء مع مديرة الجامعة، فإن نحو ١٠٠ طالبة جرى اختيارهن ليكن ممثلات عن جميع شعب السنة التحضيرية أتين لمقابلة الدكتورة هدى العميل بحضور عميدة السنة التحضيرية الدكتور أمل الطعيمي. وأضافت لـ«الحياة» أن اللقاء تضمن مناقشة أسباب ما حدث الأربعاء الماضي، مشيرة إلى أن مديرة الجامعة وعدت بإعادة النظر في نسبة الرسوب، ودرس وضع سؤال مساعد في الاختبار النهائي من خمس درجات.

ونقلت الطالبة عن عميدة السنة التحضيرية الدكتورة أمل الطعمي تأكيدها إنهاء التعاقد مع ١٠ محاضرات خلال عام، بعد تلقي شكاوى عن عدم استيعاب الطالبات، معتبرة ذلك دليلاً على أن الجامعة تهتم بشؤون الطالبات وتأخذ شكاواهن في الاعتبار. وحاولت» الحياة» الحصول على تعليق من مسؤولات في جامعة الأميرة نورة، لكن لم يجبن على الاتصالات المتكررة.

يذكر أن عدداً كبيراً من طالبات السنة التحضيرية تجمعن الأربعاء الماضي، احتجاجاً على الشروط التي فرضتها الجامعة، والتي أدت إلى فشل كثير منهن في اجتياز السنة على حد قولهن.

ورددت طالبات هتافات مثل: «المعدل راح راح من الإنجلش مو مرتاح»، تعبيراً عن استيائهن، إذ إن الراسبة في هذه المادة عليها أن تعيد السنة التحضيرية كاملة، وهو ما لا يحدث في جامعات أخرى بحسب تأكيد بعضهن.

في إطار تعزيز التعاون القضائي بين المملكة وإسبانيا

وزير العدل يحاضر في جامعة كومبلوتنسي الإسبانية عن قيم العدالة في المملكة ومشروع خادم الحرمين لتطوير القضاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630590.html

الرياض - حمد الجمهور

أكد وزير العدل الدكتور محمد العيسى أن مملكة اسبانيا تعد في غاية الأهمية لاستطلاع التجارب الإجرائية والتقنية والأساليب المثلى في إدارة المرفق العدلي وتبادل الخبرات القضائية، مشيرا ان المنظومة العدلية في المملكة على تواصل مستمر تتكامل وتتضافر جهودها لخدمة الصالح العام .

وقال العيسى ل"الرياض" نحرص في الوزارة على الاستفادة من الخبرات الأجنبية فيما يمكن الاستفادة منه لكون النموذج الأسباني متميزاً في الجوانب الإجرائية والتقنية .

وأضاف حرصت الوزارة على تلبية دعوة الجامعة الاسبانية بإلقاء محاضرة عن العدالة في المملكة؛ نظراً لعراقة هذه الجامعة وأهمية الحضور وأهمية المحاور التي سيتم تناولها وطرحها حيث كثيراً ما يستقي الأكاديمي والحقوقي الأجنبي معلومات غير دقيقة في هذا الصدد .

العيسى ل«الرياض»: حريصون على الاستفادة من الخبرات القضائية وتقديم المعلومة الدقيقة عن القضاء السعودي

وفي هذا الإطار يلقي وزير العدل اليوم محاضرة في جامعة كومبلوتنسي دُعي لها عدد من القضاة والمحامين والحقوقيين والأكاديميين وطلاب الحقوق في الجامعة وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي في إسبانيا عن قيم العدالة في المملكة وسياستها وثوابتها، ومنها استقلال القضاء في أحكامه وضمانات الاستقلال والحياد والنزاهة، وتشمل المحاضرة تناول العديد من المواد القضائية، وكذلك مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، والتحدث عن النظريات القضائية الحديثة، وإيضاح أهم المبادئ القضائية في المملكة في المواد المدنية والتجارية والجنائية، والتحكيم التجاري، وآلية تنفيذ أحكام القضاء والمحكمين الأجنبية، وعن ضمانات الاستقلال القضائي، وضمانات العدالة في المملكة، واستخدام التقنية الحديثة في محاكم المملكة، والتسوية خارج القضاء في إطار بدائل التقاضي (التحكيم والمصالحة)، والعقوبات البديلة، وتنفيذ الأحكام القضائية، والجرائم الجنائية ومنها جرائم الإرهاب وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، والموقف القضائي منها وفق مبادئه المستقرة .

وتشمل زيارة الوفد التي تأتي تلبية لدعوة رسمية من وزير العدل الإسباني فرانثيسكو كامانيو دومينغث الاطلاع على النموذج الإسباني في الإجراءات الحديثة، وتقنية المحاكم، حيث تتميز أسبانيا بالتقدم في هذا المجال، وسيقوم الوفد بزيارة العديد من المحاكم الاسبانية وعقد عدة لقاءات مختلفة مع القيادات القضائية الإسبانية، لتعزيز التعاون القضائي بين المملكة وإسبانيا، وتبادل الخبرات واستقطاب ما يفيد من التجربة الإسبانية في مرفق القضاء، ويتضمن جدول الزيارة جولة واسعة في المحاكم الإسبانية، وزيارة المحكمة العليا، والمحكمة الدستورية العليا، والاطلاع على أهم المبادئ القضائية الأسبانية في الجوانب الإجرائية، وكذلك التجربة الإسبانية في إدارة شؤون العدالة. الجدير بالذكر أن وزير العدل الدكتور محمد العيسى بدأ بزيارة رسمية لإسبانيا أمس على رأس وفد قضائي رفيع، يضم عدداً من القيادات القضائية، في وزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، وديوان المظالم، ومنسوبي الإدارة المساندة للقضاء في الوزارة.

الحوار الوطني يعقد دورة تدريبية لتأهيل مختصات في مجال التدريب على الحوار الأسري

المصدر: جريدة الرياض الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630593.html

الرياض – فاطمة الغامدي

انطلقت امس فعاليات برنامج المستشار المعتمد للتدريب على برامج الحوار الأسري في نسخته الثالثة ويستمر لمدة ستة أيام تدريبية، في الرياض خلال هذا الأسبوع لتأهيل مختصات في مجال التدريب على الحوار الأسري وتكريس وإشاعة ثقافة الحوار داخل الأسرة .

وأوضحت مساعدة الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وفاء التويجري أن نشر ثقافة الحوار الأسري احدى أهم أولويات المركز حيث ينظم عدة فعاليات من أبرزها تأهيل المستشارات على حقائب الحوار الأسري .

وحول الشروط الواجب توفرها لمن ترغب من السيدات في الالتحاق ببرامج التأهيل في مجال الحوار الأسري، أوضحت وفاء التويجري أن المركز يضع عدداً من المعايير لترشيح المشاركات في الورشة التدريبية من أهمها: أن تكون المرشحات للورشة ممن يمارسن التدريب وحاصلات على دورات تأهيلة في مهارات التدريب وأن تكون المرشحات حاصلات على درجة البكالوريوس فما فوق ومتعاونات مع إحدى المؤسسات المهتمة بشؤون الأسرة ولهن خبرة في مجال الاستشارات الأسرية .

وأضافت أن المركز أعد عدة حقائب تدريبية على يد مجموعة من الخبراء في مجال الحوار الأسري، تشمل ثلاثة أنواع من الحوار: الحوار الزوجي، والحوار مع الأبناء ,والمحاور الناجح .

وتابعت: حيث تعاني كثير من الأسر اليوم من تصدع وتشتت وانحرافات فكرية وسلوكية، واضطرابات نفسية إضافة إلى التحديات التي تواجه كيان الأسرة ولكون الأسرة تعد المؤسسة الأولى التي يعول عليها في بناء شخصية أفرادها لاسيما الأبناء فهي المخولة بتهيئة المناخ المناسب لزرع القيم والمبادئ السامية والتي لا يمكن أن تكون إلا من خلال اعتماد الحوار كمنهج للحياة وأسلوب للتربية من هنا جاء تركيز المركز على مثل هذه البرامج التي تعد المستشارات المعتمدات للتدريب على الحوار الأسري إيماناً من المركز بأهمية تقديم الاستشارات الأسرية ومساعدة الأسر على تخطي العقبات وفق منهجية علمية وبأدوات الاستشارة المعتمدة.

أسر مفقودين سعوديين في عبّارة السلام تقاضي مسؤولين في حكومة مبارك

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264251

جدة - أحمد الهلالي

فتحت الثورة المصرية التي انتهت بالإطاحة بالنظام الحاكم في مصر باب الأمل مجدداً لدى أسر الضحايا السعوديين الذين قضوا في حادثة عبارة السلام ٩٨ في مياه البحر الأحمر، في الحصول على محاكمة عادلة للمتسببين في الحادثة التي ذهب ضحيتها 1033 راكباً، بينهم أكثر من ٩٠ سعودياً وتحويل ملف القضية من محكمة الجنح إلى محكمة الجنايات في مصر .

وبحسب معلومات لـ «الحياة» فإن أسراً سعودية ممن فقدت ضحايا في غرق العبارة أوكلوا محامياً للترافع عنهم، بعد أن بدأت الجهات المختصة في مصر بإجراءات إعادة فتح التحقيق في القضية من جديد أمام المحاكم.

ويأتي هذا التحرك من قبل الأسر السعودية بعد أن بدأ عددٌ من أهالي ضحايا العبارة من المصريين في تسجيل أقوالهم تمهيداً لاتهام وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ورئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق زكريا عزمي بتسهيل هروب مالك العبّارة الغارقة ممدوح إسماعيل إلى لندن، والتدخل في سير التحقيقات لتحويل القضية من جناية إلى جنحة، وإجبارهم على قبول التعويضات لوقف دعاوى الحق المدني.

وصادق محامون ومستشارون سعوديون على أحقية وصحة مطالبة الأسر السعودية بإعادة المحاكمة، مشيرين إلى أنه يحق لهم أن يقدم وكيلهم الشرعي طلباً للنائب العام، والممثل الوحيد الذي له حق فتح التحقيق في القضية، بناءً على توافر حال أو أكثر من الحالات السابقة.

وتضمنت الدلائل التي سيقدمها بعض محامي الضحايا شهادات من الناجين عن وجود مفقودين أحياء، ووجود عدد من الناجين المختطفين لإخفاء حقيقة أسباب حريق وغرق العبّارة.

وأوضح المحامي والمستشار القانوني المصري عصام الجندي لـ«الحياة» أن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تسمح بطلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح، إذا حكم على المتهم في جريمة قتل، وإذا صدر حكمٌ على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها، وكان بين الحكمين تناقض، بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما.

وقال إن محكمة جنح مستأنف سفاجا أصدرت حكمها في قضية العبارة بقبول الاستئناف الذي تقدمت به النيابة العامة ضد حكم أول درجة شكلاً وموضوعاً، وإلغاء الحكم السابق، وقضت بحبس رئيس مجلس إدارة شركة السلام للنقل البحري ممدوح إسماعيل سبع سنوات مع الشغل والنفاذ، وحبس مدير الأسطول البحري ممدوح عرابي ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ، وحبس مدير فرع الشركة في سفاجا نبيل شلبي ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ.

ولفت إلى أن المحكمة توافر لديها أن ركن القتل الخطأ والإصابة الخطأ في حق المجني عليهم توافر باليقين، كما أن المحكمة فندت ما جاء في تقرير الطب الشرعي من أن وفاة الضحايا كانت بسبب الغرق، وأن الحادثة كانت جللاً ومدوياً، وأن علم المتهمين بغرق السفينة كان مباشرا.

وأضاف أنه تجوز إعادة النظر في حال حُكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الوزير، وفقاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، أو إذا حُكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى، وكان لشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم.

وأشار إلى أنه في حال كان الحكم مبنياً على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغي هذا الحكم، أو حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع، أو قُدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه، فيجب إعادة النظر في القضية.

وأوضح أن المادة ٤٢٢ أجازت أن يكون لكل من النائب العام، والمحكوم عليه، أو من يمثله قانوناً، إذا كان عديم الأهلية، أو مفقوداً، أو لأقاربه، أو زوجته من بعد موته حق طلب إعادة النظر، وإذا كان الطالب غير النيابة العامة فعليه تقديم الطلب إلى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه، والوجه الذي يستند عليه، مشفوعةً بالمستندات المؤيدة له.

وأكد الجندي أن حق طلب إعادة النظر يكون للنـــائب العام وحده ســـواء من تلقاء نفسه، أو بناء على طلب أصحاب الشأن، مشيراً إلى أن محكمة النقض تفصل فى الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة والخصوم، وبعد إجراء ما تراه لازماً من التحقيق بنفسها، أو بواسطة من تنتدبه لذلك، فإذا رأت قبول الطلب تحكم بإلغاء الحكم وتقضي ببراءة المتهم إذا كان البراءة ظاهرة، وإلا فتحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلةً من قضاة آخرين للفصل فى موضوعها، ما لم تر إجراء ذلك بنفسها.

وقال: «إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة، كما فى حال وفاة المحكوم عليه أو عتهه أو سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى، ولا تلغي من الحكم إلا ما يظهر لها خطؤه.«

وقال المحامي والمستشار القانوني السعودي صالح الغامدي إنه يجوز فتح باب الدعوى في القضايا الخاصة، ولمن لحقه ضررٌ، أو لوارثه من بعده، مشيراً إلى أنه تحق المطالبة طالما تم فتح باب المحاكمة من جديد، وكانت هناك أسباب توضح عدم صحة الحكم السابق في القضية واقتنعت بها الجهات القضائية العليا.

وأضاف أن إجراءات التقاضي في القضية تبدأ من جديد، ويتم التعامل في إجراءاتها باعتبارها دعوى جديدة.

نصح الزوجة المعذبة بالطلاق .. جاسم المطوع لـ عكاظ :

مكاتب الإرشاد الأسرية تحتاج إلى تنظيم ولوائح لمحاسبة المسيء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110508/Con20110508417993.htm

معتوق الشريف ـ جدة

طالب الدكتور جاسم المطوع بإيجاد تنظيم لمكاتب الإرشاد الأسرية وتطوير خدماتها لتواجه الأسر وتتجاوز الضغوط الحياتية التي تواجهها من أجل بيئة أسرية صحية.

وقال لـ «عكاظ»، «أتمنى أن تنظم مكاتب الإرشاد الأسرية، وأن يكون لها لوائح وأنظمة ليكافئ المجتهد ويحاسب المسيء»، وأضاف «نحتاج إلى مرشدين أسريين يساعدون الأسر على كيفية تجاوز الضغوط والاضطرابات اليومية التي تواجهها».

وبين المطوع في أولى الجلسات التدريبية للبرنامج التدريبي «تطوير مهارات المرشد الأسري» في جدة البارحة، «مهنة الإرشاد شرف لكن تحتاج إلى أن ترافقها توعية بأهميتها في صيانة الأجواء الأسرية، وأتمنى أن تتبنى الشركات توعية المجتمع بأهمية هذه المهنة».

وانتقد جاسم المطوع استغلال المهنة تجاريا، قال «أي خدمة تقدم لها جانبان خيري ومادي، أتمنى من المرشدين تخصيص ساعات لتقديم هذه الخدمة بشكل تطوعي لأننا محتاجون في المجتمعات إلى دور الإرشاد الأسري مع ضغوط الحياة».

وأضاف «الهدف من هذا البرنامج التدريبي الموجه للمرشدين الأسريين أن تقدم هذه الخدمة بطريقة علمية ومهنية حتى تحقق أهدافها في الإصلاح الاجتماعي واستقرار البيوت وحل المشاكل الاجتماعية والتربوية»، وزاد «هذه الجلسة قدمت للمتدربين أسس الإرشاد الأسري وطريقة تطبيقها أثناء عملية الإرشاد لمساعدة أصحاب المشاكل المسترشدين، في تجاوز مشاكلهم من أجل استقرار أسري».

وفي الجلسة التدريبية التي التأمت البارحة، وتنتهي الليلة، قدم المطوع للمتدربات والمتدربين الصفات الذاتية، والصفات المهارية التي يجب عليهم التحلي بها، والأسس العلمية المتبعة أثناء الجلسات الاستشارية بدءا من الاستقبال وحسن الاستماع وبث الأمل ومهارات الحوار وانتهاء بمناقشة الحلول، إضافة إلى كيفية إدارة وقت الجلسات ومراعاة الفوارق النفسية بين الرجل والمرأة أثناء الاستشارة، وقال للمتدربات والمتدربين «ليس هناك حلول جاهزة لتقدموها للمسترشدين، فكل حالة لها علاج خاص واستمعوا بإنصات ولا تميلوا لجنس أو عرق دون آخر ولا تتبنوا قرارات أو تقدموا حلولا بل افتحوا الآفاق للمسترشدين ليتخذوا هم قراراتهم ، اعلموا أن كل بيت يختلف عن الآخر، وأرشدوهم إلى الصبر ،إلا إذا كانت الزوجة معذبة فادعوها إلى الطلاق».

البرنامج التدريبي الذي دعا إليه مركز ازدهار للاستشارات الإدارية والتدريب تحت إشراف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بهدف تدريب المرشدات والمرشدين الأسريين إلى الحد من الطلاق في فندق راديسون في جدة، تتضمن جلساته التدريبية جلسات للمدرب الدكتور علوي عطرجي من ٩ إلى ١٤ مايو الجاري من الساعة الخامسة إلى العاشرة، وأخرى للدكتور ميسرة طاهر من ١٧ إلى ١٨ من نفس الشهر والتوقيت، وجلسة وحيدة للدكتور خالد باحاذق يوم ١٩ مايو الجاري في نفس التوقيت.

خلال يوم توعوي أقيم في التخصصي

د. زيتوني: الإصابة بالربو تصل إلى ١٥٪ من سكان المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630644.html

الرياض – محمد الحيدر

أكد الدكتور محمد زيتوني استشاري الأمراض الصدرية بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث على وجود زيادة ملحوظة في حالات نوبات الربو في المملكة الذي يصيب ما بين ٨% وحتى ١٥% من السكان بحسب كل منطقة نتيجة لوجود الاستعداد الوراثي لدى هذه الفئة إضافة إلى عامل التغيرات المناخية كالعواصف الترابية التي حدثت في الفترة الماضية .

ونصح الدكتور زيتوني المرضى خلال فعاليات اليوم التوعوي للربو الذي أقيم في المستشفى التخصصي بالالتزام بقواعد السلامة المساهِمة في تجنب الغبار ومهيجات الحساسية كبعض النباتات والحيوانات بقدر الإمكان، مشدداً على أهمية أن يكون المريض شريكاً مع الطبيب في العملية العلاجية للحصول على أفضل النتائج من خلال معرفة المريض بالعوامل التي تساهم في تهيج الحساسية لديه بهدف تجنبها إضافة إلى استخدام الأدوية بشكل صحيح. ولفت إلى التحسن الملحوظ لنتائج الأدوية المضادة للحساسية مؤخراً والتي منها ما يتم حقنه تحت الجلد لمرة واحدة أو مرتين شهرياً للحالات الشديدة والذي يساهم بشكل كبير في تخفيف نوبات الربو ويقلل الحاجة إلى علاجات الكورتيزون .

هذا وقد اشتملت الفعاليات على توزيع العديد من الكتيبات التوعوية وعرض لأهم أنواع النباتات والمواد المهيجة للربو واحدث الأدوية لعلاجه من خلال الأركان التي ضمت مختصين في مجال الصيدلة والتمريض والعلاج التنفسي ومركز الأبحاث إضافة إلى تواجد عدد من الأطباء الاستشاريين للإجابة عن أسئلة الزوار.

وزير الصحة لـ الحياة: نعمل على تجهيز مشاريع... ونواجه تحدي القوى العاملة

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264236

الرياض – وليد الأحمد

عزا وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، أسباب تعثر بعض مشاريع الوزارة، إلى بعض المقاولين القائمين على تلك المشاريع، مؤكداً أن الوزارة تعاملت مع هذا الأمر بالشكل الذي يسهم في تجهيزها في أسرع وقت، لتخفيف الضغط على مستشفيات المدن الكبرى، منوّهاً بأن أكبر تحدٍ تواجهه الوزارة، يتمثّل في إيجاد القوى العاملة المناسبة للعمل في المستشفيات.

وأوضح الربيعة خلال حضوره حملة التبرّع بالدم في المدارس، التي تم تدشينها في مدرسة اليمامة الثانوية في الرياض أمس، وبحضور وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله، أن الوزارة ستدشّن عدد من المستشفيات الجديدة بعد اكتمال تشغيلها خلال العامين المقبلين، قائلاً لـ «الحياة»: «بعض المشاريع واجهها بعض التعثر مع المقاولين، ولكن الوزارة تعاملت مع ذلك بالشكل المناسب، فهي تعمل على تجهيز العديد من المستشفيات التي تشمل مختلف مناطق المملكة، سعياً إلى تخفيف الضغط على مستشفيات المدن الكبرى، والتقليل من الإحالة إليها، والوزارة تعمل بشكل سريع على ذلك، إذ شكلت لجنة مركزية عُليا لمتابعة المشاريع، والتي يأتي بينها تجهيز المستشفيات التخصصية التي جاءت بها الأوامر الملكية، والمتمثلة في إنشاء خمس مدن طبيّة ذات مستوى مميّز، وشُكّلت لجان فرعية ووضعت رؤية لمخططات ذات جودة عالية، لخدمة جميع مناطق المملكة، وسنعمل على إنجازها في أسرع وقت ممكن.»

وشدّد على أن هناك تحديات تواجه الوزارة، يأتي أهمّها إيجاد القوى العاملة المناسبة التي تعمل في المستشفيات التابعة للوزارة، مشيراً إلى وجود تنسيق مع الجامعات وبرامج الابتعاث لسد حاجة المستشفيات وتقديم الخدمات المتقدمة.

وحول المشروع الوطني للرعاية الصحية الشاملة، ذكر بأن المشروع جاء ليحقق شرط التوزيع والعدالة، مبيّناً أنه تم عرضه على الملك، وأن هناك دعماً بأن يكون مرجعاً لوزارة الصحة، منوّهاً بأن مستشفيات الخمسين سريراً لا تقدّم خدمة ترضي المواطن، إضافة إلى أن الوزارة غير راضية عنها، «تجربة المستشفيات الصغيرة أثبتت في معظم دول العالم أنها لا تقدّم جدوى علمية ولا اقتصادية، والوزارة لم تقم بإلغائها، وإنما غيّرت من مهامها، بالشكل الذي يسهم في تحقيق رضا المواطن». وحول عملية التبرّع بالدم قال: «مدى توافر كميات كافية من الدم يختلف من وقت لآخر، فهناك فترات تكون فيها حالات صعبة وعمليات معقّدة قد تشكّل تحدياً، وهناك الكثير من المتبرعين يضعون أرقام هواتفهم ليكونوا جاهزين وقت الحاجة، ونأمل بأن تكون حملة التبرّع هذه رسالة للمواطنين والمقيمين.. فالمملكة اليوم لا تستورد الدم، وكل ما لديها من متبرعين من داخل المملكة، والتوسع في القطاعات الصحيّة يضاعف من الحاجة إلى مزيد من المتبرعين في الدم وهي حاجة تواجه جميع المستشفيات، وأجد أن مبادرة وزارة التربية وحضور وزيرها في هذه الحملة، هو درس لأجيال المستقبل، وآمل أن تستمر هذه الحملة، وتقوم بها قطاعات أخرى.»

من جهته، أكد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد، أن هناك برامج تطويرية مستمرة للمعلمين تعمل عليها الوزارة، معتبراً اعتماد تدريس اللغة الانكليزية ابتداء من الصف الرابع الابتدائي، إضافة مهمّة للتعليم، معترفاً بأنه شخصياً «غير مقتنع بدور الصحة المدرسية، فهي تحتاج إلى عمل كثير، وأتمنى أن يكون هناك دور أكبر.»

وقال فيصل بن عبدالله رداً على سؤال «الحياة» حول كيفية مواجهة النقص في عدد معلمي اللغة الانكليزية، مع اعتماد تدريسها من الصف الرابع ابتداء من العام المقبل»: النقص موجود في أشياء كثيرة، ولكن هناك برامج تطوير مستمرة للمعلمين لإيجاد البيئة التعليمية المناسبة، وبرنامج الملك عبدالله يقدّم برمجة واستراتيجية واضحة، ويقوم باستثمار كبير في المعلم، وبالتالي ينعكس ذلك على الطالب والتعليم عموماً، ومثل هذه المسألة تعتبر تدريجية، ووزارة التربية متمكنة

من برمجة اللغة الانكليزية، التي أجدها إضافة مهمة في المراحل الأولى من التعليم». وكشف أنه لا يوجد هناك قرار بالتأمين على المعلمين، مبيّناً أن وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، تعملان على دراسات حول هذا الموضوع، للاهتمام بصحة المواطن، وتحقيق حصول منسوبي الوزارة على رعاية صحيّة وإيجاد آلية مناسبة لذلك، متسائلاً: «أين المستشفيات إذا مُنح التأمين؟»، متمنياً أن يكون هناك دور أكثر فاعلية على مستوى تقديم الصحة المدرسية.
وذكر وزير التربية والتعليم، أن التبرّع بالدم يشكّل عطاء سامياً، مضيفاً: «أن يتبرع الإنسان بجزء منه عبر التبرع بالدم، فلا شك أن ذلك يعد عطاء مهمّاً وسامياً، وأجد أن تدشين حملة التبرع بالدم في ثانوية اليمامة نابع من كون المدارس جهات مهمّة، ومنها يُبنى الوطن، بجانب أن أكبر عدد من موظفي الدولة منها، وبالتالي تعمل الوزارة على أن تكون قدوة برسالتها ومسؤولياتها.»

الوزارة تتصدى للمزورة وانتحال شخصية المرأة

إلزام كتاب العدل بتلاوة مضمون الوكالات علناً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110508/Con20110508417836.htm

عبد الله الداني ـ جدة

ألزمت وزارة العدل كتاب العدل في كتابات العدل الثانية في أرجاء المملكة بالتحقق من هوية المراجعين وأهليتهم منعا لحدوث حالات التزوير وانتحال هويات أصحاب الوكالات وخصوصا من النساء.
وأوضح لـ«عكاظ» وكيل الوزارة لشؤون التوثيق الشيخ طارق العمر، أن الوزارة أكدت ضمن الأنظمة والتعليمات المبلغة إلى كافة كتاب العدل بأن عليهم التحقق من هوية أي مراجع وأهليته وتحقيق الرضا التام على محتوى محرر الوكالة.
وبين أن التعليمات تنص على أنه يجب على كاتب العدل عند إجراء الوكالات أن يتلو ماحرره على ذوي الشأن بصوت مسموع، مؤكدا أنه لا مجال لحدوث انتحال لشخصيات النساء والحالة هذه.
وأضاف «بالنظر إلى الإشكالات التي ترد إلى وكالة الوزارة لشؤون التوثيق، وإلى ما يقام في المحاكم من دعاوي حول هذا الموضوع فإن الإشكال يكمن في الثقة المفرطة من بعض المراجعين بالآخرين عند طلب إجراء الوكالات ثم الندم على صدور هذه الوكالة لأنه تبين أن الوكيل غير مؤتمن».
وعن الحلول المقترحة لتلافي هذه الإشكاليات، أوضح العمر أن الوكالة تعمل حاليا على رصد ومتابعة ما يحتاجه العمل والجهات التابعة لها من مراجعة وتطوير، لاسيما المواضيع المهمة والتي لها ارتباط بحفظ حقوق المواطنين وممتلكاتها.
وكشف عن أن الوزارة تدرس حاليا قضية الوكالات المزورة وعملية فسخ الوكالات من جميع جوانبها وجعلتها من أولوياتها؛ لكونها تمس حقوق الناس مباشرة، وضرورة معالجته على وجه السرعة، موضحا أن «وكالة شؤون التوثيق رأت معالجة الوكالات المزورة باستخدام وسائل تقنية حديثة، وفقا لمنهج الوزارة المبني على حوسبة أعمالها وتحويلها إلى إلكترونية بما يتوافق مع التوجه العام نحو الحكومة الإلكترونية».
وأفاد بأن وكالة الوزارة لشؤون التوثيق ستقوم في القريب العاجل بربط المرافق العدلية ببعضها إلكترونيا بما يمكّن جميع الجهات العدلية من الاطلاع على أي وكالة والتحقق من صحتها وعدم فسخها وإلغائها، مضيفا «الربط سيتجاوز المرافق العدلية إلى غيرها من الجهات ذات العلاقة التي يمكن أن تستفيد من هذا الربط الآلي».

الأمير تركي بن عبد الله يدشن أول جمعية أهلية للشفافية والنزاهة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630776.html

الرياض- الرياض:

دشن صاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالرحمن رئيس مجلس إدارة مؤسسة" سعفة القدوة الحسنة" أول جمعية أهلية للشفافية والنزاهة بعد صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على إنشاء المؤسسة ، المعنية بنشر ثقافة وقيم الشفافية والنزاهة بين المجتمع ومؤسساته، والدعوة إلى تطبيقها والمساعدة على ذلك .

وعبر سموه في لقاء صحفي عقده بهذه المناسبة أمس بمقر المؤسسة بالرياض عن بالغ امتنانه لخادم الحرمين الشريفين على تتويج الترخيص بعد دراسته من عدة مصالح حكومية ، وقال : إن الجمعية وجدت من الدولة المباركة لأهدافها ودعم نشاطاتها ، مضيفا أنّ قبول الدولة بقيام إحدى مؤسسات المجتمع المدني يأتي في إطار دعم وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة ، وإتاحة الفرصة للمجتمع ليؤازر التشريعات والمؤسسات الحكومية المعنية بحماية النزاهة والتحفيز عليها ومقاومة الفساد واجتثاثه من جذوره". وأوضح سمو رئيس مجلس إدارة مؤسسة سعفة القدوة الحسنة أن فكرة المؤسسة تهدف إلى تحقيق الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مبينا أن المؤسسة أقامت عددا من الأنشطة كالمحاضرات، والندوات، وورش العمل، وإصدار بعض المطبوعات التي تخدم أهدافها ، بالإضافة إلى وضع الجوائز التحفيزية للملتزمين بالشفافية وقيمها، واتخذت المؤسسة أسساً علمية ومهنية لبناء هيكلها وأنظمتها الداخلية التي تكفل حسن الأداء. وأشار إلى أن المؤسسة حرصت على أخذ مرئيات أطياف مختلفة من المجتمع للإفادة منها، بعد عقد حلقات عمل ولقاءات تشاورية مع نخب متخصصة في مناطق المملكة المختلفة نوقش فيها مختلف الموضوعات ذات العلاقة .

يذكر أن مؤسسة سعفة القدوة الحسنة سبق أن مارست أحد أنشطتها المتمثلة في جائزة سعفة القدوة الحسنة للشفافية، حيث قدمت أول جائزة لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ديوان المراقبة: أقراص ملوثة بـ فيروسات تبعثها جهات حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264346

الرياض – أحمد غلاب
اشتكى مشاركون من ديوان المراقبة العامة في ندوة أمس، من تصرفات أجهزة حكومية تجاهه، إذ ترسل إليه أقراصاً مدمجة تحوي «فيروسات إلكترونية»، وأخرى خالية من المعلومات والبيانات !
وذكر المشاركون أنه توجد لدى الديوان ترتيبات خاصة لفحص تلك الأقراص بأجهزة خارج الشبكة الخاصة بالديوان، وإعادة نسخها قبل بدء تدقيقها، مشيراً إلى أن وصول الأقراص إليه يستغرق وقتاً طويلاً. وحذروا خلال ندوة «الربط الإلكتروني بين الأجهزة الحكومية» التي نظمها ديوان المراقبة، وافتتحها رئيس الديوان أسامة فقيه أمس من تفشي الفيروسات الإلكترونية، والإضرار بالأجهزة الحكومية بعد ربط الجهات ببعضها.
وشددوا على التخلص من المشكلات المتعلقة بنسخ البيانات على الأقراص، والحصول على البيانات بسرعة وأمان، وزيادة مستوى الثقة في البيانات، والتحول الإلكتروني بشكل كامل، وسهولة إدارة البيانات. وانتقد المشاركون عدم توافر الخبرات اللازمة لدى عدد من الجهات الحكومية لتطوير الخدمات التي تقدمها لمتلقي الخدمة، وتقديمها بشكل إلكتروني، ومقاومة بعضها التغيير، ورفض تبني آلية العمل والتقنية الجديدة في تقديم الخدمات لمتلقي الخدمة بشكل إلكتروني.

المظالم يمهل أمانة جدة ٢٣ يوما لتبرير غرق فاطمة

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=53080&CategoryID=5

جدة :محمد المرعشي 2011-05-08 2:09 AM
أمهل قاضي الدائرة الخامسة بالمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة "ديوان المظالم"، مندوب أمانة جدة ٢٣ يوما لتبرير غرق الفتاة فاطمة الصعب في مياه الكورنيش بجوار ميدان النورس بجدة، ضمن دعوى والدها التي يطالب فيها الأمانة بتعويضه مليون ريال. جاء ذلك عندما طلب مندوب أمانة جدة من ناظر القضية مهلة للرد على الدعوى المقدمة من والد الفتاة، في الجلسة التي عقدها المظالم أمس لنظر القضية، وأمهله القاضي حتى الجلسة المقبلة التي حدد لها السبت ٢٧ جمادى الآخرة الجاري.
وكان والد غريقة جدة "فاطمة الصعب" قد أقام دعوى قضائية ضد الأمانة، يطالب فيها الأمانة بتعويض قدره مليون ريال، لقاء ما وصفه ضمن دعواه بإهمال الأمانة لقاء تركيبها مضخات للصرف الصحي بطريقة غير نظامية، في منطقة تكتظ بالمتنزهين، وأدت إلى غرق ابنته ذات الـ١٨ عاما في ١٦ رجب ١٤٣٠.
وأحال المظالم دعوى والد الفتاة في شعبان من العام ذاته، من الدائرة ١٣ بالمحكمة الإدارية إلى الدائرة ٥ التي نظرت الدعوى أمس، وطالبت برد واضح من الأمانة، تبرر من خلالها الدعوى التي تقدم بها والد الفتاة.

تعليم جدة تحقق مع إدارة مدرسة تسببت في فقدان ذاكرة طالبة وكسر رقبة أخرى

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110508/Con20110508417972.htm

أحمد الكناني - جدة

علمت «عكاظ» من مصادرها أن إدارة التربية والتعليم للبنات في محافظة جدة، تحقق في شكوى تقدم بها ولي أمر طالبة ضد مدرسة ثانوية، بعد إصابة ابنته بفقدان في الذاكرة واختلال في المشي بسبب تأخر إسعافها.

وقال والد الطالبة «تعرضت ابنتي للسقوط بشكل عارض ما سبب لها نزيفا دمويا من قوة السقوط، وظلت تنزف فترة طويلة دون أن تتدخل إدارة المدرسة لطلب سيارة الإسعاف لنقلها إلى أقرب مستشفى لتلقي العلاج، إضافة إلى تجاهل الاتصال بنا لمباشرة حالتها».

وطالب والد الطالبة المصابة في شكواه التي قدمها إلى مدير عام إدارة التربية والتعليم للبنات بضرورة علاج ابنته على حساب الإدارة، ومحاسبة كل من تسبب في تردي حالتها الصحية.

في المقابل، فتحت إدارة التربية والتعليم تحقيقا موسعا مع إدارة المدرسة على خلفية سقوط الطالبة، بالتزامن مع شكوى جماعية تقدم بها أولياء أمور الطالبات في المدرسة تضمنت سوء معاملة الطالبات، إضافة إلى وجود خلل في أنظمة المدرسة الإدارية.

وكشف ولي أمر طالبة أن إحدى المعلمات أجبرت ابنته على تنظيف مكيف الفصل، وأثناء عملية التنظيف سقطت من على الطاولة، ما أدى إلى إصابتها بتفكك في فقرات الرقبة، كما شملت الشكوى تعرض حقائب عدد من الطالبات للسرقة أثناء الفسحة.

واختتم أولياء أمور الطالبات بضرورة نقل بناتهم من المدرسة في حال لم تجد الإدارة حلا للمعاناة التي تتعرض لها بناتهم من إدارة المدرسة.

فلبينيون يلجؤون إلى التخييم بجوار قنصلية بلادهم طلبا للترحيل

نقلوا مشهد التكدس من كوبري الستين إلى شارع أم القرى

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=53082&CategoryID=5

جدة: حمد العشيوان 2011-05-08 6:23 AM

انتقل مشهد تكدس العمالة الوافدة الراغبة في السفر إلى بلدانها من كوبري الستين بجدة ليستقر في شارع أم القرى بالقرب من قنصلية "الفلبين"، حيث استوطنت العمالة الفلبينية على أرض بالقرب من السفارة وضربت خيامها الصغيرة رغبة في العودة إلى ديارهم.

الصورة قريبة من مشهد التكدس الذي ما زال حاضرا تحت كوبري الستين، حيث تجتمع العمالة الوافدة من الجنسيات كافة تنتظر تأشيرة الخروج بلا عودة، رجال ونساء وأطفال من جنسية واحدة فضلوا الجلوس إلى جانب قنصلية "الفلبين" حتى يحين موعد السفر، غير مبالين بحرارة الشمس، إضافة إلى المركبات التي تمر من أمامهم مشكلة إزعاجا كبيرا.

عند اقترابك من تجمع العمالة تسمع أنين وصراخ الأطفال يستقبلك من بعيد، فالحياة هناك لا تطاق خصوصا للأطفال الرضع، والسيدات حملن قطعا من الكراتين ليستنجدوا بالهواء البارد طردا للحرارة التي حولتهن إلى قطع حمراء.

لم يكن السكان القريبون من مكان تجمع العمالة الفلبينية أحسن حظا، فتجمعهم شكل خوفا على السكان الذين يطالبون بترحيلهم في أقرب وقت ممكن حتى لو تطلب الأمر تدخل الجهات المعنية في السعودية لترحيلهم بعيدا عن السكان.

وقال صالح الشهري: إن تجمعهم يثير الريبة والخوف، حيث استمر وضعهم لأكثر من ٥ أيام دون أن يرحلوا إلى ديارهم، فأصبحوا يقضون حوائجهم بالقرب من منازلنا، غير رائحة الأكل التي تشمها من مسافة بعيدة.

وطالب سيف الغامدي بتدخل الجهات الرسمية لترحيل هذه العمالة التي باتت تشكل إزعاجا للسكان القريبين من القنصلية الفلبينية.

من جهته توقف الفلبيني كاسنجر ياي أمام إشارة مرور بالقرب من قنصلية بلاده بجدة حاملا ورقة بيضاء يستنجد بها المارة للعودة إلى دياره وعلى الرغم من أن كاسنجر لا يتحدث العربية بطلاقة إلا أنه وجد أن هذه الطريقة أفضل حل لحمله هو وعائلته إلى "مانيلا."

يقول كاسنجر الذي كان يعمل مضيفا في إحدى الشركات الخاصة: "أريد العودة إلى الفلبين أنا وعائلتي بعد أن استنزفت جميع أموالي التي أحملها، وجئت إلى سفارتي كي تعيدني إلى هناك."

القنصلية الفلبينية رفضت "التعليق" على وضع عمالتها، حيث حاولت "الوطن "الحصول على رد من المسؤول الأول في القنصلية لكن دون جدوى.

وأكد المتحدث الرسمي لجوازات جدة، الرائد محمد الحسين لـ"الوطن" أن تجمع هؤلاء العمالة أمام القنصليات يختص بدوريات أمن السفارات التابع لشرطة جدة.

وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة جدة، العقيد مسفر الجعيد، أن دوريات الشرطة توجهت على الفور إلى موقع تجمع المخالفين، حيث اتخذت الاحتياطات الأمنية اللازمة لإيجاد حلول فورية بالتنسيق مع إدارة الجوازات والترحيل بخصوص تجمع المتجمهرين من العمالة الراغبة في السفر إلى بلادها .

وبيّن أنه لن يتم ترحيل العمالة إلى بلادهم مباشرة، إلا بعد مرورهم عبر قنوات رسمية عدة تشمل أخذ بصماتهم والتأكد من عدم تورطهم في أية قضايا جنائية، ومعرفة أسباب تخلفهم أو التأكد من عدم تورطهم في قضايا هروب من كفلائهم، ويجري ذلك بالتنسيق مع إدارة الجوازات بمحافظة جدة وسفارة بلادهم.

اخترن دراسة الإعلام لتأثيره على تغيير المجتمع ..

متخصصات:

نون النسوة في الصحافة السعودية لن تقصي الرجل لكنها تجاريه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418324.htm

مرام العصيمي ـ مكة المكرمة

أكد عدد من متخصصات قسم الإعلام في جامعة أم القرى، أن المستقبل سيكون أفضل لهن ولقريناتهن، مشيرات إلى أن الفاعل لـ «نون النسوة» السعودية بجوار شقيقها الرجل في مسيرة التنمية الحضارية للوطن، دون أن تلغي أو تقضي على دوره فيها ولكن تجاريه وتسانده.

وأوضحت المعيدة في قسم الإعلام أمنية بالبيد أنها اختارت قسم الإعلام عن رغبة مؤكدة وقناعة تامة لديها، قائلة إن «التحاقي بشعبة الصحافة بالذات راجع لإيماني بقوة تأثير القلم في تغيير الأمم والشعوب، وأنا سعيدة بالدراسة في التخصص الذي أرى أنه يتفق مع ميولي الخاصة، ويزيد من حماسي لتحقيق طموحاتي وآمالي في أن أكون عنصرا فاعلا قادرا بحق على إحداث التأثير الإيجابي لمصلحة الوطن».

وذكرت إحدى المتخصصات في الإعلام خديجة فدا أنها اختارت دراسة الصحافة لكون لها قوة هائلة قادرة على تغيير المجتمع، مشيرة إلى أنها تركز الآن على التوسع في مجال اكتساب الخبرات العلمية والعملية في العمل الصحافي، «أطمح مستقبلا أن أكون يوما رئيسة لتحرير واحدة من كبريات الصحف اليومية، وأن يكون لكلماتي ككاتبة صحافية صدى قوي وتأثير فاعل يسهم في تطوير مجتمعنا».

وقالت أنهار الشعيبي إن «أهم طموحاتي أن تتاح لي الفرصة لخدمة ديني ووطني ومجتمعي المحلي، وأن يصل صوتي عبر الصحافة إلى أنحاء العالم، كما أؤكد على أن نون النسوة في الصحافة السعودية ستقف جوار الرجل في مسيرة التنمية الحضارية لوطننا، دون أن تلغي أو تقضي على دوره فيها ولكن ستجاريه وتسانده».

وترى دعاء الطويرقي أن دخولها لقسم الإعلام كان وراءه سبب البحث عن آفاق معرفية واسعة على الواقع المحلي والعالمي، قائلة إنه «لا يتحقق هذا الأمر بالنسبة لي سوى من هذا التخصص وكل طموحاتي الآن أن تتاح لي الفرصة للإلمام بمفردات تخصصي على المستويين النظري والعملي»، مطالبة القائمين على أمر الأقسام العلمية المتخصصة في دراسة الصحافة السعي إلى تطوير الأقسام العلمية بما يتوافق مع التطور الهائل في مجال الدراسات الصحافية وتقنياته، وبما يهيئ المناخ لتخريج كوادر صحافية واعدة.

تدريب ٨٠٠ مرشد على اكتشاف العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418311.htm

عبدالله الصقير - جدة

شارك أكثر من ٤٠٠ مرشد طلابي من مدارس تعليم جدة أمس، في محاضرة منظمة من إدارة التوجيه والإرشاد للأكاديمي الدكتور هاني الغامدي عن مفهوم العنف وأساليب اكتشافه وكيفية التعامل معه.

وبين سالم الطويرقي مدير إدارة التوجيه والإرشاد في تعليم جدة أن المحاضرة تأتي بالتعاون مع كرسي بقشان للعنف الأسري في جامعة الملك عبدالعزيز، حيث خصصت لجميع المرشدين الطلابيين في مراحل التعليم العام، وتقام على مدى يومين بواقع ٤٠٠ مرشد في اليوم الواحد، وهي ضمن برامج رعاية السلوك الذي تنفذها وزارة التربية والتعليم ممثلا في تعليم جدة.

وقال سالم الطويرقي إن إدارة التوجيه والإرشاد تحرص على نشر مفهوم العنف وأساليب اكتشافه والتعامل معه، خصوصا أن أبناءنا الطلاب معرضون للعنف بشتى أنواعه وفي مختلف المواقع، الأمر الذي يوجب علينا في التربية والتعليم اكتشاف هذه الحالات والتعامل معها خاصة أن الكثير من الطلاب لا يستطيع أن يبوح بما يتعرض له من عنف.

د.أباالخيل يدشن موقع ندوة المخدرات حقيقتها وطرق الوقاية والعلاج

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٩
http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article631086.html

الرياض/الرياض

دشن مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أباالخيل أمس الموقع الإلكتروني لندوة المخدرات (حقيقتها وطرق الوقاية والعلاج (بحضور الدكتور أحمد بن يوسف الدريويش وكيل الجامعة رئيس الجنة الإعدادية لندوة المخدرات .

وعبر د.أباالخيل عن سعادته بتدشين هذا الموقع وما احتواه من روابط وموضوعات معلوماتية وخدمات الكترونية، منوهاً بالدعم والاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني –حفظهم الله- لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والجمعيات العلمية، ومثمناً جهود اللجنة المنظمة لندوة في سعيها المستمر للتطور والرقي لتحقيق الأهداف المرجوة منها وأن هذا الموقع الذي سيخدم المتخصصين والمهتمين بمجال المخدرات وأضرارها .

ويحوي الموقع العديد من الروابط التي تتعلق بتعريف بالندوة، وأهدافها ومهامها، ومحاورها، والضوابط العامة للمشاركة فيها وكيفة التواصل والمشاركة، ومكان ومواعيد الندوة، والجهات المشاركة.واحتوى على العديد من النماذج المختلفة.

بحضور مسؤولين في وزارة التربية

محافظ الزلفي يدشن ملتقى الطفولة الوطني الأول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٩
http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article631076.html

الزلفي – منصور الرميح ، حمود العمار

دشن محافظ الزلفي الأستاذ زيد بن محمد آل حسين مساء السبت فعاليات ملتقى الطفولة الوطني الأول الذي تنظمه إدارة التربية والتعليم بالمحافظة ويستمر حتى الأربعاء وقد حضر الافتتاح وكيل الوزارة للتعليم الدكتور عبدالرحمن البراك. وعدد من المسؤولين ومديري التعليم بالمحافظات المجاورة. وبعد قص الشريط قام محافظ الزلفي والحضور بجولة على المعارض المنفذة في أسواق (ستي مول) واطلعوا على معروضاتها المتنوعة ثم زاروا برنامج تعليم السباحة والغطس بنادي الزلفي وبرنامج تدريب الفروسية للطلاب ومدينة الألعاب الترفيهية بعد ذلك بدأ الحفل الخطابي بالقرآن الكريم ثم ألقى مدير التربية والتعليم الأستاذ محمد بن عبدالله الطريقي كلمة قال فيها: إن إقامة الملتقى تأتي استشعاراً من الإدارة لأهمية مرحلة الطفولة سواء من حيث توفير متطلبات الأطفال واحتياجاتهم التربوية والاجتماعية والصحية والترفيهية، وكذلك العناية بتدريب المتعاملين مع هذه المرحلة السنية من معلمين ومرشدين وأولياء أمور وتعريفهم بالخصائص النفسية للأطفال وما تتطلبه من مهارات وأدوات خاصة فيما أشاد وكيل الوزارة للتعليم في كلمته بهذه الخطوة من إدارة التربية والتعليم وعدها من الجهود المميزة في مجال العناية بالنشء، تلا ذلك قصيدة للشاعر عبدالله الدويش، ثم قدم مجموعة من الطلاب لوحة إلقائية بعنوان (طموح طفل)، وفي ختام الحفل تم تكريم الرعاة والداعمين والجهات المتعاونة .

كما أقيم بالتزامن حفل افتتاح الفعاليات النسائية للملتقى في مسرح تعليم البنات على شرف وكيل الوزارة للشؤون التعليمية الدكتورة هيا العواد وبحضور مدير عام الإعلام التربوي حصة الزامل ومدير عام رياض الأطفال حصة الدباس ورئيس اللجنة الوطنية للطفولة هاجر نياز وقد بدأ الحفل بالقرآن الكريم، فنشيد ترحيبي، ثم ألقت مساعدة مدير التربية والتعليم لتعليم البنات نورة الفرهود كلمة رحبت فيها بضيوف الحفل وأشارت إلى الفعاليات المتنوعة التي يقدمها الملتقى لشريحة مهمة من المجتمع، فيما هنأت الدكتورة العواد في كلمتها القيادة بمناسبة الذكرى السادسة للبيعة ثم أوبريت بعنوان (الطفولة في أحضان الوطن)، وفي الختام تم تدشين المعارض المصاحبة وهي: المعرض الصحي ومعرض الكتاب ومعرض الألعاب التعليمية ومرسم الطالبات، وعلى صعيد الفعاليات المنفذة فقد أقيمت دورات تدريبية ولقاءات لكل من: ياسر الحزيمي وأيمن العقباوي ونصر الدين محروس وأيمن أبوظهير والدكتور موسى آل زعله، كما نفذت ورشة عمل بعنوان (الأمان الأسري) بقيادة هيا العبيد وعمشاء النداوي وكذلك محاضرة موجهة للأمهات في مدرسة تحفيظ القرآن الابتدائية الثالثة، فيما تابع الأطفال مسرحية بعنوان (الذئب والغابة السعيدة) على مسرح الإدارة وشاركوا في العديد من المسابقات الثقافية والترفيهية التي شهدها مقر الملتقى على طريق الملك فهد .

هذا ويشتمل برنامج اليوم الاثنين على عدد من الفعاليات المتنوعة حيث تشهد قاعة الاجتماعات بالإدارة ندوة صحية بعنوان "أسس التغذية الصحية للطفل، ودورة في الحاسب الآلي بمركز التدريب الطلابي، وبعد العصر مسابقات للأطفال في المقر الرئيسي للملتقى، ودوري في كرة القدم ومسابقات رياضية متنوعة في مدارس الملك عبدالله وعمر بن عبدالعزيز والفيصلية وتدريبات الفروسية في نادي الطلاب، وتدريبات السباحة والغطس في نادي الزلفي، وبعد المغرب تعرض مسرحيتا (أهلا منصور، الكشاف ميمون) على مسرح الإدارة .

وفي الفعاليات النسائية معرض للألعاب والوسائل التعليمية، وندوة "أسس التغذية الصحية للأطفال"، وورشة عمل حول دور مسرح العرائس في التعليم للدكتورة دعد الناصر، وندوة للأمهات في الروضة الأولى، وورشة عمل للطالبات في الابتدائية الثالثة، وفي الفترة المسائية باستراحة اليمامة عروض مسرحية وألعاب متنوعة وشخصيات كرتونية، ثم محاضرة للدكتورة دعد الناصر بعنوان "دور القراءة الفاعلة في تنمية شخصية الطفل ".

الأمانة تنفي مسؤوليتها عن غرق الصعب وترمي بالكرة في مرمى الشركة الوطنية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٦
http://www.al-madina.com/node/302816

هتان أبو عظمة - جدة

نفت أمانة محافظة جدة أي مسؤولية عليها في غرق الشابة فاطمة الصعب في بحر جدة، ورمت بالكرة في ملعب شركة المياه الوطنية مؤكدة أن المياه الجوفية مسؤولية الشركة و لا علاقة للأمانة بها، وهو الأمر الذي رفضه علي الصعب (والد الغريقة) مبيناً أن جميع اللوحات في الموقع عليها توقيع أمانة جدة.

وأمام هذا الواقع طلب ممثل الأمانة لدى نظر القضية في المحكمة الإدارية بجدة (المظالم) يوم أمس الأول، التأجيل حتى يتم التأكد من المسؤولية واللوائح المنظمة لهذا الشأن، ووافق ناظر القضية على إعطاء مهلة للأمانة إلى نهاية الشهر المقبل لتقديم دفوعاتها في هذا الشأن.

وكانت فاطمة الصعب قد لقيت مصرعها غرقاً قبل عامين، شمال دوار النورس وقامت فرق الإنقاذ بالبحث عنها حتى تم العثور على جثتها مدفونة تحت الطين، وأرجعت نتائج تحقيقات حرس الحدود بمنطقة مكة المكرمة سبب الغرق إلى تعثر الضحية بدفقة قوية من مياه جوفية كانت تخرج من ماسورة ممتدة في عرض البحر عندما كانت تسير على قدميها، ووجد حرس الحدود جثتها بعد ١٢ يوماً من البحث المتواصل بمشاركة الدفاع المدني والبحرية السعودية.

ورفع والد الضحية دعوى قضائية ضد أمانة محافظة جدة بعد انتهاء مراسم العزاء مطالبا بمبلغ مليون ريال كتعويض عن الآثار النفسية والبدنية التي تعرضت لها الأسرة والوضع السلبي الذي كانوا عليه وقت البحث عن الجثة في البحر من قبل الجهات المختصة.

إلى ذلك امتنع المركز الإعلامي في أمانة محافظة جدة لدى اتصال" المدينة" به عن التعليق على القضية ما دامت منظورة لدى القضاء، مفضلا الانتظار حتى صدور حكم نهائي فيها، منعا للتأثير على سير القضية.

اتهمه بالتسبب في إعاقته مقابل ٥٠ ألف ريال

الشؤون الصحية تحقق في شكوى مريض ضد مستشفى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418309.htm

حسين هزازي - جدة

تحقق مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة، مع مستشفى خاص تسبب في إعاقة مريض في العقد الثالث من عمره، بعد إجراء عملية جراحية لقدمه اليسرى، وإجباره على دفع ٥٠ الف ريال قيمة العلاج.

وأوضح لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في الشؤون الصحية في جدة، أن إدارة الرخص الطبية استقبلت الشكوى برقم ٢٩٧٤٨، وأحيلت إلى اللجنة المختصة لمتابعتها والتأكد من مصداقيتها، وبين أن اللجنة طلبت ملف المريض من المستشفى الخاص، لمعرفة تفاصيل العملية الجراحية التي أجريت له، والتحقق من الاتهام الموجه منه ضد المستشفى وتسببها في إعاقته، وأضاف المصدر أن المريض كان يعاني من تيبس شديد في مفصل الركبة اليسرى مع خشونة ويحتاج إلى مفصل اصطناعي.

من جهته قال المشتكي حمد ذياب، أنه أصيب بكسر في الركبة اليسرى إثر حادث مروري، وأجرى فحصاً في عيادة متخصصة في العظام والعمود الفقري، وأوصت الفحوصات بأنه يحتاج إلى مفصل صناعي بقيمة ٥٠ ألف ريال يمكنه من المشي، وأشار إلى أنه تم الاتفاق على المبلغ المذكور، وبعد إجراء العملية عانى من آلام شديدة، وأصبح يعتمد على العكاز في المشي، وهو ما يتعارض مع ما ذهب إليه أطباء المستشفى من أنه سيمشي طبيعياً دون استخدام العكاز، مشيراً إلى أنه راجع العيادة للتحقق من نجاح العملية إلا أنه طرد من المستشفى دون الحصول على أية إجابات.

الانتخابات تؤزم بلدي حفر الباطن... والرئيس يرفض الاتهام بالتقصير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264611

حفر الباطن – إبراهيم السليمان

قال رئيس المجلس البلدي في محافظة حفر الباطن الدكتور عادي العادي إن «المجلس البلدي في دورته الحالية حقق انجازات كبيرة، تمثلت في رفع الموازنة سنويا والمصادقة عليها من قبل المجلس، ما أعطى المجلس الحرية الكاملة لمناقشة أولويات الموازنة المخصصة للبلدية، ما أثمر ايجابيا عن المشاريع القائمة، وتلك التي تمت ترسيتها على المقاولين.«

وأضاف أن «المجلس اهتم في دورته بإعطاء مداخل المدينة اهتماما كبيرا، وزيادة الرقعة الزراعية وتنمية الأنشطة الترفيهية»، مضيفا «تم الانتهاء من إنشاء أربعة مشاريع لتحسين مداخل حفر الباطن منذ عام ٢٠٠٧، وتضمنت مشروع تحسين وتجميل مداخل طريق الشمال، بقيمة إجمالية تجاوزت تسعة ملايين ريال، وتنفيذ مشروع تحسين مداخل الشمال جنوباً، في المرحلة الثانية، بقيمه إجمالية بلغت أكثر من مليوني ريال، والانتهاء من مشروع مداخل المحافظة في طريق الرياض من إشارة الكوبري وحتى إشارة النايفية»، و»تحسين وتطوير المداخل من تقاطع شارع سعد بن سهل مع شارع الملك عبد العزيز، وحتى نهاية المخططات السكنية في اتجاه الجنوب، بقيمة إجمالية تجاوزت ١١ مليون ريال، ويجري الآن تنفيذ مشروع في طريق الشمال في الضفة الشمالية من الطريق، بقيمة إجمالية تجاوزت تسعة ملايين ريال، ومشروع بطريق الملك خالد (مدخل طريق الكويت) وبلغت قيمته الإجمالية أكثر من ١٤ مليون ريال.«

وذكر أن «المجلس البلدي حرص على توفير حدائق داخلية في المدينة، لأجل استمتاع الأهالي وتقضية أوقات الفراغ في جو آمن مملوء بالمناظر الطبيعية الجميلة، وقد وقع اختيار أعضاء المجلس على مواقع لتكون حدائق داخلية»، مضيفاً أن «اللجان المشتركة بين المجلس البلدي والبلدية أدت دوراً بارزاً في إنجاح العمل الذي تم تكليفهم به .«وكشف العادي عن المعلومات ردا على ما يراه كثيرون من الأهالي بعدم عمل المجلس أي إضافة إلى المحافظة في السنوات الأربع الماضية، بل يحمله البعض مسؤولية الحال التي وصل إليها حفر الباطن، كونهم خلاف موظفي البلدية، وتم انتخابهم لتلمس حاجات المواطنين ما حدا ببعض الأعضاء إلى الخروج عبر الصحف، منتقدين بعض ما يحصل في المحافظة في موقف يراه البعض محاولة إبراء ذمة أمام المواطنين.

وعبر عضو المجلس البلدي مقعد الحربي في وقت سابق عن «صدمته من إجابة أمين الشرقية، أثناء زيارته إلى المجلس البلدي، حين سأله عن رأيه في مداخل حفر الباطن، التي طرحها المجلس البلدي غير مرة، إذ كان جواب العتيبي أن «المداخل تتحسن يوماً بعد آخر، وهذا واضح، إلا أن أحداً لم ير هذا التحسن»، ورأى أن «مكمن الغرابة أنه لا يوجد أي مشروع على أرض الواقع»، مضيفاً «يفترض في الأمين متابعة المقصرين.«

وذكر الحربي لـ»الحياة» أن «العتيبي لا يعلم أن المداخل لم تشهد أي تطور، ولا توجد لها مشاريع، لكنه يقدم إجابة تتوافق مع منظور رؤساء البلديات، إذ يقوم بعضهم بتغطية الإخفاق، بدلاً من إصلاحه»، مضيفاً «تمنيت أن يكون جوابه أن «هناك أولويات لدينا، حتى وإن كان تهرباً على الأقل، وليس التهجم واتهام الأعضاء بالعمى.«

تشمل الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي

خادم الحرمين يوافق على قرارات مجلس التعليم العالي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٩
http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article630814.html

الرياض - واس

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي -حفظه الله- على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته (الرابعة والستين). صرح بذلك معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري موضحاً أن المجلس وافق على "الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (آفاق) ١٤٥٠هـ - ٢٠٢٩م، وهي خطة طويلة المدى لمدة (٢٥) سنة للتعليم فوق الثانوي بهدف الارتقاء بالجوانب الايجابية، ومعالجة التحديات الحالية، والمستقبلية، حيث تلتزم "آفاق" بعدة مبادئ من أهمها الشريعة الإسلامية، والتخطيط المبني على الرؤية المستقبلية، والمواءمة مع الخطط الوطنية وخطط القطاعات الأخرى ذات العلاقة، ومواكبة التوجهات والتجارب العالمية في التعليم العالي، وتوسيع مشاركة ذوي العلاقة وتضمين تطلعاتهم، وبناءً ثقافة التخطيط الاستراتيجي في الجامعات، والالتزام بالجودة وضمان تحقيقها. وأبان معالي وزير التعليم العالي أن المجلس وافق على إعادة هيكلة أقسام كل من كلية التصاميم والفنون, وكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل وذلك بتعديل أقسام كلية التصاميم والفنون لتتضمن قسم التصوير التشكيلي والطباعة، وقسم النحت، وقسم التصميم الداخلي، وقسم التصميم الجرافيكي والوسائط الرقمية، وقسم الابتكار وتصميم المنتجات، ونقل "قسم الملابس والنسيج" من "كلية الاقتصاد المنزلي" إلى "كلية التصاميم والفنون" وتعديل اسمه إلى "قسم تصميم الأزياء والنسيج". ووافق المجلس على إنشاء كلية المجتمع بمحافظة بدر التابعة لجامعة طيبة, وتضم أقسام العلوم الطبية وتقنياتها، وعلوم الحاسب والمعلومات، والعلوم الهندسية وتقنياتها، والعلوم الإدارية والمالية وتقنياتها، وتحويل بعض الشعب بقسم التربية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى أقسام علمية تخصصية، وتأسيس قسم التربية الخاصة بذات الكلية، وقسم إدارة الأعمال بكلية العلوم والآداب بالنماص التابعة لجامعة الملك خالد، وقسمين مساندين لا يمنحان درجة علمية بكلية العلوم الإدارية بجامعة الدمام؛ أحدهما "قسم الاقتصاد" والآخر "قسم الأساليب الكمية"، وإنشاء مركز التنمية المستدامة في جامعة القصيم، ومركز الإرشاد الجامعي بجامعة طيبة، وعمادة شؤون المكتبات بجامعة الخرج، وتعديل اسم "عمادة التطوير الأكاديمي" بجامعة حائل إلى "عمادة الجودة والتطوير"، وتعديل اسم "قسم التربية "بكلية التربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدا لرحمن إلى "قسم أصول التربية ."

وأقر المجلس مشروع مذكرة التفاهم بين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وبين جامعة أكاديا الكندية .

ووافق خادم الحرمين الشريفين على قرارات المجلس الخاصة بتكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس وكلاء لبعض الجامعات وهم الدكتور محمد بن سعد آل حمود وكيلاً لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن للشؤون الأكاديمية، وتكليف الدكتور سليمان بن عبدالعزيز اليحياء وكيلاً لجامعة القصيم للتخطيط والتطوير والجودة، وتكليف الدكتور مساعد بن عبدالمنعم العبدالمنعم وكيلاً لجامعة شقراء للدراسات العليا والبحث العلمي. وأقر المجلس إنشاء وكالة جامعة الملك خالد للمشاريع، وتكليف الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الشهراني وكيلاً لها، وإنشاء وكالة جامعة طيبة للأعمال والإبداع المعرفي، وتكليف الدكتور عصام بن حسن عويضه وكيلاً لها، وإنشاء وكالة جامعة الدمام للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع. وبين معالي وزير التعليم العالي أن المجلس وافق على رفع عدد من التقارير السنوية لبعض الجامعات إلى رئيس مجلس الوزراء، وذلك وفق ما يلي :التقرير السنوي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للعام الدراسي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، والتقرير السنوي لجامعة الملك عبدالعزيز للعام الدراسي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، والتقرير السنوي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن للعام الدراسي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، والتقرير السنوي لجامعة جازان للعام الدراسي

١٤٣٠/١٤٣١ه، والتقرير السنوي لجامعة الجوف للعام الدراسي ١٤٢٩/١٤٣٠ه، والتقرير السنوي لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١ه، والتقرير السنوي لجامعة الحدود الشمالية للعام الدراسي1429/1430 ه وأوضح معاليه أن المجلس وافق على تمديد خدمة (٢٣) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات. ورفع معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على تفضله بدعم المؤسسات التعليمية وتوجيهها نحو التخطيط المستقبلي الأمثل لخدمة الوطن والمواطن وقيادته السامية الرشيدة. وأكد الدكتور العنقري أن تفضل خادم الحرمين الشريفين بالموافقة على هذه القرارات يأتي تجسيداً لاهتمامه السامي الكريم واهتمام سمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني -حفظهم الله- بمسيرة التعليم في هذا الوطن المجيد، وازدهارها، وتسخير كافة الإمكانات لتطويرها وبما يمكنّ من الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة وقادرة على العطاء في سبيل خدمة وبناء الوطن والمواطن والسير به لآفاق الرقي والتطور.

إحالة وافد حرر شيكاً بـ ٣.٥ مليون إلى التحقيق والادعاء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264588

المدينة المنور ة - إبراهيم الجابري

أحالت شرطة منطقة المدينة المنورة مقيماً من الجنسية العربية في العقد الثالث من العمر إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة لمواصلة التحقيق معه بحسب الاختصاص، لتحريره شيكات من دون رصيد تقدر بحوالى ٣,٥ مليون ريال مقابل مبلغ تم قبضه من إحدى المواطنات.

ووفـــقاً للناطق الإعلامي لشرطة المدينة العميد محسن بن صالح الردادي أنه تبين للمواطنة عند مراجعتها للبنك أن الشيكات التي حررت لها من المقيم من دون رصيد، مما دعاها إلى تقديم بلاغ للجهات الأمنية بشرطة المنطقة عن المقيم محرر الشيك الذي تم القبض عليه وجرت إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لتطبيق النظام في حقه.

قال إن لدى وزارته ٣٠ مبادرة سيعلن عنها في ظرف عام

وزير العمل لرجال الأعمال: سنوقف تأشيراتكم ورخص العمل إذا لم توظفوا السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٩
http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article630999.html

الرياض – فهد الثنيان تصوير – بدر الحرابي

هدد وزير العمل المهندس عادل فقيه في تصريحات جادة أمس قطاعات ومرافق القطاع الخاص بأكمله بإيقاف الاستقدام عنها وعدم تجديد رخص العمل للعمالة الوافدة لتلك المنشآت والسماح لهم بالانتقال الى أي منشأة أخرى لمخالفي النظام الجديد الذي اعلنته الوزارة بهدف توطين الوظائف للسعوديين بشكل جاد عبر برنامج «نطاقات» والذي يضع معايير جديدة وملزمة لتقييم المنشآت في توطين الوظائف ويفرق في التعامل بين منشآت القطاع الخاص ذات معدلات التوطين المرتفعة والأخرى غير الراغبة في التوطين من خلال ربط البرنامج بمصفوفة متدرجة من الحوافز والتسهيلات التي تتأهل لها المنشآت حسب معدلات توطين الوظائف بها .

ويصنف البرنامج الجديد منشآت القطاع الخاص إلى ثلاثة نطاقات ملونة « الخضراء والصفراء والحمراء « حسب معدلات التوطين المحققة بتلك المنشآت بحيث تقع المنشآت المحققة لنسب توطين مرتفعة في النطاق الأخضر، بينما تقع المنشآت الأقل توطينا في النطاقين الأصفر ثم الأحمر على التوالي حسب معدلات التوطي، حيث سيتم حرمان المنشآت الواقعة في النطاق الاحمر من تجديد رخصة عمل العمالة الوافدة كما ستمنح المنشآت الواقعة في النطاق الاخضر حرية انتقاء وتوظيف ونقل كفالة العمالة الوافدة من المنشآت الواقعة في النطاقين الاحمر والاصفر دون موافقة صاحب العمل .

وأكد وزير العمل أن معدلات التوطين ببرنامج «نطاقات» راعت خصوصيات أنشطة وأحجام العمالة بالمنشآت، وتمت دراستها في العديد من ورش العمل واللقاءات التي ضمت ممثلين عن الوزارة والمختصين بتنمية الموارد البشرية والاقتصاديين وممثلي القطاع الخاص .

وقال: الوزارة تهدف من خلال برنامج «نطاقات» إلى استخدام معدلات توطين الوظائف كميزة تنافسية بين منشآت القطاع الخاص تؤهل المنشآت الملتزمة والواقعة داخل «النطاق الأخضر» من الحصول على حزمة من التسهيلات والمحفزات، مما يسهل من معاملاتها العمالية ويعطيها المرونة الكافية لتحقيق مستويات نمو متصاعدة .

ونوه بأنه خلافاً لبرامج التوطين السابقة، يفرق برنامج «نطاقات» بين المنشآت الخضراء الملتزمة بمعدلات التوطين وتلك الحمراء المقاومة له من خلال مصفوفة الحوافز الذكية التي تتأهل لها المنشآت «آليا» والتي تكافئ المنشآت الخضراء وتمنع التسهيلات عن المنشآت الحمراء وتعطي مهلة للمنشآت الصفراء لتتمكن من تعديل أوضاعها قبل حرمانها من تلك الخدمات .

وأشار الوزير إلى أن الوزارة سوف تعلن عن تفاصيل تقييم المنشآت في التاسع من شهر رجب القادم والتصنيف النهائي للمنشآت، مؤكدا على المنشآت القيام من الآن وحتى حلول ذلك التاريخ باستكمال تسجيل موظفيها السعوديين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لضمان احتسابهم في معدلات التوطين مما يرفع من درجة تقييم التوطين بالمنشأة، حيث ستعتمد وزارة العمل في تقييم نسب التوطين بمنشآت القطاع الخاص على قاعدة بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والذي سيحتسب آليا في الموقع الإلكتروني للوزارة. وأضاف أن خادم الحرمين الشريفين وجّه بإعتماد توفير ١٠٠٠ وظيفة جديدة ليتم تعيين مفتشين إضافيين على مستوى المملكة من أجل الاستعانة بهم في برنامج» نطاقات .«

واضاف: إن كنا قادرين على استيعاب أكثر من ٨ ملايين عامل وافد، فلماذا لا نستطيع استيعاب عُشر هذا العدد خاصة أن طالبي الوظيفة هم من أبناء وبنات هذا البلد؟ هذا ليس انتقاصاً من دور العمالة الوافدة، ولكن تأكيداً لحق مواطنينا في

الحصول على وظائف تؤمن لهم سبل العيش الكريم، ونحن مصممون كوزارة على تحقيق اختراق حقيقي على جبهة التوطين الوظيفي .
وتابع فقيه: لا يعقل أن يقوم صاحب العمل بالاستعانة بأفضل الاستشاريين والتقنيات والمواد في التخطيط لأي مشروع، ولكن حينما يتعرض لتحدي توفير العامل البشري يكون الاختيار والاتجاه دائما إلى إستقدام العمالة الوافدة، ولا يتم التخطيط بنفس الجودة لتدريب وتطوير العمالة الوطنية في الوقت الذي يجب أن نعي فيه أن الاستثمار في استقطاب وتطوير وتدريب الموارد البشرية له نفس الأهمية التي نتعامل بها مع إتقان إدارة كافة العناصر الأخرى المكونة لأي مشروع اقتصادي ناجح .
وأوضح أنه وبالرغم من كل الجهود الرسمية الحثيثة إلا أن خطط توطين الوظائف بالقطاع الخاص السعودي في السابق لم تلق النجاح المنشود لأسباب عديدة ومركبة .
وأضاف: لم تتجاوز نسب العمالة الوطنية بالمنشآت الخاصة حاجز الـ ١٠% من إجمالي قوة العمل بالسوق بالرغم من أن ٨٤% من إجمالي العمالة الوافدة إلى المملكة تحمل شهادات الثانوية فقط ومن غير المتخصصين، أي أن بالإمكان إحلالها بالعمالة الوطنية تدريجياً وبالتعاون مع القطاع الخاص.

تعليم الرياض تقبل سعوديين قدموا من الخارج لظروف قاهرة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264700

الرياض - سعد الغشام
فتحت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض باب القبول للطلاب السعوديين القادمين من الدول التي شهدت أحداثاً اضطرتهم إلى مغادرتها، في جميع المدارس التابعة لها للمراحل التعليمية الثلاث، مشددة على المدارس تسهيل قبولهم ومعالجة وضع اختباراتهم بحسب مرحلتهم الدراسية. وأوضحت الإدارة في تعميم لها أمس أن طلاب المرحلة الابتدائية سيتم تقويمهم في المهارات المقررة للفصل الدراسي الأول تدريجياً خلال الفصل الدراسي الثاني، مشيرة إلى أنه بالنسبة إلى طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية يتم تمكينهم من الانتظام في المدارس لتأدية الاختبارات النهائية مع بقية زملائهم، على أن ترصد لهم الدرجات نفسها التي يحصلون عليها كمعدل للفصل الدراسي الأول.
من جهة أخرى، أعلنت الإدارة فتح باب التسجيل لطلاب الصف الأول الابتدائي للعام الدراسي المقبل، بشرط إكمال الطفل ست سنوات في أول يوم من بداية العام الدراسي المقبل الذي يبدأ في ١٤٣٢/١٠/١٢هـ الموافق ٢٠١١/٩/١٠، ويستثنى من السنّ النظامية المحددة في الفقرة السابقة من تقلّ أعمارهم عن ست سنوات بـ٩٠ يوماً ممن كان تاريخ ميلاده ١٤٢٧/١/١٤هـ الموافق ٢٠٠٦/٢/١٣، فما قبله، مع ملاحظة عدم تجاوزه مهما كانت الأسباب والمبررات. ودعت مديري مكاتب التربية والتعليم إلى توجيه المدارس بتوعية أولياء الأمور بقواعد القبول وعدم تجاوزها، مع تكليف المشرفين التربويين بإجراء مسح ميداني على جميع المدارس الابتدائية حكومية وأهلية للتحقق من عدم قبول أي طالب لا تنطبق عليه هذه القواعد ورفع نتيجة المسح لإدارة الاختبارات والقبول بعد الانتهاء من المسح الميداني، لافتة إلى أن الطلاب الذين تجاوزت أعمارهم سن ٨ سنوات يتم معالجة وضعهم بحسب ما ورد في دليل القبول والتسجيل.

توصية بحماية الفتيات عن طريق الرقابة غير المباشرة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264716

انطلاقاً من نتائج البحث الميداني المتمثل في الاستبانة أوصت الطالبتان غادة المقرن ولولوة البريك في دراستهما بضرورة بث الوعي الفكري بآثار الإعلام السلبية والكشف عن أوجه التغريب في البث الفضائي الحالي للأجيال المستهدفة. ودعتا إلى تضافر جهود المؤسسات التربوية كافة في دعم البرامج الهادفة، وأكدن على بناء الخلفية الدينية التي تمثل وقاية وتحصيناً للأجيال تجاه ما يتعرضون له من فتن الإعلام المعاصر. إلى جانب التركيز على دور الأسرة في حجب القنوات الفاسدة وحماية الفتاة من خلال الرقابة غير المباشرة، وتكثيف جهود المربين في توعية المراهقات والمشاركة في البرامج الهادفة، ودعم المناهج الدراسية لتكون جدار صد للغزو الإعلامي، إضافة إلى التأكيد على دور وزارة الإعلام في بث البرامج الإعلامية المنضبطة والهادفة وترويجها بين أوساط الفتيات.

ويعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية المسحية، إذ يهدف إلى وصف الظاهرة واستجواب أفراد العينة ثم تحليل استخلاص الاستنتاجات المتضمن لمشكلة البحث.

كما تناول البحث تحليل وتفسير البيانات المستخلصة من الأدوات المنهجية على مفردات مجتمع البحث المتمثلة في استبانه لطالبات مدارس ابن خلدون (عرقة) المرحلة المتوسطة والثانوية.

وكذلك تفسير وتحليل محتويات دليل المقابلة المطبقة على الخبراء والمختصين العاملين في مجال التربية وتبلورت النتائج العامة للبحث في ضوء الإجابة على أسئلة البحث المتمثل في:

<ما أثر الإعلام على النواحي السلوكية والفكرية للفتاة المراهقة ؟

-جاءت الجداول رقم (١،٢،٣،٤،٥) لتجيب على هذا السؤال على النحو التالي: الإعلام يؤثر على الناحية السلوكية والفكرية من خلال المشاهدة المستمرة للتلفزيون وتأثيره على علاقات الفتاة المراهقة سلوكياً وفكرياً.

<ما الأثار السلبية للإعلام على الفتاة المراهقة؟

-الإعلام يؤثر سلبياً على تفكير وشخصية الفتاة المراهقة لكنه لا يؤثر معتقداتها الدينية.

<ما الآثار الإيجابية للإعلام على الفتاة المراهقة ؟

-ليس هناك آثار إيجابية مرضية في اكتساب الطالبة للمعارف والمهارات واستثمار الوقت من خلال الإعلام.

<ما أهم البرامج التي تحرص الفتاة على مشاهدتها في القنوات الفضائية؟

-احتلت الأفلام والمسرحيات والمسلسلات المرتبة الأولى في البرامج التي تحرص الفتاة المراهقة على مشاهدتها، ثم الأغاني والمنوعات، تليها البرامج الرياضية، بعد ذلك الدينية وأخيراً العلمية والتعليمية.

<ما أهم المقترحات الملائمة في توجيه سلوك وتفكير الفتاة المراهقة نحو الإعلام؟

-جاءت إجابة الخبراء والمختصين في مجال التربية على هذا السؤال في دليل المقابلة التالي: اتفاق الخبراء والمختصين في أن الإعلام له دور إيجابي وسلبي، ويقترحون توجيه سلوك وتفكير الفتاة المراهقة من خلال الاهتمام ببناء شخصيتها وصقلها لتكون مواطنة صالحة قادرة على خدمة دينها ووطنها وبيتها غير عابئة بالتيارات الخارجية قادرة على رفض ملا يتناسب مع قيمها وعاداتها لتكون جدار صد داخلي نابع من ذاتها لتتميز بالاتزان الفكري والسلوكي مما يسهل عملية رفض ما لا يتناسب مع قيمنا وعادتنا.

ضمن أنشطة كرسي خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي

أكاديمية تدعو إلى دعم دور المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418307.htm

سعود البركاتي ـ جدة

أكدت الدكتورة خديجة بنت عبدالله سرور الصبان أن غياب الوعي بحقوق المرأة وواجباتها، إضافة لتهميش دورها اجتماعيا، يشكلان عقبة أساسية في نشرها لثقافة الاعتدال في محيطها الاجتماعي.

وطالبت في محاضرتها «دور المرأة في نشر ثقافة الاعتدال» ضمن فعاليات وأنشطة كرسي الأمير خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي، بدعم دورها على كافة الأصعدة وصولا لتأدية دورها على أكمل وجه في هذا الجانب.

ودعت الدكتورة الصبان في محاضرتها إلى التوجه نحو التأهيل الجيد للمرأة، كونها جزءا مهما وفاعلا في المجتمع، فإذا قويت وتعلمت ونالت حقوقها كاملة استطاعت المساهمة بفاعلية في بناء المجتمع واستقراره، وأكدت على تدعيم المرأة وجهودها في هذا السبيل، والسعي إلى تفعيل دورها بتوفير كل الوسائل الممكنة في هذا الأمر.

واستعرضت عدة نماذج من الحضارة الإسلامية والعربية، وكيف استطاعت أن تكون مؤثرة في مجتمعاتها بشكل إيجابي، وتركزت النماذج حول صورة إدراك المرأة لحقوقها، وصورة المرأة في التربية المتوازنة، وصورتها في التعامل المتوازن المعتدل.

رحلات بحث عن كُلى... هرباً من عذابات غرف الغسيل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264665

عندما ترتبط الحياة بجلسة أو ثلاث أسبوعياً أو خمس في أحيان أخرى، فإن التعبير عن الألم والمعاناة يكون «مستحيلاً». عندما تتوقف الحياة على الظفر بعضو لا يتجاوز حجمه بضع سنتيمترات مكعبة، ويفغر الموت فاه بانتظار الفرصة، يصبح للحياة معنى آخر.

المصابون بالفشل الكلوي في قصصهم من المعاناة ما يجفف المآقي. حياتهم المليئة بـ«الألم» مبنية على «الأمل» المتجدد، والساعة في حياتهم بحسبان، فمواعيد «الغسيل» «لا تنتظر أحداً، لكن المشكلة الأكبر التي يعاني منها المصابون، خصوصاً أولئك الذين يعيشون في الأقاصي والنواحي هي ضعف تجهيز المراكز الطبية في مدنهم، وعدم توافر الإمكانات الكافية.

كلما اشتد بهم التعب، وضاق الصبر بالصابرين، يبدأ الإنسان بالبحث عن بديل، ذلك البديل الذي قد يمنحه «حياة أخرى»، أو يعاونه في التخلص من الألم، وربما يكبر الطموح وينمو على شكل غصن يحمل ثمرة الصحة والعودة إلى الحياة. لكن «الحلم» أحياناً يؤدي إلى هلاك محقق إن لم يكن مدروساً.

في تحقيق من حلقتين تفتحه «الحياة» عن الفشل الكلوي وزراعة الأعضاء، تكلم المعنيون في الحلقة الأولى وباحوا بقصصهم، وتحدثوا عن صعوبات يواجهونها، وسردوا حكايات عن رحلة البحث عن «كلية» تقيهم عذابات جلسات الغسيل المستمرة، وتوفر عليهم مواجهة الموت كل ساعة.

جمعية ود: ٤ أحياء في الخبر مهددة بتفشي الأمراض المعدية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264629

الخبر - رحمة ذياب

أكدت رئيسة جمعية «ود» الخيرية للتكافل والتنمية الأسرية نعيمة الزامل، أن أربعة أحياء في مدينة الخبر تعاني من مشكلات حقيقية في الصحة، تنذر بوقوع مضاعفات مستقبلية قد تتحول لتفشي أمراض معدية في بعضها، وأن قسماً من الأسر القاطنة فيها لا تستطيع مراجعة الأطباء والتخلص من الجهل بالأمراض التي قد تصيبها.

وأشارت إلى أن نحو ٣٤٧ سيدة من الأسر في الأحياء الأربعة ترعاها جمعية «ود» الخيرية، استفادت من المهرجان التثقيفي الصحي الأول الذي نظمه قسم التوعية الصحية والسلامة في الجمعية.

وأوضحت الزامل أن المهرجان تضمن حضور مجموعة من الطبيبات والمثقفات الصحيات اللاتي قدمن معرفتهن وخبرتهن للأسر في مجال الصحة والجمال، مشيرة إلى أن الأركان التي أقامتها الجمعية شهدت تفاعلاً كبيراً من الحاضرات.

وقالت: «يهدف المهرجان إلى القضاء على المظاهر السلبية التي تنجم عنها الأمراض في الأحياء، بهدف تطويرها وتقليل نسبة نمو الأمراض فيها وخصوصاً المعدية.«

من جانبها، أوضحت رئيسة قسم التوعية الصحية في الجمعية عفاف العطاالله أن» الجمعية» حرصت على إقامة هذا المهرجان للأسر التي ترعاها الجمعية، ولا تملك المال الكافي للاستفادة من خبرات وإمكانات الأطباء والممرضين القائمين على التثقيف الصحي، مؤكدة أن عدداً كبيراً من هذه الأسر تجهل ما يتعلق في المجال الصحي من وقاية وعلاج ورعاية للفرد، إذ لا يلتزمون بالفحوصات الدورية لبعض الأمراض، ويكون تواصلهم ضعيفاً مع المستشفيات التي لا يلجأون إليها إلا في الضرورة القصوى.

وأشارت إلى أن المهرجان تضمن العديد من الأركان التثقيفية الصحية منها «أمراض العيون، والعناية بالبشرة، والإسعافات الأولية، وصحة الفم والأسنان، والاستشارات النسائية، وفحص الزواج، وفحص الثدي، والسكري والضغط والسمنة، والرياضة»، إضافة إلى قاعة داخلية مجهزة لتلبية حاجات الأطفال كافة في هذا المجال، متضمنة أركاناً ترفيهية وتثقيفية تناسب المرحلة العمرية.

وأضافت أن الطبيبات والمثقفات الصحيات المشاركات قدمن عدداً من المحاضرات، حيث ألقت الدكتورة ليلى الجداوي محاضرة بعنوان «كسل العين» ركزت خلالها على طبيعة وآثار المرض عند الأطفال، وأسبابه وأعراضه وكيفية العلاج منه، مع أهمية علاجه في سن مبكرة، وفي ختام المهرجان تمت مناقشة المعلومات والأطروحات التي تضمنها المهرجان، إضافة إلى توزيع الجوائز على الأسر التي شاركت في مختلف الفعاليات الصحية.

واقع ومستقبل الإشراف التربوي.. الحفز والتقويم على محك المسؤولية (١-٢)

شكاوى متبادلة بين المعلمين و المشرفين.. والضحية الطلاب!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٩
http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article630806.html

فريق العمل : الرياض - نوال الراشد - تبوك - نورة العطوي - أبها - مريم الجابر

يعد عمل المشرفين التربويين والمعلمين في الميدان التربوي عملية تكاملية تهدف إلى خدمة الطالب في نهاية الأمر، ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر حول هذا الدور ومدى التعاون بين الطرفين في كيفية أداء هذا الدور، مما يحمل الوزارة عبئاً كبيراً في تطوير أداء الإشراف التربوي داخل المدارس، وخفض النسبة المتزايدة في مكاتب الإشراف، بما يضمن تنفيذ مهمة متابعة واقع العملية التعليمية عن قرب، وحول مستقبل الإشراف التربوي والعلاقة بين المشرف والمعلم، فتحت «الرياض» هذا الملف الكبير الذي يحمل بين طياته الكثير من الشكاوى المتبادلة بين واقع المعلمين والمشرفين التربويين- وبين المشرفين التربويين ومكاتب الإشراف .

مشاكل المعلمين

بداية قال «ناصر محمد» -معلم-: «هناك العديد من المشكلات التي تطفو على سطح الإشراف التربوي من أبرزها قلة الزيارات التوجيهية بدون ملاحظات، والنظر من برج عال للمعلم من قبل المشرف مع عدم الاقتناع به أو بأدائه، كذلك عدم التشجيع المعلمين المتميزين وتكريمهم، إضافة إلى طلب دفتر التحضير مع عدم الاهتمام به، وليس هناك دروسا نموذجية، فأغلب المشرفين أخذوا الإشراف حتى يستطيعوا إكمال دراساتهم العليا، وانشغلوا عن مهمتهم الأساسية، وأيضا يطلبون منا الحرص على الدوام بالرغم أنهم لا يتقيدون به، كما يطغى عليهم المحسوبيات دون البحث عن الأجدر والأكفأ، هذا غير أنهم يتحدثون عن أمور أعتقد أنهم فقط سمعوا بها ولم يطبقوها .»

كثرة المعلمين المسندين للمشرف التربوي تمثل عائقاً أمام عملية التطوير والتجديد

زيارة واحدة لاتكفي

وأشار «م.الزهراني» -معلم- إلى أنّ هذه أول سنة تدريس له، حيث لاحظ أنّ المشرف يضع للمعلم صورة نهائية من خلال زيارة واحدة، وأيضاً مطالبة المعلم بتوفير الوسائل التعليمية في ظل عدم توفرها من قبل المدرسة وخصوصاً في ظل المناهج المتطورة، من جهته يضيف المعلم «محمد عبد الله» إلى عدم وجود دروس تطبيقية للمعلمين وتسلط بعض المشرفين والإنغماس بالمثالية، وقلة زيارة بعض المدارس البعيدة والتي ليس بها عائد، أما «سعد الأحمري» فيرى أنّ عدم تكافؤ المناصب بين المعلمين في التخصص الواحد في مدارس المحافظة من أبرز المشاكل، وكذلك عدم نسب الحقوق الفكرية للمعلم والاكتفاء بنسبتها للقسم الذي ينتمي له المشرف وهذه مشكلة .

كذب وتضليل

وأوضح «عبد الرحمن القحطاني» بأنه لا يوجد توجيه مستمر ومتابعة للمعلمين المقصرين، وكذلك عدم توفير المواد اللازمة للعملية التعليمية، مقترحاً أن يكون المشرف هو الذي يقدم الدرس النموذجي في كل فصل دراسي ويبين الأخطاء التي يقع فيها المعلمون ولا يعتمد على المعلم في إلقاء الدرس، بينما يرى «جاسم السفياني» بأنّ المشكلة أنّ هناك سباقا بين المشرفين والمعلمين على الإيفاد والتفرغ للدراسات العليا وكل الأمور التي تكون فيها مصلحة أو منصب، وكذلك الكذب والتضليل على المعلمين عند نقل معلم من مدرسة لأخرى ،إلى جانب تخلي المشرف عن المعلم عندما يتعرض لمشكلة خارجية، أما المعلمان «فهد العودة»،«مفرح الدوسري» تحدثا عن العنصرية والبحث عن المصالح في توزيع

حقوق الإنسان في الصحافة

المعلمين على مدارس التكميل، والزيارات المتكررة في الفصل الواحد، ومطالبة المعلمين الجدد بالتحضير اليدوي، وتوضيح خطأ المعلم أمام الطلاب .

مشرفون: المحسوبيات تطغى على التعيينات والنقل

معوقات الإشراف

وأوضح الأستاذ «خلف الثويني» -مدير الجودة الشاملة بتعليم تبوك- أنّ المشرف التربوي يواجه عددا من المعوقات سواء كان(مشرف مادة، تقويم شامل، نشاط، إرشاد، تقنيات، توعية، موهوبين، تدريب) وهذه المعوقات تختلف في حدتها وطبيعتها وفق تصنيفاتها المختلفة وعلى سبيل المثال هناك المعوقات الإدارية كتعدد الأعباء الإدارية والتربوية على المشرف التربوي حيث يكلف المشرف التربوي بزيارة عدد من المدرسين يفوق النصاب المقرر وأحياناً يصل إلى الضعف كما تسند إليه أعمال إدارية تحد من نشاطه الميداني، مشيراً إلى أنّ هذا من شأنه أن يؤثر على عطائه ونشاطه في إعداد النشرات والندوات والبرامج التدريبية والمتابعة الفعلية لمهامه الأساسية، ومن هنا نعاني من قلة الدورات التدريبية للمشرفين التربويين وقلة أعداد المشرفين نسبة لعدد المعلمين، وكلنا أمل من الإشراف التربوي تقديم وتطوير العملية التعليمية التربوية وتذليل الصعوبات التي تواجه الإشراف التربوي .

معلمون: وظيفة الإشراف أسهل طريق لإكمال الدراسات العليا

الطموحات

وأضاف «الثويني» أنّ الطموحات في الميدان التربوي كبيرة لعل أهمها أن يشارك الإشراف التربوي بفاعلية في تنفيذ برامج الوزارة ومشروعاتها التطويرية، وأن يستفيد المتعلمون وبيئات التعلم من خبرات المشرفين التربويين الذين يملكون الخبرة والكفاية المهنية والأدائية التي تساعدهم على تقديم هذه الخدمات، وأن نرى التعلم الالكتروني في جميع مدارس المملكة، وأن تقاس مخرجات التعليم لدينا في ضوء المقاييس والمعايير العالمية؛ لنحدد موقعنا على خارطة المعرفة ولنستطيع مزاحمة الآخرين بالمناكب من خلال نظام تعليمي قوي تكون مخرجاته ملائمة لحاجة سوق العمل المحلي ورافداً لخطط التنمية في هذه البلاد، داعياً إلى النظر إلى عملية الإشراف التربوي من قبل المسؤولين عنها على مستوى الوزارة وإدارات التعليم وعلى مستوى الميدان على أنها عملية شاملة متكاملة في أهدافها ووظائفها وآلياتها وأطرافها، مع ضرورة اهتمام أصحاب القرار بالتوصيات للمشرف التربوي والعمل على تشجيع العمل التعاوني بين أطراف العملية الإشرافية من مشرفي مواد، ومشرفي التقويم الشامل ومشرفي نشاط ومشرفي إرشاد ومشرفي تقنيات ومشرفي إدارة مدرسية وغيرهم، ومن مديري مدارس ووكلاء مدارس، والعمل على تكريس هذا التعاون وتثبيته بإجراءات عملية .

العقيل: ضوابط جديدة لترشيح المشرفين تصدر قريباً..والمفاضلة هي المقياس

كثرة المعلمين

وأشار الأستاذ «حسين بن أحمد مجممي» -رئيس قسم التعلم الأساسي بالإشراف التربوي -إلى أنّ أكثر ما يواجه المشرف التربوي من إشكاليات هو كثرة عدد المعلمين المسندين للمشرف التربوي، فهذا الأمر يمثل عائقا أمام عملية التطوير والتجديد والتنويع بالأساليب الإشرافية التي تؤدي لتطوير أداء المعلمين لاسيما باستمرار وجود المعلم المقصر في أداء عمله لعدد من السنوات دون اتخاذ أي قرار في حقه يؤثر على سير العملية التربوية داخل المدرسة، مؤكداً على أنّ هذا يؤدي إلى إرباك خطط المشرف المختص نظراً لتعدد زيارته للمعلم من أجل متابعته وكتابة التقارير الفنية والإدارية عنه ومع نهاية العام تنسف كل الجهود التي بذلت من المشرف طوال العام وهكذا في العام المقبل، وكذلك هناك كثرة الأعمال الكتابية التي يقوم بها المشرف التربوي أثناء الزيارة المدرسية سواء الورقية أو الحاسوبية، وإشغال المشرف التربوي بالأعمال الإدارية واللجان الشكلية التي لا تخدم العمل .

تطوير أداء المشرف

وأضاف: هناك عدد من المقترحات من شأنها تطوير أداء المشرف التربوي لعل أهمها، تخصيص مشرف من كل قسم يكلف بالتدريب، وتوضع له برامج تخصصية ينفذها مع تخفيض نصابه، وتحفيز المشرف التربوي على تطوير قدراته من خلال حضور البرامج التدريبية من خلال ربطها بحافز مادي إذا اجتاز عدداً معيناً من الساعات التدريبية، وكذلك تفريغ المشرف التربوي الذي يرغب بعمل بحث علمي مدة تتناسب مع طبيعة البحث كحافز له والعمل على التنسيق بين إدارات الوزارة في تنفيذ المشاريع والبعد عن الازدواجية، وإعادة النظر في دورة الإشراف التربوي المنفذة في الجامعات .

القحطاني: لا يوجد توجيه ومتابعة مستمرة للمعلمين المقصرين

الكفاءة والانتقائية

ورد مدير الإشراف التربوي في الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض الأستاذ «فهد العقيل» على شكاوى المحسوبيات بين المعلمين في التعيين، قائلاً: «ليس هناك ترشيح نتيجة للمحسوبيات، وما نراه من الزملاء المشرفين الجدد

رأيناهم ذوي كفاءة وانتقائية من صفوة المعلمين المشكلة في الشخصية القيادية لدى المشرف الجديد، فبعضهم قد تشعر بحاجته لتطوير مهاراته القيادية بشكل أكبر»، مشيراً إلى أنّ هناك شروطا ومعايير وضوابط من الوزارة من خلالها يتم اختيار المشرف التربوي فيمر المعلم المرشح للإشراف بعدة قنوات للوصول إلى صدور قراره، حيث يمر بعدة مراحل وذلك حسب الشروط والضوابط، ولا يرشح حتى لو كان متميزا في الميدان، ولكن لسبب من الأسباب أثناء دراسته الجامعية حصل على تقدير أقل من جيد، وقد تم مخاطبة الوزارة في ذلك وحسب ما نعرف سوف يلغى هذا الشرط في ضوابط الترشيح الجديدة التي ستصدر من الوزارة وسيصبح مفاضلة بين المتقدمين .

تقييم المعلم

وأوضح «العقيل» في تعليقه حول شكوى تقييم المعلم من زيارة واحدة بأنه لا يمكن أن تعطي مؤشرا دقيقا وصادقا، فتقييم المعلم يعتمد على أدوات وعناصر لابد من ملاحظتها ومن ذلك (سجل الدوام، التقيد بالحصص، وغيرها) كثرة الأعباء والتكاليف على مدير المدرسة، وكذلك المشرف التربوي تسبب قلة أو ندرة الزيارات للكثير، موضحاً بأنّ هناك عدة أنواع من نماذج الإشراف فلا يمكن تقييم المعلم في (الإشراف المتنوع) من زيارة واحدة؛ لأنّ عمل المشرف متواصل مع المعلم طوال السنة ولا تقتصر الأساليب الإشرافية على الزيارة الصفية بل إنّ هناك أساليب أخرى تنفذ للمعلمين القدامى والجدد، مشيراً إلى أنّ تقييم الأداء الوظيفي النهائي للمعلم حسب ما ورد في نظام الخدمة المدنية يتم من قبل مديره المباشر (مدير المدرسة) بمشاركة المشرف التربوي ولذلك زيارة المشرف للمعلم سواء كانت واحدة أو أكثر لا يؤثر كثيراً، فالمشرف التربوي بسبب كثرة الأعباء لا يستطيع زيارة كل المعلمين المسندين إليه، حيث يركز المشرف في زياراته الفنية على المعلمين الجدد، والمنقولين من خارج المنطقة، ومن لديهم ملاحظات أو لديه قصور وتتم زيارتهم أكثر من مرة وتوجيههم وإكسابهم مهارات التدريس .

تكريم المعلمين

وأشار «العقيل» إلى أنّ هناك عدة جوائز يحظى بها المعلمون، ومنها جائزة وزارة التربية والتعليم للتميز وكذلك جائزة الشيخ حمدان بن راشد وجائزة الإشراف التربوي للتميز، وجوائز على مستوى إدارة التربية والتعليم في مكاتب التربية والتعليم، معتقداً أنّ التكريم يعزز القيم لدى المعلم وينهض بهمته ويجدد دماءه ويدعوه أن يقدم في المستقبل الجديد والمفيد خطابات الشكر من قبل إدارة التربية والتعليم والوزارة، ولها اعتبار في ترشيحات المعلم لأعمال الوكالة والإرشاد والإدارة والإشراف، وكذلك المعلمون المتميزون كل سنة يكرمون سواء داخل مكاتب التربية أو داخل إدارة التعليم أوالوزارة، وكذلك إعطائه الأولوية في كثير من الأمور (النقل تقليل النصاب، دورات تدريبية .(

شكاوى المشرفين

وحول شكاوى المشرفين التربويين من مكاتب الإشراف في الوزارة، وأنّ هناك مشاكل أهمها زيادة النصاب في زيارة أعداد المدارس وكثرة عدد المعلمين المسندين إلى المشرف الواحد، أشار الأستاذ «فهد العقيل» إلى أنّ الزيادة بسبب كثرة المدارس المسندة وكذلك الأعداد الكبيرة من المعلمين بالنسبة لزيادة النصاب، وكثرة المعلمين المسندين للمشرف التربوي فهي عائدة للأعداد المقررة من الوزارة الجديدة (٧٠ معلما لكل مشرف(، وكذلك بسبب تكليف زميل آخر في لجان ومهام أخرى يتطلبه العمل أو انتقاله أثناء العام الدراسي المشرف التربوي إذا لم يعمل بروح الفريق فلا أتوقع أن يثمر عمله في تطوير العملية التعليمية والتربوية، هناك بعض التخصصات وليس جميعها يزيد نصاب المشرف التربوي من المعلمين المسندين إليه والإشراف التربوي كل عام دراسي يعمل على سد العجز الناتج، بسبب انتقال المشرف التربوي أو التكليفات أخرى أو الابتعاث أعداد المدارس والمعلمين المسندين للمشرف كبير نظرا لقلة أعداد المشرفين في إدارات التربية والتعليم وبالتالي مكاتب التربية والتعليم .

تكاليف خارجية

وأضاف: أنّ هناك أعمالا إدارية أخرى يكلف بها المشرف من لجان وخلافه تجعل عمل المشرف فنيا في غير الصورة المؤملة منه، إما علاجه أن تقوم الوزارة بزيادة عدد المشرفين لكي يتفرغ المشرف للقيام بمهامه التي عين عليها كمشرف تربوي، وأن تدرس الأوضاع الأخرى مثل التنسيق والتكاليف الإدارية وتوضع الحلول المناسبة لها وقصر دور المشرف على الجوانب الفنية، وإسناد متابعة الأمور الإدارية لمشرف الإدارة المدرسية بحكم التخصص وأما تكليفه بأعمال إدارية أخرى فهي تجعل المشرف لا يؤدي دوره الفني بشكل جيد، حيث تضعف العمل مع المعلمين وتطوير أدائهم الفني وهو عمل المشرف الأساس كما أن هناك بعض الأعمال الإدارية هي من صلب ومهام المشرف التربوي، فالعمل هنا تكاملي ويمثل المشرف التربوي حلقة وصل بين المدرسة من ناحية ومن المكتب والإشراف التربوي من ناحية أخرى مما يلزم إضافة بعض الأعمال الإدارية لتلبية احتياجات الميدان التربوي والتعليمي .

تطوير المشرفين

وأكد «العقيل» على أنّ اتفاق شكوى المشرفين على قلة الدورات التدريبية والتطويرية وعدم مطابقة تطوير المشرفين بمخرجات تطبيق التعليم الالكتروني بالمعايير والمقاييس العلمية، قائلاً: «إنّ الدورات موجودة وبكثرة والملحوظ تزاحم المشرفين على التسجيل بتلك الدورات، وبرأيي المتواضع أرى أنّ حصول المشرف على الدورات مطلب ولكن الأهم أن توظف تلك الدورات بما يخدم الميدان التربوي الدورات موجودة، مشيراً إلى أن هذا من واقع تعاوني مع إدارة التدريب التربوي لتدريب المشرفين التربويين ومديري المدارس لكن المشكلة قد تكون في كيفية الاستفادة من تطبيق ما تدربوا عليه في الميدان كما أن الإدارة العامة للتربية والتعليم عملت على توفير الدورات التدريبية والتطويرية خلال الفترة الماضية من خلال مثلا توقيعها مع بعض الجامعات عقد شراكة لتقديم دورات تدريبية للقيادات التربوية من مشرفين كلها تخدم التعليم الإلكتروني بالإضافة إلى الدورات القصيرة في مركز القيادات التربوية التي تخدم العمل الإشرافي والمهارات التي يحتاجها المشرفون التربويون .

تقييم المعلم يتم بالتشاور بين المدير المباشر والمشرف التربوي

أوضح «العقيل» أنّ درجة المدير المباشر والتي وضعت بالتشاور مع المشرف التربوي هي المعتمدة حسب نظام ديوان الخدمة المدنية لتقييم المعلم، حيث أن الدرجة غالبا ما تكون باستشارة المشرف والتشارك مع المدير في وضع الدرجة، مشيراً إلى أنّ مدير المدرسة يعد المشرف المقيم بالمدرسة وهو الذي يعطي الواقع الحقيقي للمعلم، وذلك بسبب أنّ مدير المدرسة ملازم للمعلم طوال العام الدراسي ولكن لا غنى عن المشرف التربوي حيث يتمثل دور المشرف التربوي بتقييم المعلم من الناحية التخصصية وتقويمه وتزويده بمستجدات التخصص من خلال ما يمارسه المشرف من الأساليب الإشرافية المتنوعة، إذن عملية تقييم المدير والمشرف عملية تكاملية تهدف إلى تزويد المعلمين بالمعرفة والمهارات والاتجاهات نحو الرسالة التي يقوم بها المعلم، بعد الصلاحيات الجديدة لمديري المدارس، متمنيا أن تتغير البوصلة لدى المشرفين وتتغير طريقة أدائهم فهم الآن مساندون لمدير المدرسة في التطوير والتحسين للمعلم كخبراء متخصصين .

نسبة المشرفين الذين يكملون دراساتهم العليا لا تتجاوز ٥% من عدد المعلمين

أكد «العقيل» عدم صحة أنّ غالبية من التحق بالإشراف كان من أجل إكمال الدراسات العليا التي انشغلوا بها عن عملهم الأساسي، مؤكداً أنّ نسبة المشرفين التربويين الذين يكملون دراستهم ٥% من عدد المعلمين الذين يواصلون دراساتهم، وذلك من واقع الحضور في الجامعات، فالنظام التعليمي لا يمنعه من إكمال دراسته العليا وليس هناك مشكلة أن يواصل المعلم دراسته طالما أن ذلك لا يؤثر في عمله. وهذا يعتبر من التطوير المهني للمعلم، وحول تفسير تقصير الوزارة بتوفير الوسائل التعليمية التي يطالب بها المعلمين الجدد، أوضح أنّ الدليل الإجرائي لمدير المدرسة يتضمن توزيع المهام والواجبات ومن ضمن المهام والواجبات، تحضير المواد التي يدرسها يومياً في دفتر التحضير مع تحليل المحتوى وصياغة الأهداف، وإيضاح الطريقة والأنشطة والوسائل التي تخدم في تحقيق هذه الأهداف، وهذه من المهام التي لابد أن يشعر بها المعلم، وجميع الوسائل توفرها إدارة التربية والتعليم للمعلمين في المدارس، ويطالب المعلم فقط باستخدامها، فهي توجه المعلم الجديد للاستفادة من التقنية المجانية بالمنتديات والمواقع التعليمية، مع العلم أنه لا يطلب من المعلم توفير تقنيات ووسائل غير موجودة في المدرسة، وإنما المطالبة باستخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الموجودة في المدرسة .

اليوتيوب يكشف تردي حال المستشفى العام

مدير صحة نجران آخر من يعلم ويشكل فريقاً لبحث المشكلة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418256.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

كشفت مقاطع فيديو انتشرت الأسبوع الماضي على الموقع الشهير يوتيوب ومعظم المواقع والمنتديات النجرانية الوضع السيئ الذي يعيشه مستشفى نجران العام، وحملت المقاطع المنتشرة على الإنترنت عدة عناوين تشير إلى انتقاد حال المستشفى والوضع الداخلي له.

وأكد لـ «عكاظ» مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الدكتور يحيى آل شويل أنه لا يوجد لديه أي علم بذلك، مشيرا إلى أنه سيكلف العلاقات العام للشؤون الصحية في المنطقة بحث الموضوع.

وبدا المقطع الأول من الفيديو الذي قام بتصويره مواطنان بعبارة (هل هذا مستشفى حكومي) سجلت المقاطع المنتشرة عدة مخالفات في أقسام مختلفة داخل ردهات المستشفى منها نفايات متراكمة على أسرة المرضى، مجاري تصريف مكشوفة بين ملاحظة الرجال والنساء، وأسلاك كهربائية مكشوفة تشكل خطراً على مرتادي المستشفى من المرضى والزوار.

وأظهرت المقاطع بشكل واضح أواني الأطعمة المقدمة للمرضى أثناء وضعها في مكان مكشوف جوار غرفة النفايات الطبية دون مراعاة لصحة المرضى والأكل المقدم لهم، حيث إنها عرضة للجراثيم والحشرات القاتلة، كما أظهرت أحد عمال نظافة المستشفى يرتدي ملابسه داخل المكان المخصص للنفايات.

وناشد مسجلو الفيديو مسؤولي وزارة الصحة النظر في وضع المستشفى نجران العام الذي يخدم سكان المنطقة.

أعضاء يتساءلون عن ٥٠٠ وظيفة شاغرة ومطالبات لتقليل ظاهرة الافتراش

الشورى يشدد على أهمية رئاسة الحرمين في تقديم الخدمة المثلى للمعتمرين والحجاج

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٩
http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article630957.html

الرياض عبدالسلام البلوي

أثار عدد من أعضاء مجلس الشورى العديد من الملاحظات التي رصدوها على أداء الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي والتي تمت مناقشة تقاريرها السنوي لأعوام متتالية، والتي اعتبرها العضو طلال ضاحي متأخرة ومعضلة يجب أن يعمل العمل على حلها وإيجاد آلية للعمل على سرعة إنجازها سواء من اللجان التي تدرسها أو من الجهات ذاتها، فالتقارير التي نوقشت تعود لخمس سنوات مضت .

وتطرقت المناقشات ل "ماء زمزم" حيث أشار طلال ضاحي إلى ما نشر في بعض الصحف البريطانية "بأنه غير صالح للشرب" وقال ضاحي: بيان الرئاسة أكد بأنه لا يوجد شيء يدعو للقلق، لكن الواجب عليها أن تقوم بتقديم عينات من ماء زمزم إلى مختبرات الجودة والنوعية أو إلى هيئة الغذاء والدواء لفحصها ومن ثم الرد على ما نشر في الصحف البريطانية وبنفس القوة .

ولاحظ الأعضاء أهمية أن تقوم الرئاسة بحصر المتعاونين معها خلال المواسم بفترة كافية ، ومنحهم مزيداً من التدريب على الأعمال الموسمية التي يكلفون بها ، كما شدد الأعضاء في مداخلاتهم على ضرورة أن تقوم الرئاسة بمشاركة الجهات ذات العلاقة بجهودها في تقليل ظاهرة الافتراش داخل الحرمين الشريفين وخاصة الحرم المكي .

وطالب الأعضاء بأهمية أن يوضح التقرير مصير خريجي معهد الحرم المكي ومعهد الحرم النبوي التابعين للرئاسة ، ومدى الاستفادة منهما في المجال التعليمي والإرشادي ، كما تساءل الأعضاء عن الوضع الراهن لوقف الملك عبد العزيز وآليات الصرف منه .

واعتبر العضو حمد القاضي "النوم" في الحرم المكي أمراً مزعجاً للمصلين والمعتمرين والزوار وقال إن على الرئاسة العمل على حل هذه المشكلة، واقترح القاضي وضع رفوف علوية على أعمدة الحرم المكي لحفظ المصاحف بعيداً عن الأرض حيث يلاحظ أن عددا من المصلين يضعون أحذيتهم بجوار الصناديق التي توضع فيها المصاحف .

ورأى العضو ناصر الميمان تطوير الهيكل الإداري للرئاسة وقال إن هناك عددا من قضايا المنظورة في المحاكم لعدد من موظفي الرئاسة لمسواتهم في الوظائف الحكومية الأخرى بالرواتب والمميزات والبدلات التي حرموا منها وقال الميمان " الرئاسة تعاني من المركزية في العمل الإداري ."

واقترح الميمان إنشاء حاضنات للأطفال حكومية كانت أو أهلية بهدف تقليص الإزعاج داخل المسجد الحرم من قبل الأطفال في أوقات الصلاة والعمرة والحج، وتساءل العضو الميمان عن عدم شغل الرئاسة ل ٥٢٠ وظيفة لديها وقال "إن الرئاسة ليس لديها قسم يعنى بالحركة والذي يهتم بحركة المصلين والمعتمرين والحجاج وكيفية تنظيم الدخول والخروج داخل الحرم المكي ."

من جهتها أكدت اللجنة الإسلامية والقضائية أهمية الدور الذي تقوم به الرئاسة انطلاقاً من مسؤولية المملكة في تقديم الخدمة المثلى لزوار الحرمين الشريفين من الحجاج والمعتمرين والزوار من خلال الإشراف الديني والإداري والفني والخدمي في كل من المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف والقيام بمسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيهما والإشراف على مكتبات الحرمين الشريفين والقيام بمسؤولية سقيا زمزم والنظافة والفرش والصيانة بالحرمين الشريفين

وتخطيط وإدارة وتنفيذ المشاريع الإنشائية فيهما واشتراك الرئاسة في لجنة الحج العليا ولجنة الحج المركزية وعدد من اللجان .
وكان المجلس قد واصل مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب،بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية الذي شرع في مناقشة مواده الثلاث عشرة خلال جلسته الماضية .
وتهدف مواد اللائحة إلى تنظيم عمل المراكز لتقديم خدمات الإرشاد المتخصصة التي تسهم في استقرار الأسرة، وتساعد على ترابط المجتمع بجميع فئاته العمرية وتقديم الرعاية النفسية والتربوية لهم .
ويؤكد مشروع اللائحة على ضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية لأي شخص اعتباري أو مركز ويجيز للمرخص له التنازل عن الترخيص بعد موافقة الوزارة .
وشدد المشروع على سرية معلومات المستفيدين وعدم جواز الإطلاع عليها إلا بطلب من الوزارة أو المحكمة المختصة، ويلزم المشروع المراكز بتقديم خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري والاجتماعي والمساندة النفسية لكلا الجنسين مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والآداب العامة .
إلى ذلك وافق المجلس بالأغلبية على مشروع مذكرة التفاهم بين المملكة وكندا وأكد على اهميتها في ترسيخ التعاون والتواصل في المجال الطبي بين البلدين الصديقين مما أثمر تخريج مئات الأطباء المتخصصين والتدريب المشترك بين المستشفيات والجامعات السعودية والكندية .
وتوقع المجلس مشاهمة الاتفاقية في تعزيز التعاون في المجال الصحي على أسس المساواة والمنفعة المتبادلة بالنظر إلى ما وصلت إليه وزارة الصحة الكندية ووكالة الصحة العامة الكندية في مجال اختصاصها وحاجة وزارة الصحة في المملكة إلى الخبرات التي ترفع قدرتها في تقديم خدمات صحية مثلى، وتطوير القدرات الطبية السعودية في مجال البحوث .
يذكر -بحسب تقرير اللجنة– أنه يوجد ما يزيد عن ٦٧٠ طبيباً وطبيبة سعودية يتلقون دراستهم وتدريبهم في ١٣ كلية كندية والمستشفيات التابعة لها، ويقدر عدد الأطباء الذين ينهون دراستهم وتدريبهم بنجاح ويعودون للمملكة بعد حصولهم على الزمالة الطبية الكندية بأكثر من ٥٠ طبيباً وطبيبة سعودية.

مواطن يتهم مستشفى حكومياً بـ المماطلة في الكشف على ابنته

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٦
http://www.al-madina.com/node/302801

هتان أبو عظمة - جدة تصوير: محمد كديش

إتهم مواطن مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بالمماطلة في الكشف الطبي على ابنته حيث اضطر للانتظار ما يقارب الثلاث ساعات حتى تم الكشف عليها بقياس الضغط والسكر فقط ومن ثمّ طلبوا منه الانتظار أربع ساعات أخرى للكشف عليها!!، إلاّ أن مدير قسم علاقات المرضى بالمستشفى تركي الغامدي نفى وجود أي تأخر في الكشف على الحالات التي تصلهم.

وأوضح أن دخول الطالبة فاتنة حسن عجاج كان عند الساعة ١١,٥١ دقيقة وتم تسجيلها، ومن ثمّ الكشف المبدئي عليها حيث تم تصنيف حالتها كحالة غير مستعجلة بـ" التصنيف الرابع."

وقال الغامدي ورئيس قسم الطوارئ الدكتور حسان سنبادة : إن القسم يستقبل جميع الحالات المرضية التي تصل، وعند التسجيل يتم الكشف على الحالة من قبل أحد أطباء الطوارئ و تصنيفها، وللمستشفى ٥ تصنيفات (الأولى حالة طارئة، الثانية حالة مستعجلة، الثالثة حالة غير استعجال ، الرابعة حالة غير مستعجلة ، وخامسة حالة ليست لقسم الطوارئ).

وبيّن مدير قسم علاقات المرضى أن المريضة دخلت للتسجيل والكشف الأولي عند الساعة ١١,٥١ حسب التسجيل على جهاز الحاسب الآلي و ليس عند التاسعة والنصف كما يقول والدها. وذكر أن الإمكانيات موجودة ومتوفرة في المستشفى والكراسي كذلك والأسرّة متوفّرة خارج القسم، إضافة إلى ٨ كراسي موجود منها ٤ في الوقت الحالي، ويبلغ عدد الأسرّة في قسم الطوارئ حاليا ٥١ سريرا ونعمل بالطاقة الاستيعابية الكاملة لها حيث يستقبل القسم ٣٠٠ حالة يومياً. وأشار إلى أن هناك إدارة طبية في شطر الطالبات تقوم بالكشف الطبي على المريضة ومن ثم إعطاؤها العلاج المناسب أو تحويلها إلى المستشفى، منوهاً بأن حالة الطالبة فاتنة تم الكشف عليها وتسجيلها في المرحلة الرابعة "حالة غير مستعجلة " أي أنها يمكن أن تنتظر لساعات بناء على الحالات التي ترد للمستشفى والتصنيف الخاص بها.

من جانبه قال حسن عجاج) ولي أمر الطالبة فاتنة) : إنه أنزل ابنته الأولى في الجامعة ومن ثمّ أحضر الأخرى إلى المستشفى، وكان وقت الدخول حوالى ٩,٣٠ صباحاً ولم يتم الكشف عليها حتى الساعة12.30 ، كشف عادي بقياس الضغط والسكر فقط، وطلبوا منا الانتظار حتى يحين موعد لقاء الطبيب.

وأضاف: عند إيقاف السيارة طلبت كرسيا متحركا لنقل ابنتي للمستشفى إلاّ أن طلبي لم يلب!!، جددت الطلب من حارس أمن آخر ولم أجد أي تجاوب!، مما اضطرني إلى ركز ابنتي على جسمي ووالدتها حتى إدخالها المستشفى وهي تعاني من دوران وصداع كامل في الرأس واستفراغ.

"المدينة" لم تكتف بسماع إفادة عجاج بل واجهته بمدير قسم علاقات المرضى في مدخل قسم الطوارئ، حيث إتهم الأب المستشفى بعدم التعامل مع ابنته المريضة بما يرضى الله - حسب وصفه - وتحدث عن عدم توفّر الأسرّة والكراسي المتحركة، وأعلن عن تبرعه للمستشفى بـ ١٠ كراسي متحركة حتى لا يقع أي مواطن بما وقع فيه هو وابنته، غير أن الغامدي أكد له أن الكراسي متوفّرة وكذلك الأسرّة وكان بإمكانه أخذ ما يريده منها

في احتفالية الجامعة الإسلامية بمتقاعديها .. هنيدي:
آلية جديدة لتبليغ الموظف بقرار التقاعد و٣٥٠٠ حد أدنى للمعاش

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418254.htm

محمد طالب الأحمدي ـ المدينة المنورة

كشف رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين الفريق متقاعد عبدالعزيز بن محمد هنيدي عن حزمة من الحقوق التي أقرت للمتقاعدين، جاء في أولها زيادة رواتب المدنيين والعسكريين ذوي الرتب والمراتب المنخفضة، بحيث لا يقل المعاش عن ٣٥٠٠ ريال شهريا، ومنحهم تخفيضا في تذاكر السفر ورسوم التأشيرات والإقامات وتكاليف العلاج وفي مراكز التسوق، بجانب إقرار فكرة التأمين الطبي للمرضى والمسنين منهم.

وأوضح الهنيدي عن اعتماد آلية لتبليغ المتقاعدين بقرار التقاعد بأن لا يكون مفاجأ إلا للضرورة القصوى، ولا يصدر في الأعياد وأثناء السفر وتكليف الموظف بمهام عمل خارج المملكة أو داخلها، مشيرا إلى التوجه لإنشاء مراكز للبحوث والدراسات لتحسين حياة المتقاعد، بجانب نواد رياضية في المدن الرئيسة.

وأكد مدير الجامعة الإسلامية الدكتور محمد بن علي العقلا في أمسية أحييتها الجامعة وفاء لما قدمه المتقاعدون من منسوبيها بأن الجامعة تعمد إلى الاستفادة من خبرات المتقاعدين من منسوبيها، سواء من الإداريين أو أعضاء هيئة التدريس.وأجزلت الجامعة الإسلامية الشكر والتقدير للجهات الحكومية والأهلية المشاركة في إنجاح مؤتمر جهود المملكة في خدمة القضايا الإسلامية، إذ جرى تكريم مديري هذه الجهات.

بين والدتين: إحداهما فقدت نصف ابنها.. والأخرى تنتظر نصف القصاص

حكم قضائي لا يمكن تطبيقه ودية مغلّظة لا يمكن توفيرها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=53231&CategoryID=4

الأحساء :عبدالله السلمان 2011-05-09 1:56 AM

منذ ثماني سنوات لا يزال الحكم محيرًا؛ ذاك الذي أقرته محكمة الأحساء بشأن السجين علي الخواهر (في العقد الثاني من عمره)، وازداد الأمر ضائقة بالمحكوم عليه عندما رُفِعَت أوراقه إلى المستشفى لتنفيذ حكم "نصف قصاص" والمتمثل في إجراء عملية جراحية له لإحداث (شلل نصفي سفلي، من الحوض وما يحتويه إلى أسفل القدمين) ليتحقق القصاص، مماثلة بما حدث لخصمه محمد الهزيم إثر شجار وقع بينهما عام ١٤٢٤، وسبب له شللاً،-حُكِمَ له بمثله في خصمه-، بعد طعنه بسكين خلف رقبته من قبل الجاني.

وإلى الآن يقبع السجين خلف القضبان لسببين، أولهما عدم القدرة على تنفيذ مماثلة القصاص من قبل المستشفى، ولا يمكن ذلك إلا في مستشفيات خارج المملكة. والثاني: عجز أهل السجين عن دفع الدية وهي مليون ريال مقابل التنازل عن القصاص والخروج من السجن" .الوطن" التقت كل الأطراف "السجين، المحكمة، صاحب الدية" ونقلت القضية.

بداية المأساة

محمد الهزيم -المشلول وصديق عربة المعاقين منذ ثماني سنوات- أكد لـ"الوطن" أنه وخصمه علي جاران وصديقان، وفي لحظة ما حدث بينهما خلاف، وقام الأخير بطعنه بسكين استقرت في جزء من رقبته، بينما هو ذاهب لتقديم الاختبار عام ١٤٢٤، وعمره –آنذاك- ١٦ ربيعًا، ولاذ الطاعن بالفرار. وقال محمد "بقيت في مستشفى الملك فهد بالهفوف ٧ أشهر، قبل أن تستقر حالتي على ما هي عليه الآن بحسب التقرير الطبي الذي حمل تشخيصا "بإصابتي بعاهة مستديمة تتمثل بشلل في الطرفين السفليين مع فقدان التحكم بالبول والبراز والوظيفة الجنسية مدى الحياة."

حسرة الوالدتين

وفي المشهد المقابل هناك والدتان تنتحبان، الأولى أم السجين علي الخواهر، والثانية أم المشلول محمد الهزيم، "الوطن" زارت أم علي في منزلها الذي تفصله عن منزل أم محمد بضعة أمتار فقط، وعلى استقامة واحدة، والوقت كان قبل صلاة الظهر بنصف ساعة ...رأيتُها قابعة على سجادتها تنتظر الأذان، حتى إذا انتهى المؤذن، سجدت سجدةً طويلة النحيب، مرددة "يا راد يوسف على يعقوب اردد عليَّ ولدي"، تقولها بصوت حزين ودعاء عريض، و ربما رفعت رأسها، تنتظر من يأتيها بولدها كي تقر عينها ولا تحزن!

حاولت الحديث معها مرارًا، كانت تسبق إجابتَها لأسئلتنا دموعُها مرة أخرى؛ ما فهمته منها أن أسرتها عاجزة عن دفع الدية "المليون ريال" رغم طرقها أبوابا كثيرة لأهل الخير؛ إلا أن وضع الأسرة المنهك، حرمها من التواصل مع متعطشين لرسم البسمة والفرحة على وجه الأم العجوز، التي يشتعل رأسها شيبًا وحسرة وتفجعًا، وتضيف "مرت عليَّ الأعياد والناس يفرحون، وأنا أخاف من لبس الجديد."

زيارة الجارة

وبعد زيارة أم علي، توجهت "الوطن" مشيًا على الأقدام إلى منزل أم محمد .. الاثنتان في العقد السابع، وكلتاهما تنتحب، وتذكر إحداهما الأخرى بالمأساة، فالأولى لم تر ولدها منذ ثماني سنوات إلا قليلاً؛ لكبر سنها وعدم قدرتها على الذهاب إلى السجن، والأخرى يتقطع قلبها على ابنها المشلول وهو في ريعان شبابه، كانت تحلم طويلاً بأن تراه عريسًا، هكذا

تقول أم محمد التي روت معاناتها مع شلل ابنها وكيف كانت تستدين لعلاجه وتوفير العربات له، ولضيق بيتها استضافتنا و زوجها على باب المنزل، معتذرةً بخجل وانكسار، وهكذا أكملنا حديثنا المستفيض معهما.
حاولت "الوطن" استخلاص شيء منها يشبه العفو أو التنازل، ويخفف معاناة السجين "علي" ولكنها تعود بلهجة متفجعة "وأنا ولدي من يعوضني عنه؟.. في كل صباح أراه وأتقطع قطعة قطعة، تعذبتُ معه منذ كان في ربيعه السادس عشر، والآن بلغ عامه الرابع والعشرين"؛ قاطعتها: عفوًا يا خالة، كنت قبل قليل في منزل أم علي ورأيتها نحيلة الجسم تحركها الريح لو مرت بها، لا تزال تبكي على ابنها المسجون؛ ردت هي الأخرى بحسرة: ألا ترى أمامك ابني يزحف بعربته، وهو الآن يعتبر"نصف إنسان" بشلله النصفي؟!
اتصال السجين
أكثر من مرة كان اتصال علي من داخل السجن بـ"الوطن" يحمل معه أسفًا على ما حصل، يقول " كنا أكثر من إخوة، وفي لحظة ما، استجبت لنزوات الشيطان، لم أكن أعلم أن الطعنة ستؤدي بخصمي إلى ما هو الآن عليه.. حاولت أن أقنع "محمدًا" بالتنازل أكثر من مرة وباءت محاولاتي بالفشل، ولا ألومه على ذلك"، ويتابع "ما زاد حسرتي هو أنني سأبقى داخل السجن إلى أبد الآبدين، فأحد القضاة أخبرني أن تنفيذ القصاص غير ممكن؛ لأن المستشفى الذي أوكلت له مهمة التنفيذ رد بعدم القدرة، وخطورة العملية تصل إلى ٧٥% على بقية الأعضاء التي لا تدخل في القصاص، وأسرتي عاجزة عن دفع الدية؛ يغلق الخط باكيًا، مرددا "يا إلهي، فرج عني.. ثماني سنوات كافية من العذاب، فلقد توفي والدي ولم أره."
صك الحكم
الصك الصادر من محكمة الأحساء أُثبتت فيه القضية قصاصًا، وجُعِلَ خِيَار التوقف فيه مرتبطًا بدفع الدية التي قَبلَ بها الخصمُ محمد الهزيم حينما حضر إلى قضاة المحكمة وهم فهد العليان وعبدالعزيز العمير وسعد الدوسري، وبعد عرض الدعوى على المدعى عليه صادق عليها واعترف بطعن خصمه والتبعات التي سببتها، وشخصها التقرير الطبي، وأثبت الصك اصطلاح الطرفين طوعًا والتنازل مقابل دفع الدية، وألا يخرج "علي الخواهر" من السجن حتى تسليم المبلغ.
رئيس المحكمة الشيخ سامي الحادي أكد لـ"الوطن" أن القصاص لا يمكن تنفيذه، وأن خروج علي مرتبط بالتنازل أو دفع الدية أو البقاء في السجن حتى تحقيق أحد الشرطين السابقين؛ واعتذر الشيخ سامي عن تسليم" الوطن" نسخة من تقرير المستشفى، معتبرًا أن ذلك من خصوصيات المحكمة.

إقبال تصاعدي للناخبين في العاصمة وتوقع بزيادة الأعداد في الاسبوع الأخير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦٠
http://www.alriyadh.com/2011/05/10/article631269.html

الرياض – علي الحضان

شهدت الدائرة الانتخابية الأولى بالعاصمة إقبالاً تصاعدياً من الناخبين لتسجيل أسمائهم بينما بعض المراكز لم يسجل بها سوى ناخب واحد ومن خلال الجولة التي رصدتها "الرياض" انطلاقاً من مقر المركز الانتخابي رقم ٣ بمكتبة السويدي العامة حيث بلغ عدد الناخبين المسجلين ٥٠ ناخباً خلال عشرين يوماً .

وأشار رئيس اللجنة الانتخابية الاستاذ فهد الوعلان إلى أن مقر مكتبة السويدي معروف لأكثرية المواطنين وهذا بلا شك يساهم في إقبال الناخبين بشكل يومي رغم الإقبال التدريجي للناخبين. وأشار المهندس فهد النفيسة إلى أن المركز الانتخابي الثالث يحتوي على ٩ أعضاء يقوم كل عضو بدوره الموكل به وبين أن القوة الاستيعابية هي ٣ آلاف ناخب تم تسجيل ٢٩٢٨ ناخباً في الدورة الأولى. فيما بلغ عدد المسجلين الناخبين في المركز الانتخابي رقم ٩ بمدرسة أبي الطيب المتنبي ٩ ناخبين حسب ما أورده رئيس اللجنة الانتخابية الاستاذ ناصر بن سعود الجبرين والذي أشار إلى أن عدد الناخبين في الدورة السابقة ١١٥٩ ناخباً فيما تبقى ١٨٤١ ناخباً في هذه الدورة من المفترض أن يتم تسجيلهم قبل نهاية الموعد المحدد وقال عبدالرحيم الزهراني رئيس اللجنة بالمركز الانتخابي رقم ٩ أن الاقبال جيد وتم تسجيل ٢٥ ناخبا ومتوقع زيادة العدد حيث لم يتبق سوى ثمانية أيام ويقفل التسجيل. من جانبه أشار الدكتور عبد العزيز بن سليمان اليوسف عضو اللجنة التنفيذية بالمركز الانتخابي بالدائرة الأولى إلى أن الجولات الميدانية التي نقوم بها بشكل يومي للاطمئنان على سير العمل ومعالجة الصعوبات التي يواجهها الزملاء في الميدان وفي المراكز الانتخابية وأكد عدم وجود مشاكل ولله الحمد وعن وضع المدارس التي يتم فيها تسجيل الناخبين بين اليوسف أن الوضع مهيأ بشكل جيد بتعاون الأخوة من مدراء ومعلمي المدارس. وبين الدكتور اليوسف أنه تم الاستعانة بأجهزة الكمبيوتر في المراكز الانتخابية وإدراج أسماء الناخبين في الدورات الأولى مما سهل على الناخب استخراج اسمه في وقت وجيز من خلال إدخال رقم بطاقة الناخب ومعرفة ما إذا كان مسجلاً أم لا إضافة إلى وضع الأسماء كاملة على اللوحات الجدارية في مدخل أي مركز انتخابي.

مدوّنون سعوديون يرفضون تسلم شهادات تكريمهم: نريد أن نتكلم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265040

الرياض - ماجد الخميس

رفض ثلاثة مدونين سعوديين تسلم شهادات «الشكر والتقدير» التي قدمتها لهم الشركة المنظمة للمنتدى العربي للإعلام الاجتماعي الرقمي، نتيجة إلغاء «فقرتهم فجأة» من المنظمين، غير أنهم اعتلوا منصة التكريم لشرح ما حدث لوزير الإعلام والثقافة (راعي المنتدى)، وأن قبولهم للدعوة كان من أجل الحديث عن تجربتهم، وذهبوا تاركين الشهادات على طاولة المسرح.

وفور انتهاء الملتقى الذي أقيم أول من أمس في فندق الفيصلية في الرياض، لجأ المدون مازن الضراب إلى مدونته لشرح ما حدث له ولزملائه مشهور الدبيان وثامر الغامدي، قائلاً: «للتو عدت من المنتدى العربي للإعلام الاجتماعي الرقمي... لقد كان التنظيم سيئاً للغاية، وهي ليست للمرة الأولى.»

وأضاف الضراب: «وصلنا إلى الفندق من وقت باكر، وتم إبلاغنا أن الوزير سيكرمنا، ولا أدري ما فكرة التكريم، فنحن لم نفعل بعد أي عمل، والأهم من ذلك، كان الاتفاق أننا سنعطى فرصة للتحدث عن تجاربنا في الإعلام الاجتماعي وأن نكون جزءاً من ندوة مصغرة للحديث عن هذا الموضوع.»

وتابع: «دخل الوزير حينما لم يتبق على نهاية الحفلة سوى فقرتين، وتفاجأنا بأن وقت الكلمات بدأ يقل تدريجياً، ولم يُعط للمتحدثين فرصة لإكمال كلماتهم... تم بعدها إخبارنا بأن فترة النقاش تم إلغاؤها لضيق الوقت، وأن ما يجب علينا فعله هو التوجه لتسلم الجائزة، وكأنهم افترضوا أننا أتينا فقط من أجل السلام على الوزير.»

غير أن الثلاثة أبدوا تضايقهم من تصرفات المنظمين، وأجمعوا على صعود المنصة معاً للحديث للوزير بكل جرأة: «تكلمنا بكل جرأة بدأها أخونا مشهور وأردفنا بعده القول وتوضيح سبب وجودنا وأننا لم نُعط فرصة التحدث»، مضيفاً: «الوزير لم يكن على علم بما حصل، ووعدنا بشكل شخصي بأن يعوضنا عن سوء التنظيم باستضافتنا في حلقة من حلقات برنامج صباح السعودية.»

غير أن الضراب الذي يعد أحد أشهر المدونين الشبان السعوديين قال في مدونته: «لم نكن نريد التحدث لأجل التحدث، شخصياً كان الهدف الأسمى هو شكر كل من صوت لي ومحاولة لتوضيح ما الذي سيحدث بعد أن نصبح سفراء، وكيف يمكننا فعلاً أن نقوم بدورنا المطلوب بعد أن يتم إيضاحه للناس»، مضيفاً: «الشهادات التي أعطيت لنا لم نتسلمها وبقيت على الطاولة لأن الشهادة الأساسية كانت بثقتكم بنا وإعطائنا أصواتكم وتشجيعكم الذي لا نستغني عنه أبداً»، إذ كانت هناك مسابقة على موقع «عين الرياض» تتمثل في ترشيح مدوني مدينة الرياض ليكونوا سفراء لمدينة الرياض، وحصل الثلاثة على أعلى نسبة أصوات، وتم التواصل معهم من المنظمين لكي يتم «استضافتنا وإعلان فكرة سفير الرياض في المؤتمر وإعلان ذلك رسمياً»، غير أن رياح المنظمين أتت عكس توقعات المدونين الثلاثة.

ووصف المدون مشهور الدبيان، التصرفات التي حدثت مع المدونين بـ«التصرفات التي تحدث في العصر الحجري»، مضيفاً في مدونته: «عند استدعائنا لتسلم شهاداتنا، سلّمت على الوزير، وذكرت له بكل صراحة أن وقتنا لا يقل أهمية عن وقته، وأنه لا يصح أن ننتظر عدة ساعات ليأتي هو ويلغي كل ما كنا ننتظره بمجرّد دخوله في القاعة، وبحجة ضيق

الوقت فقط، ورفضنا جميعاً تسلم الشهادات لأننا لم نقم بشيء فعلياً. فطلب منا الانتظار جانباً حتى ينتهي من توزيع الشهادات، ثم حاورناه بعد أن انتهى، واعتذر عما حصل وانه لم يكن يعلم بما يحصل.«
وعلقت المدونة هند الفهاد، على تصرف أقارنها المدونين قائلة: «جميل جداً يا مازن، مللنا ممن يلمعون ويتررزون عند المسؤولين... حركتكم هذه رائعة وتعكس حجم الوعي، وبالتأكيد فيكم الخير الله يقويكم»، فيما قال المدون سلطان العاصمي: «للأسف هذه حال مؤتمراتنا وندواتنا، سلق بيض ببساطة، جميل ما فعلتموه، وتمسككم بالمبدأ.«

العميد البوشي: البرامج واللجان أسهما في تأهيل السجناء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265036

الدمام – بدر الشهري
أكد مدير سجون المنطقة الشرقية العميد عبدالله البوشي أن البرامج واللجان الخاصة بمساعدة السجناء وأسرهم، التي تم إنشاؤها بدعم حكومي ومن القطاع الخاص، ساهمت في تأهيل العديد من السجناء، وساعدت أسرهم على مواجهة الظروف القاسية.وأشار، خلال زيارة قام نائب أمير المنطقة الشرقية الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد، أمس، لشعبة إصلاحية الدمام في إدارة السجون في المنطقة الشرقية، وتفقد أحوال النزلاء وعنابرهم والأجنحة والمرافق التابعة للإصلاحية، وما تتضمن من أنشطة دينية وثقافية ورياضية ومهنية متنوعة، إلى الاهتمام الكبير من قبل المسؤولين بأوضاع السجون، وتفقد أحوال النزلاء وعنابرهم ومرافق الإصلاحية، واطلاعهم المستمر على الأنشطة الدينية والثقافية والرياضية والمهنية والصحية والزراعية والمعارض حرفية.
وأشار إلى أن إدارة السجن تقوم بمساعدة السجناء ورعايتهم، بما يضمن اندماجهم في المجتمع، وإلحاقهم ببرامج تدريبية تؤهلهم وتضمن لهم استقرار أوضاعهم المادية والاجتماعية، مثمناً فكرة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود بإنشاء لجنة وطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم، إضافة لفكرة أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز لدور الحضانة والمفرج عنهم وبرنامج الأمير محمد بن فهد لتوظيف الشباب، وكذلك لجنة أرباب السوابق وجماعة المدمن المجهول، موضحاً أن «هذه اللجان اعتمدت على خدمات وبرامج متعددة ومتطورة كماً وكيفاً، منطلقة على خيار البحث العلمي كأداة للارتقاء بالعمل الخيري والاجتماعي، وكذلك دعم أصحاب الأيادي البيضاء من زكوات وهبات وتبرعات فاعلي الخير للنزلاء وأسرهم.«
ووقف الأمير جلوي في عنبر التائبين بالإصلاحية، وتفقد غرف وعنابر النزلاء، واستمع إلى شرح مفصل عنها، والبرامج التي تتخللها، ومنها برنامج «تواصي». واطلع على مركز بناء لتدريب الحاسب الآلي، ومصنع السريع لصناعة الأثاث، الذي يعمل به عدد من السجناء.
كما قام نائب أمير المنطقة الشرقية، بتكريم مجموعة الداعمين للسجناء، نظير جهودهم الخيرية، ودعمهم لسجناء وأنشطة إدارة السجون وفروعها.

ورشة عمل عن العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110510/Con20110510418519.htm

عدنان الشبراوي - جدة

وافق وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، على أن تحتضن الشؤون الاجتماعية كرسي المهندس عبدالله بقشان المخصص لدراسات العنف الأسري، وذلك بإقامة محاضرات ودورات بالتعاون مع فرع الوزارة في منطقة مكة المكرمة. ووجه مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، الدعوة لاختصاصيي العنف الأسري والجهات المعنية وعدد من الأكاديميين، للمشاركة في ورشة عمل ودورات تعقد لمدة أربعة أيام اعتبارا من السبت المقبل في مقر الشؤون الاجتماعية بجدة بقاعة المسرح من الساعة الثامنة صباحا من كل يوم. وتناقش ورش العمل قضية العنف الأسري وحجم المشكلة وأبعادها وأسبابها والدراسات الاجتماعية في هذا الشأن، وتقترح الحلول لذلك، وتستعرض عددا من الحالات التي تعرضت للعنف مع تشريح لها، وستنتهي ورش العمل بجملة من التوصيات لرفعها للجهات ذات العلاقة.

خبير في الإرشاد الأسري:

حالة طلاق كل ٦ دقائق في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110510/Con20110510418517.htm

سعود البركاتي - جدة

كشف الخبير في الإرشاد الأسري وعلم النفس، الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان، عن حالة طلاق يشهدها المجتمع السعودي كل ست دقائق، وأن ٧٩% نسبة حالات الطلاق يومياً من مجموع حالات الطلاق في دول الخليج، وهو ما يؤكد الحاجة الفعلية للإرشاد الأسري.

وأوضح الدكتور السدحان في برنامج مكثف حول مهارات تقديم الإرشاد الأسري الهاتفي، قدمه في جمعية الشقائق النسائية في جدة، لـ٤٢ متدربة من الاستشاريات والمرشدات الأسريات والاخصائيات النفسيات، واختتم هذا الأسبوع، أهمية الإرشاد الأسري الهاتفي بالنسبة للأزواج لا سيما حديثي السن، مؤكداً ارتفاع حالات الطلاق بين هذة الفئة. وبين أن ٣٠% ممن تواصلوا عن طريق الإرشاد الهاتفي في الكويت تراجعوا عن الطلاق، فيما تراجع ٣٤% في جدة. وأكد الدكتور السدحان أن الإرشاد الهاتفي، يعد من أسهل الوسائل الحديثة لعلاج المشكلات الأسرية، إذ أنه سهل الممارسة من الطرفين، وبديل مناسب لمن لديه خوف من الاستشارة أو سواها، إضافة إلى تناسبه مع طبيعة وخصوصية المجتمع. وشدد على ضرورة تكوين علاقة مهنية تساعد على كسب ثقة المتصلين، وأهمية إشعارهم بالأمان والسرية ولا بد أن يكون ما نسبته ٧٠% من الحديث للمتصلين و٣٠% للاستشارية.

أبدى عدم رضاه عن التعليم الأهلي وآلياته

وزير التربية يكشف عن تأسيس هيئة متخصصة لتقويم أداء التعليم لضمان الجودة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦٠
http://www.alriyadh.com/2011/05/10/article631277.html

الرياض - راشد السكران

كشف سمو وزير التربية والتعليم الامير فيصل بن عبدالله أنه سيتم قريباً الإعلان عن تأسيس هيئة متخصصة ومستقلة لتقويم أداء التعليم العام ومراجعة مخرجاته، تعمل على تشخيص ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العام والعاملين فيها، والتأكد من مواكبتها المقاييس والمعايير العلمية، وضمان جودة أداء الإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية والصفية وجودة أداء العاملين في المدارس، والتأكد من جودة المناهج والبرامج التي تقدمها الوزارة ومدى مواكبتها التطور العلمي والتقني والمعرفي، ونشر ثقافة الجودة في المدارس، ودعم القدرات الذاتية للمدارس للتقويم الداخلي للرفع من الكفاءة الداخلية للمدارس، وتشجيع التنافس فيما بينها، وتحفيز مؤسسات التعليم العام للحصول على الاعتماد المدرسي .

مضيفاً سموه أن من ضمن المهام التي تقوم بها الهيئة بناء مؤشرات الأداء والمعايير والأدوات اللازمة لتقويم التعليم العام، ووضع قواعد التقويم وآلياته وشروطه، وصياغة الضوابط التي تكفل ضمان جودة التعليم بعناصره كافة، وإنشاء معايير التعلم والاختبارات الوطنية لكل مرحلة دراسية، وإعداد المعايير المهنية واختبارات الكفايات ومتطلبات برامج رخص المهنة للعاملين في التعليم العام، وتقويم أداء مدارس التعليم العام كافة وبرامجها المختلفة، والمراجعة الدورية لمتطلبات تلك البرامج ومخرجاتها واعتمادها، واعتماد جوائز تميز للمؤسسات التعليمية .

وأضاف سموه كما ستقوم الهيئة بتنظيم التعليم الأهلي من خلال نظام تقويم صارم لن يسمح ببقاء مدارس لا تقدم قيمة مضافة للتعليم، سواء من حيث البيئة المدرسية ومستوى المعلمين والمعلمات، أو المواد الإضافية وتطبيقات النشاط اللاصفي، وسيكون ذلك من خلال هيئة متخصصة ترتبط بوزارة التربية والتعليم ويمثل فيها القطاع الخاص، وسيكون البقاء للأصلح والأنفع لأبناء وطننا .

وشدد سموه على الاهتمام بالتعليم الأهلي لكونه شريكا استراتيجيا للوزارة، والمأمول أن يقدم نموذجاً تعليمياً نوعياً يضاهي التعليم الحكومي .

وأبدى سموه عدم رضاه عن نسبة كبيرة من أنماط التعليم الأهلي والآليات التي ينفذ من خلالها، مؤكداً توجه وزارة التربية وبكل جدية وحزم لوضع معايير عالية للتعليم الأهلي تمنح التراخيص من خلالها، والعمل على رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في هذا الاتجاه، بطريقة ترضي العاملين في القطاع الخاص، ولا تقبل بالتنازل في مستوى الأداء.

واقع ومستقبل الإشراف التربوي الحفز والتقويم على محك المسؤولية ٢-٢

المعلمات و المشرفات هموم متبادلة وحوافز غائبة!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦٠
http://www.alriyadh.com/2011/05/10/article631258.html

فريق العمل : الرياض - نوال الراشد ، تبوك - نورة العطوي ، أبها - مريم الجابر

تناولنا في الجزء الأول من هذا التحقيق واقع الإشراف التربوي في مدارس البنين وماهي أهم المشكلات التي طغت على ملف الإشراف، وفي هذا الجزء نستكمل التعرف على واقع الإشراف التربوي للبنات، ولكن هل تتفق وتتشابه مشكلات المعلمات مع المعلمين لإدانة المشرفين التربويين؟ وهل تمارس مكاتب الإشراف للبنات نفس المهام عند البنين في هذا الملف الذي تقدمه «الرياض» سوف تقف بصدق على ما تم رصده من تباين أراء واختلافات ومشاكل المعلمات مع المشرفات، فالمعلمات أجمعن على أنّ أبرز معاناتهن مع مكاتب الإشراف والمشرفات تتلخص باتساع الفجوة بينهن وبين مكاتب الإشراف، والتي تكون الوسيط بينهن وبين الوزارة .

أعمال المعلمة

بدايةً قالت المعلمة «حصة عبدالله»: «إنّ إلزام المعلمة بشرح وافٍ ومتقن للمناهج المطورة، مع عدم وجود دورات للمعلمات لكيفية الشرح والتفاعل مع المناهج، عملية معقدة على المعلمة فما بالك بالطالبة، وعندما يكون بين المعلمة والمديرة مشكلة فإنّ مكتب الإشراف ينضم إلى صف المديرة ولا يكون هناك إنصاف، وأيضاً تقييم المعلمة يكون عن طريق أداء الطالبة فإن أخفقت الطالبة فذلك يعني أنّ المعلمة لا تستطيع إيصال المعلومة ولا يؤخذ بالاعتبار إهمال الطالبة أو عدم متابعة الأهل وهذا طبعا من الظلم»، مشيرةً إلى أنّ المعلمة تلزم بالتحضير وكتابة الأهداف والمحتوى، وهذا يعتبر زيادة عبء على المعلمة بدون أن يلتفت لها من قبل المديرة أو المشرفة، وإلزام المعلمات بالدخول على المواقع ومطالبتها بالأنشطة الكثيرة والنصاب الوافر من الحصص الدراسية التي قد تتجاوز ٢٤ حصة .

معلمات يرفضن التجديد والتطوير للاستراتيجيات الحديثة للعملية التعليمة

الواسطة في كل شيء

وأضافت: وفوق هذا مطلوب من المعلمة ملف إنجاز، في حين أنّ الحصة الدراسية لا تكفي للشرح فكيف سيكون هناك أنشطة وفعاليات وإنجاز، وهذا غير المطالبة بوسيلة تعليمية في الحصة وتختم حديثها بالشكوى المشتركة بين المعلمات، مضيفةً على ذلك الواسطة التي لا تكاد تخلو منها إدارة تعليمية أو مركز إشراف، مما يخلق جواً من الكراهية بين المعلمات أنفسهن، فالواسطة موجودة في كلّ مكان، لكنها تزيد في قطاع التعليم، فلتكون مديراً أو وكيلاً تحتاج إلى واسطة - ولتصل إلى الإشراف تحتاج واسطة، ولتحصل على النقل الداخلي تحتاج إلى واسطة- آلية الإجازات الاضطرارية والمرضيّة، تحتاج لإعادة نظر، وصلاحيات مديرات المدارس والتي يقصد منها التصادم بين المعلّمة والمديرة .

هدى: من الظلم إجبار المعلمات على التكميل في المدارس البعيدة

مزاجية المديرة والمشرفة

وأشارت إلى عدم وجود آلية محدّدة لتقييم الأداء الوظيفي فهي تعتمد على مزاجية المديرة والمشرفة ولا تطّلع المعلّمة على تقييمها النهائي الذي يرفع لإدارة التعليم، وكذلك التعامل السيء الذي تواجه به المعلّمة وخاصةً في إدارات التعليم ومراكز الإشراف من المشرفات، وعدم التقيّد بالآلية المحدّدة للنقل فقد يتم نقل معلّمة بدون رغبتها وترك معلّمة تقدمت لحركة

النقل في كلّ عام (النقل الداخلي(، وعدم المصداقية في حركة النقل الخارجي، مضيفةً: فأنا مثلاً أتقدم بالنقل هذا العام فيظهر أنني مسبوقة ب١٠ فمن المفروض أن أحتفظ بترتيبي، لكن تتفاجائين في العام القادم أنك مسبوقة ب ٥٠، هذه بعض المعاناة التي لمستها من خلال عملي والتي وجدتها في خمس مدارس تنقلت بينها خلال أقلّ من عشر سنوات .

حصة: «الواسطة» هي مقياس التعيين مديرة أو وكيله أو حتى مشرفة !

التطوير والمعلومات

وتوجهت «فاطمة عيد» بسؤال للمختصين في مادة العلوم عن الهدف من بعض المعلومات، وأنها لا تفهم بعض محتوى المنهج، فالمعلمة تحتاج إلى المحاضرات وورش العمل والإعداد الجيد الذي يخدم التطوير، إلاّ أنّ التطوير جاء بخسارة مادية كبيرة في تجديد شكل الكتب دون توفير الأدوات والوسائل اللازمة لهذا التطوير فهي غير متوفر في المدارس، كما أنّ عدد الطالبات يصل إلى ٤٠ طالبة في الفصل الواحد فكيف من الممكن استيعاب جميع هؤلاء الطالبات؟، كذلك تبرز مشكلة عدم وجود المختبرات غير الجيدة والذي صعب من عملية التعليم .

أميره: المشرفة بحاجة لصلاحيات وحوافز تسهم في تميزها

إيصال المعلومة

وأضافت ولذلك كان لا بد من تطبيق فكرة المناهج المتطورة ليس على النابغة من الطلاب في مدرسة أو مدرستين ويقاس عليها، بل كان لا بد من تطبيقها بشكل عشوائي للوقوف على النتائج الدقيقة بما يتناسب مع مختلف القدرات الذهنية للطلاب، ثم الوقوف على توفير أهم الوسائل التي تساعد المعلم على إيصال المعلومة والاجتماع بأولياء الأمور لمعرفة ملاحظاتهم ثم معرفة رأي الطالب، فهذه المناهج طبقت في بعض الدول المتقدمة التي لم يتجاوز عدد الطلاب فيها ١٦ طالباً مع توفر جميع الإمكانات؛ ولذلك نجح برنامج التطوير ولن يحدث ذلك لدينا حتى تقنن المناهج التعليمية وفق الواقع المتاح والموجود في واقع مدارسنا .

القحطاني: تطوير خطط الإشراف التربوي غير واضحة حتى الآن !

مخالفات التكميل

ورأت المعلمة «هدى مسفر» أنّ من المخالفات التي (تقهر) وفيها من الظلم والجور والحمق إجبار المعلمات على التكميل في المدارس البعيدة عن مدارسهم والتي ليس فيها عجز، فتجبر مديرة مكتب الإشراف مديرة إحدى المدارس بترشيح إحدى المعلمات في تخصص ما للتكميل في مدرسة بعيدة عن مدرستها، مع العلم أنّ المدرسة المكملة لا يوجد بها عجز معلمين وهذا فيه مخالفة للتعميم الوزاري رقم ٣١١١٤٦٣٥ بتاريخ ١٤٣١/١٢/٢٢ه (المتضمن الآلية المنظمة لتسديد العجز من المعلمين بالمدارس أثناء العام الدراسي (

وحول مشكلات المشرفات التربويات مع مكاتب الإشراف، أشارت الأستاذة «أميرة مبارك– «مشرفة تربوية– إلى أهم مطالب العاملين في ميدان الإشراف التربوي، ومن أبرزها المطالبة برفع الكفاءة الإشرافية للمشرف والمشرفة من خلال إخضاعهما لبرامج تأهيلية قبل ممارسة العمل الإشرافي، إضافة إلى أهمية التنسيق مع الجامعات لإنشاء برامج لإعداد المشرفين والمشرفات إعدادا أكاديمياً، مؤكدةً على أنّ المشرف والمشرفة بحاجة إلى منح صلاحيات وحوافز تسهم في تميزه، ومن أهمها تفريغه للعمل الإشرافي، وعدم تكليفه بأعمال الإدارات الأخرى بطريقة تستنزف قدراته، وتقلل من عطائه، وأيضاً مساواته بالمعلم في الإجازات، وإعادة النظر في توصيف مهام المشرف التربوي وبدقة بعد منح الصلاحيات لمديري ومديرات المدارس، مع توضيح العلاقة المهنية بين مدير المدرسة والمشرفة التربوية، لافتةً إلى أنهما بحاجة إلى أن يشعروا بالأمن الوظيفي من خلال تثقيف المجتمع التربوي والمجتمع الخارجي بطبيعة عمل المشرف، كما نرى ضرورة أن نتحرر من فكرة أنّ المشرف التربوي هو كبش الفداء، وأن نرقى جميعاً وننهض بالعملية التربوية دون أن يكون بيننا كبش للفداء .

وفي هذا السياق تحدثت الأستاذة «آمال فيصل السحلي» -مشرفة قسم علم النفس والاجتماع بإدارة الإشراف التربوي بتبوك- قائلةً: «هموم العاملين بهذا الميدان كثيرة ومع هذا نعمل جاهدين لرفع المستوى المهني والتربوي للمعلمة والطالبة على حد سواء، بالرغم من وجود بعض المعلمات اللاتي يرفضن التجديد والتطوير للاستراتجيات الحديثة للعملية التعليمة، ولعل أكثر ما نطمح له حالياً هو وجود آلية لتحديد مهام المشرفة التربوية (الفنية) بدقة لأنها تكلف بأكثر من عمل في وقت واحد، وهذا بلا شك قد ينعكس سلباً على أدائها الوظيفي .«

حفظ الحقوق

وطالبت «أمل عبيد» - مشرفة تربوية - بوضع آلية محددة من قبل الوزارة لحفظ حقوق المشرفة التربوية وزيادة عدد البرامج التدريبية على أحدث البرامج الحاسوبية لمواكبة الجديد في مجال عملهن، مشيرة إلى أنهن مازلن مقيدات بالمسمى الوظيفي –معلمة–، وذلك في الكشوف والمعاملات لهذا نحن بحاجة إلى تصنيف واضح يثبت بأنها مشرفة وليست معلمة،

مشيرة إلى وجود إجحاف حقيقي في تقييم الأداء الوظيفي فدرجة الأداء الممنوحة لها قد لا تتساوى مع كم الجهد الذي بذلته ودون النظر إلى أنها كلفت بأعمال أخرى قدمتها على أكمل وجه .

أعمال المشرفة

وأشارت مديرة الإشراف التربوي في منطقة الرياض الأستاذة «شادية القحطاني» إلى أنّ المشرفة التربوية تمد المعلمة بأساليب التدريس الحديثة التي تعينها على إيصال المعلومة لطالباتها، وهي بالتالي لابد أن تتقن عملية الشرح، فالمشرفة من واجبها الرفع من أداء مستوى المعلمة وتطوير قدراتها للوصول لجودة المحتوى، ولا يكون ذلك إلا بتكثيف الدورات والزيارات المتبادلة لتحقيق الأهداف المنشودة، كما أنّ المناهج جداً رائعة فهي ليست صعبة كما يصفها البعض منهن ولكن تحتاج لمن يتعلم ويفهم ويطبق ويطور نفسه، وحول شكوى المعلمات بوجود «الواسطة» أكدت على أنّ هذا الكلام لا أساس له من الصحة وعلى العكس هناك ولله الحمد علاقة جيدة بين المشرفة والمعلمة حيث إنّ كلاً منهن مكملة للأخرى .

البنود والمعايير

وأكدت على أنّ تقويم أداء المعلمة له بنود ومعايير تتسم بالموضوعية، وقد تم تزويد المعلمة وإدارة المدرسة بنسخة للتمشي بموجبها وشرح بنودها لهن، وحسب التعليمات الوزارية يحفظ نسخة من الأداء بملفها المدرسي للخمس السنوات الأخيرة وهي بذلك تستطيع الرجوع إليه والاطلاع عليه، مشيرةً إلى أنّ النقل يتم سنوياً بشكل آلي من قبل الجهات المعنية وفق ضوابط تعمم على الإدارات والمدارس قبل التقديم على النقل وإعلان الحركة العامة، ولعل من أهم بنودها سنة التقديم وكذلك النقاط المكتسبة، ولا صحة لما ذكر أنه لايتم التقيد بترتيب المتقدمات؛ إلا إذا طرأ تغيير ببعض النقاط المكتسبة للمعلمة (الغياب - الأداء الوظيفي - رغبات النقل .(

منح الصلاحيات

وقالت «القحطاني»: «من المهم جداً منح المشرفة صلاحيات تمكنها من أداء عملها بيسر وسهولة، وعدم تكليفها بالأعمال الإدارية وإقامة الدورات التدريبية، والتي تؤثر على عطائهن وتقديم حوافز لهن مادية ومعنوية، وإلا ما هو الفرق بين عملها كمشرفة ومعلمة خاصة أن المهام المسندة لها كمشرفة تفوق مهام المعلمة، وبالنسبة لتوصيف المهام تم إعداد دليل توصيفي موضح به مهام المشرفة من قبل مساعدة الإشراف التربوي لعله بإذن الله يحقق الأهداف المرجوة منه، وبالنسبة للعلاقة بين مديرة المدرسة والمشرفة التربوية علاقة مترابطة وكل منهم يكمل الآخر»، مشددةً على أنّ توجهات الوزارة في تطوير خطط الإشراف التربوي لم تتضح حتى الآن بالشكل المطلوب، ويتم مناقشتها في اللقاءات المستمرة الخاصة بالإشراف التربوي ونقل المهام والاهتمامات للمشرفات التربوي، ويتم تحديث الخطط الإشرافية في مكاتب الإشراف التربوي وفقاً للمستجدات في الميدان التربوي والمشاريع الوزارية الجديدة .

هم ورسالة

وأوضحت مساعدة مديرة الإشراف التربوي بالخرج الأستاذة «شريفة القرني» بأنّ الواقع أنّ المشرفة التربوية تحمل هماً ورسالة تسعى من خلالها إلى بناء المعلمة المستجدة وتطوير مهارات المعلمات في الميدان التربوي، وكل ما يتعلق بالمستجدات في الميدان من المشاريع لابد للمشرفة أن تتشبع من المشروع أوالبرنامج المطلوب وبالتالي نقله ومتابعة تطبيقه كما هو المطلوب منها من الوزارة، ولكن دور المشرفة التربوية في مكاتب الإشراف من إيصال المعلومة بسرعة وطلب تطبيقها وتقييمها في وقت وجيز يجعلها في سباق دائم مع الزمن للإيفاء بكل ما هو مطلوب منها، مشيرةً إلى أنّ عدم اطلاع المعلمة أو إلمامها ومتابعة المشاريع أو قرارات الوزارة يجعلها تتذمر من التدريب أو عملية التطبيق في الصف وتشعر انه مستجد من قبل المشرفة، والواقع أن كل ما كانت المعلمة متابعة ومتواصلة كل ما كانت مهمة المشرفة في الميدان أسهل، متوقعةً أنّ قرار معالي الوزير حول إعادة تقييم المعلمات ومنحهن رخصة من الأسباب التي تدفع بالمعلمة إلى تحديث ما لديها دائماً .

التحفيز

وأضافت: وهموم المشرفة والمشرف التربوي لا تقتصر على العلاقة مع المعلمات أو آلية تطبيق المشاريع ولكن تصبح أبعد من ذلك عندما تفتقد إلى التحفيز فهناك لوائح لتكريم المتقاعدات وتكريم المعلمات وتكريم القيادات والمتفوقات ولكن لا توجد آلية خاصة ومستقلة لتكريم المشرفات التربويات مما يجعل المناطق والإدارات في الاجتهادات ولعل أبرز ما قمنا به في محافظة الخرج هو تشكيل لجنة لتوثيق عمل المشرفة وتكريم المنجز والعمل المتميز والرفع به للجهات المختصة بالوزارة وإعداد مركز خاص بذلك وأقل ذلك ما يمكن أن يقدم للمشرفة التربوية نظير جهودها .

مركز وطني لتدريب وتأهيل المشرفات

دعت «شريفه القرني» إلى توصيف وتحديد مهام المشرفة التربوية، فدليل العمل المعمول به في الميدان يحتاج إلى تطوير وفق المستجدات في الوزارة والميدان التربوي وفق الدليل التنظيمي المحدث من قبل الوزارة، وتبقى المطالبة بوجود مركز وطني للتدريب يُعنى بتأهيل المشرفات التربويات وبمدة مناسبة لأنّ ثلاثة أيام أو أسبوع لا تكفي أو إضافة برنامج دبلوم للإشراف التربوي في الجامعات، والحقيقة أنّ الوزارة لم تغفل هذا ولكن تحاول أن تعالج القصور السابق بتكثيف الدورات واللقاءات والمؤتمرات وتحديث التعاميم والتجديد في القيادات التربوية .

الازدواجية في العمل..تشتت الجهود وتثير الإحباط !

أشارت «أمل عبيد» إلى أنّ أكثر ما تعانيه المشرفة التربوية في الميدان التربوي هو الازدواجية في العمل، والتي من شأنها تشتيت الجهود وإثارة الإحباط، كما أنّ الميدان التربوي بحاجة للمزيد من الكوادر الوظيفة المؤهلة بالإضافة إلى أهمية تقديم الحوافز التشجيعية للمشرفين والمشرفات المتميزين في عملهم، متسائلة عن سبب عدم مساواتهم بالإجازات مع المعلمين والمعلمات باعتبار أنّ المشرفين التربويين والمشرفات التربويات بمثابة العاملين في حقل التدريس، مشيرةً إلى أنّ طبيعة أعمالهم لا تتطلب وجودهم أثناء العطلة، كما أنّ المشرفة بحاجة إلى فترة إجازة تمنح لها إذا عملت على إقامة دورات تدريبية؛ لكي تتمكن من الإعداد الجيد لهذه الدورات، مضيفة إلى أنهن يأملن في إعادة منحهن إجازة عشرة أيام اضطرارية بدلاً عن خمسة أيام.

التحقيق مع عاملات وافدات بتهمة تصوير المعاقات في ينبع

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٧
http://www.al-madina.com/node/302868

سالم السناني - ينبع

تحقق لجنة مشكلة من الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة في قضية قيام بعض العاملات الوافدات ، يتبعن شركة تم التعاقد معها بمركز التأهيل الشامل في ينبع ، بتصوير عدد من النزيلات المعاقات بمقاطع فيديو بواسطة جوالات مزودة بكاميرا ، وتخزين هذه المقاطع لأهداف لم يتم الكشف عنها.

وقال المدير العام للشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة حاتم أمين بري انه تم تشكيل لجنة من قبل الإشراف النسائي بمنطقة المدينة المنورة للوقوف على الوضع والتحقق منه . وحين اكتمال جميع التحقيقات يتم اتخاذ الإجراء المناسب بحق المقصرين . فيما ذكر مصدر مسؤول بالتأهيل الشامل بينبع إن أجهزة الجوال يمنع دخولها داخل أقسام النزيلات سواء القسم الرجالى او النسائي . وارجع سبب المشكلة إلى قلة العاملات السعوديات في المركز وخاصة في الفترة المسائية حيث انه في بعض الأوقات لا يوجد في القسم النسائي الا مسؤولة واحدة فقط تستلم في الليل فكيف لها إن تقوم بمتابعة جميع النزيلات والعاملات غير السعوديات

5آلاف طفل مصاب بـ الصلب المشقوق دون عيادات متخصصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265031

الدمام – «الحياة»
كشف نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة السعودية لدعم مرضى الصلب المشقوق الدكتور عبدالله الصبي أن كل مصاب بإعاقة ومرض الصلب المشقوق، يكلف الدولة مليوني ريال لعلاجه ورعايته في مرحلة الطفولة فقط، مرجعاً السبب في إهدار بلايين الريالات، تذهب في العلاج، إلى عدم وجود توعية كافية لأفراد المجتمع، بأهمية تناول حمض الفوليك للنساء، قبل فترة الحمل، إضافة إلى إهمال العلاج والرعاية للمرضى، وهو ما يؤدي إلى تطور المرض والإصابة بالفشل الكلوي، نتيجة تأثر المسالك البولية، ما يزيد الحالة الصحية سوءا.
وأشار الدكتور الصبي إلى إصابة خمسة آلاف طفل خلال السنوات العشر الأخيرة بإعاقة الصلب المشقوق، بمعدل ٥٠٠ حالة سنويا، حيث يصل عدد الأطفال المصابين حاليا بالمرض دون سن ١٥ عاماً، إلى سبعة آلاف طفل في المملكة، مبيناً خلال انطلاقة الحملة الوطنية للتوعية بأهمية حمض الفوليك في المنطقة الشرقية تحت شعار «حبة وقاية، تقي من الإعاقة» أن تناول حمض الفوليك قبل الولادة بثلاثة أشهر، يمكن أن يقلل من نسبة الإصابة بالصلب المشقوق، وحالات مرضية أخرى بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المئة.
وأوضح المنسق العام للحملة في الشرقية خالد الهاجري أن المملكة تفتقد إلى وجود عيادات متخصصة لعلاج مرضى الصلب المشقوق، باستثناء ثلاث عيادات، مقرها الرياض، فيما لم يتم حتى هذه اللحظة إنشاء عيادات في المناطق الأخرى، ملمحاً إلى أن إدارات الشؤون الصحية في المناطق الأخرى عجزت عن توفير هذه العيادات لوجود عجز في بعض التخصصات الطبية، في الوقت الذي أكد فيه وجود محاولات جادة لفتح عيادة متخصصة في مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام خلال الفترة المقبلة، في الوقت الذي شدد على أهمية التوعية بالصلب المشقوق، كحالة مرضية مجهولة لدى الكثيرين، والتركيز على الدعم الأسري للمصابين، ودمج هؤلاء الأطفال في المجتمع من خلال توضيح الحقوق والواجبات، وإزالة العوائق التي تحول دون حصول الدمج في المجتمع، مناشداً الجهات المسؤولة أن تغطي هذه الحملات جميع مناطق المملكة من خلال الشراكة مع الجمعيات الخيرية، وتفعيل التطوع في المجتمع، والرعاية والتمويل من الشركات والمؤسسات .
وأشار الهاجري إلى استفادة نحو ثمانية آلاف رجل وامرأة، من الفعاليات التوعية منذ انطلاقتها في مجمع العثيم مول في الدمام نهاية الأسبوع الماضي، مبيناً أنها تضمنت أركاناً للتوعية عن المرض وبرامج تثقيفية بإشراف نخبة من الأطباء والكادر التمريضي، حيث ستنطلق غدا الأربعاء فعاليات أخرى في مجمع الراشد في الخبر، في حضور عدد من مسؤولي الإدارات الحكومية والشخصيات الاجتماعية الشهيرة، فيما تستهدف الحملة خلال فترة إقامتها في الشرقية ٥٠٠ ألف مواطن ومقيم. وتقام حملة التوعية بأهمية حمض الفوليك في ٤٠ موقعا مختلفا في المنطقة، تشمل المستشفيات والجامعات والمجمعات التجارية والجمعيات الخيرية، متضمنة أركانا توعوية ومحاضرات طبية وورش تدريبية، حيث تستمر الفعاليات لمدة ١٥ يوما، موجها الدعوة إلى مرضى الصلب المشقوق وأسرهم وأفراد المجتمع كافة، لزيارة مواقع الحملة والاستفادة من مختلف فعاليات التوعية التي ستساهم مستقبلا في الحد من الإصابة بهذه الإعاقات.

200موظف وموظفة يشكون شركتين أجنبيتين أجهضتا حقوقهم المالية وعطلت ترسيمهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦٠
http://www.alriyadh.com/2011/05/10/article631369.html

الخبر – إبراهيم الشيبان

{ تقدم أكثر من ٢٠٠ موظف وموظفة في مدينة الخبر بخطابين رسميين ضد شركتين اجنبيتين بعد ان اجهت احدهما حقوقهم المالية فيما علطت الاخرى تعيينهم على وظائف رسمية لديها رغم وجودهم على رأس العمل لفتراتتتراوح بين ١٠ و ١٨ سنة .

160شابا وفتاة طالبوا شركة غير سعودية مرتبطة بعقد مع إحدى الشركات النفطية الكبرى برواتبهم المتأخرة ومساواتهم بالعمالة الأجنبية التي تتحصل على بدلات وحوافز لا يتحصلون عليها، بالاضافة الى تفعيل المادتين ٤٢ و٤٤ الخاصة بتدريب وتأهيل الموظفين .

وقالوا لـ «الرياض» لقد تم تحويلنا للعمل لدى هذه الشركة لتقليل التكاليف المالية، فوجدنا مخالفات كثيرة ضد الشركة، حيث تمارس نشاطها دون الحصول على ترخيص وسجل تجاري وتحتضن عمالة أجنبية منتهية إقاماتهم .

وأوضحوا في خطاب رسمي إلى مكتب العمل «تحتفظ الجريدة بنسخه منه» ان الشركة قامت بتغيير مدة العقد من عقد غير محدود الى عقد لمدة سنة مما عطل معاملات الموظفين كالتعريفات والمعاملات البنكية، وعدم تسليم الرواتب في الوقت المحدد في العقد حيث يصل التأخير الى ثلاثة أسابيع ثم يتم تسليمها ناقصة وهذا مخالف للمادة ٨٩ من نظام العمل، مشيرين الى معاناتهم من الخصومات غير المبررة والمتكررة شهريا، فيما تتعذر الشركة بوجود خطأ ثم تبدأ المماطلة في إرجاع المبالغ المخصومة .

وجاء في الخطاب أن مدير المشروع يعمل بإقامة زيارة للعمل وليس إقامة دائمة ولا يوجد مدير سعودي للموارد البشرية ويعملان مكانه وافدان من جنسية عربية، منبهين إلى ان الشركة تخفي الكثير من الموظفين الأجانب في الجولات التفتيشية لمكتب العمل، كما أن حقوق الموظفين السعوديين مجهضة من خلال تعيينهم في اقل المناصب وتعيين الأجانب في مناصب عليا، رغم تعارض شهاداتهم العلمية مع تخصصاتهم العملية، بالإضافة الى الإصرار على التعامل «بدونية» مع الموظف السعودي .

وقالوا: هناك ألفاظ مسيئة لا نستطيع البوح بها، ملمحين إلى أن الشركة بعد الزيارة التفتيشية الأولى لمكتب العمل، هددت بفصل الموظفين المتقدمين بشكوى في المكتب .

من جهتها سعت موظفة في شركة أخرى الى الترسيم، مشيرة إلى عدم صرف مكافأة راتبين للسعوديين، بينما تم صرفها للأجانب، مطالبة في شكوى رسمية قدمتها نيابة عن ٤٠ سعوديا وسعودية من موظفي الشركة بتعديل أوضاعهم وإزالة العقبات في طريق الترسيم حيث تتراوح مدة عملهم في الشركة بين ١٠و١٨ سنة ولم يتم ترسيمهم .

من جانبه، رفض مدير مكتب العمل والعمال بالمنطقة الشرقية احمد العبيد الإدلاء بأي تصريح مبررا ذلك بأوامر الوزارة.

وزير العدل يحاضر عن ضمانات عدالة القضاء السعودي في مدريد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265071

مدريد - «الحياة»
قام وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، بزيارة لكلية الحقوق في جامعة كمبلوتنسي الإسبانية على رأس وفد قضائي يضم نائب رئيس ديوان المظالم علي بن عبدالرحمن الحماد، ورئيس التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء الدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد.
وكان في استقبال وزير العدل والوفد المرافق له لدى وصوله إلى الجامعة، عميد كلية الحقوق في الجامعة البروفيسور راؤول كانوسا أوسيرا، ونائبه العميد لوثيلا باثوس، ونائب مدير الجامعة للعلاقات الدولية أمبارو غراو، وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث التي تعنى بشؤون العدالة بين المملكة العربية السعودية وإسبانيا والدراسات الأكاديمية في هذا الشأن.
ورحب عميد كلية الحقوق، في تصريح له عقب اللقاء، بوفد المملكة القضائي، موضحاً أن هذه الزيارة تأتي في إطار تطوير التعاون الجامعي، الذي يخص مجال القضاء بين البلدين. وقال وزير العدل الدكتور محمد العيسى، إن زيارة الوفد للجامعة تأتي في إطار التواصل المعرفي، والاطلاع على الجوانب المفيدة في الشأن الإجرائي، والداعم للمنظومة القضائية وفق النظريات العلمية الحديثة وتجاربها التطبيقية.
كما زار وزير العدل والوفد المرافق له المعهد الديبلوماسي الإسباني في مدريد، وكان في استقباله لدى وصوله، مدير المعهد خوسيه أنطونيو مارتينيث بيجاريال، وألقى محاضرة في المعهد في حضور عدد من الأكاديميين والحقوقيين والمحامين والديبلوماسيين، أوضح فيها تاريخ النظام القضائي للمملكة وتطور إجراءاته، والأسس التي قامت عليها، وأهم ضمانات العدالة وأهمها استقلال القضاء، وحق اللجوء للقاضي الطبيعي، وعلانية الجلسات ونشر الأحكام القضائية.
وتحدث العيسى عن بدائل فض المنازعات في التسوية والتوفيق والتحكيم، مشيراً إلى القواعد الإجرائية في موضوع التحكيم، وتطرق إلى مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء. كما التقى وزير العدل رئيس المحكمة الدستورية باسكال صالة وعدداً من قضاتها، واطلع على سير العمل فيها ومجرياته، كما تجول في المحكمة، واطلع على العديد من الجوانب الإجرائية والقاعة الرئيسية لها.

250خريجاً يتجمعون أمام مبنى التربية للمطالبة بالتوظيف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265021

تجمع نحو ٢٥٠ خريجاً من كليات المعلمين لعامي ١٤٢٩ و١٤٣٠ أمام مبنى وزارة التربية والتعليم صباح أمس، للمطالبة بتعيينهم على وظائف تعليمية، وإلغاء شرط قياس الذي تسبب في حرمانهم من التوظيف عن طريق «الخدمة المدنية.»

ووجدت دوريات أمنية بالقرب من مبنى وزارة التربية والتعليم منذ ساعات مبكرة صباح أمس، لتنظيم حركة السير بالقرب من الوزارة .

وذكر خريجو كليات المعلمين لـ«الحياة» أنهم من الدفعتين اللتين لم تحصلا على تعيينات حتى الآن، إذ وجدوا منذ ساعات صباح أمس، وانتظروا حتى الثالثة ظهراً، لمقابلة مسؤولين في وزارة التربية والتعليم، لكنهم لم يتمكنوا من لقاء أحد منهم.

وقال الخريج محمد عبدالله: «الوزارة في أمس الحاجة للمعلمين في الوقت الحالي، خصوصاً في تخصص اللغة الإنكليزية بعدما اعتمدت الوزارة تدريس الإنكليزية في الصف الرابع الابتدائي»، مشيراً إلى أن المسؤولين في الوزارة لم يسمحوا بمقابلتهم أو من ينوب عنهم أو السماع لمطالبهم.

يذكر أن عدداً من خريجي كليات المعلمين في تخصص اللغة الانكليزية تجمعوا الأسبوع الماضي أمام مبنى الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة، مطالبين بالتعيين في مدارس التعليم العام، كونهم حصلوا على دبلوم تربوي عام كامل عقب تخريجهم من كليات المعلمين، لكن لم يتم تعيينهم في التعليم حتى الآن.

محامي خريجات المكتبات: الشورى سينهي معاناتهن ... قريباً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264995

جدة - سارة المطيري

توقع محامي خريجات المكتبات والمعلومات بدر بن فرحان الروقي صدور قرار ينهي أزمتهن خلال وقتٍ قريب على خلفية اجتماع عقد في مجلس الشورى للنظر في قضيتهن.ونقل الروقي في بيان صحافي عقب اجتماعه مع أعضاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى بشرى رئيس اللجنة الدكتور مشعل العلي عن النهاية القريبة لمعاناة خريجات الكليات المتوسطة والمكتبات مع التوظيف، إلا أن العلي استدرك بأن هناك أموراً إجرائية لا بد من أن تأخذ وقتها .

وفي تطور جديد على قضيتهن التي تسبب تعميم صدر عام ١٤٢٢ بحرمانهن من التوظيف على وظائف معلمات المكتبات، وأمينات مراكز مصادر التعلم، وإسناد هذه الوظائف إلى معلمات اللغة العربية، قال الروقي إنه عقد اجتماعاً خاصاً مع مسؤول رفيع المستوى، للحديث عن قضيتهم، وتوضيح النقاط المهمة في الموضوع، إضافة إلى التواصل مع لجنة الحقوق والعرائض في مجلس الشورى لوضع حدٍ لمعاناتهن .

وأضاف الروقي أنه وجد ملفاً كاملاً ومفصلاً عن قضيتهن على مكتب التويجري، وما أبداه من اهتمام لمعانات الخريجات، ومناقشته لعددٍ من المسؤولين التربويين في الاجتماع بهذا الخصوص تحديداً.

وأشار محامي الخريجات والممثل والمنسق الأعلى للمركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي في السعودية، إلى أنه تواصل مع لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى بمتابعةٍ مباشرة من رئيس اللجنة الدكتور مشعل العلي، الذي أبدى اهتماماً ملحوظاً في وضع حل لهذه المشكلة.

وقالت المتحدثة باسم خريجات المكتبات ياسمين الحربي إنه «على رغم المعاناة التي تجاوزت ١٠ سنوات على الخريجات نتيجة التعميم الصادر عام ١٤٢٢بتكليف معلمات اللغة العربية بتدريس مادة المكتبة، ومخالفة ضوابط تكليف شاغلي الوظائف التعليمية بالنسبة لأمينات مركز مصادر التعلم وما تسبب به من أثر بالغ في معاناة خريجات المكتبات والمعلومات، إلا أننا في هذه المرحلة بالذات نشعر بتفاؤل كبير بدنو حل هذه المشكلة، خصوصاً إذا نظرنا إلى الاهتمام الكبير بحل كل المشكلات العالقة التي تخص المواطنين والمواطنات، كما حدث مع خريجات كليات معاهد المعلمات، ومعلمات محو الأمية.»

وأضافت: «نرجو كخريجات اختصاص المكتبات الاهتمام بتخصص المكتبة الذي يقوم أولاً على حفظ المعلومات وأرشفتها وإعادة تصديرها مرة أخرى بما يخدم العملية التعليمية والبحثية، ويطور من أداء المكتبات في السعودية والتي توقفت عند النموذج الراقي مكتبة الملك فهد الوطنية ولم تتجاوزها للأسف.»

الملك عبدالله:سأتابع شخصياً تنفيذ وحدات مشاريع الإسكان... أولاً بأول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265078

الرياض - «الحياة»
أكّد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أهمية الحرص على سرعة وجودة تنفيذ وحدات مشاريع الإسكان، التي أمر بإنشائها في جميع مناطق المملكة، والبالغ عددها ٥٠٠ ألف وحدة سكنية. وقال إنه سيتابع شخصياً مراحل تنفيذها أولاً بأول، داعياً الله أن تتحقق الفائدة المرجوة منها لصالح الوطن والمواطن .
وكان خادم الحرمين الشريفين اطلع في قصر اليمامة أمس على تصاميم وحدات مشاريع الإسكان، وشاهد مجسمات وخرائط لمشاريع «الفلل» والشقق السكنية. واستمع إلى شرح من وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي عن مساحاتها ومواصفاتها، وكلفة إنشاء كل وحدة منها. كما شاهد خادم الحرمين الشريفين أنموذجاً لمشاريع الوحدات السكنية، التي شرعت في تنفيذها الهيئة العامة للإسكان والبالغ عددها ١٥ ألف وحدة سكنية، موزّعة على ٣٥ مشروعاً في مختلف مناطق المملكة. وستتسلم وزارة الإسكان باكورة هذه المشاريع قريباً بعد الانتهاء من تنفيذها .
وأعرب الملك عبدالله عن شكره لوزير الإسكان والعاملين معه على تنفيذ هذه المشاريع، مؤكداً أهمية الحرص على سرعة وجودة تنفيذ هذه المشاريع، وانه سيتابع شخصياً مراحل تنفيذها أولاً بأول، داعياً الله أن تتحقق الفائدة المرجوة منها لصالح الوطن والمواطن.
واعتمد خادم الحرمين الشريفين بتوقيعه التصاميم الأولية لوحدات مشاريع الإسكان في مناطق المملكة كافة.

الوسواس يقطع المياه عن نفسية جدة

النزلاء يعانون من سوء النظافة والخدمات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=53399&CategoryID=5

جدة :نجلاء الحربي 2011-05-10 2:56 AM

هذه المرة لم تتأخر الـ"وايتات"، كما أن وصلات ومواسير المياه لا تعاني من التسرب، إلا أن نزلاء مستشفى الصحة النفسية بجدة يعانون من الانقطاع المتكرر للمياه عن العنابر وغرف التنويم.

مدير المستشفى الدكتور سهيل خان، أرجع انقطاع المياه إلى سبب خارج عن إرادة المستشفى، وذي صلة مباشرة بنوعية النزلاء الذين يعاني معظمهم مرض "الوسواس القهري" مما يدفعهم إلى البقاء داخل دورات المياه قرابة ٥ ساعات، يترتب عليها استهلاكهم كميات كبيرة من المياه، ويتسبب في انقطاع المياه عن المستشفى بمعدل يوم كل أسبوع.

وفي رده على أسئلة "الوطن" حول تذمر المرضى وذويهم من الانقطاعات المتكررة، مما جعل أعمال النظافة في عنابر النزلاء تصل لأقل مستوياتها، ونتج عنه انتشار الروائح الكريهة في العنابر وأروقة وممرات المستشفى بصورة مستمرة، عاد الدكتور خان ليحمل النزلاء والمرضى أنفسهم مسؤولية سوء النظافة، باعتبار أن المريض النفسي فاقد للأهلية، ولا يحسن استخدام دورات المياه، مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة في العنابر والغرف.

ولم يسلم مبنى مستشفى الصحة النفسية بجدة من تبريرات مديره لسوء الخدمات التي يعاني منها النزلاء والمرضى، حيث كشف عن غياب البنية التحتية للمبنى، واصفا إياها بـ"القديمة والمتهالكة"، وأن العمر الزمني للمبنى تجاوز ٦٠ عاما، وأن جميع ما ذكره من ملاحظات، كانت أسبابا رئيسية أسهمت في تدني الخدمات المقدمة للنزلاء والمرضى عن المستوى المأمول.

وحول شكاوى ذوي النزلاء والمرضى، أكد خان أن عقد شركة النظافة والصيانة السابق ضعيف جدا. وطالب ذوو المرضى "الصحة" بإعادة النظر في قرار دمج مستشفى الصحة النفسية بمستشفى الأمل في مبنى واحد، واصفين هذا الإجراء بأنه سيتسبب في إحداث توتر نفسي للمراجعين والمنومين.

برر مدير مستشفى الصحة النفسية بجدة، الدكتور سهيل خان، انقطاع المياه عن عنابر نزلاء المستشفى، وغرف التنويم، بمرض "الوسواس القهري" الذي يعاني منه بعض المرضى، مما يدفعهم إلى البقاء داخل دورات المياه قرابة ٥ ساعات، يترتب عليه استهلاكهم كميات كبيرة من المياه، ويتسبب ذلك في انقطاع المياه عن المستشفى بمعدل يوم واحد من كل أسبوع.

جاء ذلك، في رده على أسئلة "الوطن"، حول تذمر نزلاء المستشفى وذويهم من الانقطاعات المتكررة التي يعاني منها النزلاء، مما جعل أعمال النظافة في عنابر النزلاء تصل لأقل مستوياتها، ونتج عنه انتشار الروائح الكريهة في العنابر الداخلية، وفي أروقة وممرات المستشفى بصورة مستمرة.

وعاد الدكتور خان، ضمن تبريراته ليحمل النزلاء والمرضى أنفسهم مرة أخرى مسؤولية سوء النظافة، وتردي خدماتها في العنابر والغرف، باعتبار أن المريض النفسي فاقد للأهلية، ولا يحسن استخدام دورات المياه، مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة في العنابر والغرف. ولم يسلم مبنى مستشفى الصحة النفسية بجدة من تبريرات مديره لسوء الخدمات التي يعاني منها النزلاء والمرضى، حيث كشف عن غياب البنية التحتية للمبنى، واصفا إياها بـ "القديمة والمتهالكة"، وأن العمر الزمني لهذا المبنى تجاوز ٦٠ عاما، وأن جميع ما ذكرها من ملاحظات، كانت أسبابا رئيسية، أسهمت في تدني الخدمات المقدمة للنزلاء والمرضى عن المستوى المأمول. وكانت "الوطن" قد استقبلت عدة شكاوى لنزلاء ومرضى

حقوق الإنسان في الصحافة

يراجعون مستشفى الصحة النفسية بجدة باستمرار، متهمين إدارة المستشفى والعاملين فيه، بعدم الاهتمام بنظافة العنابر، والسماح بانقطاع المياه لأيام متواصلة، وتأخير دخول المراجعين للعيادات لساعات طويلة في الانتظار. وتذمر عدد من ذوي النزلاء والمرضى النفسيين، من افتقار غرف المرضى للنظافة، وانتشار الروائح الكريهة داخل عنابر النزلاء، نتيجة انقطاع المياه عن معظم دورات المياه، لفترات تصل إلى أسبوع، وإهمال عمال شركة النظافة والصيانة التي تشرف على المستشفى. وطالب ذوو المرضى "الصحة"، بإعادة النظر في قرار دمج مستشفى الصحة النفسية بمستشفى الأمل في مبنى واحد، واصفين هذا الإجراء بأنه سيتسبب في إحداث توتر نفسي للمراجعين والمنومين. وحول شكاوى ذوي النزلاء والمرضى، أكد خان أن عقد شركة النظافة والصيانة السابق ضعيف جدا، وأن ذلك دفعهم للبحث عن شركة أخرى، والاتفاق معها لرفع مستوى النظافة داخل عنابر المستشفى، مشيرا إلى أن القسم في اليوم الواحد بالمستشفى يراجعه ما يقارب ١٢٠ مريضا، تستقبلهم ٤ عيادات تخصصية، وعيادة للاستشاري، وعيادة استحدثت لفرز الحالات، ويوجد بها طبيب مقيم، لتخفيف الضغط على العيادات الأخرى، وأن المريض النفسي يحتاج لوقت أثناء دخوله للطبيب، كون طبيعة الحالات تحتاج لوجود المريض النفسي داخل غرفة الطبيب فترة من الوقت. وأضاف أن عدد الأسرّة في المستشفى حاليا ١٣٠ سريرا، وفي الأقسام الداخلية 120 سريرا، وفي الأقسام الخارجية ١٠ أسرّة مقسمة بين ٢٢ سريرا للسيدات، و٣٨ سريرا للرجال، إضافة إلى وحدتين لتنويم الحالات الخطرة، كل عيادة بها ١٨ سريرا. وشدد على خطورة موقع المستشفى الحالي الذي يشكل تذمرا للعاملين والمراجعين لموقعه القريب من العشوائيات التي يقطنها مخالفون لنظام الإقامة والعمل، كاشفا أن مبنى المستشفى الجديد لم يتم الشروع في بنائه حتى الآن، حيث تم إيقاف هذا المشروع، وتحويل معاملته لأمانة جدة لوجود تعديات على الأرض التي تم اختيارها لإنشاء المبنى الجديد.

بنو هلال يحرمون مواطنا الاستفادة من أرضه

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=53394&CategoryID=5

جازان :عبدالله البارقي 2011-05-10 2:57 AM

واصلت قبيلة بني هلال التاريخية استحواذها على مساحات من أراضي الجزيرة العربية، حين حرمت مواطنا في جازان الاستفادة من أرضه .

فبعد أن فرح منير حمدي بالأرض التي منحتها إياه بلدية صامطة، فخطط لها في أحلامه منزلاً له ولأسرته في الدنيا، فوجئ بأن سكان القبور سكنوها قبله.

ووجد حمدي أن معالم حجرية للقبور انتشرت على الأرض التي خصصتها له البلدية، وذلك قبل أن يؤكد له أصحاب الخبرة من قرية الزاوية المجاورة للمخطط وجود مقابر يعود تاريخها لقبيلة بني هلال .

يقول حمدي: تقدمت بشكوى حول ما وجدته في منحتي، فتم إبلاغي بتخصيص قطعة أرض بديلة لي، إلا أن المعاملة تأخرت عاما ونصف، فتقدمت بشكوى جديدة ليتم تشكيل عدة لجان كان آخرها الأسبوع المنصرم، حيث وقفت لجنة من ٤ جهات، و٢ من أصحاب الخبرة على الأرض، وأعدت محضراً بذلك .

حصلت "الوطن" على نسخة من المحضر وتضمن أن العلامات قديمة، وأن الاحتمال قائم لوجود مقابر بها تعود لقبيلة بني هلال التي استوطنت المنطقة منذ نحو تسعة قرون، خاصة بعد تأكيد أهل الخبرة في المواقع المجاورة .

المتحدث الإعلامي لأمانة جازان عبد الرحمن ساحلي أوضح أنه لم يكن لدى البلدية علم بوجود قبور في تلك المواقع، مشيرا إلى أنه سيتم الرفع بالمعاملة إلى هيئة كبار العلماء للاستفتاء حول الموضوع.

حرمت أجساد "بني هلال" التي تسكن ثرى إحدى الأراضي في صامطة المواطن منير حمدي أن يسكن ظاهرها، فقد سكنوا تلك القبور منذ عصور قديمة. وعلى الرغم من فرحة حمدي بتلك الأرض التي خطط لها في أحلامه منزلاً له ولأسرته في الدنيا، إلا أن سكان الآخرة سكنوها قبله .

حمدي ابتعد عن تلك الأرض حفاظاً على كرامة الأموات، فلم يعد من معالم سكان تلك الأرض "القبور" سوى بعض الأحجار وركام التراب، مما أدخله في حيرة من أمره حتى أكد أصحاب الخبرة من قرية الزاوية المجاورة للمخطط وجود مقابر يعود تاريخها لبني هلال، فقرر الرحيل والبحث عن البديل، ولكن الأمر بات مشتتاً في انتظار لجنة الإفتاء التي لم تصلها الأوراق من بلدية صامطة.

وكانت البلدية قد عوضته بأرض أخرى ثم تراجعت في انتظار فتوى حول نبش تلك القبور.

وفي هذا السياق، يقول المواطن منير حمدي: لم تكتمل فرحتي بمنحتي السكنية التي منحتني إياها بلدية صامطة في مخطط ضاحية الملك فهد رقم ٥١، فبعد انتظار دام ٤ سنوات حصلت على القطعة رقم ١٧ إلا باطنها كان يسكنه "بنو هلال" حسب أقوال المسنين من ذوي الخبرة فهي من مقابر بني هلال. وأضاف أن الأمر أصبح مشتتاً بين زعم البلدية بعدم وجود قبور بالمخطط وبين توثيق اللجان الذي كشفت حقيقة وجود قبور في الأرض الممنوحة لي.

وأشار حمدي إلى أنه تقدم بطلب منحة سكنية عام ١٤٢٥ لدى بلدية صامطة، وبعد مرور ٤ سنوات تحقق ذلك الحلم، حيث كان اسمه مدرجاً ضمن الممنوحين أرضاً سكنية في مخطط ضاحية الملك فهد، عندها انتظر موعد إفراغ الصك، وعند إنهاء إجراءات المنحة من كتابة العدل وبلدية صامطة، وما إن وطأت قدماه تلك الأرض حتى شاهد القبور بها.

وأضاف: أخبرت مندوب البلدية بأن الأرض بها قبور، فأجاب بأنها مجرد أحجار، ولا توجد أي قبور في هذه المنطقة.

وقال: تقدمت بخطاب لرئيس بلدية صامطة حول ما وجدته في منحتي، فتم إبلاغي بأنه سيتم تعويضي بقطعة أخرى، وبعد عدة مراجعات، أفادوني بأن القطعة رقم ٦٠٠ هي البديلة، وسوف ترفع الأوراق للأمانة لاستكمال إجراءات تعويضي عن

المنحة السابقة، إلا أن تلك المعاملة مكثت عاماً ونصف العام في مكتب الموظف، وعندها تقدمت بشكوى للمحافظة حول المنحة السابقة، ووجود قبور بها، وما حصل من تأخر معاملتي في عدم تعويضي عن الأرض، فتم تشكيل عدة لجان كان آخرها الأسبوع المنصرم، حيث وقفت لجنة من ٤ جهات، و٢ من أصحاب الخبرة على الأرض، وأعدت محضراً بذلك، حصلت "الوطن" على نسخة منه .

واعتمدت اللجنة على المعاينة، وأقوال أصحاب الخبرة في قرية الزاوية حيث أفادوا بأن العلامات قديمة، وأن هناك احتمالاً لوجود مقابر بها تعود لبني هلال، لأنهم يعرفونها منذ زمن قديم، وأنهم على استعداد لتحديد القبور في تلك المواقع بكاملها..المتحدث الإعلامي لأمانة جازان عبد الرحمن ساحلي أوضح أنه لم يكن لدى البلدية أي علم بوجود قبور في تلك المواقع التي خططت ضمن مخطط المنح. وأشار الساحلي إلى أنه فور تسلم شكوى المواطن شكلت لجان من قبل المحافظة والإدارات الحكومية والبلدية حيث أفادت في محاضرها بوجود علامات تدل على قبور، حسب رأي أصحاب الخبرة...وبين أنه سيتم الرفع بالمعاملة للاستفتاء من هيئة كبار العلماء حول تلك القبور التي وجدت في قطعة الأرض الممنوحة للمواطن.

الشورى: إقرار مشروع القياس والمعايرة... ومطالب بإنشاء وكالة للفضاء في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265072

الرياض – رياض المسلم

وافق أعضاء مجلس الشورى بالغالبية في جلسة الأمس (الإثنين) التي عقدت في مدينة الرياض على مشروع نظام القياس والمعايرة، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في المجلس بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام القياس والمعايرة الذي سبق للمجلس مناقشته.

وصوت المجلس بالموافقة على جزء من مواد المشروع الذي يضم ٢٣ مادة، ويهدف إلى توحيد جهة القياس والمعايرة تمشياً مع النظام العالمي، وتسهيل عمليات التبادل التجاري للسلع بين المملكة ودول العالم فيما يتعلق بالقياس والمعايرة، وتغطية المقاييس والمعايير للمجالات التجارية والصناعية والعلمية والقانونية، ثم ناقش المجلس المواد الجديدة التي أضافتها اللجنة إلى النظام، وبعد المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها بشأن عدد من المداخلات والملحوظات التي أبداها الأعضاء تجاه المواد الجديدة وذلك في جلسة مقبلة.

من جانبه أكد الأمين العام للمجلس الدكتور محمد الغامدي في تصريحه الصحافي عقب الجلسة أن «المشروع يعزز من دور الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، واللوائح الفنية لجميع السلع والمنتجات، وكذلك المواصفات المتعلقة بالقياس والمعايرة والرموز وتعاريف المنتجات والسلع وأساليب أخذ العينات وطرق الفحص والاختبار ونشر التوعية بالتقييس وتنسيق الأعمال المتعلقة به في المملكة.»

وأضاف: «كما يساعد المشروع في وضع قواعد منح شهادات المطابقة، وعلامات الجودة، وتنظيم كيفية إصدارها، وحق استعمالها وإصدار وتطبيق المواصفات القياسية السعودية واللوائح الفنية، وإصدار وتنفيذ لوائح وأدلة الجودة ومراقبة تطبيق المواصفات القياسية السعودية، ولوائح إجراءات تقويم المطابقة بالتنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة، ومنح شهادات المطابقة للمنتجات المحلية والمعدة للتصدير والمنتجات المستوردة..إلى ذلك، طالب عضو مجلس الشورى محمد الخنيزي بإنشاء وكالة للفضاء في المملكة العربية السعودية، وجاءت مطالبته أثناء مناقشة مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة أوكرانيا للتعاون في البحوث والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ووافق عليها المجلس وتضم ١٤ مادة، وتتبنى إيجاد مجال خصب للتعاون في البحوث العلمية الموجهة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين المملكة وأوكرانيا، استناداً إلى أحكام «معاهدة المبادئ» المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي الصادرة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، وغيرها من معاهدات متعددة الأطراف بهذا المجال، ما يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبحثية للبلدين.

رئيس هيئة مكافحة الفساد في حديث لإذاعة الرياض:
قواعد خاصة للتصدي لظاهرة الثراء المفاجىء لبعض موظفي الدولة عبر كشف حساباتهم قبل وبعد الوظيفة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦١
http://www.alriyadh.com/2011/05/11/article631673.html

متابعة – محمد الغنيـم

شدد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف على أهمية "الوضوح"لدى كافة مسئولي الدولة واعتماد ذلك كممارسة دائمة وتوجه أخلاقي يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام مع تسهيل الإجراءات الإدارية كوسيلة فاعلة للوقاية من الفساد مؤكداً على أن الأصل في ذلك هو الوضوح في كافة الإجراءات الحكومية وأنه يتوجب عدم اللجوء إلى "السرية" إلا فيما يتعلق بالمعلومات التي تمس السيادة والأمن الوطني .

اختصاصاتنا تشمل القطاع الخاص حتى تكون مظلة الإصلاح والحرب على الفساد شاملة

منح الإعلام حق الاطلاع على عقود المشتريات وتضمين المناهج مفردات للحث على الإبلاغ عن الفساد اختصاصاتنا تشمل القطاع الخاص حتى تكون مظلة الإصلاح والحرب على الفساد شاملة

وكشف الشريف أن الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تعمل الهيئة على متابعة تنفيذها تؤكد على تقليص الاجراءات في الاجهزة الحكومية وجعلها واضحة للمراجعين لكي لايكون هنالك استغلال لتعقيدات الاجراءات من أجل غرض معين وكذلك الحرص على اختيار المسؤولين الأكفاء ذوي التعامل الحميد مع الجمهور في الادارات التنفيذية التي لها علاقة بهم لإنهاء معاملات المواطنين دون عقبات .

واستعرض رئيس هيئة مكافحة الفساد في حديثه لبرنامج منبر الإذاعة عبر إذاعة الرياض أمس الأهداف الرئيسية التي ستسعى الهيئة إلى تحقيقها كما تناول الملامح العامة للإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تعنى الهيئة بمتابعة تنفيذها موضحاً أن الإستراتيجية الوطنية تحوي كل الأسس المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد وإشاعة مبدأالشفافية وتحصين المجتمع ضدالفساد وتوجيه المواطن نحوالتحلي بالسلوك السليم والنصوص الشرعية والنظامية مع توفير المناخ الملائم لنجاح خطط الدولة التنموية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

عن الفساد

عدم اتساق الأنظمة وضعف الرقابة وتعقيد الإجراءات من أسباب هذا الوباء وسنكافئ النزيهين

جميع موظفي الهيئة مطالبون بأداء القسم وسنكفل لوسائل الإعلام حرية تداول المعلومات عن الفساد عدم اتساق الأنظمة وضعف الرقابة وتعقيد الإجراءات من أسباب هذا الوباء وسنكافئ النزيهين

وأكدالشريف في اللقاء الذي أجراه الزميل خالد الشهوان أن الفساد ظاهرة عالمية ليست مقتصرة على دولة معينة وهي ظاهرة مركبة تختلف فيها الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن بعض أسبابها عدم إتساق الأنظمة وضعف الرقابة إضافة إلى تعقيد الاجراءات الحكومية وضعف المستوى التعليمي ومرتبات بعض الموظفين الذين يقابلون الجمهور أو كون وظائفهم غير ثابته مشيرا في هذا الصدد إلى الاوامر الملكية الاخيرة التي نصت على رفع مستوى الموظف العام افضل مماكان عليه وتثبيت كافة موظفي البنود مما يؤدي يؤدي بتلك الجهات الى رفع مستوى موظفيها الذين يقدمون الخدمة للجمهور .

وأعرب رئيس هيئة مكافحة الفساد عن تفاؤله بشراكة كافة المواطنين للهيئة في هذاالمجال مشيراً إلى أن الإستراتيجية نصت على إتاحة الفرصة للمجتمع المدني للإسهام في حماية النزاهة ومكافحة الفساد عن طريق إشراك بعض منسوبيها

في الجهودالمبذولة في ذلك وحث الهيئات على إبداء ملحوظاتهم حول الأنظمة وإشراك حتى الغرف التجارية والصناعية وحثها على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الاعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وجعلهم شركاء فيما يتعلق بنقدالأنظمة وتقديم الملاحظات لمكافحة الفساد .

وأضاف أن الهيئة ستمنح مكافآت تشجيعية لمن يكتشف حالات فساد بعدالتحقق والتثبت منها سواء كان هذا الفساد رشوة أو اختلاس من اموال الدولة او استغلال موقع وظيفي في كسب غير مشروع او غير ذلك موضحا ان اللائحة نصت على هذه المكافأة سواء كانت مادية او معنوية حيث لابد من مكافأة النزيه وسيتم لاحقاً توضيح قواعدالتبليغ لافتاً إلى أن من اختصاصات الهيئة توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات ينطوي عليها فساد والتحقق من صحتها .

وأفاد الشريف أن الهيئة لم تختر حتى الآن كوادرها الوظيفية مؤكداً على وجود العديد من الشروط الواجب توافرها في موظفي الهيئة لأنهم سيقومون بمراقبة الغير منها الأمانة والقدرة والنزاهة وتأديتهم واجباتهم الوظيفية باخلاص والمحافظة على سرية المعلومات التي سيطلعون عليها بحكم عملهم إضافة إلى وجوب تأديتهم للقسم بالاضافة للشروط الاخرى التي ينبغي على أي موظف حكومي ان يتحلى بها مشيراً إلى ان الهيئة لاحدود مطلقة لها في صلاحياتها حيث ترتبط مباشرة بالملك وتتمتع بشخصية مستقلة تماما عن باقي الجهات ممايعطيها الفرصة للعمل بعيداً عن أي تأثير لافتاً إلى أنهم الآن يعكفون على إعداد اللوائح واستكمال الكوادر الادارية وبناء الهياكل الداخلية وسيبدأون في جمع المعلومات عن المشاريع المنفذة وزيارتها ميدانياً لمتابعة تنفيذها والبدء في عقد لقاءات مع الجهات الحكومية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي معني بها كافة الجهات ومسئولية الهيئة متابعة تنفيذها .

وعن اختصاصات الهيئة قال الشريف إنها تشمل الجهات الحكومية والشركات التي تساهم الدولة فيها بنسبة ٢٥%وأكثر إلا أن ذلك لايعني أن إختصاصاتها لاتشمل القطاع الخاص الذي ستشمله اختصاصات الهيئة تحت منظومة أخرى بمعنى أن تشجع الهيئة مؤسسات هذا القطاع على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في محيط الشركة أو المنشأة ومساعدتها لرصد نتائج ذلك ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها وذلك حتى تكون مظلة الاصلاح ومحاربة الفساد شاملة لكافة القطاعات .

وتناول الشريف في حديثه ملامح عمل الهيئة وإستراتيجياتها التي ستعمل عليها موضحا ان الاستراتيجية الوطنية التي تعمل الهيئة على متابعة تنفيذها تضمنت مراجعة اساليب العمل واجراءاته في الجهات المشمولة باختصاص الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي تؤدي للفساد والعمل على معالجتها إضافة إلى إعداد ضوابط الإدلاء بإقرارات الذمة المالية بمعنى أن يدلي موظفي الدولة الذين يباشرون الاموال العامة او يتخذون قرارات تمس المال العام بمايملكون من اموال سائلة وغير سائلة وتثبت هذه في وثائق حتى يكون بالإمكان ملاحظة ما يظهر على الموظف من ثراء ملحوظ قبل إنهاء خدمته وتقارن عند تركه للخدمة بما أدلى به في بداية عمله لمعرفة مدى نزاهته وسيوضع لذلك قواعد سترفع للملك لإعتمادها .

وتطرق في حديثه لباقي اختصاصات الهيئة ومنها اجراء دراسات وقياسات لمعرفة مدى تأثير الفساد على تماسك المجتمع وعلى التنمية الاقتصادية ووضع الحلول لمعالجة ذلك ونشر الوعي بمفهوم الفساد واخطاره إضافة الى تمثيل المملكة في المؤتمرات المتعلقة بالشفافية وتنظيم مؤتمرات داخلية حول الشفافية .

وعن علاقة هيئة مكافحة الفساد بوسائل الإعلام أكد رئيس الهيئة أن الهيئة ستعمل على تقوية صلاتها بوسائل الاعلام وستعين متحدث رسمي لها وستعمل على كفالة حرية تداول المعلومات عن شئون الفساد بين عامة الناس ووسائل الاعلام كما يدخل في اختصاص الهيئة رصد ماينشر في وسائل الاعلام عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد وتحليله للتعرف على اوجه الفساد واسبابه .

وشدد الشريف على عدم استثناء أي مسؤول من المساءلة مهما كان موقعه وفقاً للأنظمة طالما ارتكب خطأ يتعلق بالفساد كما أكد على تعزيز الشفافية داخل مؤسسات الدولة وجعل الاجراءات المتعلقة بجباية الايرادات والغرامات واضحة للجميع، كما أشار إلى أن الإستراتيجية الوطنية تضمنت حث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي تحذر من الفساد وتؤكد على حماية المال العام وحث المواطنين على الابلاغ عن ذلك وتطرقت كذلك الى تعزيز السلوك الاخلاقي والحث على النزاهة عبر وسائل الاعلام وخطباء المساجد والعلماء واعدا حملات وطنية تحذر من هذا الوباء .

وفي شأن علاقة الهيئة بالجهات الرقابية الاخرى اكد الشريف علاقة الهيئة بديوان المراقبة وهيئة الرقابة وباقي الاجهزة الرقابية الاخرى علاقة تكاملية ليس فيها ازدواجية ولاتعارض وكل جهة لها دورها كما ان هيئة مكافحة الفساد ليس من دورها مباشرة التحقيق بل تحيل مالديها من حالات لهذه الجهات ودورهم تكميلي واشرافي لكشف الفساد والتحقق منه .

وأوضح أن للهيئة طلباً "التحرز" بالمنع من السفر أو الحجز على الاموال تحوطا للمحافظة على المال العام كما نصت استراتيجيتها على وجوب توضيح اجراءات عقود المشتريات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات واعطاء الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام حق الاطلاع عليها ونقدها.

أمير الباحة يطلق ندوة التمريض العالمي الأحد المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418633.htm

علي صمان ـ الباحة

يطلق صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة الأحد المقبل احتفال إدارة التمريض في صحة الباحة بمناسبة يوم التمريض العالمي. والذي تستضيفه الشؤون الأكاديمية في مستشفى الملك فهد في الباحة بمشاركة الكوادر التمريضية في جميع المستشفيات والمراكز الصحية في المنطقة.

وأوضحت مديرة إدارة التمريض في صحة الباحة هيفاء سعد الغامدي أن هناك ندوة تمريض الباحة يومي ١٣-١٤٣٢/٦/١٤هـ التي اعتمد لها ١٢ ساعة تعليم مستمر من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ويحاضر في الندوة مشاركون من جامعة الباحة والإدارة العامة للتمريض في وزارة الصحة وإدارة التمريض في جازان وجامعة الملك عبدالعزيز في جدة والكلية الصحية والأكاديمية الصحية بالباحة.

لافتة إلى أن موضوعات الندوة ستتناول جوانب عديدة فيما يتعلق بمفهوم الخدمة التمريضية من حيث الواجبات والأهداف.

مها فتيحي: تعميم الكشافة النسائية على مناطق المملكة... وفي الشرقية بعد ٤ أشهر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265432

الخبر – رحمة ذياب

كشفت رئيسة المرشدات السعوديات «الكشافة النسائية» في المملكة، مها فتيحي، عن بدء التنسيق لتنفيذ أول دورة تدريبية للمعلومات الأساسية عن قيادة المرشدات في المنطقة الشرقية (بنات) ابتداء من أكتوبر المقبل، مؤكدة أن برامج الكشافة للمرشدات ستعمم ببرامجها التدريبية والتأهيلية كافة في جميع مناطق المملكة.

وأشارت فتيحي على هامش ملتقى إبداع في نسخته الثامنة، تحت عنوان (العمل التطوعي، فطرة إنسانية، ونظرة حضارية) الذي أقيم مساء أول من أمس في الخبر، بحضور حرم أمير المنطقة الشرقية الأميرة جواهر بنت نايف بن عبد العزيز آل سعود، ووزيرة التنمية الاجتماعية البحرينية فاطمة البلوشي، أن «برامج الكشافة بدأت في المنطقة الغربية قبل عام، والآن انتقل النشاط إلى الرياض، وحائل، والمنطقة الشرقية، وستطبق التجربة نفسها، بتنوع الأنشطة، وتطويرها، اذ يوجد حالياً على مستوى المملكة ٢٥٠ قائدة و٥٠٠ مرشدة من مدارس في جدة والرياض، وتم التنسيق مع ستة مدارس في المنطقة الشرقية، ونتوقع أن يرتفع العدد من خلال التعريف بالنشاط أكثر.«

وقالت: «يوجد في جدة ٤٧ قائدة، كل واحدة مسؤولة عن ١٢ إلى ١٨ زهرة، ونتوقع أن يصل العدد في الشرقية إلى ٣٥ مرشدة، وسيتضمن الأمر المراحل الدراسية كافة دون استثناء»، وعن المعوقات أشارت إلى «المعوق الفكري لعدم التعرف على النشاط الكشفي وأهميته، علماً أن النشاط قائم من ١٠٣ أعوام ونحن التحقنا بالأعوام الأخيرة؛ فالحركة الكشفية لا تمت بصلة بالتخريب أو الغلو أو التطرف، لان الكشافة هدفها خدمة الآخرين وتعزيز الانتماء الوطني والولاء، فخلال تلك الأعوام لم يخرج في العالم كله من النشاط الكشفي أي نشاط تخريبي.«

واستعرضت فتيحي، إحصاءات عن استبيان اجري في مدينة جدة، العام الماضي على ٨٥٠ سيدة كشف «أن ٩٠ في المئة أكدن ان تدريس منهج التربية الوطنية ليس له اثر واضح، و١٠ في المئة أشرن بجواب: نعم له تأثير، وهل إذا كانت خدمة المجتمع واضحة في المجتمع السعودي أم لا، تبين أن الإجابة كالإجابة السابقة، فيما كانت نسبة أن العمل التطوعي يعتبر أساساً في المواطنة، ضئيلة جداً، اذ كانت نسبة من أجبن بنعم ٨٦ في المئة، فيما كانت نسبة من وجدن أن العمل التطوعي لا أساس له بالمواطنة ١٤ في المئة.«

وأضافت «نسبة من يؤيدن أن خدمة المجتمع مطلب أساس للتخرج من الثانوية بلغت ٧٧ في المئة، ومن أجبن بلا بلغ ٢٣ في المئة، وأما نسبة من وجدن أن مناهج التربية الإسلامية تقوم على تأصيل مفهوم خدمة المجتمع فبلغت ٨٢ في المئة، فيما اشار ١٨ في المئة إلى أنها لا تقوم على ذلك، وأما من استحوذ رأيهن على نسبة ٨٦ في المئة وجدن أن هناك علاقة بين الشعور بالانتماء ومزاولة العمل التطوعي، فيما كانت النسبة المتبقية ١٤ في المئة وجدن انه لا علاقة بين الجانبين.«

وقالت منتقدة المناهج التعليمية: «الفوارق غير عادية والنسب تظهر ذلك، ما يعني أننا بحاجة إلى تعزيز الانتماء الوطني من خلال الحركات الكشفية، التي تعرف مبادئها في العالم اجمع، فالمؤشرات تأخذنا إلى أننا لا بد من تعزيز مبادئ التربية الوطنية، من خلال الأنشطة، والمسألة ليست شعارات وإنما ممارسات تطبيقية، على ارض الواقع وفي الميدان»، وأما من حيث تأثير الحركات الكشفية على تجفيف الفكر الإرهابي المتطرف وإلحاق الناشئة بركب خدمة المجتمع، أوضحت «الإرهاب ينتج من الإرهاب الفكري الذي ينتج من الفوقية، ومن هنا ندرك تماماً مدى تأثير مفهوم المواطنة على الأجيال.«

وأشارت إلى أن «حاجتنا الماسة لممارسة المواطنة، وترسيخ مفهوم خدمة المجتمع من خلال أداة تربوية وطنية تنموية ينتج منها الولاء والانتماء، وليس أفضل من نشاط المرشدات الكشفي»، مضيفة «يقوم النشاط الكشفي على تدريب المرشدة على الخروج من نطاق العمل من أجل الذات إلى العمل من أجل مجتمع صغير يحب كل منهم فيه الآخر، ولا تجد غضاضة أو صعوبة في التحرر من الأنانية الفردية من أجل الصالح العام لهذه الجماعة، والمثل الأوضح في تحقيق

البرامج الكشفية ما تقوم به فرقة مرشدات مدرسة ما مثلاً، حيث الفرقة المكونة من ٣٢ مرشدة تقود العمل التطوعي في المدرسة وتضع البرامج التي يمكن للطالبات الأخريات وغير الراغبات في الانضمام الكلي لنشاط المرشدات باختيار ساعات للتطوع، والتي تعد مطلباً أساساً للتخرج سواء من المدرسة أو المعهد أو الكلية أو الجامعة، بحيث لا تقل عن ٦٠ ساعة مقسمة على سنتين، أو ٣ سنوات، وبهذا تقوم المرشدات بوضع البرامج وتحديد وسائل التسجيل، وآليات وإجراءات التنفيذ، والربط بمؤسسات المجتمع المختلفة، وتشكيل فرق العمل». وخلال الملتقى أشارت مريم الزهراني من جامعة الدمام، أن العمل التطوعي في الجامعة ابرز معوقاته، بحسب استبيان على ١٨٠ طالبة من كلية الطب «ازدحام الجدول الدراسي، كسبب رئيس لغياب مشاركة الطالبات في مجالات العمل التطوعي، علماً أن نسبة المشاركة فيه العام الماضي ١٠ في المئة، وأما العام الجاري فارتفعت إلى ٢٧ في المئة»، ونوهت رئيسة ملتقيات إبداع نورة الشعبان إلى «نشر ثقافة العمل التطوعي الذي يعد واجباً إنسانياً لمن ارتقى شعوره إلى الإحساس بمعاناة الآخرين، ورعاية مصالح المحتاجين من خلال توعيتهم وتدريبهم.»

تعليم الطائف وعد ببحث المشكلة

خريجات التربية الخاصة .. انتظار بلا طائل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418637.htm

عبد العزيز الربيعي - جازان

أبدت مجموعة من خريجات التربية الخاصة في جامعة الطائف مسار «صعوبات التعليم» استغرابهن من عدم قبولهن في الوظائف التي تتوفر في المدارس لذوي الاحتياجات الخاصة وتحويلها لخريجات أقل خبرة منهن.
وأكدت خريجات العام ١٤٣٠هـ والبالغ عددهن ٤٩ طالبة في مضمون شكواهن «تحتفظ «عكاظ» بنسخة منها» أنه ورغم الحاجة الماسة للتخصص في العديد من المدارس في تعليم الطائف إلى أن إدارة التربية والتعليم تماطل في التعيين والتعاقد حيث عمدت للتعاقد مع خريجات في تخصصات مختلفة لا تتناسب مع تخصصاتهن الأصلية، منها التعاقد مع خريجات تخصص توحد لتدريس الصم بينما يجري التعاقد مع صعوبات التعلم لتدريس المكفوفين، وناشدت الخريجات المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والخدمة المدنية إنهاء معاناتهن التي ما زالت تشكل عقبة في طريق توظيفهن، حيث طغت المحسوبية حسب قولهن على التعيين في المدارس،
ومن جانبه نفى مدير عام التربية والتعليم في الطائف محمد أبو راس أن يكون التعاقد مع الخريجات من إدارته مؤكدا أن العقود تتم عن طريق الوزارة وحسب الاحتياج للمدارس، واستدرك أنه سيتم التحقق من ذلك ومعرفة ملابسات كامل تفاصيل الموضوع وتداعياته.

الرياض ترصد المشهد العقاري في المملكة بتقرير أسبوعي

في معرض الرياض.. لماذا فاقت عروض التمويل العقاري التطوير الإسكاني؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦١
http://www.alriyadh.com/2011/05/11/article631685.html

قراءة - خالد الربيش

لأن وزارة الاسكان تفرغت للبناء وتركت المطور، ولأن صندوق التنمية العقاري يكرمن بدفعات متلاحقة؛ أو يصوم اشهر.. ؛ وقبل ذلك كله عدم وجود خطة وطنية ننتظرها منذ لحظة تأسيس (هيئة) الاسكان.. لذلك كله وأكثر من ذلك غدى سوق الاسكان رهن حراك الافراد؛ وطلب القلة؛ واستحواذ مطلق للبنوك .

فباستثناء منتج الاجارة الموصوف بالذمة الذي طرحته شركة املاك العالمية للتمويل؛ لدعم المطورين في قطاع الاسكان؛ فان جميع منتجات التمويل التي رأينها في معرض العقارات الاخير تستهدف المواطن الباحث عن سكن .

لأن البنوك لا تجد (اقوى) من ضمانات الموظفين في تمويلهم؛ لجئت بتوسع إلى استقطابهم؛ اعتماداً على تحويل الراتب؛ ورهن المسكن؛ لذلك كان المشهد الحالي الذي غلب على عموم عروض المعرض العقاري؛ رغم أن المعرض شهد تبايناً بين شركات التطوير العقارية وشركات التمويل العقاري، إلا أن اللافت كان الحضور القوي لشركات التمويل في مقابل حضور ضعيف لشركات التطوير لا يرقى إلى المستوى المطلوب، خاصة أن المملكة تشهد نقطة تحول تنموية في القطاع العقاري التي جاءت - بالطبع - بعد ضخ الأوامر الملكية مئات المليارات ليس لإصلاح القطاع العقاري فقط، بل للقضاء على معوقات الإسكان بصفة عامة .

التوسع في تمويل الأفراد يرفع الطلب والأسعار.. ودعم تمويل المطورين يكبحها ويعزز التنافس

في المقابل لا أغفل مستوى ونوعية الحضور لفعاليات الملتقى المقام على هامش ذات المعرض؛ توزع بين وزارة الشؤون البلدية والقروية، ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، والغرفة التجارية الصناعية بالرياض، إلى جانب عدد من رؤساء الشركات العقارية الرائدة، ومدراء البنوك، ومجموعة مختارة من أبرز المستثمرين. وكذلك، شهد المعرض مشاركة نخبة من الشركات العقارية وذات النشاطات المرتبطة بالشأن العقاري، وسط حضور متباين من الجمهور والمهتمين بالشأن العقاري. ويعتبر التمويل العقاري سواء الموجه إلى قطاع المستثمرين والشركات، أو الموجه إلى قطاع الأفراد، استثمارا طويل الأمد، ويحتاج إلى وقت يصل إلى ٢٠ سنة حتى يسترد، ولذلك لا يمكن أن تقوم به جهات تقدم منتجات تمويلية متنوعة مثل الصناعية والتجارية.. وغيرها .

وتنافست الشركات العقارية والمؤسسات التمويلية خلال فعاليات المعرض في عرض منتجات غلب عليها الطابع السكني، حيث عرضت شركات مثل رافال ومشاريع الأرجان وثبات؛ مشاريع إسكانية أسست لمفهوم التطوير الشامل الذي بدأ يشكل صناعة مختلفة للتطوير العقاري محلياً، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المعروضة لتلك الشركات ٩٣٧٨ وحدة سكنية منها ٦٣٨٢ وحدة سكنية في الرياض و٢٥٩٦ وحدة سكنية في المنطقة الشرقية و٤٠٠ وحدة سكنية في المنطقة الغربية .

وأوضح خبراء في الشأن العقاري أنه على الرغم من أن قوانين الرهن العقاري لا تزال بحاجة إلى الموافقة النهائية من قبل مجلس الوزراء؛ إلا أن الموافقة على التغييرات من قبل مجلس الشورى تعتبر خطوة مهمة جداً نحو تحقيق الهدف وهو زيادة السيولة في سوق الرهن العقاري، مشيراً إلى أنه في حال استفاد المواطنون من التغيرات المقترحة ووضعوها في النظام المصرفي، سيتم منح مطوري المشاريع السكنية في كل من المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى دافعاً جديداً لدخول السوق، ورأوا أنه حتى في حال الموافقة النهائية في المستقبل القريب، تبقى البنوك بحاجة إلى أن تقوم بتغيرات إجرائية موضع التنفيذ، مثل المراقبة المالية عند إعطاء القروض، وذلك قبل أن يصبح للتشريع تأثير على السوق. وأكدوا أن مشاركة الشركات المالية والتمويلية مهمة في المعارض العقارية لعقد اتفاقيات لإمداد السوق بقنوات

تمويلية تسهم في دعم الأفراد والمشاريع التطويرية، ووصف ‹›الصناديق العقارية›› بأنها أهم القنوات التي تسهم في توفير السيولة اللازمة لدعم المطورين العقاريين والمشاريع العقارية ذات التكلفة العالية التي لا يمكن للمطور العقاري تحمل كافة مصاريفها .

وتوقعت مصادر مصرفية أن يصل حجم التمويل العقاري للأفراد في المملكة العربية السعودية إلى ٨ مليارات ريال بنهاية العام الحالي ٢٠١١م وإلى ٤٨ مليار ريال حتى عام2013 م .

من جهتها، طرحت شركة أملاك العالمية – أول شركة تمويل عقاري مرخصة في المملكة - جملة من الحلول والخيارات التمويلية التي توفرها الشركة لمختلف شرائح المجتمع من المواطنين والمقيمين وموظفي القطاعات الحكومية والخاصة وأصحاب الأعمال الحرّة، فضلاً عن البحث في القنوات التمويلية الخاصة بدعم مشاريع المطورين العقاريين، لا سيما منتج «الإجارة الموصوف بالذمة» الذي تبلور باعتباره أحد أهم الحلول التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونجحت الشركة من خلاله في استقطاب قطاع واسع من العملاء بسبب ما يتمتع به من مزايا نوعية تعزز المفهوم الاستثماري للعملاء .

فيما أعلنت شركة الأرجان عن مشاريعها التي بدأت بالفعل، وهي إنشاء عشرة آلاف وحدة سكنية عبر مراحل موزعة في خمس مناطق، منها: الرياض، الدمام، الخبر، والجبيل، موضحة أن أسعار المساكن تختلف، وهي تبدأ من ٣٠٠ ألف ريال وتصل إلى مليوني ريال فيما أعلنت أنها تمتلك حالياً مجموعة من الاستثمارات المتنوعة الآخذة في الاتساع، التي تضم عدداً من المشاريع الحائزة على جوائز في الرياض والدمام والخبر والجبيل وينبع، مع التزام إيجاد حلول سكنية مبتكرة تحقق عائدات مجزية لاستثمارات عملائها، وربط اسم مشاريع الأرجان مرادفة لأعلى معايير خدمة العملاء وجودة البناء والمساهمة في تطوير المجتمع وقيمه.

كرسي بقشان للعنف الأسري يحاضر المرشدات والمرشدين في جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418788.htm

محمد المصباحي - جدة

يقيم كرسي بقشان للعنف الأسري التابع لجامعة الملك عبدالعزيز، بالتعاون مع إدارة التعليم في جدة، محاضرات لكافة مرشدات ومرشدي الطلاب في مبنى إدارة تعليم البنين.

وصرح مقدم المحاضرات المحلل النفسي مستشار العلاقات الأسرية، والذي شغل منصب أمين عام مؤتمر العنف الأسري، الدكتور هاني الغامدي إلى أن الهدف الأساس من هذه المحاضرات تفعيل الدور التوعوي لمرشدات ومرشدي الطلاب في المدارس.

وتجاوز الحضور الذي عقد هذا الأسبوع ٥٠٠ مرشد طلابي.

وبين أن النشاط ما هو إلا تنفيذ لتوصيات المؤتمر، لتفعيل الجزء التوعوي والإرشادي وتسليط الضوء حول قضية العنف الأسري في المملكة.

وعرف عبر محاضرته مفهوم العنف الأسري وآثاره وطرق علاجه، وذلك بعد أن رصدت مدارس حالات عنف من قبل الأسرة على بعض بناتها وأبنائها، مشيرا إلى أهمية رصد حالات العنف الأسري، منوها على دور المرشد لأجل تحويل القضية لمستويات إدارية أعلى لاتخاذ اللازم ما إن وجدت مثل هذه الحالات.

رئاسة الحرمين: لدينا مختبرات خاصة ... والغش مسؤولية جهات أخرى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265292

جدة – أحمد الهلالي

أكد المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في الرئاسة العامة لشؤون الحرمين أحمد المنصوري لـ «الحياة» أن مهمة رئاسة الحرمين تنحصر في توفير الخدمة في كل ما يتعلق بمياه زمزم، مشيراً إلى أن الرئاسة تتابع باستمرار كل ما يتعلق باختصاصاتها.

وحول المياه الملوثة أوضح أن الرئاسة أصدرت بياناً أوضحت فيه الكثير من الأمور، لافتاً إلى أن لديها مختبرات لتحليل مياه زمزم، وكشف أي مخالفة من الممكن أن تقع، مشيراً إلى أن أعمال الغش التي يمارسها الباعة الجائلون هي من اختصاص جهاتٍ أخرى غير الرئاسة. وحول مخاطبة الجهات المختصة، وأحاديث أعضاء مجلس الشورى لمنع عمليات الغش والتلوث في مياه زمزم، أوضح المنصوري أن الرئاسة لها إجراءاتها الخاصة في ذلك، وهناك جهات أخرى تعمل على المتابعة.

ولفت إلى أن الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف أصدرت بياناً نفت فيه الأنباء التي تتناقلها بعض الجهات عن وجود تلوث في مياه زمزم وثبوت مادة (الزرنيخ) و (النترات) بثلاثة أضعاف المسموح به قانونيًا.

وكانت الرئاسة أكدت في بيانها أن مياه زمزم تمر بمراحل «فلترة «و»تعقيم» علمية، وفق أحدث الوسائل التقنية، وجميع التجارب تؤكد أن مياه زمزم سليمة 100 في المئة.

وأضافت أنها تشرف ومن خلال الإدارات المختصة على ضخ مياه زمزم من بئر زمزم عبر مضخات ذات قدرات عالية مزودةٍ بالأشعة فوق البنفسجية، وتمر المياه عبر أنابيب من مادة «الاستانليستيل» غير القابل للصدأ إلى محطات التبريد فيها، ومنها إلى المسجد الحرام، وإلى خزانات التجميع التي يضخ منها إلى نقاط التوزيع والتعبئة في المسجد النبوي.

وتولي الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي وبتوجيهات من القيادة مياه زمزم أهمية بالغة، إذ تتم على مدار الساعة مراقبة مستوى الضخ من البئر، وأخذ عيناتٍ عشوائية من مخارج الماء، والحافظات يتم تحليلها مرات عدة يومياً، بالتعاون مع الجهات المختصة في هذا المجال كما يتم تعقيم الحافظات آلياً ويدوياً يومياً.

من جهتهم، اتفق عاملون في بيع مياه زمزم على طهارتها وخلوها من أي تلوث قد يلحق بها أو يذكر عنها، لكنهم في الوقت نفسه أبدوا تخوفهم من طرق ملتوية يستخدمها بعض ضعاف النفوس، تؤدي إلى إيجاد عبوات قد يكون الماء الذي بداخلها ليس بماء زمزم.

وطالب هؤلاء العاملون من الجهات المختصة مراقبة جميع المحال والبسطات التي تقوم ببيع مياه زمزم المغشوشة وإحالتهم إلى القضاء لمحاكمتهم والتشهير بهم، خصوصاً وأن مياه زمزم من المياه المباركة لدى المسلمين، ويجب المحافظة على اسمها ومكانتها، وعدم الإساءة لها وخلطها بمياه أخرى ومن ثم تلويثها.

وأشاروا في حديثهم إلى «الحياة» إلى أنهم يعملون في بيع مياه زمزم منذ سنوات، ولم يحدث بيع مياه مغشوشة من جانبهم، مشيرين إلى أن تعبئتهم لجالونات مياه زمزم هي من طريق مشروع الملك عبدالله لسقيا زمزم في «كدي» يومياً، وبمبالغ رمزية تصل إلى خمسة ريالات للجالون الواحد.

وأبدى أحمد سلمان استغرابه من وجود مياه تباع على أنها زمزم، وتكون مغشوشة، مشيراً إلى أن العبوات التي يحصلون عليها من مشروع سقيا زمزم تأتي مختومة، ولا أحد يستطيع التلاعب فيها.

لكن سلمان لم ينف وجود أشخاصٍ من ضعاف النفوس يقومون بالتلاعب بالتعبئة، من طريق غالونات مفرغة، وتتم تعبئتها مرةً أخرى على أنها مياه زمزم، ولكنها تبقى معروفة، ويلاحظ عدم وجود ختم عليها، ما يعني أنها مغشوشة .

وحول كيفية حصولهم على مياه زمزم، أوضح أنه يذهب في كل يومٍ إلى مكة المكرمة وبالتحديد إلى «كدي» الذي يقع فيه مشروع سقيا مياه زمزم، ويقوم بشراء ١٠ غالونات فقط وهو الحد المسموح به من قبل إدارة المشروع للشخص الواحد فقط، وبمبلغ خمسة ريالات.

وأضاف قائلاً: «بعد الحصول على تلك الكميات أتجه إلى محافظة جدة وأقوم بعرضها لبيعها والتربح من ورائها، للحصول على قوت أولادي بشكل يومي»، مشيراً إلى أنه لا يرضى بوجود أشخاصٍ يمتهنون بيع مياه زمزم بطريقة «الغش» و«الخداع «للمواطنين، أو للمسلمين في خارج البلاد مثل ما ذكرته بعض وسائل الإعلام الأجـــنبية عن وجود مياه ملوثة.

ولفت إلى أنه قرأ في وسائل الإعلام عن أن مياه زمزم ملوثة، مستغرباً هذه الادعاءات خصوصاً وأنها تطال مياهاً طاهرة، وأشار إلى أن ذلك التلوث قد يعود إلى عبوات تعرضت إلى الغش من طريق تعبئتها بمياه أخرى أو بطرق أخرى استخدمت فيها.

وأكد أحد البائعين واسمه سلمان حسين أنه لا يريد الإساءة إلى اسم مياه زمزم مثل ضعاف النفوس الذين تعلن أجهزة الأمن عن ضبطهم وهم يقومون بالغش والتدليس في مياه زمزم من دون مراعاة لحرمة ذلك.

وأوضح أن مياه زمزم تخضع لرقابة كبيرة من قبل الجهات المختصة، مشيراً إلى أنه عندما يذهب إلى مشروع سقيا زمزم للحصول على غالونات المياه يجد التنـــظيم الجيد، إضافة إلى منح كل شخص كمية محددة فقط بـ١٠ غالونات يومياً.

وأضاف إن مياه زمزم التي يبيعها منقولةٌ على طبيعتها وليس فيها أي غش، مشيراً إلى أن قدسيتها جعلته يقوم بالتبرع بغالونات للمعوقين والمرضى الذين يأتون إليه لشراء كميات كبيرة من المياه ويرفض قبض مبالغ مالية مقابل ذلك.

ولفت إلى أن هناك أشخاصاً يكون عليهم «كفارة» يمين، فيشترون عدداً من الغالونات، ويوزعونها على المحتاجين لمياه زمزم سواءً كان للعلاج أو للشرب منه.

ولم يستبعد وجود الغش في مياه زمزم المعروضة للبيع على الطرقات في مكة المكرمة، وعدم مطابقتها لمواصفات مياه زمزم الأصلية، مشيراً إلى أن الممارسين لذلك من ضعاف النفوس، ولا يمثلون سوى قلة من الباعة الجائلين. وفي السياق نفسه، اشتكى سالم المشيخي من كثرة العمالة الموجودين إلى جوار مشروع الملك عبدالله لسقيا زمزم، وبيعهم للغالونات بأسعارٍ أكثر من تلك التي تبيعها إدارة المشروع، مشيراً إلى أن الإدارة تقوم ببيع الغالون الواحد بخمسة ريالات، في حين تبيعها العمالة بضعف ثمن شرائها للمياه بمبالغ تصل إلى ١٠ ريالات.

وعن ما يذكر حول التلوث والغش في ماء زمزم، أوضح أنه لا يعلم شيئاً عن تلك الأمور، إذ إن عبوات مياه زمزم التي يحصل عليها هي من مشروع السقيا نفسه، ويقوم ببيعها مباشرة.

في المقابل، خالفت نتائج التحاليل التي أجريت على عينات عشوائية من مياه زمزم المعروضة للبيع على الطرقات في مكة المكرمة حديث بعض هؤلاء البائعين لمياه زمزم، إذ كشفت عدم مطابقتها لمواصفات مياه زمزم الأصلية بحسب تقرير صدر عن مختبر الإدارة العامة لصحة البيئة في أمانة العاصمة المقدسة نشر عبر وسائل الإعلام، وأكد حينها احتمال وجود غش تجاري باستبدال هذه المياه أو خلطها بمياه أخرى.

وطالب مواطنون بضرورة تكثيف الرقابة على الباعة المنتشرين على الطرقات والميدان سواء في مكة المكرمة، أو في محافظة جدة، مشيرين إلى تخوفهم من وجود عمليات غش تحدث في عبوات المياه المعروضة للبيع.

وقال محمد القحطاني إنه يحرص باستمرار على شراء ماء زمزم للشرب منها، لكن كثرة الشائعات حول عبوات المياه والغش الذي يحدث فيها من قبل البائعين، دفعت الكثيرين إلى العزوف عن شرائها من الطرقات، إذ يضطر البعض منهم للذهاب إلى مشروع الملك عبدالله لسقيا زمزم.

وأكد كلٌ من علي الخالدي ومحمد القرني ضرورة وضع رقابة مشددة على تلك الغالونات المعبأة والتي تحمل اسم ماء زمزم، مشيراً إلى أن هناك أشخاصاً من ضعاف النفوس يعملون على خلط مياه زمزم بمياه أخرى، إضافة إلى أن البعض يعيد تعبئة الغالون نفسه التابع لمشروع زمزم بمياه أخرى، وبيعها على أنها مياه زمزم.

الشرقية: حملة بلدي النسائية تعود بخفي حنين من مبنى الأمانة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265433

الخبر – ياسمين الفردان

رفضت أربع نساء مشاركات في «حملة بلدي»، المطالبة بإشراك المرأة في الانتخابات البلدية، القول بأن «عدم لقائهن أمين المنطقة الشرقية ضيف الله العتيبي، أمس في مبنى الأمانة، يعود لرفضه لقاءهن»، مشيرات إلى أنهن اجتمعن بمدير مكتبه بالإضافة إلى مدير العلاقات العامة والإعلام في الأمانة محمد الصفيان.

وذكرت فوزية الهاني، (إحدى المشاركات) «شرح لنا المسؤولون ازدحام جدول أمين المنطقة، وأن لديه أوقات مخصصة لاستقبال الضيوف والزوار، وأنه يستقبل الآخرين من طريق مواعيد مجدولة، ما منعنا من الالتقاء به». وحول إن كن قد أخذن موعداً لزيارته مجددا، أكدن «كلا، لم نقم بالأمر، ولا نريد أن نوضع محل رفض، بطلب موعد مسبق، حيث أن ذهابنا بعد الرفض يعد تجاوزاً، ولم نكن نريد أن نفعل ذلك.«

من جهتها، أشارت ليلى كاظم إلى أن سبب زيارتهن للأمانة كان من أجل «الالتقاء بضيف الله العتيبي لمناقشته في مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية»، موضحة «أردنا معرفة مدى جاهزية الأمانة لمشاركة المرأة في الانتخابات»، وقالت: «عرضنا كعضوات» حملة بلدي» مشاركتنا للأمانة في المساعدة بالتجهيزات والإعدادات بمجرد السماح لنا في المشاركة»، وبينت الكاظم «مازلنا نعتقد أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات ولن نستسلم، وغير معارضين للمشاركة التي لن تخرج من تحت إشراف الأمانة»، مشيرة إلى أن» الخطوة القادمة ستكون عبارة عن خطاب سيوجه للأمانة .«

وفي سياق متصل، طالبت عضوات حملة بلدي ومجموعة من المتعاونين، وزير الشؤون البلدية والقروية، بـ «تبرير أو أي تفسير أو شرح من أي جهة تمت مخاطبتها ومراسلتها .«

وبالرغم من عدم قدرتهن على الوصول إلى أهدافهن، إلا أن عضوات حملة بلدي خرجن من مقر الأمانة في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف، مؤكدات جاهزيتهن واستعدادهن للتدريب، غير آبهين بالرفض، اعتماداً على تأكيد حقوقهن التي وقعت عليها السعودية، دون وجود أي مبرر يدعو لمنع المرأة من المشاركة التي أصرت، أخيراً، على المطالبة بها كحق، وبلا صمت» بحسب أقوالهن.

انطلاق اليوم العالمي لمبادرة عقد من العمل من أجل السلامة على الطرق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418782.htm

سعود البركاتي ـ جدة

تنطلق اليوم في جدة، فعاليات اليوم العالمي لمبادرة «عقد من العمل من أجل السلامة على الطرق»، الذي تنظمه المنظمة العربية للسلامة المرورية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات عالمية وعربية مهتمة في هذا الشأن، بالإضافة إلى الأمن العام في المملكة.

وأوضحت لـ «عكاظ» عضوة المنظمة العربية للسلامة المرورية الدكتور انتصار فلمبان، أن الهدف من هذة المبادرة تقليل نسبة الحوادث المرورية في المجتمعات العربية بما فيها مجتمع المملكة، بالإضافة إلى زيادة الوعي والثقافة المرورية لدى جميع شرائح المجتمع.

وبينت أن المبادرة التي تنظمها منظمة السلامة المرورية العربية تستمر لمدة عشر سنوات، وتشارك فيها عدد من الهيئات والمنظمات العربية؛ نظرا لأهميتها في ظل الأضرار الكبيرة الناتجة عن الحوادث المرورية. وسيحضر حفل انطلاق الفعاليات ـ حسب ما ذكرت فلمبان ـ عدد من المسؤولين والمهتمين في هذا الشأن من القطاعات الحكومية والأمنية في المملكة.

من جهته، أشار عضو منظمة السلامة المرورية إيهاب سيف الدين، أن المبادرة تعكس الاهتمام الكبير بخطورة الحوادث المرورية وزيادة نسب وقوعها في المجتمعات العربية لاسيما بين فئات الشباب، وأوضح أن المنظمة تولي اهتماما كبيرا في هذا الجانب، وتعمل بالتعاون مع جهات ومنظمات أخرى على تثقيف المجتمع بأهمية السلامة المرورية، ولفت إلى أن التطورات والمتغيرات التي يعيشها العالم تنعكس بتأثيراتها على السلامة المرورية، مما دعى المنظمة إلى تكثيف برامجها التوعوية بالتطورات التي يعيشها العالم ومدى تأثيراتها على السلامة المرورية بشكل عام.

جامعة الملك سعود تطلق ندوة الإعلام الصحي.. السبت المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦١
http://www.alriyadh.com/2011/05/11/article631524.html

الرياض - سليمان الربعي

يدشن مدير الجامعة الدكتور عبدالله العثمان السبت ١٢(جمادى الآخرة الجاري (بمبنى المؤتمرات بالجامعة فعاليات ندوة الإعلام الصحي التي ينظمها قسم الإعلام بكلية الآداب بهدف مناقشة الدور الوظيفي لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة في مجال الإعلام الصحي من خلال نخبة من الباحثين والمهتمين في مجال الإعلام الصحي. وأشار رئيس اللجنة التحضيرية للندوة ورئيس قسم الإعلام الدكتور عثمان العربي أن الندوة تسعى لتحقيق عدة أهداف بالإضافة لهدفها الرئيس، وقال: يهدف القسم من خلال عقد هذه الندوة إلى التعريف بدور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في نشر الثقافة الصحية السليمة في المجتمع، وإيضاح دور وأهمية حملات التوعية الصحية، وإبراز الآثار الصحية المترتبة على إعلانات الأغذية والمستلزمات الصحية والطبية، وتقييم إسهام مقدمي الرعاية الصحية في التوعية الصحية، بالإضافة إلى مناقشة إسهامات القطاع الخاص ومدى ممارسته للمسؤولية الاجتماعية في رفع مستوى الوعي الصحي لدى الجمهور.

وأكد الدكتور العربي على أن الندوة تستهدف كل من له علاقة بمجالي الإعلام والصحة بالمملكة وأضاف :يسعى القسم من خلال عقد هذه الندوة للتواصل مع الجهات المعنية بشأن الإعلام الصحي من وزارات وهيئات، بالإضافة لأقسام الإعلام بالجامعات السعودية، والكليات الصحية المختلفة، والمستشفيات العامة والخاصة، وشركات الرعاية الصحية والأدوية والمستلزمات الطبية، والجمعيات وكراسي البحث ذات العلاقة، بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية في المملكة، وأقسام العلاقات العامة في المؤسسات والشركات الكبرى في المملكة، والشركات المهتمة بالمنتجات الاستهلاكية الصحية، إضافة إلى الممارسين والباحثين والمهتمين بالإعلام الصحي في كافة القطاعات الحكومية والخاصة. من جانبه أوضح رئيس اللجنة العلمية للندوة الدكتور عبداللطيف العوفي أن الندوة تتضمن ستة محاور أساسية يتفرع من كل محور العديد من الموضوعات البحثية يقدمها نخبة من الباحثين والمتخصصين في مجالي الإعلام والصحة، خلال ثماني جلسات على مدى يومين، مضيفاً: ستتطرق الندوة إلى الدور المجتمعي الذي يلعبه الإعلام الصحي من خلال تناول دور الجمهور في تلقي رسائل الإعلام ومصادر التلقي ودور المؤسسات في زيادة الوعي الصحي ودور وسائل الإعلام الحديثة في ذلك، إضافة إلى محور حملات التوعية الصحية، ومحور إعلام الصحة العامة ودور وسائل الإعلام في رفع الوعي بالصحة العامة، والنشر الإعلامي الصحي وآلية المعالجات الإعلامية للقضايا الصحية والأزمات الصحية ومعالجة الإعلام لها، وأخلاقيات وتنظيمات الإعلانات التجارية المرتبطة بالصحة، ومهارات وتقنيات الاتصال الطبي بما فيها العلاقة الاتصالية بين الطبيب والمريض. وتهدف الندوة إلى التعريف بدور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في نشر الثقافة الصحية السليمة في المجتمع، وإيضاح دور وأهمية حملات التوعية الصحية، وإبراز الآثار الصحية المترتبة على إعلانات الأغذية والأدوية والمستلزمات الصحية، بالإضافة إلى تقييم إسهام مقدمي الرعاية الصحية في التثقيف الصحي، ومناقشة إسهامات القطاع الخاص ومدى ممارسته للمسؤولية الاجتماعية في رفع مستوى الوعي الصحي لدى الجمهور.

ندوة عن دور المؤسسات في تعزيز الأمن الفكري

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦١
http://www.alriyadh.com/2011/05/11/article631534.html

بيشة: عبدالله المعاوي

انطلقت فعاليات برنامج تعزيز الأمن الفكري الأول " أمننا في سلامة فكرنا "أمس الأول والتي اقيمت في المركز الثقافي بمحافظة بيشة برعاية من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، وبحضور وكيل المحافظة الاستاذ محمد الغثيم وعدد من المسؤولين والمفكرين والأكاديميين .

وكانت أولى فعاليات البرنامج ندوة عن دور المؤسسات الأمنية والاجتماعية والإعلام في تعزيز الأمن الفكري قدمها الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهدلق مدير عام الإدارة العامة للأمن الفكري في وزارة الداخلية، والإعلامي والمحلل السياسي ميسر الشمري .

وأكد الهدلق أن وزارة الداخلية تبذل كل ما لديها من طاقات وقدرات في إيجاد جهة استشارية معينة لكل مؤسسات المجتمع على دعم هذا المفهوم والوزارة ليست قادرة على أن تقوم بكل شيء فهي جزء من منظومة عمل متكاملة تستحق تكاتف رجال التربية والتعليم والأوقاف والدعوة والإرشاد وغيرها من المؤسسات التي تخدم المجتمع بشكل مباشر، وأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قامت ببرنامج كبير وتعاونت معها الوزارة في تحقيق هذا المفهوم على مستوى أعلى وهناك عدد من الجهات الأخرى كان لها السبق في هذا المجال .

كما ناقش ميسر الشمري دور الإعلام في الانتقال بفكر المجتمع إلى ما يتطلع إليه المسؤولون في هذه البلاد قائلاً : لابد أن يكون لوزارة الثقافة والإعلام والمؤسسات الإعلامية دور بارز في اللحاق بركب المجتمع والأجيال القادمة، وشدد على أهمية دور المجلس الإعلى للإعلام السابق وإمكانية تفعيله .

وبين أمين عام البرنامج محمد الطفيل أن الندوات والمحاضرات ستستمر لمدة أسبوع حيث سيتناول فيها عدداً من المختصين دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الفكري والإنحراف وطرق الوقاية منه ودور الأئمة والخطباء في تعزيز هذا المفهوم.

فرق سرية لرصد تجاوزات ساهر وهيئة لتظلمات السائقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418629.htm

محمد طالب الأحمدي ـ المدينة المنورة

كشف لـ«عكاظ» مدير عام المرور في منطقة المدينة المنورة العميد محمد بن عجلان الشنبري، عن تنظيمات جديدة لنظام السلامة المرورية «ساهر»، وتغييرات في آلية رصد مخالفة تجاوز السرعة المحددة، بجانب اعتماد فرق سرية من قبل المرور لمراقبة العاملين في «ساهر»، وتقييم أدائهم ورصد تجاوزاتهم.

وأوضح العقيد الشنبري، أنه جرى تغيير الآلية ليصبح رصد السرعة بعد تجاوز ١٠ في المائة من السرعة المحددة، بمعنى أن الطريق المحدد بسرعة ١٠٠ كيلو متر في الساعة لا تحتسب المخالفة للمتجاوزين فيه إلا إذا بلغت سرعة المركبة ١١١ كيلو مترا في الساعة، وفي الطرق المحددة بسرعة ١١٠ كيلو مترات في الساعة تحسب المخالفة عند ١٢٢ كيلو مترا في الساعة.

وبرر الشنبري اعتماد هذه الآلية لمراعاة سهو السائقين في تجاوز السرعة، في حدود الـ١٠ في المائة وهي حدود لا تنتهك أنظمة السلامة المرورية، مؤكدا أن المشغلين لنظام «ساهر» لا يتحكمون في أنظمة المرور أبدا، ولا يمكنهم التحرك أو الإقدام على خطوة إلا بتوجيه من إدارة المرور، مشيرا إلى أنه نشرت فرق سرية في سيارات مدنية لمراقبة سيارات «ساهر» المتنقلة، مشددا على ذلك بعبارة «نحن نسهر على ساهر»، لافتا إلى أن العاملين في النظام لا يملكون صلاحية التحرك العشوائي والرصد في أي وقت وأي مكان، إذ يخضعون لتقييم يومي لمدى استجابتهم للتعليمات الصادرة من المرور.

ولخص الشنبري معايير تقييم «ساهر» في الالتزام بالمكان والزمان، مؤكدا أن قائد مركبة ساهر لا يملك صلاحية تغيير مكانه المعين من قبل المرور، أو تغيير الوقت المحدد للرصد، ممثلا على ذلك بضبط حركة السير أثناء الذهاب إلى المدارس، بإلزام «ساهر» ببدء الرصد عند الساعة السادسة صباحا، فلا يمكن الرصد عند الخامسة صباحا، ولا بعد هدوء الحركة وإنتفاء غرض المتابعة.

إلى ذلك شرعت إدارة المرور في استقبال ومظالم السائقين ضد «ساهر» في هيئة الفصل في المخالفات المرورية في المدينة المنورة التي يرأسها المقدم خلف الفريدي.

التربية: درجة إضافية لمعلمي دفعة ١٩ .. وتدرس منح الدرجات لدفعات ١٧ و١٨ و٢٣

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٨
http://www.al-madina.com/node/303254

حمود الصقيران - جدة

أكدت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة في بيان اصدرته امس ان مصدرا مسؤولا بوزارة التربية والتعليم أكد لها عن ثبوت أحقية معلمي دفعة ١٩ منحهم درجة إضافية لمعالجة الخلل الوظيفي في تلك الدفعة، والمتمثل في تباين درجات غير التربوي والتربوي، والذي أدى لتفوق الغير تربويين على التربويين بفارق درجة وظيفية واحدة، حيث جاء ذلك عقب البحث والتقصي في بيانات الخدمة لمعلمي تلك الدفعة، وأحقية التربويين من تلك الدفعة لدرجة واحدة ليصبحوا على الدرجة ١٢ بدلاً من الدرجة ١١ ، ليتساووا في الدرجة مع الغير تربويين . وأوضحت اللجنة أن المصدر أشار إلى أن إعلان ذلك بقرار رسمي سيتم تأجيله حتى يتم التثبت من ضرر دفعات أعوام (١٧ و ١٨ و ٢٣(، وفقاً لبيانات الخدمة الخاصة بغير التربويين من تلك الدفعات، ولفت المصدر إلى أن تأخر إدارات التربية والتعليم في الإفادة عن الوضع الوظيفي لتلك الدفعات أدى إلى تأخر التثبت من وضعهم الوظيفي الراهن، وإخضاعها للدراسة، وبالتالي تأجيل إصدار قرار بشأن إضافة درجة إضافية لهم أسوة بزملائهم من الدفعات الأخرى، كي يعلن عن ذلك ضمن قرار واحد يعالج كافة إشكاليات تلك الدفعات، وبينت اللجنة إلى أن "التربية" ستنظر في التظلمات المقدمة من كافة الدفعات للمعلمين والمعلمات، وستخاطب إدارة التعليم بشأنها. وأضافت اللجنة أن مسؤولاً بوزارة التربية أكد أن تباين الدرجات الوظيفية للمعلمات جاري دراسته حالياً"، منوهاً إلى أن أي دفعة متضررة من المعلمات سيتم تصحيح وضعها الوظيفي، وأشارت اللجنة إلى أهمية التقدم للتربية ببيانات خدمة تصدرها إدارات التربية والتعليم بالمناطق للدفعات الغير تربوية، من أجل معالجة أوضاع تلك الدفعات بشكل عام. وعن عدم احتساب زيادة بدل النقل في مسيرات رواتب المعلمين والمعلمات، قالت اللجنة - بحسب ما ذكره المصدر -، بأن : "التربية" خاطبت رسمياً" الخدمة المدنية" بشأن إضافة بدل النقل على مسيرات رواتبهم بعد تعديله وفق الأمر الملكي الكريم، إلا أن الأخيرة لم تقم بالرد حتى الآن، مضيفة أن مخاطبات أخرى جرت بين الوزارتين بشأن معالجة فقد عدد من الخبرات الأهلية لدى بعض المعلمين والمعلمات – بسبب التعديل وفق المادة ١٨ / أ – إلا أن الخدمة المدنية لا زالت مستمرة في عدم الرد على خطابات "التربية" . وكان مصدر بشئون التوظيف بوزارة التربية والتعليم، قد أوضح الأحد قبل الماضي لـ " اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة "، أن قرارات معالجة تباين درجات الغير تربوي والتربوي من دفعات ١٧ و ١٩ و ٢٣ سوف تعلن بنهاية الأسبوع الماضي، أو أوائل الأسبوع الحالي، حيث قدمت اللجنة إلى المسؤولين مستندات تثبت أحقية دفعة ١٧ لمعالجة تباين درجات غير التربوي والتربوي، وذلك بإضافة التربويين منهم درجة إضافية، أسوة بدفعات التربويين ٢٠ و ٢١ و ٢٤ ، كما أشارت اللجنة إلى أن دفعة ١٨ من المعلمين لديها نفس الإشكاليات وتستحق على ضوئها إضافة درجة لمعالجة التباين الذي يصنف من نفس النوع للدفعات السابقة التي تمت معالجة وضعها.

ضمن أنشطة كرسي الأمير خالد الفيصل

جامعة الملك عبدالعزيز تقيم محاضرة في دور المرأة لنشر ثقافة الاعتدال

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦١
http://www.alriyadh.com/2011/05/11/article631550.html

جدة - ياسر الجاروشة

أقام كرسي الأمير خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي برعاية وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي الدكتور أحمد بن حامد نقادي محاضرة بعنوان: دور المرأة في نشر ثقافة الاعتدال للدكتورة خديجة بنت عبدالله سرور الصبان أمس بمركز الملك فهد للبحوث الطبية بجامعة الملك عبدالعزيز وتأتي هذه المحاضرة التي حضرها لفيف من منسوبي ومنسوبات جامعة الملك عبدالعزيز وعدد من المفكرين والمهتمين بتأصيل منهج الاعتدال السعودي ضمن سلسلة المحاضرات العلمية للكرسي التي تهدف إلى نشر ثقافة الاعتدال في المجتمع السعودي، وتوضيح الصورة الصحيحة لمنهج الاعتدال السعودي في مختلف الجوانب .

وقد بدأت الدكتورة خديجة الصبان محاضرتها بتوضيح معنى الاعتدال الذي عدته جزءاً أصيلاً من الثقافة والسلوك الإنساني المجتمعي، ثم أوضحت بعد ذلك أهمية المرأة في نشر ثقافة الاعتدال؛ نظراً لأهمية دورها في بناء المجتمعات وتوجيهها بشكل سليم، فهي الأم والزوجة والأخت والبنت، وذكرت بأن هناك شروطاً لقيام المرأة بدورها الكامل في نشر ثقافة الاعتدال في المجتمع وهي: الوعي والتأهيل والتدعيم، كما أن هناك أركاناً مهمة يجب توافرها في عملية نشر الاعتدال تتمثل في إدراك المرأة لأدوارها في شتى المجالات الأسرية والتعليمية والتثقيفية، كما أن الداعمين يمثلون جزءاً جوهرياً في ذلك، وأضافت بأن نوعية الآليات المستخدمة في نشر ثقافة الاعتدال مهمة جداً، فلا بد أن تكون فاعلة في هذا الجانب، ولعل من أهمها الاستخدام البناء لوسائل الإعلام المتاحة والمؤثرة في الفكر المجتمعي .

كما أضافت بأن هناك العديد من الإشكالات التي تواجه المرأة في عملية نشر ثقافة الاعتدال في محيطها الاجتماعي منها عدم الوعي من قبل المرأة بحقوقها وواجباتها، إضافة إلى التهميش المجتمعي لدور المرأة في هذا الصدد .

في حين طرحت الدكتور خديجة الصبان بعضاً من الحلول المقترحة لدعم دور المرأة الريادي في المجتمع من أجل نشر ثقافة معتدلة بين أفراده وفئاته المختلفة، ومن ذلك التوجه نحو التأهيل الجيد للمرأة التي هي جزء مهم وفاعل في أمتنا فإذا قويت وتعلمت ونالت حقوقها كاملة استطاعت أن تسهم بفاعلية في بناء المجتمع واستقراره، كما أكدت على تدعيم المرأة وجهودها في هذا السبيل والسعي إلى تفعيل دورها بتوفير كل الوسائل الممكنة في هذا الأمر .

ثم استعرضت الدكتورة خديجة الصبان بعد ذلك عدة نماذج من حضارتنا الإسلامية والعربية، وكيف استطاعت هذه النماذج المضيئة أن تكون مؤثرة في مجتمعاتها بشكل إيجابي، وقد تركزت هذه النماذج حول صورة إدراك المرأة لحقوقها، وصورة المرأة في التربية المتوازنة، وصورتها في التعامل المتوازن المعتدل .

ثم خُتمت المحاضرة بمجموعة من المداخلات القيمة من شطر الطلاب وشطر الطالبات التي أثرت المحاضرة وأكسبتها بعداً ثقافياً وفكرياً مميزاً.

مدير كلية فهد الأمنية: إنشاء معمل للأدلة الرقمية خلال ٦ أشهر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265365

الرياض - «الحياة»
كشف مدير كلية الملك فهد الأمنية اللواء الدكتور فهد الشعلان عن إنشاء معمل للأدلة الرقمية خلال ٦ أشهر، مشدداً على أهمية أن يستفيد رجل الأمن من وسائل التقنية الحديثة في ملاحقة الجريمة.
وقال الشعلان خلال ندوة بعنوان «الجنائيات الرقمية الحديثة.. الواقع والتحديات «نظمها مركز البحوث والدراسات في كلية الملك فهد الأمنية بمشاركة ٦٠ متخصصاً من جميع القطاعات الأمنية أول من أمس: «كلية الملك فهد الأمنية تبنت منذ وقت الاهتمام بالتقنية وملحقاتها، وهناك تفاعل بين التقنية والأمن، فكل منها يؤثر في الآخر، إذ إن الأمن لم يعد رجلاً وهراوة وصافرة، وإنما أصبح تقنية يجب أن يستفيد منها رجل الأمن في ملاحقة الجريمة، ولذلك يجب أن تحاول الأجهزة الأكاديمية الأمنية سبر أغوار هذه الجرائم لترسم الخطى نحو ملاحقة الجريمة والتحقيق فيها مع المجرمين وتكون أدلتها مقنعة للقضاء.«
وأشار إلى أن اهتمام الكلية بهذا الحقل يتمثل في استحداث دورة الدبلوم للتحقيق الرقمي فوق الجامعي الذي سيتم تخريج أول دفعة منه هذا العام، معلناً صدور موافقة مقام وزارة الداخلية على إنشاء معمل للأدلة الرقمية سيدشن خلال الأشهر الستة المقبلة.
وقدم العقيد سعد المطوع ورقة عمل خلال الندوة بعنوان «واقع مكافحة الجريمة المعلوماتية الحديثة في قطاع الأمن العام»، ذكر فيها أن الحكومة السعودية تسعى جاهدة إلى توفير جميع الخدمات التي تسهم في رفاهية وخدمة المواطن والمقيم، ومن تلك إلزام الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص التي تتعامل مع الجمهور باستخدام تقنية المعلومات وشبكات الإنترنت لإيصال تلك الخدمات للمواطنين والمقيمين.
وتكلم الدكتور ذيب القحطاني في ورقة عمل بعنوان «الأدلة الرقمية في شبكة الإنترنت» عن ماهية الشبكات، وطرق الاتصال بشبكة الإنترنت سواء عن طريق الهاتف أو عن طريق خطوط الاتصال الرقمية أو اللاسلكي أو عن طريق الشبكة المحلية أو الأقمار الصناعية وعن الأدلة الرقمية في الإنترنت، والتحديات التي تواجه استخراج الأدلة الرقمية من شبكة الإنترنت...وسعت ورقة العمل التي قدمها الدكتور تركي المويشير بعنوان: «التحقيق في جرائم المعلوماتية» للإجابة عن سؤال عن كيفية التحقيق في جرائم المعلوماتية والمهارات اللازمة لذلك، مشيراً إلى أن أهم الإجراءات التي يجب مراعاتها أثناء التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية هي طرق اكتشاف جرائم المعلوماتية والبلاغ ومشكلاته والمعلومات التي يجب استيفاؤها من المبلغ وتحديد خطة العمل وتكوين فريق التحقيق والمعاينة والتفتيش (جمع الأدلة .(
وعرّف المقدم المهندس مطلق الذيابي في ورقة عمل بعنوان «الجرائم الإلكترونية ..التكنولوجيا.. المخاطر الأمنية، مفاهيم المعلوماتية الحديثة وتحدياتها ومخاطرها الأمنية وكيفية التعرف على الجرائم المعلوماتية وأدلتها الرقمية.«
وعرض ما توصل إليه باحثون ومتخصصون من اتجاهات حديثة لتصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التدريب الأمني لمواجهة تلك الجرائم، مثل تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في إدارة التدريب الأمني، والتدريب عن بعد، وتشجيع التعلم الذاتي، واعتماد البحث العلمي لتطوير خطط وبرامج التدريب الأمني وإعادة تأهيل وتدريب المدربين .
وقدم الرائد الدكتور سلمان القحطاني ورقة عمل بعنوان «الثورة الرقمية الحديثة ..واقعها ومتطلباتها الأمنية»، تطرق فيها إلى الحديث عن ملامح الثورة الرقمية الحديثة والعوامل التي ساعدت في الاعتماد على تقنية المعلومات وعن تبعات التطور التقني الحديث...كما تحدث عن المتطلبات الأمنية لهذه الثورة الرقمية مثل العلوم الجنائية الرقمية والمكونات العلمية للعلوم الجنائية الرقمية كما تطرق إلى الجهات المعنية بالعلوم الجنائية الرقمية.

وشددت توصيات الندوة على تعزيز القدرات الأمنية في مجال التقنية وتكريس الاتجاه نحو الاستفادة من الأدلة الرقمية في القضايا الأمنية. ورفعت التوصيات إلى وزارة الداخلية للمصادقة عليها.

لرفعها قبل صدور قرار التسعيرات

إدارية المدينة ترفض قبول دعوى ضد هيئة الطيران المدني

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418811.htm

مصلح الحربي - المدينة المنورة

كشفت الهيئة العامة للطيران المدني بأنه لم يصدر من قبلها أي قرار بالقبول أو الرفض بخصوص التقديرات التي وضعتها اللجنة المثمنة للعقارات المنزوعة لصالح مشروع توسعة مطار المدينة المنورة.

جاء ذلك خلال دفاع الهيئة عن نفسها أمام المحكمة الإدارية بمنطقة المدينة المنورة بشأن القضايا التي رفعت ضدها من قبل ملاك العقارات والمطالبين بإعادة التقديرات التي وضعت من اللجنة المثمنة والمكونة من حمزة مغربل مندوب عن هيئة الطيران المدني وعبدالرحمن الحازمي مندوب عن وزارة العدل وعيد زهيميل مندوب عن أمانة المدينة المنورة وعبدالمنعم الأحمدي مندوب عن وزارة الداخلية وعبدالرحمن الحلوان مندوب عن وزارة المالية وجمال فرغلي والمهندس صالح المحيسن مندوبي الخبرة .

وأصدرت المحكمة الإدارية حكما بعدم قبول الدعوى ضد الهيئة العامة للطيران المدني لرفعها قبل أوانها، وكان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز قد وجه بالتحقيق في شكاوى تلقاها من عدة مواطنين ضد لجان التقدير ومدى مواءمتها مع اللوائح المنظمة لإجراءات التعويض وتقدير أسعار العقارات المنزوعة لصالح مشروعات حكومية من بينها توسعة مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي، قطار الحرمين، وحي السحمان («عكاظ» ـ الجمعة ١٤٣٢/٤/٦هـ).

يذكر أن مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة يعد أول مطار مملوك للقطاع الخاص بنظام البناء والتحويل والتشغيل (BTO) ويتضمن مشروع مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة تطوير المطار على مرحلتين ستصل الطاقة الاستيعابية له بنهاية المرحلة الأولى إلى ٨ ملايين راكب سنويا ومن المنتظر أن تنتهي المرحلة الأولى لتطوير المطار بنهاية عام ٢٠١٤هـ.

جسر بريمان.. معاناة مرورية وبقايا طريق أهملته أمانة جدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٨
http://www.al-madina.com/node/303125

حسين الرابغي – جدة

يشكو أهالي سكان شرق الخط السريع في محافظة جدة، وتحديدا اهالي حي المنار من استمرار معاناتهم اليومية مع الحركة المرورية عبر جسر بريمان منذ أكثر من شهرين.

وبث عدد من المواطنين معاناتهم عبر "المدينة" لايصال أصواتهم للمسؤولين على أمل أن تتحرك الجهات المعنية لانهاء هذه الازمة التي ضاق بها مرتادو الجسر على الخط السريع وحيث يجبرون على الاتجاه يمينا نحو حي بريمان الشعبي أو وادي العسلا عبر طريق تآكل عن آخره وأصبح خطرا حقيقيا يهدد سلامة الجميع.

وأشاروا إلى سلسلة حفر مخيفة تمتد حتى مدخل حي بريمان الشعبي وستة أحياء أخرى شرق طريق الحرمين، ومما زاد الأمر سوءًا -يقول المتحدثون- قيام أمانة محافظة جدة في احدى محاولاتها لإصلاح ما أفسدته الأمطار الأخيرة، بردم الحفر بالتربة والصخور مما شكل ضررا من ناحيتين، حيث تتطاير الأتربة بمجرد السير عليها، وبالتالي الحد من مدى الرؤية فضلا عن تسبب الأحجار في إلحاق الضرر بالعديد من السيارات، خصوصا أن المنطقة تشهد حركة كثيفة على مدار اليوم من شاحنات وبايتات مياه وغيرها من السيارات، وكل ذلك من شأنه أن يشكل بيئة خصبة للحوادث المرورية المروعة خاصة في الليل.

وفيما انتقد عضو في المجلس البلدي بجدة سوء التنسيق بين أمانة المحافظة ووزارة النقل محملًا إياهما مسؤولية هذه المشكلة التي يعاني منها سكان أحياء شرق الخط السريع، أرجع مصدر مسؤول في الأمانة السبب في استمرار المشكلة كل هذه الفترة إلى نية وزارة النقل في إزالة الجسر بكامله، مشيرًا إلى أن أمين جدة أوصى بعدم الانتظار والبدء فورا في ترميم الجسر والطريق المتفرع منه والذي تهالك بفعل الامطار، وتم إلزام المقاول بتغيير الارضية والتربة الاساس في الجزء الخاص بالأمانة لتشبعها بالماء وهشاشتها، واستبدالها بتربة جديدة متماسكه لتتم بعد ذلك السفلتة.

أمراض وأوبئة

أحمد الشهري ومحمد بصفر من سكان حي المنار أكدا أن معاناة مرتادي هذا الجسر الذي يعد المدخل الرئيس لاحياء شرق جده كالمنار والاجواد مستمرة منذ أكثر من شهرين، وقالا :أصبحنا نحمل هموما ثقيلة لمجرد التفكير في كيفية الوصول الى منازلنا وكذلك الحال لمن يفكر في زيارتنا.

واضافا: تحملنا الروائح الكريهة التي تغزونا مع حلول الظلام رغم كل ماجلبته لنا وأطفالنا من أمراض وأوبئة مزمنة، لنستقبل أخيرا مشكلة الطريق الصخري الذي يشوه مفهوم بلادنا الراقية ومحافظتنا التي نعتز بها شكلا ومضمونا، وليس لعقل ناظر الى حال هذا الطريق ان يتصور وجوده في محافظة جدة إحدى أهم وأكبر المدن السعودية مساحة وسكانا وتطورا في جميع المجالات.

التقينا الأمين دون فائدة

وأشار جميل عبدالرازق وراجح سعد إلى أن وفدا من سكان الحي التقى أمين محافظة جدة ووصف له مدى معاناتنا في مختلف الجوانب (زحام الجسر، سوء الطريق المؤدي إلى الحي والأحياء المجاورة، والروائح الكريهة التي تزكم أنوفنا وتجلب لنا الأمراض والأوبئة وغيرها الكثير الكثير)، وقام الأمين بدوره بتوجيه إدارة الطرق في الأمانة للوقوف على الموقع ودراسة إيجاد حلول عاجلة له، ولكن حتى اليوم لم نر جديدا في الأمر وكأن التوجيهات كانت مجرد حبر على ورق.

سوء التنسيق

إلى ذلك انتقد بسام بن جميل أخضر عضو المجلس البلدي بجدة سوء التنسيق بين أمانة المحافظة ووزارة النقل، معتبرا ذلك السبب الرئيس في هذه المشكلة التي يعاني منها سكان أحياء شرق الخط السريع عقب الهبوط الجزئي للمدخل الرئيس

عند جسر بريمان، حيث أدى ذلك إلى زيادة الازدحام في الشوارع الجانبية وتعثر حركة السير مع تزايد الغبرة والأتربة بصورة غير مسبوقة.
وبين أن جسر بريمان تم تسليمه إلى وزارة النقل، وسيتم إعادة بنائه من جديد بطريقة زهرة البنفسج، بحيث لا تكون هناك إشارات تعطل حركة السير في الاتجاهات الأربعة، ولا في طريق (هدى الشام) الذي تعهدت الوزارة بتسليمه بمشيئة الله تعالى في شهر رمضان المقبل.
وأكد أن المشكلة الرئيسة التي يعاني منها سكان أحياء شرق الخط السريع لا تتركز فقط في جسر بريمان، بل تكمن في الخطوط الجانبية لمدخل الحي التي هبطت بشكل واضح، وتتعرض لإهمال شديد نتيجة عدم تعبيدها أو معالجتها في أعقاب سقوط الأمطار الأخيرة على جدة قبل أكثر من شهرين.
وطالب أخضر بضرورة التحرك لوضع حل جذري وسريع للطرق الجانبية، التي أتلفت وهبطت بشكل جزئي وتم إغلاق بعضها، مشددًا على أن المواطن هو الضحية لما وصفه بـ "المهزلة" التي تحدث بجانب جسر بريمان وفي مدخل الحي، حيث تعرضت السيارات لأضرار كبيرة نتيجة الحفر والهبوطات الأرضية، علاوة على أن الوضع البيئي بات لا يسر أحدا نتيجة ارتفاع نسبة الغبار والأتربة وهو الأمر الذي يهدد بمشاكل صحية لا حصر لها ولا يتناسب مع الطفرة الكبيرة التي تعيشها المملكة بشكل عام ومدينة جدة على وجه الخصوص لتحسين الظروف البيئية.
واعتبر أخضر) سوء التنسيق) السبب الرئيس في المشكلة الحالية، مؤكدا ضرورة أن تكون هناك لجنة مشتركة من الأمانة ووزارة النقل لوضع حلول لكل الطرق، التي تضررت بجدة في أعقاب الأمطار الأخيرة، وبالذات في حي بريمان الذي يعيش في معاناة كبيرة تحتاج إلى حلول عاجلة

تعليم عسير ينفي شائعة استثناء المراسلين والحراس والسائقين من التثبيت

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦١
http://www.alriyadh.com/2011/05/11/article631619.html

عسير – إبراهيم آل عامر
نفى مدير الإعلام التربوي بتعليم عسير أحمد علي آل فرحان خبر استثناء السائقين والمراسلين والحراس ومن يعملون على عقد خارج نظام الميزانية، وأكد أنه لم يرد شيء بهذا الخصوص وأن الجهات المعنية بمثل هذا الشأن هي وزارة الخدمة المدنية .
أما مدير إدارة التربية والتعليم بمحافظة رجال ألمع الأستاذ هاشم الحياني فقد نفى الخبر وأشار إلى أن هذا الخبر عار من الصحة، واستغرب من هذه الشائعة، وأوضح بأن هناك العديد من اللجان بالوزارة تدرس وضع العاملين، وقال بأن مثل هذه الأوامر الملكية السامية تأتي بما يخدم المواطن.

بحضور الفريق التويجري

لجنة الشؤون الأمنية بالشورى تدرس مشروعاً لخدمات الطوارئ وإيجاد رقم موحد له

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦١
http://www.alriyadh.com/2011/05/11/article631672.html

الرياض- محمد الشيباني

ناقشت لجنة الشؤون الأمنية إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى في اجتماعها الحادي عشر للسنة الثالثة من الدورة الخامسة، الذي عقدته بمقر المجلس في الرياض، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سعود بن حميد السبيعي، مشروع نظام المركز الوطني للطوارئ، بحضور مدير عام المديرية العامة للدفاع المدني الفريق سعد بن عبد العزيز التويجري، وعدد من المسؤولين في المديرية العامة للدفاع المدني، ومؤسسة البريد السعودي، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات .

واستوضحت اللجنة خلال الاجتماع عن عدد من المحاور المتعلقة بمشروع النظام ومنها الفكرة الأساسية التي انطلقت منها دراسة مشروع نظام المركز الوطني للطوارئ، والتعرف على النواحي الفنية للمشروع ومدى إمكانية تنفيذ المشروع ليصبح واقعاً ملموساً، وأبرز آليات تطبيقه إضافة، إلى أبرز المعوقات والمشكلات التي قد تحول دون تطبيقه، كما ناقشت ما يتعلق بضرورة إيجاد مركز وطني متخصص للطوارئ أو بقاء المركز تحت مظلة وزارة الداخلية، وإيجاد رقم موحد لهذا الغرض .

من جانبه، أوضح عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الأمنية الدكتور سعود بن حميد السبيعي أن مشروع نظام المركز الوطني للطوارئ يأتي حلقة وصل بين المتصل وخدمة الطوارئ بوجه عام في حالات الطوارئ للاستفادة من خدمات القطاعات المعنية بالإسعاف، أو الإطفاء، أو الدوريات الأمنية، أو المرور، أو حرس الحدود، أو الأمن العام، أو الجوازات، أو المباحث العامة، أو مكافحة المخدرات، أو الاستخبارات العامة، مبيناً أنه في حالة تعرض المواطن أو المقيم لحادث أو حالة طارئة فما عليه إلا الاتصال على المركز الوطني للطوارئ (١١٢).

ولفت الدكتور السبيعي النظر إلى أن ما يتم حالياً في المملكة هو أن كل جهة طوارئ خصصت لها رقماً تعمل عليه بشكل منفرد، مشيراً إلى أن ذلك يؤدي إلى عدم التنسيق في كثير من الأحيان بين الجهات التي تشترك في الحالة الطارئة كذلك صعوبة تلقي البلاغ من المتصلين وصعوبة الاستجابة ووصول المساعدة في الوقت المناسب، وهو ما يعزز وجاهة مقترح توحيد مركز لتلقي البلاغات للجهات والقطاعات التي تقدم خدمات في حالات الطوارئ سواء الأمنية أو غيرها .

ويهدف مشروع نظام المركز الوطني للطوارئ إلى السعي لإيصال البلاغات المستلمة من المواطنين أو المقيمين للجهات المعنية في اللحظات الأولى من استلام البلاغ، كما يهدف إلى توعية المواطنين والمقيمين بأهمية الاتصال بالرقم الموحد (١١٢) في حالات الطوارئ، وتبرز من بين دواعي تطبيق مشروع نظام المركز الوطني للطوارئ، صعوبة تسليم البلاغات إلى الجهات ذات العلاقة بالسرعة والوقت المطلوبين لرفع حالة الطوارئ، والعوائق والإشكاليات التقنية والفنية من تعطل أجهزة الحواسب الآلية وغيرها التي قد تسهم في فقدان معلومات المتصل وحالات الطوارئ قبل استكمالها وكثرة الشكاوى المتعلقة بالاستجابة لحالات وخدمات الطوارئ، إضافة إلى الحاجة إلى مواكبة العديد من التجارب الدولية المتقدمة في هذا المجال.

44 ٪ من الشهادات مزوّرة... وأكثر من ١٦ ألفاً غير مؤهلين للعمل الصحي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265341

الرياض - بندر المزيد

أكّد الأمين العام المساعد للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الدكتور سليمان العمران أن ٤٤ في المئة من الشهادات الصحية التي تقصّت عنها شركة متخصصة في توثيق الشهادات خلال العامين الماضيين كانت مزورة.

وأضاف خلال ندوة «الخدمات الصحية المقدمة من وزارة الصحة... الواقع والتطلعات المستقبلية» أمس أن «هيئة التخصصات الصحية» تعاقدت مع شركة إنتفرل سكرين الأميركية لتوثيق الشهادات، وخلال العامين الماضيين تبين أن ٤٤ في المئة من الشهادات الـ٢٣٧٢ التي فحصتها مزورة.

وأكّد أن الأعوام العشرة الماضية شهدت اكتشاف ١٥٣٦ شهادة طبية مزورة ٦٨ في المئة منها لعاملين في القطاع العام و٣١ في المئة لعاملين في القطاع الخاص، كما تبين أن 16432 شخصاً غير مؤهلين للعمل الطبي من ضمن ٣١٧١٧٢ مصنفاً ومسجلاً في «الهيئة.»

وتطرق إلى أن ٥ معاهد صحية أغلقت العام الماضي، وجمد ٥٠ برنامجاً صحياً لأنها لم تتوافق مع البنود العشرة التي وضعتها «التخصصات الصحية» منذ انتقال جميع الصلاحيات لها عام ١٤٣١هـ للإشراف على المعاهد الصحية، متوقعاً ألا يكون التغيّر سريعاً «بل يحتاج إلى ٣ أعوام حتى يتم تخريج دفعات متميزة وفق الشروط التي وضعتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية»، مشدداً على أن الكثير من المعاهد التي دخلت لهدف التجارة فقط، ستسقط.

وعن النسبة التي حددتها «التخصصات الصحية» لاجتياز الاختبارات قال العمران: «نسبة النجاح في الامتحانات التي تقدمها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ٤٠ في المئة وعلى رغم هذا، فإن نسبة النجاح لا تتجاوز ٢٠ في المئة، فكيف إذا ارتفعت النسبة إلى ٦٠ في المئة، عندها لن ينجح أحد»، مشيراً إلى أن امتحان «الهيئة» يعتبر «الفلتر» الأول للمتخرجين حديثاً ولا توجد لديهم خبرة، ولكن الطموح أن يكون لديهم القاعدة الأساسية للالتحاق بعمل يستطيعون من خلاله بناء خبرة في المستقبل من خلال التدريب والممارسة.

المشرف على المصنع : لا نهدد العاملين بسبب الشكاوى ولا صحة للتجميد الوظيفي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٨
http://www.al-madina.com/node/303164

جريدة المدينة

قال المشرف العام على مصنع كسوة الكعبة المشرفة الشيخ محمد الغويفلي: إن من حق أي إنسان أن يطالب بحقوقه إذا كانت منطقية، مشيرا إلى ان العاملين في المصنع كانوا يأخذون بدل الضرر على خلاف كافة العاملين في القطاعات الأخرى في بند العمال وبعد صدور الأوامر الملكية الكريمة تم الرفع لوزارة الخدمة المدنية لزيادة هذا البدل ولا زلنا في انتظار الرد. وأضاف: إن بعض الموظفين عندما ذكروا هذه المطالب تناسوا للأسف الشديد المميزات التي حصلوا عليها من خلال اللائحة الخاصة بالمصنع ومنها إجازة الولادة في حال رزق بمولود. ولفت إلى (٢٨) سلما لرواتب موظفي الدولة في عدد من القطاعات الحكومية لم تشملهم الزيادات التي صدرت في الأوامر الملكية الكريمة وحسب علمنا فإن وزارة الخدمة المدنية تدرس أوضاعهم حاليا. وأبان الغويفلي أن قرار إيقاف المكافآت الخاصة بعدم الغياب والإنتاج جاء رغبة لتقليص بعض المصروفات حيث رأى المسؤولين آنذاك أنه ليس هناك حاجة لصرف هذه المكافأة لأنها لا تشمل إلا فئة قليلة وأن الشخص الذي لا يتغيب يأخذ راتبه كاملا وأما بالنسبة لمكافأة الإنتاج فقد وجه الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بتشكيل لجنة لمناقشة هذا الموضوع وصدر قرار بإعادة صرفها اعتبارا من العام المقبل. وأشار إلى أنه لا يمكن صرف مكافآت السنوات الماضية بأثر رجعي نظرا لأن الجهات الرقابية على المصروفات المالية لقطاعات الدولة لا توافق على هذا الصرف. ولفت لعدم وجود تجميد وظيفي بل ترقيات لمن يكمل المدة النظامية وتكون تقارير ادائه ممتازة شرط أن يكون هناك شاغر في المرتبة التي يريد الترقية عليها ونفى تهديد العاملين أو التحقيق معهم مشيرا إلى أن إدارة المصنع لم تمنع الموظفين والعاملين من المطالبة بحقوقهم بل منعت عرقلة العمل والتأثير على العاملين أثناء ساعات الدوام الرسمي

جزائية مكة: تنظيف دورات المياه شهرا لمثيرات الشغب بدار الفتيات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٨
http://www.al-madina.com/node/303256

محمد دراج - مكة

أصدر قاضي المحكمة الجزائية بمكة المكرمة الشيخ محمدالظافري حكما على خمس من الفتيات المتشاجرات بدار الفتيات بمكة المكرمة وكان فضيلته استعاض بحكم بدائل السجن عن الفتيات بإلزامهن بتنظيف دورات المياه وساحات الدار والمراحيض لمدة شهر كامل..وقال فضيلته: جاء الحكم عليهم بحكم بدائل السجون حتى لا تطال مدتهن فى السجن وان يكون عقابهن اجتماعيا لما حدث منهن من مشاجرة داخل دار الفتيات فى الفترة السابقة.

طالبة تهدد مدير جامعة حكومية بـ الفيس بوك

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٨
http://www.al-madina.com/node/303049

ناصر خليف – عرعر

هددت طالبة مدير جامعة حكومية بنشر المشاكل التي تتعرض لها الطالبات في صفحة على" الفيس بوك" اذا لم يقم بحلها سريعا . وكان مدير جامعة الحدود الشمالية الدكتور سعيد بن عمر آل عمر قد فوجئ أثناء لقائه بالطالبات عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة مؤخرا بمداخلة طالبة قالت : إن الكثير من مشاكل الطالبات بكلية التربية للبنات بعرعر تم عرضها كثيرا على المسؤولين ولم يستطع أحد حلها أو تم تجاهلها ومنها مشكلة تأخر المكافآت ومشاكل السكن وما يتعرض له الطالبات من قبل أستاذات الكلية ، الى جانب التعسف الحاصل بحمل المواد دون اختبارات حيث يخضع نجاح او رسوب الطالبة الى مزاج الأستاذة . وهددت الطالبة بالنشر على "الفيس بوك" لعرض هذه المشاكل . وطالبت مدير الجامعة بقراءتها جيدا وعدم اهمالها . من جهته ردّ مدير جامعة الحدود الشمالية على تلك الطالبة وقال: إنه جاء ليستمع الى كل مايهمّ الطالبات مباشرة ، مشيرا الى انه سوف ينظر الى هذه المطالب ويتخذ الاجراءات الكفيلة بحلها.

الدكتور الوابل لـ عكاظ :

١٠ لجان لمواجهة الافتراش في ساحات الحرم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110511/Con20110511418804.htm

زين عنبر ـ جدة

تعتزم الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي زيادة اللجان الموكلة بمنع الافتراش في ساحات الحرم إلى مضاعفتها إلى عشر لجان لمواجهة الظاهرة والحد منها.

وذكر لـ«عكاظ» وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف الدكتور يوسف الوابل، أن من ضمن الأسباب المؤدية لظاهرة الافتراش في الحرم بعد المسافة بين مساكن المعتمرين التي توفرها مؤسسات الطوافة وبين المسجد الحرام، الأمر الذي يجعل المعتمرين والزائرين يفترشون ساحات الحرم.

وأضاف «يجد المعتمرون في الافتراش مخرجا من ضيق المساكن، إذ تعج الغرف بأعداد كبيرة منهم».

وأشار الدكتور الوابل إلى أن الافتراش يؤثر على المصلين إضافة لكونه منظرا غير حضاري، لذلك قررت الرئاسة منع الظاهرة بالتعاون مع شرطة الحرم؛ بغية توفير الأجواء الإيمانية لرواد المسجد الحرام.

الالتفاف على حقوق المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110505/Con20110505417314.htm

عبد الله رمضان العمري

حتما لا ولن يختلف اثنان على أن ديننا الإسلامي الحنيف قد كفل للمرأة كامل حقوقها من زواج وعمل وإرث وتجارة وغير ذلك من حقوق مباحة دون احتقار أو انتقاص أو تهميش أو مصادرة لشيء منها، إلا أنه لا يزال يظهر بعض حالات الالتفاف على هذه الحقوق والنظر للمرأة نظرة دونية لا تتفق مع الدين والعقل والأخلاق، من ذلك ترديد بعض المفردات التي لا تمثل إلا ضيق ثقافة وعقلية أصحابها إلى ما تزخر به مكاتب لجان إصلاح ذات البين وأقسام الشرط والمحاكم من قضايا للمرأة هي في غالبها إما لدفع الضرر عنها أو لانتزاع أو استعادة حق من حقوقها مسلوبا أو مصادرا. والمتفحص لطابور تلك القضايا يقف أمام الكثير منها واضعا رأسه بين كفي راحتيه لما تحمله من مأساوية سوداء لصورتنا الاجتماعية ولا أريد الدخول في تفاصيل شيء من تلك الشواهد والمشاهد المأساوية المعروفة التي صنعتها يد بعض المفاهيم أو بعض العادات والتقاليد، ولكني أكتفي بشيء من عناوين بعض تلك الحالات والنماذج المأساوية، فمن امرأة يتعثر حصولها على إرثها مما ترك والدها أو زوجها في زحمة الأطماع المحيطة بها من بقية الورثة الذكور ونحوهم إلى امرأة أخرى معضولة بسبب راتبها أو بسبب تفاصيل مواصفات النسب أو لعدم تطابق فصيلة الدم القبلي إلى غير ذلك مما شاع وذاع إلى أخرى طفلة صغيرة انتهكت طفولتها بتزويجها ربما بشخص في عمر جدها. أنا لا أدعو إلى إغفال دور الولي الذي يعد رأيه شرطا أساسيا من شروط عقد النكاح، ولكني أدعو أن يكون الولي حاضرا دائما ببعد نظر وعقلية راجحة تتقي الله بتغليب مصلحة الفتاة أولا وأخيرا.

مواجهة الجوع

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٠٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110505/Con20110505417272.htm

عيسى الحليان

يقول معالي وزير الاقتصاد والتخطيط إن المملكة تمكنت من القضاء على «الفقر المدقع» أو ما يسمى «فقر الجوع» على نحو كامل مؤكدا جدية الحكومة في التعامل مع هذا الملف الذي تعتبر البطالة أحد أسبابه.

ويضيف معاليه بأن المرحلة الثانية من الخطط الحكومية تتمثل في القضاء على «الفقر المطلق» الذي يحتاج إلى حزمة من الإجراءات التنموية التي تتصل بالصحة والتعليم والسكن.

إنها مأساة أن يكون طموحنا بعد كل هذه الخطط الخمسية المتعاقبة القضاء على «الجوع» لنتفرع إلى مرحلة «متقدمة» من التخطيط وهو مواجهة «الفقر المطلق».

ولكي لا نخرج عن إطار وزارة التخطيط أو نحملها ما لا تحتمل، ولكون معاليه قد أشار بأصابع الاتهام إلى البطالة في مكونات الفقر أود أن أهمس في أذن معاليه بأن خطة التنمية الخمسية «٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م» استهدفت خفض معدل البطالة إلى ٢,٨ % لكن هذا المعدل وصل إلى ١٠,٥ % في نهاية الخطة وبنسبة انحراف تقترب من ٤٠٠%!

إذا كانت هذه المؤشرات الهامة تسير بشكل متعاكس مع خطط الدولة في أهم قضايا الوطن كالبطالة فماذا نقول عن بقية المؤشرات الأخرى!

وإذا كانت خطط الدولة المركزية التي يخصص لها وزارة سيادية كاملة تسير بشكل متعاكس مع أرقامها المعلنة وعلى هذه الصورة، فماذا نقول عن بقية الخطط القطاعية التي لا تعرف من التخطيط «الحقيقي» سوى اسمه فقط.

الأميرة عادلة واتفاقية سيداو وحقوق المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110506/Con20110506417485.htm

منيرة السليمان

لم تعد المرأة السعودية خلف ووراء الأضواء تقوم بدور التابع.

لقد احتدم الصراع بين الانتماء واللاانتماء، بين وجود الذات كمحور ارتكاز وتلاشي تلك الذات للكينونة، هي دليل قوي على وجود إنسانة تحمل بين طياتها عروبة وأصالة برزت فيها قوة حركتها للأحداث لكافة أقطار العالم ووضع أساس التغيير في كافة البنيات الأساسية إنها الأميرة عادلة بنت عبدالله عندما شاركت في المؤتمر حين ترأست المناسبة الثقافية تحت شعار (أنا سعودية) وتهدف هذه المناسبة إلى إقامة روابط بين مختلف الثقافات وجهود المرأة السعودية وإسهاماتها في المجتمع.

تحدثت الأميرة عادلة بنت عبدالله عن عدة قضايا كانت مثار حديث الرأي العام الداخلي والخارجي خلال لقاء القناة الفرنسية فراس أربع وعشرين، أشارت في تصريحها إلى أن من حق كل شخص التعبير عن رأيه بطريقة متحضرة ومن حق النساء التعبير عن رأيهن ووجهة نظرهن وآمالهن وأهدافهن، وأتبعت بقولها إن حملة (النساء السعوديات) وهي حملة دشنتها مجموعة من النساء على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) (توتير) لما لها من تأثير كبير في الشبكات الاجتماعية في تغيير وتحريك المياه الراكدة، ومن خلال هذه القنوات ووسائل التواصل الاجتماعي عن مطالب وحقوق ترتفع وتجمع عليها شريحة كبيرة من النساء السعوديات وحتى من يختلف معهن من النساء في رفض تلك المطالب، والوقوف بالضد تجاهها. أشارت سموها إلى أن أملها أن يأتي اليوم الذي يشعرن فيه بأهمية تلك المطالب والحقوق التي ستمنحهن الشعور بالإنسانية الحقيقية.

من أهم المطالب الرئيسية إعطاؤها حقوقها والاعتراف بكامل أهميتها كإنسان وما يصطلح عليه عرفا وقانونا. وأكدت أنه من المؤسف حقا أن التقارير الحقوقية للمرأة لدينا واستقلاليتها فإنها كثيرا ما يجعلها تتباهى أمام المنظمات الرسمية والحكومية العالمية من أن المرأة السعودية بلغت عددا من المناصب المحلية والعالمية وأن فئة من النساء أصبحن يمثلن بلادنا في المحافل العالمية والدولية كصورة عاكسة لمدى فعالية ومشاركة واستقلالية المرأة السعودية في المجتمع عن الواقع الحقيقي الذي تعيشه ما يزيد على ٩٠ بالمائة من النساء في المجتمع اللاتي حرمن أدنى صور الاستقلالية واختيار شؤونهن الشخصية، وتؤكد الأميرة عادلة أهمية دور الاتفاقات الدولية التي يتم التوقيع عليها لتمكين المرأة السعودية مزيدا من التطور والازدهار والعطاء كاتفاق (سيداو) المعني بمكافحة أشكال التمييز ضد المرأة، ومثل هذه الاتفاقيات لا يمكن تطبيقها في ظل غياب مدونة أو مرجعية تشريعية أو قانونية واضحة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية المتعلقة بالمرأة.

كما طالبت الأميرة عادلة الحملة بإنشاء هيئة تختص بشؤون المرأة مرتبطة مباشرة بالديوان الملكي ويكون لها صلاحيات واسعة ولوائح تنفيذية تعمل على تطوير مشاركة المرأة في المجتمع وتضمن دمج المرأة بشكل واسع وفقا للضوابط الإسلامية التي كفلت للمرأة المشاركة في الأعمال ولكل مجالات الحياة، إن هذا اللقاء يهدف إلى إنشاء روابط بين مختلف الثقافات والتعريف بجهود المرأة السعودية في المجتمع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حفظ حق الميت ولو كان مخالفاً في الفكر أو الاعتقاد

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٦ مايو ٢٠١١م العدد٦٤١٥
http://www.aleqt.com/2011/05/05/article_534733.html

د.يوسف بن أحمد القاسم

قبل أكثر من خمسة قرون قال الفقيه الشافعي زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) في كتابه أسنى المطالب "وَلَا يُدْفَنُ الْكَافِرُ فِي الْحِجَازِ إنْ أَمْكَنَ نَقْلُهُ قبل التَّغَيُّرِ، وَإِلَّا دُفِنَ فيه، فَلَوْ دُفِنَ فيه لم يُنْبَشْ وَإِنْ لم يَتَغَيَّرْ" ففي هذا النص الفقهي يتجلى عظمة التشريع الإسلامي في المحافظة على حقوق الآدميين، وإن كانوا مختلفين معنا في الدين، بل لو كانوا ممن لا يسمح لهم بدخول أرضنا المقدسة، حيث دل هذا النص الفقهي على الآتي :

- 1إن من حقوق الإنسان الكافر أن يُدفن في تربة الأرض، كما يدل عليه قوله" :يدفن" في لغة العرب؛ لما في دفنه من مصالح كثيرة، ومنها حماية جثة الميت من نهش السباع .

- 2إنه لو مات الكافر في منطقة الحجاز، وخشي على جثته مع طول مدة الوفاة من" التغيُّر" أي التعفن والتحلل، فإنه لا ينقل من هذه المنطقة، وإنما يُدفن فيها .

- 3إنه لو مات الكافر في منطقة الحجاز، ودُفن فيها، ولم يمض مدة طويلة على دفنه، فإنه لا ينبش قبره ولو غلب على الظن بقاء الجثة على حالها، وذلك حفظاً لحق الميت.. وهذا كله فيما إذا كان قد مات في منطقة الحجاز دون الحرم، أما لو كان الكافر قد تسلل إلى منطقة الحرم، وخالف قانون الشريعة الإسلامية، وتعدّى أنظمة الدولة بالمنع من دخولها، فمات في الحرم الشريف لمكة، فقد قال الفقيه الماوردي) ت٤٥٠هـ)قبل نحو عشرة قرون: "وَعُزِّرَ- أي الكافر بدخوله أرضاً ممنوعة - إنْ عَلِمَ بِالتَّحْرِيمِ، وَلَمْ يُعَزَّرْ إنْ جَهِلَ (وهنا حماية له من العقوبة في ظل جهله بقانون الشريعة)، فَإِنْ مَاتَ - أي الكافر- فِي الْحَرَمِ لَمْ يُدْفَنْ فِيهِ، فَلَوْ دُفِنَ فِيهِ نُبِشَ، وَنُقِلَ إلَى الْحِلِّ، إلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ بَلِيَ، فَيُتْرَكَ كَسَائِرِ الْأَمْوَاتِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ" فنلاحظ هنا أن الكافر لو خالف ودخل أرضاً لا يسمح له بدخولها، فإنه ينبش قبره لانتهاكه حرمة الحرم، ولكن دون أن تنتهك حرمة الميت، فلا يُرمى للسباع، ولا في الساحل الغربي) البحر الأحمر)، وإنما يُدفن في أرض الحل، بشرط ألا يكون قد تحلل وبلي.. وأكد الفقهاء أن الدفن يجب أن يكون في حفرة حماية للميت - أيا كان معتقده - ولهذا قال في السراج الوهاج: "أقل القبر حفرة تمنع - بعد ردمها - الرائحة، والسبع، عن نبش الميت، وأكله، فلا يكفي وضعه على الأرض، أو في غار، والبناء عليه؛ لأنه ليس بحفرة "وهنا نلحظ أن الفقهاء يستحضرون الأثر السلبي لرمي الجثة على ظهر الأرض أو على سطح الماء في التلويث البيئي للهواء، وتعريضها لخطر نهش السباع، سواء كانوا سباع الأرض أو البحر، ولهذا كان في عدم دفن الميت من انتهاك حرمته ما فيه ...إنه موقف الفقهاء المأخوذ من هدي الشرع، والمتجرد من لوث السياسة، حيث لم يحترم الفقه الإسلامي حقوق الإنسان بشعاراته، وإنما بتجسيدها واقعاً في الحياة وبعد الوفاة.. وأي احترام لحقوق الإنسان هنا في باحة الفقه الشرعي لم ترق إليه اليوم أعظم وأكبر دولة تدعي احترام حقوق الإنسان، كما يدل عليه موقفها الأخير من أسامة بن لادن..؟!! هذا فيما إذا كان القانون الدولي لا يمنع من ذلك، فإن كان يمنع من هذا السلوك، فانتهاك الولايات المتحدة لحقوق الإنسان هنا أدهى وأمر .

إنه موقف مخجل أن يهدر حق الإنسان وهو ميت لا يملك حق الدفاع عن نفسه، وموقف جبان أن تتباهى بالشجاعة دولة على رجل فارق الحياة، ولم تستطع باستخباراتها أن تلقي عليه القبض إلا ميتاً، وليس بعد أربعين دقيقة، بل بعد عشر سنوات وأربعين دقيقة !..

إن الإنسان له حقوقٌ في حياته وبعد مماته مهما اختلفنا معه في فكره ومواقفه، ولم نتلق هذا الهدي الحقوقي من منظمات حقوق الإنسان الصامتة عن هذا الموقف الأمريكي المنتهك أبسط الحقوق الآدمية، وإنما تلقيناه من هدي الشرع الإسلامي، والذي كفل للإنسان حقوقه المشروعة كاملة دون أي ضجيج.

احتجاز الأطفال في المستشفيات

المصدر: جريدة الرياض السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٧
http://www.alriyadh.com/2011/05/07/article630257.html

عابد خزندار

رفض مستشفى حكومي بمدينة الجبيل تسليم مواطن ابنتيه التوأم إلا بعد تسليم مبلغ ٣٠ ألف ريال أتعاب عملية الولادة والعلاجات السابقة لزوجته، وقيمة حضانة الطفلتين معللا بأن المواطن ليس من سكان الجبيل الصناعية ، وقال المواطن صاحب المشكلة إنه يسكن منطقة القصيم وحينما اقترب موعد وضع زوجته لمولودها، أرسلها إلى أهلها بمدينة الجبيل الصناعية ، لأن أهلها من سكانها ويعملون فيها، وهي مسقط رأسها ، هذا هو الخبر ، وهو يثير عدة علامات استفهام واستنكار ، وحتى عدم تصديق ، فالمستشفى أولاً حكومي، فكيف يتقاضى أتعابا من مرضاه ، وأذكر أن هناك نظاماً للعلاج بمقابل في مستشفيات الحكومة بناء على نظام وضع لذلك، ولكنه فيما أعرف ألغي، ولو أنه ما زال معمولا به في مستشفى الجامعة في جدة ، ولكن فيما يبدو أن هذا المستشفى يعالج سكان الجبيل مجانا ، ويعالج الغير بمقابل ، ولا أعرف عما إذا كانت هذه الممارسة مقصورة على الجبيل ، أم أن كل مستشفيات المملكة تمارس نفس هذه الممارسة ، لا أدري ، ولكن بيت القصيد أنه إذا لم تخني الذاكرة، هناك تعميم من وزارة الصحة بعدم احتجاز الأطفال والجثث إلى أن يتم دفع تكاليف علاجهم ، وإذا كان هذا التعميم موجودا فعلا، فإنه حسب الظاهر لا ينفذ ، وهناك حالات كثيرة كتبت عنها عن قيام مستشفيات بحجز الأطفال إلى أن يتم دفع تكاليف علاجهم ، وعلى هذا فمن واجب وزير الصحة أن يضع حدا لهذه الممارسة.

الشفافية في قضايا العنف والاغتصاب

المصدر: جريدة الرياض السبت٤ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٧ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٧
http://www.alriyadh.com/2011/05/07/article630268.html

فايز بن ظاهر العجيلي

هناك مشكلات وقضايا اجتماعية خطيرة تعاني منها شرائح اجتماعية مغلوبة على أمرها وغير قادرة على البوح بهمومها، ومما ساعد على تفاقم تلك المشكلات واستمرارها هو ذلك التعتيم الذي يمارسه المجتمع على بعض من المشكلات الخطيرة وهذا بالطبع نتيجة ثقافة اجتماعية سلبية ترى أن هناك أموراً يحرم التحدث بها أو إظهارها أمام العيان وذلك من منطلق أن (البيوت أسرار .)

مشكلة العنف الأسري لا تزال تلقي بظلالها على الأبناء والزوجات ومع هذا ترى ثقافة المجتمع أن المشكلات الزوجية والأسرية يجب ألا تتعدى حدود البيت وأن سلطة الأب أو الزوج هي أمر طبيعي حتى وإن تجاوز الأب أو الزوج الحد في استخدام تلك السلطة !!

كذلك نجد أن قضية الاغتصاب يتم التستر عليها وخصوصاً من قبل ذوي الضحية! لأن الهم الأول لدى الأسرة هنا هو ألا يعرف الناس والمجتمع بهذا العار الذي لحق بابنهم أو ابنتهم!! وهذا أمر خاطئ بل إنه يعتبر جريمة أخرى تقع على الضحية، فمن اغتصاب إلى تعتيم يمنع الضحية من أن تأخذ حقها وتسترد كرامتها بمعاقبة المجرم .

وغير ذلك الكثير والكثير من المشكلات التي لا تزال موجودة بل إننا نلحظ ازديادها لأن من يمارس هذا العنف أو ذلك الاغتصاب وجد أمامه مجتمعا يتكتم على مثل تلك الجرائم وهذا يشجع المجرمين على ارتكاب مثل تلك الجرائم التي تسيء للمجتمع قبل أفراده. إنها دعوة لأن نكشف المستور الضار .

إنها دعوة لأن نشجع كل فرد يقع تحت وطأة ظلم أو انتهاك للشخصية أن يصرح بما يتعرض له من ظلم وانتهاك، وأخص بالذكر قضايا الاغتصاب، وكذلك ما يتعرض له الأبناء والزوجات من عنف أسري جلب لهم الضرر وأثر على حياتهم .

وهذا يحتاج إلى أن يتبنى المجتمع مشروعاً يكون من أهدافه تسليط الضوء على القضايا الأسرية والاجتماعية عموماً وتشجيع الأفراد الذين يقع عليهم العنف أو الظلم في أن يبوحوا بهمومهم وليظهروا واقعهم الأليم الذي يعيشونه. فهذا التكتم الخطير من منطلق ثقافة (البيوت أسرار) لم يجلب لمجتمعنا إلا تفشياً للمشكلات وزيادة حالات العنف والاغتصاب.

قضية الجنسية لأولاد السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٥٨
http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630602.html

د. هتون أجواد الفاسي

الجنسية هي «نظام قانوني تضعه الدولة لتحدد به ركن الشعب فيها، ويُكتسب عن طريق الفرد صفة تفيد انتسابه إليها» كما يعرفه د. أحمد سلامة في الوسيط في القانون السعودي الخاص. ووفق الدراسة المتميزة لكل من د. أيوب الجربوع ود. خالد المحيسن المسماة «المركز القانوني للمرأة في المملكة العربية السعودية» واللذين خاضا في صفحاتها في كم طويل من اللوائح والأنظمة التي تؤثر في حياة المرأة السعودية ومكانتها القانونية، والتي كانت معيناً في هذا الموضوع. فوفقاً لهما في تفصيلهما في مزيد من التعريفات «فإن القواعد المنظمة للجنسية هي مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد متى تثبت للشخص صفة المواطن، إذ إن الجنسية هي المعيار الذي يحدد انتماء الشخص إلى دولة ما. وتصدر كل دولة قوانين كيفية ثبوت الجنسية لمواطنيها، وكيفية اكتساب الأجانب لها، وكيفية فقدها والعودة إليها. والجنسية هي المعيار المميز بين سكان الدولة وشعبها، أي بين المواطنين وغير المواطنين .»

وما يهمنا من هذا التعريف ما يترتب عليه من حقوق والتزامات، وهي محك هذا المقال لاسيما إذا ربطناها بما يتصل منها بالمرأة والرجل والفروقات في التعامل مع جنسياتهما وجنسيات أبنائهما في حال الزواج، وما يترتب أيضاً على الاختيارات المتعلقة بالزواج من تحديد لمصير أفراد وأسر بالتشتيت أو بالتقريب .

وسوف نستعرض بعض القوانين أدناه ونرى أثرها على المرأة وأسرتها من الناحية النظامية ثم كيف هي ممارسة على أرض الواقع ومن ثم نربطها بقوانين المملكة المنبثقة من نظامها الأساسي، أو من الاتفاقيات التي صادقت عليها والتزمت بتطبيقها .

تنص المادة (٧) من النظام على أن «يكون سعودياً من ولد داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها لأب سعودي» وأنه «يكون سعودياً من ولد داخل المملكة أو خارجها لأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .«

إشكالية التمييز واضحة جداً في قانون الجنسية السعودية ضد المرأة. فهي إذا تزوجت بأجنبي لديه جنسية لا يحق له اكتساب الجنسية السعودية إلا بمروره باشتراطات الجنسية التي سوف نأتي على ذكرها .

المادة (٨) تنص على أنه «يجوز منح الجنسية العربية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة من أب أجنبي وأم سعودية إذا توافرت الشروط الآتية :«

أ. أن تكون له صفة الإقامة الدائمة في المملكة عند بلوغه سن الرشد .

ب. أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو بعقوبة السجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد على ستة شهور .

ج. أن يجيد اللغة العربية .

د. أن يقدم خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد طلباً بمنحه الجنسية العربية السعودية» أي تصبح جنسية مكتسبة .

مع ملاحظة أن هذه الاشتراطات تنطبق على الأولاد الذكور دون الإناث اللاتي لا يمكنهن التقديم للحصول على الجنسية إلا بزواجهن من سعودي .

وزواج السعودي من غير سعودية يكون له أثر على جنسية الزوجة، فالزواج يعتبر سبباً من أسباب دخول زوجته غير السعودية في الجنسية السعودية المكتسبة. وما ينتج بينهما من أولاد وبغض النظر عن الوضع القانوني لأمه، أو إن ولد داخل أو خارج المملكة، فسوف يولد سعودياً ويكون حائزاً على الجنسية الأصلية .

ومازلنا في الصفحه الاولى..

غياب حق حرية الرأي عن نظام المطبوعات

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/264287

خالد الدخيل

هذا موضوع يقع تماماً في صلب العلاقة بين القانون من ناحية، والحرية من ناحية أخرى، نظراً لتلازم حق الحرية مع ضرورة القانون. الحرية حق طبيعي للإنسان، وشرط لنمو المجتمع وتوازنه. والقانون ضرورة اجتماعية وسياسية لضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات، ولحفظ الحقوق والنظام، وإقامة العدل بين الناس. هناك شبه إجماع على أن الحرية خارج إطار القانون، وبالتالي خارج إطار الدولة، مدعاة للفوضى، بل هي الفوضى بعينها. من المسلمات إذن أن يكون هناك قانون. لكن المسلمة الأسبق هي حق الحرية، وحاجته لحماية القانون. ومن ثم، بما أن الحرية من دون قانون هي الفوضى، فإن القانون من دون اعتراف واضح ومباشر بحق الحرية يجعل منه أداة قابلة للتعسف، وللتجاوز على هذا الحق تحديداً .

كانت هذه مقدمة لابد منها للتأسيس للمجادلة حول التعديلات الأخيرة على نظام المطبوعات السعودي. تقول هذه المجادلة ان نظام المطبوعات بصيغتيه القديمة والجديدة، يؤكد مرة أخرى على أن حرية الرأي والتعبير هي مجرد هامش قابل للاتساع والضيق وفقاً للظرف السياسي السائد، وليس حقاً طبيعياً ثابتاً للمواطن، يتمتع بحماية القانون، وخاصة في صيغته الأسمى، أو الدستور. هذا الرأي أو التحيز في النظام واضح من حقيقة أنه عني قبل أي شيء آخر بوضع الأطر القانونية للكلمة والرأي، ولما يجوز، وما لا يجوز قانوناً أن يقال أو يكتب كمادة للنشر. وليس هناك شك في ضرورة مثل هذه الأطر والحدود القانونية، ولا في الحاجة الملحة لها. لكن النظام بذلك يكون قد قصر اهتمامه على تقنين طرف واحد من المعادلة (القيود القانونية للرأي والنشر)، وترك الطرف الآخر) حق الحرية) محل جدل واختلاف. بعبارة أخرى، حقق النظام وبالتفصيل ضرورة القانون، لكنه تغاضى إلى حد كبير عن، أو قلل من ضرورة حق الحرية .

بسبب هذه الفجوة الواضحة في النظام بين ضرورة القانون وحق الحرية، كان من الطبيعي أن دار في أعقاب نشر التعديلات جدل بين عدد من الكتاب حول مساحة الحرية التي يوفرها النظام المعدل. وقد كشف هذا الجدل عن بون شاسع في الرأي بين المشاركين فيه. فالكاتب محمد آل الشيخ في صحيفة الجزيرة، مثلاً، يرى بأن هدف النظام هو تقنين حرية التعبير التي تمتعت بها الصحافة السعودية في السنوات الأخيرة، وليس خفض سقف هذه الحرية. يتفق معه في هذا الرأي عبدالعزيز السماري في الصحيفة نفسها عندما ختم مقاله بالقول: «وجدت في الأمر الملكي .. تكريساً للنقد الموضوعي، وتحذيراً من التجريح والإساءة..». على النقيض من ذلك أتى رأي المستشار القانوني عبدالعزيز القاسم لصحيفة الحياة، الذي اعتبر أن التعديلات «انتهاك لحرية التعبير»، مضيفاً بأنها «لا تعد تشريعاً لكونها تفتقر إلى معايير واضحة ..» أما جمال خاشقجي، رئيس تحرير الوطن السابق، فبدا مفزوعاً من النظام. وقال للصحيفة نفسها إنه يعتبر «مضاعفة الغرامات إلى عشرة أضعاف أمراً مخيفاً»، يهدد بالقضاء على الصحف. مضيفاً: «بإمكان المدعي العام أن يستخدم ما شاء من هذه القرارات». وكعادته شارك وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز خوجة، في الجدل الدائر، ورمى أمام أصحاب الرأي الثاني بتحد مباشر بقوله لصحيفة الحياة «أتحدى أن تكون تعديلات نظام المطبوعات والنشر مقيدة للعاملين في الإعلام». وفي تصريح لموقع «العربية نت» لخص الوزير موقفه بعدة نقاط منها: أن حرية الرأي والتعبير المنضبطة مصونة ومحمية وفق التعديلات الأخيرة، وأن التعديلات لم تمنح حصانة لأحد، وأن التعديلات هدفت أن يكون اختلاف الآراء بطريقة راقية ومهذبة، وأن النظام ألغى دعوات الاحتساب غير المنضبطة. لم يلتفت الوزير إلى الحاجة لتعريف «الحرية المنضبطة»، وأن ترك هذا التعبير من دون تعريف يضع الجميع تحت رحمة من يطبق النظام وفقاً لقراءته لمضامين مواد النظام. اللافت أن الغائب الأكبر عن هذا الجدل كان هيئة الصحفيين التي بقيت كعادتها صامتة، رغم أنها الجهة المعنية قبل غيرها، أفراداً ومؤسسات، بهذا الموضوع .

الخلاف في الرأي الذي اتسعت له صفحات بعض الصحف يشير إلى أن هامش حرية الرأي في هذه الصحف لم ينخفض سقفه فعلاً. لكنه يشير كذلك إلى أن مواد النظام المعدل هي المصدر الأول لهذا الاختلاف. ما يدل على أنه يشوب أغلب مواد النظام (وليس ديباجة الأمر الملكي الذي صدر به) الكثير من العمومية والغموض يجعل منه نصاً حمال أوجه يسمح لمن يريد أن لا يرى في هذه المواد أو بعضها إلا وجهاً واحداً، أو قراءة واحدة، تحقيق ذلك على أساس قانوني. وتأكيد وزير الثقافة والإعلام على أنه «لن يكون هناك مستقبلاً أي تقييد»، لا يطمئن كثيراً، لأن تقنين الرأي في النظام بمواد مفتوحة على أكثر من تفسير، ووضع عقوبات كبيرة لمن يخالف هذه التقنين، من دون موازنة ذلك بنص مباشر يحمي حق حرية الرأي، هو بحد ذاته تقييد للرأي. والمحك الحقيقي في تقرير ذلك رهن بالكيفية التي سوف يطبق بها مستقبلاً .

هذا يعني أن نص النظام هو مصدر اختلاف الرأي حوله. فالذين يقولون ببقاء هامش الحرية في إطار النظام الجديد اعتمدوا في ذلك ليس على نصوص مواد النظام، وإنما على ما جاء في الديباجة المتميزة للأمر الملكي. وكان محمد آل الشيخ أول من استند في رأيه إلى ذلك، وبتفصيل يحدوه الأمل ومضمون الديباجة، وليس نص النظام. والحقيقة أن مضمون الديباجة يعكس التوجه المستنير الذي ما فتئ الملك عبدالله بن عبدالعزيز متمسكاً به في تعاطيه مع الشأن العام، خاصة وأنه صاحب فكرة الحوار الوطني. أما من يقولون بتراجع هامش الحرية فقد اعتمدوا على نصوص مواد النظام، ولم يأخذوا في الاعتبار ما نصت عليه الديباجة الملكية. لكل من الرأيين وجاهته. وهنا تتجسد الإشكالية الرئيسية في النظام. والسؤال الذي لا مناص من مواجهته في هذه الحالة هو :هل ديباجة الأمر الملكي جزء ملزم من نظام المطبوعات؟ أم جزء منفصل عن النظام؟ والأهم من ذلك، ما هو الوزن القانوني لهذه الديباجة كمصدر للحكم بالمقارنة مع ما تنص عليه مواد النظام؟ هناك جدل قانوني حول وزن وأهمية الديباجة التي تتقدم أي نص قانوني. لكن من الواضح أن هذه الأهمية تختلف باختلاف الموضوع محل النزاع. فهناك قضية يمكن الاستعانة بنص الديباجة لتقرير الحكم النهائي فيها، وهناك قضايا لا تسمح بالرجوع بشأنها إلى نص الديباجة، والاعتماد بدلاً من ذلك على النص المباشر لمواد، أو بعض من مواد القانون. ولعله من الواضح أن المجال لا يتسع هنا للدخول في تفاصيل ذلك.

أما بشأن ديباجة نظام المطبوعات، فلا شك كما أشرت بأنها نص متميز في تأكيدها على فكرة الحوار، وأن اختلاف الرأي مصدر للإثراء المعرفي، وخاصة ما جاء فيها حول المبدأ الإسلامي المعروف بأن «الرجال يعرفون بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال»، وهو مبدأ يمثل سابقة فكرية تريد الديباجة البناء عليها. للديباجة في ذاتها وزن قانوني يمكن الاستفادة منه لحماية هامش حرية الرأي في الحالة التي أمامنا. لكن عندما نأخذها في إطار النظام تبرز الملاحظات التالية: الأولى أنه ليس هناك نص دستوري في النظام الأساسي للحكم يكفل حق حرية الرأي والتعبير، ويمثل مرجعية دستورية يمكن الرجوع إليها في حالة الاختلاف حول أي مادة من مواد نظام المطبوعات. ثانياً أنه ليس في هذا النظام أي مادة تنص مباشرة على حق حرية التعبير والرأي في حدود ما يقتضيه النظام .ثالثاً، ما أشرت إليه من قبل، وهو أن كل مواد النظام عنيت بتحديد الأطر القانونية للرأي والنشر، ولم تعن أبداً بمسألة حرية الرأي. رابعاً، وهذا هو الأهم والأخطر، أن الكثير من مواد النظام جاءت بصيغة عمومية فضفاضة، تنطوي على أكثر من تفسير، وبالتالي تجعل الباب مفتوحاً أمام من يريد أن يضيق هذا التفسير، ومعه يضيق من هامش الحرية إلى أبعد حد ممكن. ومن يريد أن يكون أكثر انفتاحاً في قراءته للنظام، وأكثر ميلاً لتوسيع هامش الحرية، فإن النظام يتيح له ذلك أيضاً. مثال ذلك حظر النظام كل» ما يخالف أحكام الشريعة والأنظمة النافذة» و «ما يدعو إلى الإخلال بأمن البلاد ونظامها العام، أو ما يخدم مصالح أجنبية»، و «ما يضر بالشأن العام في البلاد». لا يختلف أحد على الأهداف الوطنية لهذه المحظورات، لكنها جاءت بصياغة عامة، قابلة للاعتساف نظراً لقابليتها لأكثر من تفسير، قد يفرض أحدها نفسه حسب الظروف، وطبيعة المرحلة التي يخضع فيها هذا النظام للتطبيق. وبمثل هذه النصوص يفقد حق الحرية في نظام المطبوعات جوهره القانوني السابق على سواه، ليصبح موضوعاً للظرف السياسي السائد، وعرضة لما قد يفرضه من مصالح، او توجهات بعينها. وهذا لا يحمي حرية التعبير، وإنما يجعلها أكثر هشاشة، وأكثر عرضة للتجاوز والانتهاك.

بعد نظامهم ماذا عن حقوقهم"؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110508/Con20110508417931.htm

صيغة الشمري

لا شك أن صدور نظام المطبوعات الجديد يهدف إلى وضع طريقة وآلية جديدة للعمل الإعلامي بطريقة تضمن حقوق جميع من يتطرق لهم الإعلاميون ضمن وسائل الإعلام المختلفة، ولايساورني أدنى شك في إرادة خادم الحرمين الشريفين في سن قوانين منصفة وعادلة في كل مكان من هذا الوطن الكبير. وبغض النظر عن هذه الأنظمة ومدى ملاءمتها للظروف الراهنة، إلا أنه ألح عليّ سؤال مهم تمنيت أن أجد له جوابا ولو بفقرة ملحقة بقوانين المطبوعات الجديد، تمنيت أن أجد قوانين مطبوعات ملحق يخص حقوق الإعلاميين في هذا الوطن الذي يسعى بشكل حثيث لمنح كل ذي حق حقه، ما هي حقوق الإعلاميين الوظيفية؟ هل يجد الإعلاميون نظاما يحميهم ــ بعد الله ــ من ظلم وتجاوزات بعض المؤسسات الصحفية التي يعملون فيها والتي يعرفها القاصي والداني مما جعل مهنة الإعلامي من المهن التي يتهرب عن دراستها الكثير من طلبة الإعلام ويتجهون للتخصص في مجال العلاقات العامة.

تتعرض مهنة الإعلامي للكثير من الصعوبات التي قد لا يعرفها الكثير من المتابعين، لا بد من سن حقوق جديدة للإعلاميين تضمن لهم الإحساس بالاستقرار الوظيفي، والدخول في نسيج المجتمع كموظف مستقر يعرف ماله وماعليه، الكثير من الإعلاميين يعتبرون من رواد المجتمع ومن الذين ساهموا بشكل مباشر وغير مباشر بدفع عجلة نمو المجتمع، الكل كان ينتظر من هيئة الصحفيين التحرك في هذا الاجتماع لكنهم لا زالوا يواجهون الإحباط تلو الإحباط، كان يحلم الإعلامي بمنحة قطعة أرض مثله مثل غيره من أبناء الوطن، كان يحلم بميزة تجعله يشعر بنوع من الاستقرار وعدم الانتقاص، عرفنا ما يجب على الإعلامي الالتزام به وعدم تجاوزه بأي حال من الأحوال، ولازلنا ننتظر ما للإعلامي من حقوق لازال بعضها معلقا ينتظره كحلم، جميعنا نحيي النظام وننادي به، ولا يمكن أن نقف أمام من ينادي بالإصلاح ما دام ذلك من أجل الوطن، لكن لا يجب أن ننسى النظر للموضوع من زاوية أخرى!

كيف نعرف حقوقنا؟!

المصدر: جريدة الوطن الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5565

صالح الشيحي

نعرف جيدا الواجبات المفترض أن نقوم بها.. ونعرف ما هي العقوبات والجزاءات والغرامات التي ستطالنا في حال عدم وفائنا بهذه الواجبات!

لكننا لا نعرف حقوقنا.. وإن عرفناها قد لا نتمكن من الحصول عليها.. وفي حال حاولنا الحصول عليها نجد الإحباط من المجتمع المحيط بنا!..

أكاد أجزم أنه لو قامت كل مؤسسة في الدولة أو في القطاع الخاص بتبيان حقوق الناس التي تلتزم بها وفقا للنظام.. لوجد الناس أنفسهم مفرطين في حقوق كثيرة جدا.. لن نسأل لماذا تتكتم المؤسسات على الكشف عن هذه الحقوق.. لأننا سنجد من يقول: ولماذا لا يكلف المواطن نفسه البحث عن حقوقه؟

دعونا من الحقوق الأساسية.. هذا ملف عريض جدا..

دونكم الحقوق الصغيرة المتعلقة بالامتيازات والحوافز في مجال العمل أو غيره.. كم من الحقوق المهدرة التي لا يعرف عنها المواطن شيئا؟

أمس على سبيل المثال، يحكي لي أحد المسؤولين في شركة اتصالات كبرى أنهم في الشركة يقدمون خصما مقداره ٥٠% للمعاقين على واحدة من الخدمات التي يقدمونها.. فلو اشترك المعاق بهاتف جوال وجاءت فاتورته الشهرية عشرة آلاف ريال سيحصل على خصم ٥٠% من المبلغ، داخل نطاق الشبكة!

إضافة لإصدار هم باقة تسمى باقة الاحتياجات الخاصة وفيها العديد من الحوافز والتخفيضات الدائمة..

هذا مثال عابر لحقوق فئة واحدة من فئات المجتمع لدى شركة خاصة.. حقوق لا يعرف عنها كثير من الناس شيئا..

حتما سيخرج من يقول الأمر ليس متعلقا بهذه المؤسسات وعدم كشفها عن مثل هذه الحقوق.. المشكلة في المواطن الذي لم تتأسس لديه ثقافة البحث والمحافظة على حقوقه التي تنص عليها الأنظمة والقوانين والتنظيمات .

المؤكد أن: من لا يعرف الحقوق الصغيرة، لن يعرف الحقوق الكبيرة.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

عبرة عدم تكافؤ النسب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110509/Con20110509418194.htm

بشرى فيصل السباعي

في ظل الأحكام القضائية المتكررة بالتفريق بين الأزواج المتحابين وتمزيق أسرهم وتشتيت أبنائهم وعضل البنات بحجة عدم تكافؤ النسب القبلي، وفي ظل إقامة البعض لمحاكم تفتيش جينية وأخذ جينات القوم إلى مختبرات الغرب ليمحص في صحة نقائهم الجيني القبلي ـ روى مسلم (أربع في أمتي من أمر الجاهلية.. الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب..) ـ يكون الأسف مضاعفا لأننا في عصر حضارة وثقافة المساواة وحقوق الإنسان والتسامي فوق العصبيات العنصرية، بينما نجد أن منحنى التطور لدينا يتقهقر وينكص ليس فقط عن الرقي الحضاري المعاصر في هذا المجال بل أكثر وأهم هو ينكص عن رقي الهدي النبوي في مسألة هدم العصبيات التي رفضها النبي بقوله: (ما بال دعوى الجاهلية .. دعوها فإنها منتنة)، وفي حديث أنه لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، عرف الكبر بأنه رفض قبول الحق تعاليا واحتقار الناس، سواء أكان الاحتقار من منطلق العصبية القبلية أو العرقية أو الاجتماعية. ولهذا سن النبي سنة تزويج من كانوا من «العبيد» إلى سيدات قرشيات ذوات نسب مثل زيد بن حارثة وابنه أسامة، وسالم مولى أبي حذيفة، وبلال بن رباح، والنبي في تزويجه لبناته تجاوز عصبية النسب القبلي، وقال في خطبة فتح مكة «إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وتعاظمها بآبائها، فالناس رجلان بر تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، والناس بنو آدم وخلق الله آدم من تراب قال الله: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) رواه الترمذي. وفي خطبة الوداع قال: «إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى إن أكرمكم عند الله أتقاكم». رواه البيهقي. وفي الحديث الصحيح «إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض» ابن ماجة. ولم يقل من ترضون نسبه القبلي وعرقه وجغرافيته. وهذا لجهة الأصول الشرعية، أما لجهة الأصول العلمية، فمن الثابت علميا أن الزواج ضمن الجماعة القبلية أو العرقية المحدودة يؤدي للأمراض الوراثية الخطيرة والمعطلة لحياة الإنسان ولضعف التركيبة الجينية لعموم الجماعة وهناك أمراض وراثية لا توجد سوى في البيئات المغلقة التي لا يسمح فيها للشخص بالزواج من خارجها. ولهذا إن كانت العبرة هي النظرة العنصرية لأن الزواج ممن هم من خارج انتماء العصبية القبلية يضعف النسل أو يقلل جودته فالعكس هو الصحيح علميا، أما لجهة الواقع الاجتماعي فغالب الجيل الجديد من الأمراء والملوك في العالم بما فيه العالم العربي تزوج من عامة الناس بدون مراعاة للانتماء الطبقي والقبلي والجغرافي، وكيت وميدلتون التي تزوجت الأسبوع الماضي من الأمير وليام وريث العرش البريطاني الذي كانت لا تغيب عنه الشمس وهي التي تأتي من خلفية اجتماعية متواضعة من عامة الناس ليست استثناء بل القاعدة كما تثبت ذلك دراسة نشرت بالتزامن مع أجواء العرس الملكي. وإذا هذا اجتماع الدين والسنة والعلم والأنماط المعاصرة لدى حتى ملوك وأمراء العالم على تجاوز العصبيات العنصرية وتعاليها الفارغ، وبعد كل هذا من ذا الذي يرى أنه من المستساغ أن يتكبر ويترفع بشكل عنصري قبلي على إخوانه في الدين والوطن؟! وهل حسن الإيمان وحسن الخلق وحسن العقل وحسن الإنجاز يورث من الجينات القبلية؟! (قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين) وهل هناك من تفاضل يمكن أن يكون موضع احترام غير التفاضل بهذه المعايير الجوهرية؟!

لائحة حقوق المرضى

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد١٤١٠٣
http://www.al-jazirah.com/20110510/ar2.htm

د. عثمان بن صالح العامر

يلتزم مستشفى.. بتقديم الرعاية الطبية والتمريضية الممتازة لك. ونحن في المستشفى نعتقد بأن الرعاية المتميزة تبدأ ببناء علاقة مشاركة بين المريض وذويه من ناحية ومنسوبي المستشفى من ناحية أخرى.

ولتسهيل بناء هذه العلاقة نورد أدناه لائحة بحقوقك كمريض مراجع للمستشفى:

- تستحق أن تلقى رعاية تتسم بالعطف والاحترام وتفهم خصوصيتك الثقافية وحاجتك لتخفيف معانات الألم بأسلوب مهني وفي بيئة نظيفة وآمنة ومتعاونة.
- وتستحق أن يعتني بك فريق طبي كفء ومدرب على أعلى المستويات.
- وأن يزورك الطبيب الاستشاري خلال أربع وعشرين ساعة من دخولك المستشفى وبصورة منتظمة بعد ذلك.
- وأن تكون مطلعاً على التشخيص وخطة العلاج وأي تأخير محتمل والمضاعفات الهامة المحتملة والمتابعات اللازمة.
- وأن تعطى المعلومات الكافية لتتمكن «وعلى بصيرة» من إعطاء الإذن بأخذ العلاج المقترح أو إجراء العملية المقترحة.
- وأن تتمكن من مناقشة الرعاية والخدمات التي تتلقاها والتعليق عليها.
- وأن تكون على علم بمدى تأثر حالتك الصحية في حال رفضك للعلاج.
- وأن تكون على ثقة بأن المعلومات الصحية والاجتماعية المتعلقة بك تبقى طي الكتمان.
- وأن تقدم لك خدمات الترجمة الكافية عند اللزوم.
- وأن تحتفظ بالحق في رفض المشاركة في الأبحاث عند عرضها عليك أو الانسحاب من المشاركة في أي بحث التزمت به مسبقاً، كما أن انسحابك من المشاركة في البحث لن يتأثر مطلقاً على مستوى الرعاية الصحية المقدمة لك.
- أن تخرج من المستشفى حسب توصية الطبيب المعالج مزوداً بالأدوية المناسبة ومواعيد المتابعة وما يلزم من تعليمات وإرشادات للعناية بك في المنزل.
- وأن تعطى نسخة من تقرير الخروج وتعليماته لتيسير متابعتك مع الطبيب أو المستشفى القريبة من مسكنك.
- وأن تعطى عند طلبك شهادة تثبت الفترة التي قضيتها في المستشفى.

كلام جداً جميل وأتمنىكما يتطلع غيري من أبناء هذا الوطن وقاطنيه أن تلتزم به جميع المستشفيات سواء التابعة منها لوزارة الصحة أو الحرس الوطني أو وزارة الدفاع أو الداخلية أو وزارة التعليم العالي وكذا المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة، وعلى فكرة هذه هي لائحة الحقوق في مستشفى الملك فيصل التخصصي، وأعجبني وشد انتباهي ولفت نظري النص على حرية المشاركة في الأبحاث التي تجريها المستشفى والحق في الانسحاب، ومع أن هناك الكثير منا لا يعيرون لهذا الأمر الاهتمام إلا أن من واجب الإعلام لفت أنظار المواطنين إلى هذا الأمر، إذ إن هناك عددا من أوراق العمل والأبحاث الطبية التي حصل عليها أطباء سعوديون وعرب وأجانب كانت مادتها الأساس الحالة المرضية لمواطن ما وهو لا يعلم، بل إن بعض الأطباء من باب العرف يعتقد أن ملف المريض الذي يعالج لديه ويراجعه ملك له «علمياً»، ولا أذكر في حياتي أنني سمعت أو قرأت أو قيل لي: إن طبيباً طلب من مريض جعل حالته المرضية مادة لدراسة سيقوم بإعدادها وسيعطيه حقه المعنوي في مقدمة ما سيكتب وكذا حقوقه المادية، ولا يعني جهلي وعدم معرفتي بذلك نفي وجوده، فالجهل - كما يقول الأصوليون - ليس دليلا لعدم الوجود، ولكنه دليل عندي على ندرته وقلته، فنحن جميعاً نعرف أن طلاب الطب والعلوم الطبية والأسنان والصيدلة وأساتذتهم.. يجرون أبحاثهم في المستشفيات التي نحن من يتعالج فيها ومع ذلك هل سألك طبيبك في يوم ما عن مدى إمكانية جعل تشخيصك وعلاجك مادة علمية تنشر في مجلات عالمية محكمة وتُنال بها درجة علمية معتبرة، أما عن بقية الحقوق فاسألوا عنها من يرقدون على الأسرة البيضاء

في مستشفيات وزارة الصحة بلا استثناء إلا ما ندر والنادر لا حكم له خاصة العلاج على يد فريق طبي كفء ومدرب على أعلى المستويات. والناس كل الناس في هذا الوطن المعطاء يعقدون الأمل بعد الله ثم الدعم اللا محدود من لدن مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على شخص معالي وزير الصحة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة الذي يعرف جيداً أكثر من غيره الفرق بين الواقع المر في مستشفى.. خاصة في المناطق الإدارية الأقل حظاً في التنمية وواقع التخصصي أو الحرس أو العسكري، ويعرف كذلك أن نيل الاعتماد والحصول على شهادات الجودة في هذه المستشفيات الذي بورك وأشيد به لم ينعكس بصورة حقيقية على ما يقدم للمريض من علاج وما يناله من وفاءبلائحة الحقوق الواردة أعلاه وإلى لقاء والسلام.

المرأة والانتخابات البلدية: قراءة لنتائج دراسة أسبار

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٤٧
http://www.al-madina.com/node/302931

د. سهيلة زين العابدين حماد

تعرض البحث الذي أنجزه مركز أسبار عن «تقويم لتجربة الانتخابات البلدية» إلى مشاركة المرأة في التصويت وعضوية المجالس البلدية، حيث تناول مدى تأييد السعوديين لمشاركتها في العملية الانتخابية و مدى تقبلهم لترشحها لعضوية المجالس البلدية، إضافة إلى التطرق إلى الأسباب التي تحول دون قبولهم بذلك.

وتبين النتائج أنّ 72.5% من المبحوثين «لا يؤيدون» عضوية المرأة في المجالس البلدية، أمّا الذين» يؤيدون» فكانت نسبتهم ١١,٣%، وترتفع إلى ١٣,٧% عند من «سجلوا ولم يصوتوا». أمّا» المؤيدون إلى حدٍ ما» فقد كانت نسبتهم ٨,٧% ».

ومن أهم أسباب عدم تأييد عضوية المرأة في المجالس البلدية هي: « ٦٩,٥% قالوا لما في ذلك من مخالفات شرعية، و٦٣,٩ %قالوا إنّ المرأة لا علاقةلها بعمل المجالس البلدية، ٦٣,٨% قالوا إنّ في ذلك انتهاكا للأعراف والتقاليد،٥٤,٢ % قالوا بتعطيل لمهام المرأة الأساسية في المنزل وتربية الأطفال، و٥٣,٣% قالوا إنّ المرأة أقل قوة وتأثيرًا من الرجل في هذه المهمة.

وعند قراءتنا لهذه الأسباب نجدها تؤكد على مدى تأثر الرأي العام بالخطابين الديني والاجتماعي القائم بعضهما على مفاهيم خاطئة لآيات قرآنية وأحاديث نبوية، وعلى غلبة الأعراف والتقاليد على أحكام الدين ،بل غلبتها على آيات قرآنية قطعية الدلالة، كالآية (١٢) من سورة الممتحنة التي جاء الخطاب فيها على التخصيص للنساء للتأكيد على استقلال بيعتهن عن بيعة الرجال (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ) إلى قوله(فَبَايِعْهُنَّ)،والبيعة تعادل الانتخاب، وطالما من حق المرأة أن تنتخب فمن حقها أيضًا أن تُنتخب، والعمل في المجالس البلدية يدخل في نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو واجب على الرجال والنساء على حد سواء، يؤكد هذا قوله تعالى :(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) { التوبة: ٧١}، وأول محتسب في الإسلام امرأة، وهي الشفاء بنت عبد الله من بني عدي رضي الله عنها التي عينها عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الحسبة، وهو مؤسس الحسبة، كما كانت الصحابية الجليلة أسماء بنت نُهيك الأسدية رضي الله عنها تراقب الأسواق في مكة المكرمة، وتضرب الغشاشين بالعصا، فكيف تكون مشاركة المرأة في التصويت والترشيح في المجالس البلدية فيها مخالفات شرعية، وقد مارسته صحابيات جليلات في عهد الخلفاء الراشدين؟ فهل نحن نفهم في الدين أكثر منهم؟

أمّا إن كان المقصود أنّ عضويتها في المجالس البلدية ستؤدي بها إلى الاختلاط، فمن قال إنّ الاختلاط يُحرّمه الإسلام وهو واقع في الطواف حول الكعبة والسعي بين الصفا والمروة، وفي الأسواق؟، وفي القرآن الكريم آيات واضحة تؤكد على مشروعيته، منها قوله تعالى:(فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأنفسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِين، وكذلك آية المداينة :(وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) {البقرة :٢٨٢}، فهذه الآية جاءت لتوثيق عقود المداينة ؛إذ سبقها قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)، وهذا يعني اختلاط رجال بنساء في مجلس تمّت فيه المداينة ، ولتوثيق عقدها لابد من شهود، فإمّا رجلان، أو رجل وامرأتان، ولا يمكن تشهد المرأتان بدون حضورهما عقد المداينة، وشهادة امرأتين برجل واحد ليس انتقاصًا للمرأة، ولكن لعدم ممارستها للأمور المالية فجاءت العلة في الآية(أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)، فإذا انتفت العلة يُكتفى بشهادة امرأة واحدة، كما ذكر ابن القيم.

والرسول صلى الله عليه وسلم لم يُحرِّم لقاء الرجال بالنساء، ولا دخول الرجال بيوت الغائبين« المسافرين»، وإنّما أكّد على تحريم الخلوة بالمرأة من غير المحرم التي غاب زوجها عن بيتها، وظلّت الإباحة للقاء، فقال عليه الصلاة والسلام: (لا يدخلن رجل بعد يومي هذا على مغيبة إلاّ ومعه رجل أو رجلان)، فأكد على تحريم الخلوة، وأبقى أصل الإباحة للقاء،

فوضع الضابط دون أن يمنع. وقوله عليه الصلاة والسلام:(لا يخلون رجل بامرأة إلاّ مع ذي محرم)يشير إلى جواز لقاء المرأة بالرجل الأجنبي عنها في حضور محرم لها، أو عدد من الرجال، وهناك عالمات وفقيهات علمّن علماء وفقهاء منهم الشافعي وابن حجر العسقلاني والسيوطي وابن تيمية وغيرهم.

أمّا القول بأنّ عضوية المرأة في المجالس البلدية تشغلها عن واجباتها الأسرية وتربية الأطفال، فهي حجة واهية ،فالتي سترشح نفسها للانتخاب تكون في الخمسين، أي انتهت مسؤولياتها التربوية، ثم أين هؤلاء من النساء المطلقات اللواتي يحرمن من حضانة أولادهن عند طلاقهن، ومعظم قضاتنا يحكمون بالحضانة للأب، وفي حالات يكون الأطفال لا يزالون في سن حضانة الأم، والأم غير متزوجة، فحجة عدم إشراك المرأة في الحياة العامة وعدم توليها مناصب قيادية لمسؤولياتها التربوية حجة يُسقطها إسقاط بعض قضاتنا حضانة الأم لأولادها بمجرد طلاقها.

والقول إنّ المرأة أقل قوة وتأثيراً من الرجل في هذه المهمة قول يستند على التأثر بنظرة المجتمع إلى المرأة التي تقلل من شأنها وقدراتها، رغم ما حققته المرأة السعودية من إنجازات عالمية في مجالات علمية وطبية لم يحققها الرجل السعودي، وحققت نجاحاً ملموساً في كل الأعمال التي أسندت إليها في الغرف التجارية والصناعية وفي مؤسسات الطوافة والأدلاء وغيرها، والدور العظيم الذي قامت به في إغاثة المتضررين من سيول جدة، فالمرأة السعودية مؤهلة للعمل في المجالس البلدية، وستتفوق على الرجل فيها لما تتمتع به من علم ونشاط وهمة ودقة ملاحظة، وجرأة في الحق ومحاربة الفساد والمفسدين ،وتحمّل المسؤولية، وستنتشل المجالس البلدية من التبلد والسلبية، ثمّ أين هو تأثير الرجل؟ فعلى مدى ست سنوات لم تُحقّق المجالس البلدية شيئًا يذكر، بل ظلت تقف موقف المتفرّج أمام ما حدث من كوارث ،ككوارث جدة المتتالية، ولم نلمس لها أي تأثير في أي حي من أحيائنا!

قراءة تحليلية للأمر الملكي بتعديل نظام المطبوعات والنشر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م - العدد ١٥٦٦٠
http://www.alriyadh.com/2011/05/10/article631187.html

د. عيسى الغيث

صدر «نظام المطبوعات والنشر» الحالي بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ3/9/1421 ه؛ حيث جاء بعد نظام المطبوعات والنشر السابق الصادر بالمرسوم الملكي رقم 17 وتاريخ ١٣/٤/١٤٠٢ه، وقد ورد في المادة «الثانية» منه أن النشاطات التي تخضع لأحكام هذا النظام بلغت تسعة عشر، ونصت الفقرة العشرون على جواز إضافة أي نشاط تقترحه وزارة الإعلام ويقره مجلس الوزراء، وقد اقترحت الوزارة إضافة «نشاط النشر الإلكتروني»، لتأتي الموافقة عليه في شهر شوال لعام ١٤٣١ه ويكون النشاط رقم (٢٠)، ومن ثم صدرت اللائحة التنفيذية له، والتي أعيد تعديلها ونشرت على موقع الوزارة والمكونة من تسع عشرة مادة، إلا أن التعديلات الجديدة على النظام الصادرة بالأمر الملكي رقم أ/٩٣ وتاريخ ٢٥/٥/١٤٣٢ه كانت لخمس مواد هي :

نص الأمر على أن هذا التعديل منطلق من (هدي شرعنا المطهر بحفظ الكلمة وصيانتها، وتحمل مسؤوليتها، والتحذير من خطورتها على الفرد والجماعة)، وهو بهذا يجلب المصلحة ويدرأ المفسدة؛ بحيث من جهة يحقق المصلحة بحفظ الكلمة وصيانتها ومسؤوليتها، ومن جهة أخرى يدرأ المفسدة بالتحذير من مخالفة

9)، 36، 37، 38، (40، ولم تشمل المادة (٢) الخاصة بأنواع الأنشطة المشمولة والتي من ضمنها النشاط الإلكتروني، ما يعني بقاء المادة وفقرتها ولائحتها التنفيذية بلا حاجة للتعديل، إلا وفقاً لما تقتضيه المواد المعدلة عند الحاجة .

وعند القراءة التحليلية للأمر الملكي بالتعديل تظهر ثلاثة أقسام له، أولها الديباجة المعتادة للمستندات الدستورية والقانونية، وثانيها حيثيات التعديل وضوابطه، وثالثها نص المواد بعد التعديل، ولذا فنحن بحاجة لقراءة متأنية للحيثيات والضوابط الواردة لأهميتها، إضافة للمواد المعدلة والفروق بينها وبين السابقة، وذلك لبيان الجوانب الإيجابية فيها .

وما ينبغي الوقوف عنده وتأمله النص الوارد ضمن مرئيات وزارتيْ العدل والإعلام والذي تتم الموافقة عليه بالأمر السامي رقم ١٩١٠/م ب وتاريخ ٩/٢/١٤٢٦ه حيث أكد على) الالتزام بتحقق شرط الولاية الشرعية والنظامية للنظر في القضايا، واعتبار ما صدر بالمخالفة لذلك لاغياً باعتباره صادراً من غير ذي صفة، وذلك تأسيساً على ما أجمع عليه فقهاء الإسلام من أن من قضى في غير ما ولي فحكمه باطل، ولا تترتب عليه آثاره(، وهذا ما يجب التقيد به والعمل على تنفيذه بدقة، لأن ولي الأمر هو مرجع السلطات ومنشأ الولايات بما فيها الولاية القضائية، وبالتالي فكل مخالف للنظر فيما لم يولّ عليه فهو مفتئت على ولي الأمر، ومتجاوز لصلاحياته .

وقد نص الأمر على أن هذا التعديل منطلق من (هدي شرعنا المطهر بحفظ الكلمة وصيانتها، وتحمل مسؤوليتها، والتحذير من خطورتها على الفرد والجماعة)، وهو بهذا يجلب المصلحة ويدرأ المفسدة؛ بحيث من جهة يحقق المصلحة بحفظ الكلمة وصيانتها ومسؤوليتها، ومن جهة أخرى يدرأ المفسدة بالتحذير من مخالفة ذلك لخطورتها على الفرد والمجتمع، وأشار الأمر الملكي إلى أن هذا قد جاء بعد الملاحظة على (بعض وسائل الإعلام من التساهل في هذا الأمر بالإساءة أو النقد الشخصي)، وهذا لا يختص بالوسائل التقليدية المرئية والمسموعة والمقروءة، وإنما يشمل الأخطر الصادر من المواقع الإلكترونية، وما يميز هذا الأمر عدم اقتصاره على علمائنا الأفاضل المشمولين بالأمر رقم (أ/٧١) وتاريخ ١٣/٤/١٤٣٢ه؛ حيث ساوى بشموله لغيرهم (ممن حفظت الشريعة لهم كرامتهم وحرمت أعراضهم، من رجال الدولة أو أي من موظفيها أوغيرهم من المواطنين(، وهذا يعني أن الأمر لا يقتصر على عشرين مواطناً هم أعضاء هيئة كبار العلماء وإنما يشمل عشرين مليوناً هم كل المواطنين بلا استثناء، وهذا مقتضى العدل الإسلامي، فللعلماء حقهم ووقارهم ولغيرهم كذلك حرمتهم وقدرهم، ما يعني أنه يحق لكل مواطن أن يتقدم بالدعوى ضد أي وسيلة إعلامية أو إلكترونية حينما تعتدي عليه وتسيء لسمعته وتنقده شخصياً تاركة النقد الموضوعي نحو الشخصنة والتي نراها منتشرة في مواقع الإنترنت، ولذا فهذا النص والتعديل جاء معالجاً لمشكلة مزمنة ومرسياً للعدالة والمساواة بين الجميع .

ولكن لا يعني هذا كبت الأقلام وتكميم الأفواه، وإنما أكد على كوننا (مستصحبين في هذا أن اختلاف الآراء وتنوع الاجتهادات مصدر إثراء يضاف لرصيدنا العلمي، وأفقنا المعرفي على ضوء ما أرشد إليه سلفنا الصالح من اعتبار الاختلاف العلمي الرصين من سعة الشريعة ورحمتها بالأمة، وأن الرجال يُعرفون بالحق والحق لا يعرف بالرجال(، وهذا ما يريده جميع المواطنين من عدم التحجير على العقول والاجتهادات الفقهية والاختلافات الفكرية ما دامت ضمن دائرة السائغ المشروع، وعليه فلا يسوغ إلزام الناس برأي معين سواء أكان لفرد أم جماعة ما لم يصدر به أمر ملزم من ولي الامر مقتضياً للمصلحة العامة .

وما أشار إليه الأمر الكريم النص على إدراكه (لحقيقة النقد البناء الذي لا يستهدف الأشخاص والتنقص من أقدارهم أو الإساءة إليهم تصريحاً أو تلويحاً)، مستدلاً بأن (الكلمة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تتجلى في وجدان كل مخلص صادق لا ينشد إلا الحق بدليله، ويسمو بنفسه عن كلمة السوء وتبعاتها في الدين والدنيا(، ومؤكداً على (حرية الرأي المنضبطة والمسؤولة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام(، وأنها محل اعتباره وتقديره - أيده الله - وبناء على هذه المعايير والضوابط وما تقتضيه المصلحة العامة أمر - حفظه الله - بالتعديلات الخمسة .

وأول المواد المعدلة هي التاسعة؛ حيث أعيد ترتيب الفقرات ووضعت الفقرة الثامنة كمقدمة «موجبة» بالنص على أن (يلتزم كل مسؤول في المطبوعة بالنقد الموضوعي والبناء، الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة)، ثم جاء النص على الفقرات «السالبة» المحظورة، حيث أضاف في الفقرة الأولى عدم مخالفة الأنظمة النافذة إضافة لأحكام الشريعة الإسلامية، والفقرة الثانية صيغت بدقة لتشمل كل (ما يدعو إلى الإخلال بأمن البلاد..) بعد أن كانت بشرط (ألا تفضي) إليه، وهذا النص أدق وأشمل لأن ما يفضي يعتبر ضمن النتائج أو المتوقع منها، في حين أن النص الجديد يحظر مجرد الدعوة ولو لم يفض إليه، وجاء التعديل الكبير في الفقرة الثالثة حيث نص على عدم المساس الشخصي بسماحة المفتي العام وأعضاء هيئة كبار العلماء ورجال الدولة وموظفيها وجميع الشخصيات سواء بصفتهم الطبيعية أو الاعتبارية، ما يعني المحافظة على أعراض وسمعة جميع المواطنين بلا استثناء، والفقرتان الرابعة والخامسة على حالهما، في حين جاءت الفقرة السادسة أشمل من سابقتها حيث كانت تشترط عدم الإضرار بالوضعين الاقتصادي والصحي في البلاد، فجاءت التعديلات لتشمل كل ما يضر بالشأن العام، كما تم حذف كلمة (تفشي) في غرة الفقرة السابعة بحيث شمل الحظر كل وقائع التحقيقات والمحاكمات سوى المأذون بها من الجهة المخولة نظاماً، وهذا قد يخالف الوارد في نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية الذي جعل المحاكمات علنية وتقتضي علنيتها جواز نشر الوقائع بتجرد وحياد بخلاف التحقيقات التي تقتضي السرية، ولعل اللائحة التنفيذية تعالج هذه المسألة التي قد تعني تكميم أفواه جميع وسائل الإعلام والتعبير عن التطرق لمطلق وقائع المحاكمات، مع أن الأصل هو العكس، بحيث تعتبر علنية ويجوز النشر الموضوعي المنضبط بشأنها ما لم يقرر سريتها .

والمادة السادسة والثلاثون تضمنت ثلاثة تعديلات، حيث كانت المصادرة عند الضرورة فصارت عند الاقتضاء، ولو لم يكن ضرورياً، وليس الأمر كما كان منحصرا بما يخالف الشريعة الإسلامية وإنما عام لكل المحظورات الواردة في المادة التاسعة المعدلة، وكذلك لا يحتاج هذا لقرار من اللجنة كما كان سابقاً وإنما هو للوزارة .

وللمقال صلة الثلاثاء القادم لتحليل باقي التعديلات..

حقوق الانسان في العالم

دول وأحزاب ومنظمات تدين الاعتداء الإجرامي وتعرب عن تضامنها مع المغرب

تنديدات واسعة بالهجوم الإرهابي الجبان الذي استهدف مراكش

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=130293

المغربية و (و م ع) | المغربية

تتواصل ردود الفعل المنددة بالهجوم الإرهابي المشين، الذي استهدف مقهى "أركانة"، في ساحة جامع الفنا، بمراكش.

وأدانت العديد من الدول، إلى جانب أحزاب ومنظمات وجمعيات وطنية وأجنبية، بشدة هذا العمل الإجرامي الجبان.

تركيا تدين بشدة الاعتداء الإرهابي

أدانت تركيا بشدة "الهجوم الإرهابي المشين"، الذي وقع الخميس الماضي بمراكش، وأسفر عن مقتل ١٦ شخصا، وإصابة ٢١ آخرين بجروح، مغاربة وأجانب.

وقالت وزارة الشؤون الخارجية التركية، في بلاغ لها، إنها تقاسم الشعب المغربي الشقيق أحزانه، جراء هذا الاعتداء الإرهابي، الذي أوقع العديد من القتلى والجرحى الأبرياء.

وقدمت أنقرة، بهذه المناسبة الحزينة، تعازيها الصادقة لأقارب الضحايا، معبرة عن متمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى.

وعبرت تركيا، باعتبارها بلدا عانى الكثير بسبب الإرهاب، عن تضامنها الكامل مع المغرب في مكافحة هذه الآفة غير المقبولة.

نواب مكسيكيون يعربون عن تضامنهم مع المغرب

أعربت مجموعة الصداقة المكسيكية - المغربية بمجلس النواب المكسيكي عن تضامنها مع المملكة، عقب الاعتداء الإجرامي الذي استهدف مدينة مراكش.

وأعرب رئيس جمعية الصداقة المكسيكية - المغربية، النائب ماريو مورينو اركوس، في رسالة وجهها إلى سفير المغرب بالمكسيك، محمود الرميقي "عن تضامن ومواساة " أعضاء المجموعة مع المغرب، عقب هذا الاعتداء.

من جهة أخرى، عبر رئيس الجمعية المكسيكية لأصدقاء المغرب، رومان لوبيز فيليسانا، عن "تنديده الشديد" بالاعتداء الجبان، الذي استهدف مراكش، والذي "لن يثني عزيمة الشعب المغربي، أو يعرقل تفعيل مسلسل الإصلاحات الديمقراطية"، التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

اتحاد المراكز الإسلامية بكاطالونيا يدين الاعتداء

عبر اتحاد المراكز الإسلامية بكاطالونيا عن إدانته "القوية" للاعتداء الإرهابي، الذي استهدف مقهى في ساحة جامع الفنا بمراكش.

وأعرب رئيس الاتحاد، نور الدين الزياني، في بلاغ، توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء، عن "تنديده بهذا العمل الإرهابي الذي يهدف المس باستقرار المغرب".

وأضاف الزياني، باسم الاتحاد وباسم أئمة وخطباء مساجد كاطالونيا، "باعتبارنا مسلمين مغاربة وأعضاء بالمجتمع الإسباني، نؤكد مجددا رفضنا لكافة أشكال العنف والإرهاب ضد الأبرياء".

وأكد رئيس الاتحاد أن "عملا من هذا القبيل يشكل اعتداء على البشرية جمعاء وانتهاكا لتعاليم الدين الإسلامي"، مضيفا

"في هذه الظروف الصعبة، التي نشاطر فيها كافة مكونات الشعب المغربي ألمها العميق، نود أن نعرب لجلالة الملك محمد السادس والحكومة والشعب المغربي ولأسر الضحايا عن تعازينا الصادقة".

إدانة شاملة لجمعيات المغاربة بجهتي بلد الباسك وغاليسيا

عبرت العديد من جمعيات المغاربة بجهتي بلد الباسك وغاليسيا (شمال إسبانيا)، عن إدانتها الشديدة للعمل الإرهابي الذي استهدف مدينة مراكش.

وأبرزت هذه الجمعيات أن هذا الاعتداء الإرهابي "يسعى إلى المس بأمن وطمأنينة" المملكة.

وأشارت جمعيات المغاربة بجهتي بلد الباسك وغاليسيا إلى أن هذا العمل الوحشي والجبان يسعى، أيضا، إلى "محاولة عرقلة سعي المغرب الحثيث لاستكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، التي أعلن عنها صاحب الجلالة محمد السادس في الخطاب السامي ليوم تاسع مارس الماضي.

هيئات حقوقية وجمعوية تدين بشدة العمل الإرهابي

عبرت هيئات حقوقية وجمعوية مغربية عن تنديدها الشديد للعملية الإرهابية، معربة، في بيانات لها، عن تعازيها الحارة لعائلات ضحايا هذا الفعل الإرهابي الشنيع، الذي يتعارض مع القيم والمبادىء الإنسانية وتعاليم الديانات السماوية.

وفي هذا الصدد، عبر المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان عن "استنكاره القوي لهذا الاعتداء الإجرامي الرهيب، الذي استهدف الحق في الحياة لأبرياء مغاربة وأجانب، كما استهدف الترويع والتخريب الهمجي، الذي تنبذه كل الحضارات الإنسانية".

وسجلت العصبة أن "هذا الفعل الإجرامي لم يكن بريئا، وأن من خطط له استهدف خاصة الدينامية التي يشهدها المغرب.."، مطالبة بـ"فتح تحقيق قضائي نزيه وشفاف للكشف عمن يقف وراء هذا العمل الإرهابي الشنيع، من أجل وضع الحقيقة الكاملة أمام الرأي العام الوطني والدولي"، كما دعت إلى "إعمال القانون ولاشيء غير القانون، أثناء كافة المراحل المرتبطة بالتحقيق والمساءلة والعقاب".

من جهتها، أكدت جمعية "منتدى الطفولة والمرأة" بالعيون، في بيان تنديدي، أن هذا العمل الإجرامي، الذي يهدف من ورائه مرتكبوه زعزعة الأمن والاستقرار وزرع الرعب في نفوس المواطنين، "لن يزيد المغاربة إلا تمسكا بمبادئهم الدينية السمحة الداعية إلى التعايش ونبذ العنف وترسيخ القيم الإنسانية النبيلة".

وأضافت الجمعية أن هذا "الفعل الهمجي لن ينال من عزيمة المغرب في المضي قدما نحو تعزيز مسيرة الإصلاحات، التي انخرطت فيها المملكة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس"، داعية كافة المغاربة، بهذه المناسبة، إلى "مزيد من الالتحام والتماسك والحرص على وحدة الصف من أجل التصدي لكل الإرهابيين، ولكل من يريد المس بأمن وسلامة الوطن".

وبدوره، عبر منتدى الساقية الحمراء وادي الذهب للديمقراطية والتنمية عن استنكاره الشديد لهذا "الفعل الإجرامي الجبان"، الذي يهدف من خططوا له ونفذوه إلى زعزعة استقرار المغرب، الذي انخرط في أوراش الإصلاحات السياسية والدستورية بوعي ومسؤولية.

وأكد المنتدى استعداده للانخراط في كل المبادرات الهادفة إلى التصدي لكل المحاولات، التي تتغيى زعزعة استقرار المملكة وأمنها والمس بسلامة مواطنيها.

من جانبه، اعتبر رئيس المكتب الوطني لرابطة البحر الأبيض المتوسط لأصدقاء المغرب (الماما)، عزيز هشام الرايس، أن "هذا العمل الدنيء يسعى إلى المس بالطمأنينة والسلم الاجتماعيين، ووقف عملية الازدهار والتطور الديمقراطي، الذي تشهده المملكة"، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

أما نقيب الشرفاء العلميين عبد الهادي بركة، فاعتبر أن هذا العمل الإجرامي، الذي أدانته جميع القوى السياسية وعامة المواطنين وسائر مكونات المجتمع الدولي، "لن ينال أبدا من عزم المغاربة، ولا من إيمانهم بالقيم التي تربوا عليها، وهي قيم ترفض رفضا باتا مثل هذا الفعل الشنيع".

وأشار إلى أن الشرفاء العلميين أقاموا بالمناسبة بالضريح المشيشي صلاة الغائب على أرواح الضحايا مع تلاوة القرآن الكريم، ورفعت أكف الضراعة إلى المولى عز وجل أن يحفظ أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حامي الوطن والدين، ويحفظ المغرب وسائر بلاد المسلمين من كل معتد أثيم، معلنين تشبثهم المتين بالمقدسات الدينية والوطنية، واستعدادهم الدائم وتجندهم الكامل وراء جلالة الملك، للدفاع عن المكتسبات الوطنية من عبث العابثين وشر الحاسدين.

الجالية المغربية بإيطاليا تعرب عن استنكارها وحزنها العميق

مازال الاعتداء الشنيع الذي استهدف مدينة مراكش، يثير ردود فعل استنكارية لدى أفراد الجالية المغربية بإيطاليا، الذين أجمعوا على الإدانة الحازمة للغاية لهذا الاعتداء الإجرامي الجبان.

ونددت جمعيات المغاربة في مختلف مناطق شبه الجزيرة، في بلاغات توصلت بها وكالة المغرب العربي للأنباء، بهذا

العمل الإرهابي والهمجي، الذي يستهدف زعزعة استقرار المغرب.
كما أدانت الأيادي الآثمة التي نفذت بجبن محاولة فاشلة لضرب مكتسبات الأمة والمس بأمنها وإشعاعها، على المستويين الوطني والدولي.
وأعربت الجمعيات عن تعاطفها القوي ومشاعر تضامنها مع المواطنين الذين فجعوا بهذا الاعتداء الدنيء، الذي يمس كل من يؤمن بالقيمة المقدسة للحياة البشرية.
من جهة أخرى، أكدت هذه الجمعيات اعتزازها بأوراش الإصلاح التي يشهدها المغرب، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، واستعدادها التام للمساهمة في تجسيدها.
كما جددت التأكيد على تعبئة مجموع أفرادها وراء جلالة الملك للدفاع عن قيم السلم، والتسامح، والانفتاح، وكرم الضيافة التي تسود المملكة.
وأجمعت جمعيات المغاربة في إيطاليا على أن هذا الاعتداء الدنيء لن يوقف مسيرة المملكة نحو التقدم والتنمية، مذكرة بانخراط البلاد الذي لا رجعة فيه على طريق الإصلاح وترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون.
من جانب آخر، أعربت هذه الجمعيات عن تعازيها الصادقة وعميق مواساتها لأسر الضحايا، فضلا عن مشاعر تضامنها مع الجرحى وذويهم.
كما دعت إلى توخي المزيد من اليقظة للحفاظ على أمن المغرب وتحصينه من أعمال همجية مماثلة.
وصدرت هذه البلاغات عن كل من رابطة المغاربة المقيمين بإيطاليا، وشبكة الجمعيات المغربية في إيطاليا، واتحاد جمعيات المغاربة في ليغوريا (الشمال الغربي)، والعديد من الجمعيات المغربية في صقلية، خاصة بأكريجينتو وباليرمو.
الجالية المغربية بالسينغال تندد بالاعتداء
نددت الجالية المغربية المقيمة بالسينغال بشدة بالاعتداء الإرهابي، معربة عن تضامنها مع ضحاياه.
وشجب نادي المستثمرين المغاربة بالسينغال "بشدة" هذا العمل "الجبان والإجرامي"، مجددا التأكيد على تعبئته وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس للدفاع عن استقرار ووحدة المغرب.
وعبر النادي، الذي يضم رؤساء المقاولات المغربية المستقرة بدكار، في بيان له، عن "بالغ تأثره" على إثر هذا الاعتداء، ومشاطرته "الكاملة" لآلام عائلات الضحايا، معربا عن "تضامنه معها".
بدوره، ندد النادي المغربي السينغالي للصداقة والأخوة بهذا الاعتداء "الهمجي"، مشيرا إلى أن هذا العمل الجبان "لن يثني السياح المخلصين وعشاق بلد المغرب الجميل" عن زيارته.
وعبر أعضاء النادي، سينغاليين ومغاربة، عن امتعاضهم وتأثرهم بسبب هذا الاعتداء "الإرهابي الوحشي"، مؤكدين تضامنهم مع أسر الضحايا المغاربة والأجانب.
من جانبها، نددت "تنسيقية الجمعيات المغربية بالسينغال"، بشدة، بهذا العمل "اللاإنساني والمشين".
واستنكرت التنسيقية أن "يفقد أشخاص أبرياء حياتهم في هذا العمل الهمجي، الذي يتعارض مع مبادئ السلام والتسامح التي يدعو إليها ديننا الإسلام".
ائتلاف الجمعيات البلجيكية المغربية يندد بشدة بالاعتداء
ندد ائتلاف الجمعيات البلجيكية المغربية "بشدة" بالاعتداء، معبرا عن "استيائه العميق" لهذا العمل الإجرامي.
ودعا الائتلاف، في بلاغ أصدره، في بروكسيل "السلطات الأمنية والقضائية المغربية إلى مزيد من الحزم، بهدف إحالة مرتكبي الاعتداء على العدالة في أقرب الآجال وإدانتهم على الأعمال التي قاموا بها والأضرار التي خلفوها".
ولاحظ الائتلاف، الذي يضم عدة جمعيات مغربية تنشط في بلجيكا، أن "استهداف مدينة مراكش، المقصد السياحي الرئيسي بالمملكة، يؤشر على أن منفذي هذا الفعل سعوا بشكل واضح إلى ضرب رمز التقاليد التاريخية للانفتاح والضيافة بالمغرب".
واعتبر الائتلاف أن توقيت الاعتداء، الذي اختير لضرب الدينامية الديمقراطية التي انخرطت فيها المملكة "لم يكن اعتباطيا"، مضيفا أن المغرب تمكن من مقاومة "الغليان الذي اجتاح عدة بلدان في العالم العربي".
وذكر الائتلاف أنه رغم عدم تبني أي جهة إلى حدود الآن للاعتداء، فـ "إننا متأكدون أنها ليست إشارات الانفتاح الديمقراطي على غرار مراجعة الدستور المغربي أو إحداث مجلس وطني لحقوق الإنسان، التي تحرك منفذي الاعتداء، بقدر ما تمليها الرغبة في خلق تقوقع هوياتي، وتهميش المغرب على الساحة الدولية".
ودعا الائتلاف إلى تعبئة المغاربة المقيمين في الخارج، وإرساء التضامن بين جميع القوى الديمقراطية في المملكة بهدف دعم الدينامية الديمقراطية، والتصدي بحزم لنزعات التطرف والظلامية والإرهاب.

حزب الوحدة والديمقراطية يدين الأعمال التخريبية
أدان حزب الوحدة والديمقراطية بشدة الأعمال الإجرامية، التي كان مقهى (أركانة) بمراكش مسرحا لها، والتي أزهقت أرواحا بشرية بريئة من جنسيات مختلفة.
وذكر بلاغ للحزب صدر في ختام اجتماع مكتبه السياسي، يوم السبت الماضي، بالرباط، أن هذه الأعمال التخريبية "تتزامن مع الحراك السياسي الذي يعرفه المغرب، وعزمه الأكيد على خلق مغرب جديد ديمقراطي، ينعم بالحرية والكرامة، ويسعي نحو القضاء على جيوب الفساد والمفسدين، عبر تغيير دستوري ديمقراطي حقيقي يضمن فرز نخب عبر انتخابات نزيهة.
وشدد الحزب على أن هذه الظروف "لن تثني جميع المغاربة عن السير قدما نحو تحقيق العدالة والكرامة والديمقراطية".
اتحاد الجاليات الإسلامية بكاطالونيا يدين الاعتداء الإرهابي
أدان اتحاد الجاليات الإسلامية بكاطالونيا بشدة الاعتداء الإرهابي "الشنيع" الذي استهدف مراكش.
وأكد اتحاد الجاليات الإسلامية بكاطالونيا، في بلاغ له، أن هذا الاعتداء الإرهابي "كان يروم زعزعة استقرار المغرب، بهدف عرقلة مسلسل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية" التي انخرطت فيها المملكة.
وأشار الاتحاد إلى أن هذا "العمل الإجرامي الدنيء لن يمس في شيء مسلسل الانفتاح والإصلاحات التي باشرها المغرب للمضي قدما على درب الديمقراطية"، معربا عن أحر تعازيه لأسر الضحايا.
الحركة الشعبية تندد بالفعل "الإرهابي الجبان"
عقد المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية، يوم الاثنين الماضي، بالرباط، اجتماعا تدارس فيه بالأساس التفجير الإرهابي الآثم الذي استهدف مقهى "أركانة" في مراكش، منددا بهذا "الفعل الإرهابي الجبان، الذي استهدف الأمن الروحي والسياسي والاقتصادي للمغرب".
وأوضح بلاغ للحزب أنه يؤكد بهذه المناسبة الأليمة على الإصرار الثابت من أجل "المضي قدما لمحاربة أعداء الديمقراطية والتقدم الذين غاضهم هذا التلاحم المتين بين الملك والشعب فحاولوا عرقلته بهذا الفعل البغيض".
ودعا البلاغ كافة القوى السياسية الحية وفعاليات المجتمع المدني "للتكتل الإيجابي من أجل مقاومة أعداء الوطن، وعبر الانخراط البناء في مسيرة مغرب اليوم، مغرب الديمقراطية والتقدم والحداثة".
كما ثمن الحزب عاليا في الآن ذاته، حسب البلاغ، الاستنكار والتنديد الجماعي بمدبري هذا الفعل الإرهابي الذي "يحاول مخططوه ومنفذوه جاهدين إحباط هذه الثورة الديمقراطية التي أطلقها الخطاب الملكي ٩ مارس٢٠١١ ".

في تقرير برلمانية الرد على برنامج الحكومة:

ضرورة تطوير قانون الجنسية... وقلق من تباطؤ الإصلاح

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٦٣ - الجمعة ٠٦ مايو 2011 م الموافق ٠٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/3163/news/read/559559/1.html

أكدت لجنة الرد على برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثالث على ضرورة تطوير قانون الجنسية، وتقنين ضوابط وشروط منح الجنسية، والاهتمام بما جاء في الخطاب الملكي السامي في افتتاح الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني من أن كل من ينتمي إلى الهوية الوطنية البحرينية يجب أن يكون متشبعاً بالروح الوطنية العالية والإخلاص في الانتماء إلى هذا الوطن.

وفي تقريرها الذي من المتوقع أن يناقش في جلسة يوم الإثنين المقبل (٩ مايو/ أيار (2011 ، أبدت اللجنة قلقها من تباطؤ خطوات الإصلاح، وحثت الحكومة على ضرورة إصدار التعليمات والتوجيهات لجميع المعنيين في المؤسسات والأجهزة الحكومية لكشف مكامن الخلل ومعالجة الأوضاع التي تحد من الحريات العامة والخاصة، وتماشياً مع مبادئ رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ المبنية على الاستدامة، والتنافسية والعدالة كما ارتأت اللجنة أن كميات استخراج النفط والغاز ما زالت محدودة وفي انخفاض.

دعت إلى تطوير قانون الجنسية

لجنة الرد على برنامج الحكومة تطالب بالإسراع بتنفيذ الخطط التنموية

طالبت لجنة وضع مشروع ملاحظات المجلس الوطني على برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثالث الحكومة بأن تسرع في تنفيذ خططها التنموية، لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

وفي الوقت الذي أشادت به اللجنة في تقريرها الذي من المتوقع أن يناقش في جلسة يوم الإثنين المقبل (٩ مايو/أيار ٢٠١١)، بتوجيه برنامج الحكومة إلى تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للبلاد، ارتأى المجلس أن البرنامج خلا من توجيه جلالة الملك، في خطاب التكليف بتشكيل الحكومة، إلى ضرورة وضع الخطط التنفيذية والبرامج الهادفة التي تضمن تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

ولاحظ التقرير باهتمام بالغ تطور التجهيزات الأمنية على مدى السنوات الأربع الماضية، وتأهيل وتدريب أفرادها على استعمالها، وكيفية التعامل بشكل حضاري مع الأحداث الأمنية، ودعا المجلس إلى ضرورة مواصلة الجهود في تطوير شرطة المجتمع، وانخراطها بشكل أكبر في منع الجريمة قبل وقوعها ومكافحة الإدمان والسرقات والقضايا الأخلاقية. كما دعا التقرير الحكومة إلى وضع البرامج الكفيلة تأهيل وتدريب أفراد الأمن على التعامل مع المواطنين واحترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاجتماعية، وتطبيق مبادئ الدستور والقانون بعقلانية وحضارية ومهنية، ويشجع المجلس قيام المؤسسات الأمنية بالخروج عن نطاقها التقليدي والانخراط مع المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية إليه وتشمل أعمال النجدة، والرعاية اللاحقة لمن أنهوا محكوميتهم، وحماية الآداب العامة، وحماية الأحداث من الانحراف. وأكدت اللجنة في تقريرها ضرورة تطوير قانون الجنسية، وتقنين ضوابط وشروط منح الجنسية، والاهتمام بما جاء في الخطاب الملكي السامي في افتتاح الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني من أن كل من ينتمي إلى الهوية الوطنية البحرينية يجب أن يكون متشبعًا بالروح الوطنية العالية والإخلاص في الانتماء إلى هذا الوطن.

ودعت إلى إجراء تحقيق شامل لعملية تنفيذ الخطة الأمنية التي طبقت لمعالجة الأحداث الأخيرة، ومعالجة وتحديد القصور في التطبيق ووضع الحلول لها حتى يمكن تلافي الأخطاء مستقبلاً.

وأكدت كذلك ضرورة رفع توصية إلى قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بضرورة أن يكون في مملكة البحرين تواجد دائم لقوات درع الجزيرة العربية، لما تمثله مملكة البحرين من أهمية استراتيجية للدفاع عن الخليج العربي.
وارتأت اللجنة كذلك أن الأمن والاستقرار في البحرين وفي الخليج العربي سيكون أقوى وأمتن إذا تم تطوير منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شكل اتحاد كونفدرالي، وتوحيد الجيوش وقوات الأمن والحرس الوطني.

تأكيد على تطوير التشريعات الحقوقية ومراجعة إجراءات تراخيص النشر
أكدت اللجنة في تقريرها ضرورة القيام باستكمال التشريعات والقوانين والنظم والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، وضرورة تطوير التشريعات والإجراءات الحكومية العملية بما يضمن التجسيد العملي والحقيقي للمبادئ والأطر القانونية المحليّة والدولية لضمان الممارسة الفعالة للحرية والعدالة والمساواة، بمزيد من الموضوعية والشفافية.
ودعت اللجنة الحكومة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى التعاون والتعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، مع تأكيد دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان من أجل تطوير أدائها لمهماتها وتيسير مباشرتها لاختصاصاتها وتزويدها بما تتطلبه في هذا الشأن.
أما على صعيد الإعلام غير الرسمي، فترى اللجنة ضرورة مراجعة الإجراءات، وخصوصاً في شأن إصدار نشرات بعض الجمعيات السياسية وبعض المواقع الإلكترونية، والترخيص لبعض الفعاليات والأنشطة الإعلامية، الأمر الذي قد يعطي مؤشراً عن وجود تراجعات في مجال حرية التعبير، مع تأكيد ضرورة مراعاة الحقوق التي كفلها ميثاق العمل الوطني والدستور والقانون، وإيجاد التشريعات التي تعزز وتدعم حرية التعبير في مملكة البحرين، مع التزام الجمعيات بالتشريعات المنظمة لذلك.
وأكدت اللجنة الدعم الكامل للمبادرات التي تستهدف تطوير النظام السياسي والديمقراطي وبما يحقّق التنمية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية حقوق وحريات المواطنين، وتلاحم النسيج الوطني، مع قناعة المجلس التامّة بأن ذلك لن يتحقّق إلاّ عبر المزيد من تعزيز وتجسيد مبدأ الشراكة والحوار الوطني الشامل مع جميع المكوّنات الاجتماعية في البحرين، وبما يحقق التعامل الإيجابي مع الأوضاع السياسية المختلفة، ويضمن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السياسات والخطط المستقبلية وإعمالاً بالقانون.
وأبدت اللجنة قلقها من تباطؤ خطوات الإصلاح، وحثت الحكومة على ضرورة إصدار التعليمات والتوجيهات لجميع المعنيين في المؤسسات والأجهزة الحكومية لكشف مكامن الخلل ومعالجة الأوضاع التي تحدُّ من الحريات العامة والخاصة، وتماشيًا مع مبادئ رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ المبنية على الاستدامة، والتنافسية والعدالة، داعية في الوقت نفسه الحكومة إلى الانضمام إلى المزيد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل على إنجاح التقارير الخاصة بذلك، وسرعة تحديث القوانين المحلية وتعديلها بما يتوافق وأحكام تلك الاتفاقيات الدولية.
وأوردت اللجنة في تقريرها «إن حفظ الاستقلالية والحيادية للقضاء، وتمتعه بالكفاءة والفعالية اللازمة لتحقيق هذه الاستقلالية والحيادية، يقتضي تطوير السلطة القضائية، ومراعاة الأطر الدستورية بهذا الشأن، والمجلس يدعم التوجه في إعطاء المزيد من الاهتمام وإيجاد بدائل للنظام التقليدي، وذلك بتشكيل محاكم متخصصة في القضايا المستجدة، وتكوين هيئات قضائية وخدماتية متخصصة.«
كما أبدت قلقها من عدم إيجاد حلول جذرية لمحاكم التنفيذ، واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة تنفيذ الأحكام المدنية، والعمل على تطوير وتحديث الجهاز الإداري والفني والقانوني بالتعاون مع قطاع المحاماة، الأمر الذي سيسهم في إيصال الحقوق إلى أصحابها من المتقاضين، ويرى المجلس ضرورة العمل على إبقاء هذا القطاع المساند للجهاز القضائي محايدًا ودعم استقلاليته، وحمايته والعمل على تحديث قانون المحاماة بما يتوافق وتطورات العمل القضائي. كما أكدت اللجنة رؤية الحكومة بشأن أهمية ترسيخ مبادئ التسامح والوسطية والاعتدال، وجعل المنابر الدينية منارات تشعّ بالإيمان والتقوى وإشاعة مفاهيم المحبّة والمودّة بين الناس ورصّ الصفوف واللحمة الوطنية، وذلك ضمن الأطر الدينية والتعاليم السماوية التي تحضّ على إشاعة الخير والدعوة إلى الإصلاح، وفي الوقت ذاته تأكيد أهمية المحافظة على استقلالية المنابر والمؤسسات الدينية في إطار القانون، والحرص على ألا يعتليها إلا من تتوافر فيه الكفاءة العلمية اللازمة، والمواطنة الصالحة، والخلق الحسن واتباع نهج الوسطية والاعتدال ونبذ العنف، مع تأكيد أن تمارس الأخيرة دورها الإيجابي في ترسيخ الأخلاق والمثل العليا، وأن تحافظ وترسخ الوحدة الوطنية والإسلامية والمواطنة الصالحة والخلق الحسن.

وأيدت اللجنة أية توجهات تطمح إلى تأسيس منظومة تربوية علمية قائمة على التفاعل الإيجابي بين المذاهب، وتعاونها وتقاربها، وعلى مبادئ السلم، والمحبّة، والاعتراف بالآخر، والاحترام المتبادل، والتواصل البنّاء، وتوخّي العدالة في التعاطي مع جميع المكونات الدينية، وأن يمتدّ الاعتراف بالآخر في المنظومة التربوية، وتعزيز الانفتاح والتلاحم والانسجام ضمن الأطر الوطنية والإنسانية.
وعلى صعيد الإعلام، دعت اللجنة إلى وضع استراتيجية واضحة لتطوير الأداء الإعلامي الحكومي والأجهزة الإعلامية، لما لذلك من أهمية في ما يشكّله الإعلام من ركيزة أساسية في تطوير الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وعليه طالبت اللجنة بتفعيل دعم حرية الرأي والتعبير في إطار الالتزام بالقانون وتوفير الضمانات لوسائل الإعلام لتؤدّي رسالتها الوطنية في أجواء تمكنها من المزيد من الإبداع.
وأشارت اللجنة في تقريرها كذلك إلى أهمية مراجعة جميع القوانين التي تنظّم الصحافة والطباعة والنشر، والبث الإذاعي والتلفزيوني، بما يضمن المزيد من تعزيز حريّة الرأي والتعبير وتعزيز التنافسية والدخول في شراكة مجتمعية والتّعاون مع المؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمية والدَّولية بما يؤهله للمنافسة الإعلامية، ومواكبة ومتابعة الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي المحلّي، ولاسيما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية والمجالس البلدية، وفي التعبير عن جميع المكونات والتنوّعات التي تزخر بها البحرين.

البرنامج الحكومي تنقصه مبادرات تأهيل البحرينيين لشغل «الخدمات اللوجستية«
اعتبرت لجنة الرد على برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثالث أن تطوير قطاع الخدمات اللوجستية سيترتب عليه توفير وظائف للمواطنين البحرينيين، وأن البرنامج الحكومي خلا من أية مبادرات تتعلق بتدريب وتأهيل البحرينيين لشغل الوظائف في هذا القطاع، لذلك طالبت اللجنة الحكومة ومن خلال صندوق العمل (تمكين) بأن تولي هذا الأمر الأهمية القصوى.
وأشارت اللجنة إلى أن دعم قطاع الخدمات اللوجستية وفقًا لما ورد في برنامج عمل الحكومة له تأثير ايجابي على نمو الصادرات والواردات البحرينية والتَّبادل التِّجاري غير النفطي وتعزيز القطاعات التي تعتمد على التصدير بشكل رئيسي مثل قطاع الصناعات التحويلية.
واعتبرت أن برنامج عمل الحكومة لتحسين هذا القطاع، يتطلب العمل بشكل فوري مع دولة قطر للشروع في إنشاء الجسر البحري وخط السكة الحديد المرافق له، وأن المجلس الوطني الذي بارك إنشاء الجسر بالموافقة على الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين ليتطلع إلى أن تتم المباشرة في عملية التشييد في أقرب وقت ممكن مع تأكيده تقديم جميع أشكال الدعم والتعاون مع الحكومة في تنفيذه.
ولفتت اللجنة إلى ضرورة إعطاء أهمية كبرى لحل المشكلات التي تعوق التبادل التجاري من خلال جسر الملك فهد والتي انعكست سلبًا على بعض القطاعات الاقتصادية في البحرين خلال السنوات السابقة.
كما اعتبرت أن تحسين قطاع الخدمات اللوجستية لا يتأتى من خلال تحسين البنية التحتية فقط بل يجب أن يشتمل ذلك على تحسين الإجراءات الإدارية والتنظيمية الأخرى لضمان تدفق البضائع والزوار إلى البحرين بيسر وسهولة وهو ما يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات على المستوى المحلي وأيضًا على مستوى الدول التي تشترك معنا في الحدود البرية.
وأبدت اللجنة تطلع المجلس الوطني إلى التعاون مع الحكومة لتعديل التشريعات الحالية لضمان النهوض بكفاءة وفاعلية الإجراءات الحالية المتبعة.
واعتبرت أن تطوير قطاع الخدمات اللوجستية سيتطلب توفير موازنات مالية ضخمة واستثمارات كبيرة قد لا تستطيع الحكومة بإمكاناتها المحدودة أن توفرها، وأنه في ضوء ذلك يجب إعطاء القطاع الخاص الأولوية في تمويل هذه المشروعات وفقًا لبرنامج واضح وشفاف وبموجب عقود منصفة لكل من القطاع الخاص والحكومة وبما لا يتسبب في رفع الكلفة على مستخدمي هذه الخدمات.
كما دعت إلى العمل على تطوير القيادات الحالية وتهيئة القيادات الجديدة، مبدية تطلع المجلس الوطني إلى ضرورة الاهتمام بعمل برامج تدريبية لتطوير وتأهيل القيادات المطلوبة في هذا القطاع

اليمن يناقش تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجنيف الاثنين القادم

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=2822

الثورة نت../
تبدأ الاثنين القادم بمجلس حقوق الإنسان بجنيف مناقشة تقرير الجمهورية اليمنية الخاص بمستوى تنفيذ مواد وأحكام العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
وأوضح وزير الشؤون القانونية المكلف بأعمال وزارة حقوق الإنسان الدكتور رشاد الرصاص لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) لدى مغادرته اليوم صنعاء للمشاركة في فعاليات المناقشة للتقرير أنه سيتم على مدى يومين مناقشة تقرير اليمن أمام اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى ضوء ملاحظات وتوصيات اللجنة الدولية وأحكام ومواد الاتفاقية .
وقال:" إنه واستناداً إلى توجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فإن وزارة حقوق الإنسان تعمل دائما على التجاوب الإيجابي مع مختلف التقارير الدولية لما فيه تطوير وتعزيز حقوق الإنسان في اليمن ."
وأضاف الدكتور الرصاص:" إن وفد اليمن الذي يتكون من عدد من الجهات المختصة ذات العلاقة سيجيب على مختلف استفسارات أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالسياسات والتدابير والخطط الوطنية والإجراءات الإدارية والتشريعات الوطنية للالتقاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المتصلة بالقوة العاملة، والحقوق المتصلة بالضمان الاجتماعي ومكافحة الفقر وحقوق المرأة والطفل ومكافحة الفساد."

بحثا دور قطر في الأمم المتحدة..."اللجنة الوطنية" تستقبل المكتب الفيدرالي للخارجية الألمانية

المصدر :جريدة الشرق الاحد٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=241117

الدوحة-الشرق:
استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان صباح أمس وفداً من المكتب الفيدرالي في وزارة الخارجية الالمانية يتألف من السيدة كاثرين بوينفت - مكتب القانون الدولي ، والسيد كرستين دانجر - مكتب الخليج العربي ، وقامت السيدة هلا العلي - الخبير القانوني - وحدة التعاون الدولي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، بمناقشة كافة الاستفسارات والاسئلة المتعلقة بحقوق الانسان في الدولة، ودور قطر في الامم المتحدة، وكيفية عمل "اللجنة"، وعن فحوى التقارير التي تصدر عنها.

جميلة سلمان: سرعة إجراءات محاكم السلامة الوطنية حق من حقوق المتهم

المصدر :صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٦٣ - الجمعة ٠٦ مايو 2011 م الموافق ٠٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/3163/news/read/559565/1.html

المنامة - بنا

رفضت رئيسة جمعية المحامين البحرينية جميلة علي سلمان الانتقادات التي توجه إلى محاكم السلامة الوطنية فيما يتعلق بسرعة المحاكمات، مشددة على أنها انتقادات ليست في محلها، مبينة أن الأصل في المحاكمات هي السرعة في إجراءات العدالة وليس الهدف من السرعة هو سرعة القصاص من المتهم ولكن سرعة إجراءات العدالة هي حق من حقوق المتهم.

وقالت في تصريح خاص لوكالة «أنباء البحرين» إنه وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية فقد نصت المادة ٩ (٣) من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «على: «... كل مقبوض عليه أو مُحتجز بتهمة جنائية يجب أن يُحال سريعاً إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المُخوّلين قانوناً مُباشَرَة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يُحاكم خلال مدة معقولة أو أن يفرج عنه.«

وأضافت أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان فسرت كلمة «سريعاً» بأنها تعني «أياماً معدودة». كما تنص المادة ١٤ (٣) (ج) من العهد المذكور على أن من حق كل شخص أن» يُحاكم من دون تأخير لا مبرر له». كما نص المبدأ رقم ٣٨ من مجموعة المبادئ: «يكون للشخص المُحتَجز بتهمة جنائية الحق في أن يُحاكم خلال مدة معقولة أو أن يفرج عنه رهن محاكمته.«

وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن «هذا الضمان لا يتعلق بالوقت الذي يجب أن تبدأ فيه المحاكمة، بل يتعلق أيضاً بالوقت الذي يجب أن تنتهي فيه وصدور الحكم»، أما ما وجه من نقد خارجي يتعلق بالعقوبات المقضي بها في القضايا فنحن نرى أن أي انتقاد أو تدخل في أحكام القضاء مساس باستقلال القضاء وتدخل في سيادة الدولة التي هي خط أحمر لا يجوز المساس بها، فالطعن على الأحكام ليس بالانتقاد بل بالطرق القانونية المقررة التي بينها القانون.

كما أشادت رئيسة جمعية المحامين بالضمانات التي تقدمها محكمة السلامة الوطنية؛ وقالت إن من صور ضمانات المحاكمات العادلة، هو الحق في الدفاع وعلانية جلسات المحاكمة، فسماح المحكمة للمنظمات الحقوقية المحلية والأجنبية والصحافة حضور هذه الجلسات هو دليل على شفافية عمل المحكمة وأن إجراءات المحاكمة تمت بعلانية وتحت رقابة الحضور.

وأضافت أن جميع المحاكم في مملكة البحرين التي تنظر القضايا الجنائية ملتزمة بمبدأ علانية المحاكمات وتتيح للمنظمات الحقوقية سواء المحلية أو الأجنبية حضور الجلسات وكذلك الصحافة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن من أهم الضمانات القانونية للمتهم وخصوصاً في جناية هو السماح له بتعيين محام للدفاع عنه وفي حال عدم تعيين المتهم محامياً للدفاع عنه ينتدب له محامٍ

مؤتمر مصر الأول يعلن إنشاء المجلس الوطني

المصدر :جريدة الاهرام الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://www.ahram.org.eg/The-First/News/76766.aspx

كتب - إسماعيل جمعة وهاني عزت وحازم أبو دومة:
اجتمعت كل قوي ثورة٢٥ يناير أمس تحت عنوان مؤتمر مصر الأول.. الشعب يحمي ثورته في قاعة خوفو بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات وأعلنت في ختام المؤتمر عن إنشاء المجلس الوطني
بهدف أن يعمل هذا المجلس مع الحكومة والمجلس الأعلي للقوات المسلحة من أجل استكمال باقي أهداف الثورة. وتشمل أهداف المجلس الوطني التي أعلن عنها وبحث المؤتمر امكان التوافق علي إصدار وثيقة الثورة والتقدم بقائمة موحدة لمرشحي مجلس الشعب في الانتخابات البرلمانية المقبلة.
وكان المؤتمر بدأ أمس وسط حضور شعبي مثل مختلف القوي السياسية علي امتداد الجمهورية وحضور رسمي من جانب الحكومة تمثل في وزراء التنمية المحلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبدأت وقائعه بالوقوف دقيقة حدادا علي أرواح الشهداء كما تم عزف السلام الوطني في اجواء غلبت عليها الشعارات الوطنية وهتافات ثورة٢٥ يناير.
وفي كلمته في الافتتاح قال اللواء محسن النعماني وزير التنمية المحلية إن الرسالة التي أحملها إليكم من المجلس الأعلي للقوات المسلحة ورئاسة الوزراء هي أن هذه الحكومة هي حكومة تنطلق من شعب مصر وتهدف إلي تحقيق مطالب الشعب المصري وقال إن الحكومة الحالية ليست حكومة سلطة بل حكومة شعب ومهمتها هي تهيئة المناخ المناسب لتسليم السلطة لمن تختارونه أنتم وقوطعت كلمة النعماني بـ هتافات تطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين خاصة من جانب حركتي٦ ابريل و٩ مارس.ومن جانبه حيا محمد فائق نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان جيش مصر العظيم لدوره في حماية الثورة وأشاد بحكومة الدكتور عصام شرف ووزير الخارجية المصرية الدكتور نبيل العربي فقد استطاعت هذه الحكومة ووزارة الخارجية اتخاذ مجموعة من القرارات التي أعادت للمصري شعوره بالعزة والفخر مثل فتح معبر رفح ومثل الانضمام إلي عدد من الاتفاقيات الدولية التي أهملها النظام البائد إلي جانب الاهتمام بالعلاقات الدولية علي قاعدة المصالح الحيوية لمصر وليس وفقا للاملاءات الخارجية.وشرح الدكتور ممدوح حمزة الظروف التي تبلورت فيها فكرة عقد مؤتمر مصر الأول الجامع وقال إنها ولدت من رحم ما جري في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية وتداعياته ومن بعض ما جاء من أحداث وقراءات منتقدا الاستفتاء الذي جري لتعديل دستور كان من المقرر إلغاؤه مشيرا إلي استغلال اطراف لم يسمها للفراغ السياسي والقيادي والأمني وملئه من قوي رفض بعضها الثورة وتحفظ عليها وكفر بعضها الآخر القائمين بها وقوي اخري طالبت بـ٤٠% من مقاعد مجلس الشعب المقبل ارتفعت إلي٤٩% ثم تركت مفتوحة بعد ذلك واعتبر حمزة صدور قانون تجريم الاعتصامات والاضرابات اهتماما بالقيود والروادع أكثر من الاهتمام بالحوار والعمل علي توافق قوي الثورة والتغيير كما أشار إلي ما أسماه بـ قيود قانون الاحزاب الجديد واشتراطاته غير المنطقية في فرض نصاب عدد تحدد بخمسة آلاف مؤسس ونصاب جغرافي ومالي تقدر بالملايين وقال إنها بالتأكيد فوق طاقة سواد الشعب واعتبرها أخيرا لبدء نشاط الاحزاب استعدادا للانتخابات المقبلة وقال إن هذا يجعل مباشرة العمل السياسي يقوده المال لا الفكر وتدفعه في الاساس القدرة المالية لا العطاء الوطني. وأشار حمزة إلي أن ملاحقة الفساد تتم بناء علي بلاغات شباب الثورة والافراد والنشطاء وليس بمبادرات او ضمن مشروع للحكومة او المجلس العسكري اما عن الانفلات الامني فأكد حمزة انه يحدث لاعتماد المواجهة علي النهج الاداري والامني، كما اشار الي استفادة قوي الثورة المضادة وتمكنها من إشاعة الاحباط في الشارع المصري، ولفت الي أن الاعتماد علي قواعد النظام القديم في تعيين واختيار المسئولين هو مازاد التوتر واشعل الفتن ,ودعا حمزة الي تأمل نداء الثورة الاول: عيش حرية - عدالة اجتماعية واحيانا تغيير - حرية - كرامة - انسانية، الذي يلخص معني الحرية الشامل في مجالاته المتعددة واكد ان العودة الي نداء الثورة ادي الي عقد مؤتمر مصر الاول وضرورة قيام المجلس الوطني.
وحدد حمزة مجالات عمل المجلس الوطني بـ أولا: المهمة الاستراتيجية للمجلس الوطني: تقوم استراتيجية المجلس علي ايجاد آليات للعمل في مجالات بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة من خلال لجنة دستورية وتشريعية تضم خبراء

وفقهاء قانونيين ودستوريين وشخصيات عامة من الثوار والوطنيين لوضع مشروع الدستور الجديد الدائم ولجنة اقتصادية من اقتصاديين واكاديميين وخبراء في التنمية الشاملة ووضع ملامح مشروع بناء مصر اقتصاديا وتنمويا ولجنة شئون الانتخابات تضع الخطط والآليات اللازمة استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة مع التركيز علي مجموعات التوعية الميدانية من شباب الثورة علي مستوي الدوائر الانتخابية لتوعية وتحفيز المواطنين وسوف يعمل المجلس علي استمرارية الحوار واتساعه من خلال قصور الثقافة ومراكز رعاية الشباب طبقا لبرنامج زمني وموضوعي محدد، ويبقي المجلس الوطني ما بقيت الحاجة اليه وحتي تستكمل الثورة مهامها وتحقق اهدافها كاملة، وثانيا: مهام عاجلة :المهمة الاولي للمجلس هو القيام بالشراكة الايجابية في القرارات والمتابعة لدي الحكومة والمجلس الاعلي للقوات المسلحة وانشاء كيان للعناية بشئون الثوار، ويرعي اسر الشهداء والمصابين والمسجونين والمحتجزين وابتكار وتطوير وسائل تمكن الشباب من القيام بدور قيادي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المرحلة القادمة، واستخدام مراكز الشباب وقصور الثقافة كمقرات لاشعاع الوعي والثقافة ,وحماية الشباب من غزو المنظمات الخارجية التي تعمل تحت ستار دعم الديمقراطية وحقوق الانسان او التي تلعب علي العواطف الدينية، لمحاولة تطويق الشباب وتوجيههم لخدمة مصالحها بعيدا عن الثورة وانشاء حوار مع وعن الإعلام والعمل علي الاستقلالية الفعلية للاعلام، وتوفير الغذاء من مصادر الدولة لفقراء مصر بوفرة وبسعر التكلفة الحقيقية في فترة الازمة الحالية وثالثا: مهام عامة: تتضمن استراتيجية للتنمية الشاملة ومجالاتها والحفاظ علي موارد وثروة البلاد ووضع خطة لمراجعة عقود بيع شركات القطاع العام والقروض والمنح الاجنبية والمحلية والصناديق والحسابات الخاصة منذ عام١٩٩٥م، واستخدام الاموال والاصول المستردة لبدء التنمية مرة اخري علي اساس وطني وليس علي اساس قروض اجنبية فقط، ومحاكمة المسئولين عن جرائم الفساد وانتهاكات حقوق المواطنين بكل اشكالها طوال الثلاثين عاما الماضية.وتهيئة المناخ لمشاركة المصريين بجميع طوائفهم، بمن فيهم المغتربون، في الحراك والتأثير السياسي، والذي يشمل المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمشاركة الشعبية في امن الشارع المصري دعما للشرطة التي يجب ان تكون في خدمة الشعب ودعم ائتلاف الشرطة الذي رفض استخدام العنف ضد الشعب.

وقال حمزة إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر افترضت ان يتكون المجلس بعدد اجمالي حوالي١٢٥عضوا وينبثق عن المجلس الوطني هيئة مكتب من: الرئيس ونائب للرئيس ومسئول اداري وامين سر ومسئول مالي وامين صندوق ومسئولي الانشطة.

المأزق الاقتصادي

وقدم عبد الخالق فاروق الخبير في الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ورقة بعنوان مأزق الاقتصاد المصري عشية ثورة٢٥يناير وكيفية الخروج منه شارك فيها رضا عيسي، واكدت الورقة تعرض الاقتصاد المصري والمجتمع المصري طوال أربعة عقود ماضية الي عملية استنزاف وتخريب ممنهجة ومنظمة، تفارقت فيها المصالح الخاصة للقائمين علي الحكم والادارة وحلفائهم في الداخل والخارج عن المصلحة الوطنية المصرية العليا بالمعني والمفهوم الاستراتيجي للكلمة، واشارت الي ان ظواهر الفساد المتنامية الحجم والواسعة الانتشار لم تكن سوي انعكاس لعملية تأسيس منظمة لدولة الفساد او ما اطلقنا عليه مأسسة الفساد بحيث اصبحت هناك قرارات جمهورية وقوانين ولوائح وقرارات لجمعيات عمومية لعدة افراد في كل المؤسسات(الصحف الحكومية ـ الشركات القابضة.. الخ) تراعي هذا الفساد وتعزز من سطوته وجبروته بصرف النظر عن الاضرار الفادحة التي تعرض لها الاقتصاد المصري ككل واقتصاد الفقراء ومحدودي الدخل والطبقات المنتجة من العمال والفلاحين ورجال الصناعة الجادين.

واكدت الورقة ان المدخل الصحيح لرسم استراتيجية وطنية جديدة للخروج من هذا المأزق الخطير الذي وجدنا انفسنا فيه عشية ثورة٢٥يناير المجيدة تبدأ من التشخيص الصحيح لطبيعة المأزق وحجمه وتداعياته في كل القطاعات الانتاجية والمالية.

وثيقة إعلان مبادئ الدستور القادم

أعدت مجموعة وطنية ضمت مستشارين وأساتذة قانون ومحامين وثيقة إعلان مباديء الدستور المصري المقبل ووضعته تحت شعار ثورة٢٥يناير كرامة ـ حرية ـ عدالة اجتماعية، علي أن يتم تأسيسه علي المباديء التالية:

ـ بناء مصر جمهورية ديمقراطية مدنية حديثة تعمل علي تحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية للمواطنين وهي جزء من الأمة العربية تسعي لوحدتها الشاملة.

ـ تقرير السيادة للشعب باعتباره مصدر السلطات.

ـ تحديد الآليات الضامنة لحماية الدولة المدنية)الجيش، وحق الأحزاب والهيئات والمجتمع المدني في اللجوء للمحكمة

الدستورية العليا.(
ـ وضع الضمانات الدستورية للتوزيع العادل للثروة الوطنية وتحقيق الحماية الدستورية للعدالة الاجتماعية.
ـ النص علي حماية حق الملكية بصوره الثلاث(العامة ـ التعاونية ـ الخاصة.(
ـ إصباغ الحماية الدستورية علي المرافق العامة والاستراتيجية وعدم جواز خصخصتها
ـ الحماية الدستورية لاستغلال الثروات الطبيعية عن طريق(عقود الانتفاع والالتزام) مع احتفاظ الدولة بحق الملكية وضمان حقوق الأجيال المقبلة فيها.
ـ وضع النظام الديمقراطي وفق آليات ومؤسسات دستورية لضمان ديمقراطية نظام الحكم سواء كان برلمانيا أو رئاسيا ومختلطا
ـ تضمين الدستور مبدأ سيادة القانون وخضوع الدولة للدستور والقانون، وتعزيز استقلال القضاء والرقابة الدستورية عبر قضاء دستوري مستقل.
ـ تضمين الدستور مجموعة من النصوص التي تحدد المركز القانوني لرئيس الجمهورية مع الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الأحزاب.
ـ تحديد آلية تعديل الدستور مع وضع الضمانات للمباديء فوق الدستورية)النظام الجمهوري مدنية الدولة ـ تداول السلطة
ـ تعزيز وتأكيد استقلال القضاء وتحديد مكونات السلطة القضائية.
تحقيق الحماية الدستورية للحريات النقابية والعمل الأهلي
ـ تقوية العمل العربي المشترك والسعي للأهداف الكبري في بناء كيانات سياسية واقتصادية تسهم في الوصول للوحدة العربية علي أسس سياسية واقتصادية راسخة.

المضاحكة :مؤتمر وطني لصيانة وتعزيز الوحدة الوطنية

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ ـ ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=701845&date=09052011

حذر رئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر «الوحدة الوطنية شراكة ومسؤولية دائمة»، عدنان المضاحكة من «فتنة طائفية» بدأت تطل بوجهها القبيح على المجتمع الكويتي في ظاهرة غريبة على بلد لم يعرف عنه سوى التسامح والتعايش بين مكوناته.
وقال المضاحكة ان ما يجري يتطلب تحرك القوى الحية في المجتمع الكويتي من مؤسسات مجتمع مدني وقوى سياسية وناشطين سياسيين واجتماعيين ونواب تجاه ايقاف ما يجري من تجاوزات على دور العبادة والأماكن العامة، مشيرا الى أن التأخر في ادانة ما يجري ورفضه سيؤدي الى تفاقمه، وهو الأمر الذي يهدد وحدة البلاد واستقرارها. وأضاف المضاحكة أن علماء الدين من جميع الطوائف الاسلامية يتحملون العبء الأكبر في التصدي للأفكار المخالفة لتسامح الدين الاسلامي والثوابت الوطنية، موضحا أن لهم دورا كبيرا وينبغي عليهم تحمل مسؤولياتهم التاريخية تجاه أبناء وطنهم.
وأشار المضاحكة الى أن ما يجري من تطاول يتطلب موقفا حكوميا واضحا بدلا من سياسة الصمت التي تلجأ اليها الحكومة دائما في مواجهة مثل تلك التطورات، داعيا الحكومة الى تشديد الرقابة على وسائل الاعلام التي تثير مثل تلك النزعات الطائفية وايقافها عند حدها حتى لا تعصف تجاوزاتها وتحريضها باستقرار وطننا.
واوضح أنه ايمانا من الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان، وجمعية تنمية الديموقراطية، فقد اتفقا على المبادرة بتنظيم مؤتمر وطني لصيانة وتعزيز الوحدة الوطنية الكويتية تحت شعار «الوحدة الوطنية شراكة ومسؤولية دائمة «باعتبارها حجر الاساس في كيان وطننا الغالي، وستوجة الدعوة للمشاركة فيه للشخصيات والقيادات الدينية والسياسية والاجتماعية الشعبية والرسمية للتحاور والخروج بتوصيات عملية لحماية الوحدة الوطنية حاليا ومستقبلا.

وزير العدل: الحكومة تبذل مجهودات مهمة لمحاربة الرشوة

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=130548

الرباط (و م ع) | المغربية

أكد وزير العدل، محمد الطيب الناصري، الأسبوع الماضي، بالرباط، أن الحكومة المغربية تبذل مجهودات مهمة لمحاربة ظاهرة الرشوة.

وأضاف الناصري، في رده على أسئلة أعضاء الجمعية الفرنسية الحقائق والعلاقات الدولية، "أننا نحاول محاربة ظاهرة الرشوة بكل الوسائل"، مذكرا بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، التي من أهدافها متابعة تنفيذ برامج وأنشطة الحكومة في مجال محاربة هذه الظاهرة.

وأكد أن محاربة ظاهرة الرشوة تتطلب تغييرا في العقليات وتخلي المواطن عن بعض الممارسات، التي أصبحت "عملة رائجة".

وبعد أن قدم لمحة عن النظام القانوني بالمغرب ومختلف التشريعات القانونية الوطنية، أشار الناصري إلى أن المغرب انخرط في مسلسل إصلاح للدستور.

وأبرز في هذا الإطار وجود إرادة على أعلى مستوى من أجل القيام بالتغييرات العميقة، مذكرا بمضامين الخطاب الملكي ليوم تاسع مارس الماضي.

وذكر في هذا الإطار بإحداث اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، التي تنظم جلسات لتلقي اقتراحات وتصورات الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية والجمعيات والفاعلين في المجتمع المدني، مشيرا إلى أن هذه اللجنة ستقدم خلاصاتها، خلال شهر يونيو المقبل.

وبخصوص ملف حقوق الإنسان بالمغرب وبالأساس تلك المتعلقة بالمرأة، أكد الوزير أن القانون في هذا الإطار شهد تطورا كبيرا، مشيرا إلى التغيير الحاصل في مدونة الأسرة، الذي كرس توازن العلاقة بين المرأة والرجل، والذي لا يسمح بتعدد الزوجات إلا في حالات استثنائية، ويمنع تزويج القاصرات ورفع سن الزواج القانوني إلى ١٨ سنة.

وقال إن مدونة الأسرة الجديدة "التي تعتبر من بين أفضل القوانين في العالم"، جرى اتخاذها نموذجا من قبل عدة بلدان عربية وإسلامية.

وأكد رئيس الجمعية الفرنسية، جون ميشال فوف، أن هدف هذه الزيارة للمغرب يندرج في إطار اهتمام الجمعية، من أجل الاطلاع بشكل أفضل على الحقائق الدولية.

وقال "لقد أدرجنا المغرب في بداية هذه السنة في برنامجنا، على اعتبار أنه يتعين عليه أن يضطلع بدور رائد في التحول الذي يشهده العالم العربي - الإسلامي"، مضيفا أن المغرب يتمتع باستقلالية وهوية وتطور فريد من نوعه.

وحسب رئيس الجمعية، فإن المغرب باعتباره بلد التسامح والانفتاح شكل محط اهتمام الجمعية، من أجل الاستماع إلى المسؤولين المغاربة ومناقشة مختلف القضايا.

وحرص فوف على التعبير عن مواساته وتضامنه مع المغرب جراء الاعتداء الذي استهدف مراكش، مشددا على أنه "لا يمكن بناء المستقبل عن طريق العنف".

آلاف المغاربة يرددون بمراكش 'هذا مغرب التغيير ماشي مغرب التفجير'

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=130541

نساء تخلين عن زينتهن وأنوثتهن وتوشحن بالبياض، ليس لإظهار قوامهن الممشوق ومحاسن أجسادهن، بل للإعلان عن كتابات توسطت صدورهن، تقول "لا للتقتيل، لا للتطرف". محامون ارتدوا بذلاتهم السوداء وربطات العنق، ليس للوقوف أمام هيئة المحكمة للدفاع عن أظناء، بل للإدلاء بمرافعة قوامها كلمتان: "لا للإرهاب".

معاقون تحدوا الإعاقة ومشوا على أيديهم وأرجلهم، ليبلغوا رسالة للعالم أن هناك أصحاب إعاقة فكرية، يريدون وقف مسيرة إصلاحية، ينتظرها الشعب. أطفال بقبعات بيضاء، أعلنوا، بدورهم، عبر شعارات بالبنط العريض "ماتقيش بلادي". سياح أجانب، شاركوا في ذيل المسيرة، ليقولوا بلغتهم "الإرهاب ليس ديانة".

إنها مشاهد، من بين أخرى، تنقلها "المغربية"، لتسلط الضوء على مسيرة في مدينة مراكش، أمس الأحد، وحدت جميع الأطياف، لتقول بصوت واحد "هذا مغرب التغيير، ماشي مغرب التفجير".

ساحة باب دكالة

قبل أن تشير عقارب الساعة إلى الحادية عشرة، استطاعت ساحة باب دكالة أن توحد كل الأطياف السياسية وجمعيات المجتمع المدني. عشرات الحافلات لنقل المسافرين لفظت مواطنين جاؤوا لمراكش من أجل مهمة خاصة، عليهم إتمامها على أحسن وجه، قبل العودة لمدنهم النائية، القطار، بدوره، كان له موعد مع مسافرين من نوع خاص، رددوا شعارات التنديد بالإرهاب قبل نزولهم بمحطة مراكش.

ساحة باب دكالة امتلأت عن آخرها قبل انطلاق المسيرة، وحشود المواطنين ظلت تتقاطر من كل الجهات، أزيد من ١٠ مكبرات صوت، وثلاث "هوندات" تقود المسيرة، التي كانت لها ثلاثة "رؤوس". قبل انطلاق مسيرة "أركانة"، ردد أزيد من ٥ آلاف مواطن "الشعب يريد إسقاط الإرهاب"، وكأنهم يعنونون مسيرة وطنية خاصة، احتضنتها مدينة البهجة، التي أرادت خفافيش الظلام أن تسرق الفرحة منها، من جديد.

مسيرة "أركانة"، أهم ما ميزها، الحضور النسائي اللافت للنظر، فعاليات نسائية من مختلف الأطياف حضرت لإيصال رسالة قوية لأعداء التغيير والإصلاحات السياسية، التي ينتظرها أبناء المغرب، حملن مكبرات الصوت، وصرخن بأصوات مبحوحة "لا إرهاب لا ظلام، هذا مغرب الأحرار".

زحف نحو أركانة

الرأس الأول للمسيرة تحرك حين كانت عقارب الساعة تزحف نحو الحادية عشرة صباحا، أفواج من النساء المسنات، بجلابيبهن وعباءاتهن السوداء، يتهادين على طول شارع محمد الخامس، الذي يشق قلب المدينة الحمراء، مجموعات كبيرة من الشباب النحيلين، المتقدة أعينهم، خطوا خطوات نحو "سيارة لنقل البضائع" يعتليها، أحمد مدياني، عضو تنسيقية ٢٠ فبراير بالدارالبيضاء. رجال كهول يرتدون جلابيب بيضاء، يترنحون حفاة على الإسفلت الحار، يستجمعون قواهم من وقت لآخر بالاتكاء على عصيهم الخشبية، وفي أيديهم لافتات تندد بتفجيرات "أركانة"، وأخرى كتب عليها "لا للتطرف". وبعد أن حركت الشعارات المنددة بالإرهاب والمطالبة في الاستمرار في مسيرة الإصلاحات أحاسيس الجميع، انطلقت المسيرة، التي قدرت عددها اللجنة المنظمة بـ ١٢ ألف مواطن، في حين، قدرتها مصالح الأمن بمراكش بـ ٤ آلاف مواطنة ومواطن.

بدت المسيرة بعد انطلاقتها أنها عفوية، ليس فيها وصاة على المواطنين، ولا تضم دروعا بشرية لحماية واجهات المحلات التجارية، التي ارتأى أصحابها أن يغلقوا أبوابها.

مئات الشباب كانوا يسيرون بلا توقف، وكأنهم يسعون للوصول إلى نهاية المسيرة، والرجوع عكسا إلى بدايتها، منهم من ينتمي إلى حركة ٢٠ فبراير، ومنهم من ينتمي إلى جمعيات حقوقية، وحركات أمازيغية، ومنهم، أيضا، من يقوده الفضول وحب الاكتشاف لمسح المسيرة بنظرات فاحصة.

هنا جامع الفنا
عقارب الساعة تجاوزت الثانية والنصف بعد الظهيرة، المكان، هذه المرة، كانت له دلالة خاصة، واستطاع أن يوحد المسيرة، لتصبح برأس واحد وشعارات واحدة، ورسالة موجهة للجميع مفادها "لا للإرهاب"، قالها الجميع أمام مقهى أركانة، التي تربص بها الجبناء، الذين أرادوا قتل كل ما هو جميل في ساحة عالمية، تضيء سماء مراكش فرحا كل يوم.
وفي الوقت الذي وحدت"أركانة" جميع الألوان، التي شكلت لوحة فنية جديدة، قوامها مغاربة قالوا "لا للإرهاب"، التحق شباب تنسيقية حركة ٩ مارس بساحة جامع الفنا، للتعبير عن شجبهم لكل أشكال العنف والتطرف، وتضامنهم مع عائلات ضحايا الاعتداء الجبان، الذي استهدف المدينة الحمراء الأسبوع المنصرم.
المسيرة الشعبية للتنديد بالاعتداء الإرهابي، الذي استهدف مدينة "البهجة"، أجمع فيها الكل أمام "أركانة"، على أن الإرهاب لا ديانة له، وأن الكل متشبث بالمغرب وبملكه، وأن جميع الأطياف السياسية والجمعوية ضد كل من يهدد أمن الوطن وسلامته، ومن يقتل الحياة ويريق دماء الأبرياء.
فاضت ساحة جامع الفنا بمواطنين جاؤوا إليها من كل جهات المملكة، شكلوا سيلا لا ينقطع من البشر، سائرين مشيا على الأقدام، الكل ينظر بأعين فاحصة إلى مقهى أركانة، وفي نفسه غصة انهيار مكان يفتح صدره للجميع، في حين، شوهدت نساء يذرفن دموعا، وكأنهن يقلن لمن لطخت أيديهم بالدماء "اتركوا لنا وطننا وأبناءنا ومستقبلنا، وارحلوا عنا".

الكويت هي البديل المفضل

بريطانيا تدعو إلى رفض عضوية سوريا في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=702207&date=10052011

لندن -يو بي أي- ذكرت صحيفة «ديلي تلغراف» أن بريطانيا ودولاً غربية أخرى تسعى إلى منع الأمم المتحدة من منح سوريا مكانا في مجلس حقوق الإنسان التابع لها.

وستصوت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع المقبل لملء الأماكن الشاغرة لهذا العام في مجلس حقوق الإنسان، لكن التوجه لمنح العضوية إلى حكومات لها تاريخ في ممارسة العنف ضد شعوبها تعرض لانتقادات.

وتُعتبر سوريا واحدة من أربع دول مرشحة لأربعة مقاعد شاغرة ستملؤها الدول الآسيوية.

وأضافت الصحيفة أن الدول الغربية، بما فيها بريطانيا، ستعترض بشدة على هذا التوجه الذي تم قبل انتقال موجة الاحتجاجات العربية إلى سوريا، وهي تمارس ضغوطاً على وزارات الخارجية في جميع أنحاء آسيا والشرق الأوسط لاقتراح بديل عن دمشق. وكشفت الصحيفة أن الكويت هي الخيار المفضل الحالي لتحل محل سوريا في مجلس حقوق الإنسان، لكن دمشق ترفض الانسحاب.

وأشارت إلى أن مصدراً مطلعاً أكد «أن نيبال كانت البديل المقترح، لكن الكويت التي من المقرر أن تنضم إلى المجلس السنة المقبلة صارت الخيار الحالي كدولة عربية أخرى، لكن سوريا غير راغبة في سحب ترشيحها.»

وثيقة حقوقية تطالب المجلس العسكري ومجلس الوزراء بضمانات لنزاهة الانتخابات

المصدر :جريدة الاهرام الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://gate.ahram.org.eg/News/69228.aspx

فاطمة إسماعيل

الانتخابات

تحت عنوان "رؤية مشتركة لنظام انتخابي ملائم" وقعت الجمعية المصرية للتنمية الشاملة ليلة أمس الإثنين علي وثيقة لضمان حرية و نزاهة الانتخابات، التي تبنتها نحو مائة جمعية أهلية ومنظمات حقوقية ومؤسسات تنموية وناشطون وممثلو قوي سياسية .

جاءت هذه الوثيقة كنتيجة لمؤتمر نظمته الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

وطالبت الوثيقة كلًا من المجلس العسكري، ومجلس الوزراء بعدة مطالب أهمها إدخال تعديلات جذرية على القوانين المنظمة للانتخابات المصرية، وهي قانون مباشرة الحقوق السياسية، والقانون المنظم لعمل مجلسي الشعب والشورى وكذلك قانون المجالس الشعبية المحلية بحيث تضمن :حق الانتخاب بالرقم القومي لكل مصري بلغ سن ١٨ عاماً، والأخذ بنظام الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة، مع إجازة القوائم بين التحالفات السياسية والحزبية.بحيث يسمح بترشيح المستقلين عن الأحزاب السياسية داخل القوائم .

وكذلك حظر وتجريم تدخل السلطة التنفيذية والجهاز الإدارى للدولة بالتأثير فى الانتخابات أو استخدام سلطاتها أو مواردها أو موظفيها لصالح مرشح أو حزب ما، بالإضافة إلي تشكيل هيئة دائمة للإشراف على الانتخابات يتحقق ضمانات الاستقلالية الإدارية والتنظيمية والمالية والسلطات والإمكانيات المادية والبشرية التى تمكنها من القيام بأدوارها ومسئولياتها فى مراحل العملية الانتخابية وإلزام أجهزة الإعلام التابعة للدولة بإتاحة الفرص المتكافئة بين المرشحين من حيث المساحة والتوقيت وطرق التناول الإعلامي.

خبراء حقوقيون: غياب دولة القانون واللجوء للحلول العرفية تزيد من الطائفية

المصدر :جريدة الاهرام الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://gate.ahram.org.eg/News/68611.aspx

وسام عبد العليم

أحداث امبابة

قال الناشط الحقوقى بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بصدد الاعتداء على بعض الكنائس بمنطقة إمبابة مساء أمس، أنه من لم يقم بحساب الجاني بأحداث كنيسة أطفيح، عليه ان يتحمل ما حدث بمنطقة إمبابة، لان الامر واحد، مع الاخذ فى الاعتبار ان عدد ضحايا إمبابة اكثر، فضلا عن سقوط قتلى إثر الاشتبكات، مشيرا الى ذات السياسة التى كانت تنتهج قبل ثورة ٢٥ يناير فى تعاملها مع مثل هذه الامور، من حيث عدم تنفيذ القانون، وحل الامور بشكل ودى مما يترتب عليه حدوث جرائم مرة اخرى، وما بين حادث أطفيح وإمبابة حدثت جرائم أخرى، لم يحاسب عليها أحد حتى الآن وبالتالى، الرسالة التى تلاقها المجرمون فى امبابة ان هذه الجرائم غير خاضعة للمحاسبة ولا العقاب.

مشيرا إلى ان استخدام المحاكمات العسكرية فى هذه الامور، هو ايضا استغراق لذات السياسات ما قبل ثورة ٢٥ يناير، خاصة عندما يمتزج التعامل مع المشتبه فيهم فى حادث امبابة بمنهجية التعذيب مثلما كان يحدث قبل ٢٥ يناير، مؤكدا ان الدولة تحتاج الى مراجعة فكرية لسياستها، وان "طريق الندامة" – على حد تعبيره -تم تجريبها قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدها فى أطفيح، وآن الاوان للسير فى الطريق الصحيحة قبل أن يكون الوقت متأخر للغاية .

وعن دور المجتمع المدنى أشار بهى: أنهم يعملون بدون قوات امن أو جهاز تحقيق تابع لوزارة العدل، وما يفعله المجتمع المدنى هو ان نقول للدولة لابد من وجود معالجة شاملة لتلك الامور ليس فقط باعمال القانون بشكل صحيح، وليس العرف، وان المخطئين يحاسبون امام قاضيهم الطبيعى، وليس امام محاكم عسكرية، بالإضافة إلي وجود سياسات ومراجعات يجب إعادة النظر فيها ومعالجتها بشكل جذرى فى مجالى التعليم والاعلام، مثلما قدم الاعلام مصرى "بن لادن" باعتباره شهيد، فمذا ننتظر بعد ذلك غير ان يتفرخ مليون "بن لادن" آخر داخل مصر .

مشيراً إلى أنه تقدم اليوم لحكومة الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء بمذكرة موقع عليها ١٤ منظمة حقوقية بشأن التصدى للفتنة الطائفية وكيفية معالجة ظواهر الاحتقان الديني والطائفي، ذاكرا بأنه سبق أن تقدم بها للحكومة السابقة (حكومة نظيف)، ولكن دون جدوى مثل باقى المذكرات التى لم ينظر فيها، آملا أن تحظى عناية من الدكتور شرف وأن لا تلاقى ذات المصير .

ومن جانبه قال الناشط الحقوقى محمد زارع رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائى: إن ما حدث بمنطقة إمبابة مساء أمس جريمة تستوجب العقاب، وغير مقبول بالمرة، لانه لا ينتهك فقط الدستور والقانون المصريين، بينما ينتهك حق الأشخاص فى الأمان الشخصى .

مرجعا الأسباب إلى كل الحكومات السابقة، التى كانت تتعامل مع المشكلة بستهانة شديدة، وتحاول ان تغذى الفتنة داخل المجتمع لأوقات طويلة لصالحها الخاص، كتمديد حالة الطوارئ، مع التعامل بتعالٍ مع المشكلة وتتدعى انه ليس هناك مشكلة، وتخرج علينا الدولة بأنها المسئولة عن حفظ الأمن والنظام، بالإضافة إلى موقف النظام السلبى من نمو تيارات متطرفة على كل الضفاف، وعلى الصعيد الآخر لا تسمح للافكار المعتدلة بأنها تسود داخل المجتمع .

متهما النظام السابق بأنه لم يكن يتعامل المشكلة بشكل جذرى، وانما كانت بالتصدى لها بشكل دعائى، عن طريق بعض الشعارات، والتهنئة فى المناسبات الدينية، دون مواجهة حقيقية لبحث جذور المشكلة والقضاء على التمييز بين المواطنين لأسباب قانونية او سياسية او عملية .

وأشار زارع أنه يدعم منذ فترة مبدأ المواطنة وحقوق الانسان، ولكن من الواضح ان الافكار المتطرفة تحتاج الى جهد اكبر من الجميع، واوصى زارع بضرورة التصدى لمشكلة الطائفية بشكل كامل، من خلال اقتلاع اسباب التطرف من

المجتمع، عن طريق سن تشريعات تسوى بين المسلمين والأقباط، والتأكيد على أن مصر دولة مواطنة .
مطالبا الدولة ان تلزم كافة الوسائل الاعلامية، بان تلتزم فى طرحها للمشكلة الطائفية بالمزيد من الحيادية والموضوعية، والبعد عن التهويل الاعلامى وتناول القضية بشكل طائفى، العمل على تعديل المناهج التعليمية بشكل يرسخ من خلاله مبدأ المواطنة وينبذ الفكر الطائفى، مقترحا عمل مشروع قومى للمواطنة تقوم بتنفيذه الدولة بالتعاون مع وزارتى التعليم والثقافة والمؤسسات الدينية كالازهر والكنيسة .

قال الناشط الحقوقى حجاج نايل رئيس البرنامج العربى لنشطاء حقوق الانسان، لا يمكن أن يتصور احد ما حدث امس بمنطقة إمبابة، وما حدث اما ان يكون نتيجة لسببين لا ثالث لهما، وهو نتيجة تراكمات نظام فاسد، اما ان عناصر من النظام القديم تحاول دائما ان تخرب فى البلاد من وقت لاخر، رابطا الامر بمواكبته فور اعلان الحبس على وزير الداخلية السابق حبيب العادلى، والنية الجادة فى محاكمة رموز النظام السابق، مشيرا إلي براءة ثورة يناير والشباب المصرى مما حدث فى امبابة .

أشار حجاج إلى ان هناك تكاتف من منظمات المجتمع بشأن احداث امبابة، من خلال جنة مكونة من العديد من منظمات المجتمع المدنى، وتشكيل بعثة لتقصى الحقائق فى أحداث إمبابة، ستعقد اجتماعها غدا فى مقر الجمعية المصرية لمساعدة السجناء، ثم التوجه لمنطقة إمبابة لرصد الوقائع والشهدات الحية وعمل تقرير بالاحداث.

الاتحاد

المجتمع المدني... رؤية أخرى!

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٥ مايو ٢٠١١م
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=58973

د. أحمد عبد الملك

إن عنصر (طواعية الاختيار) في تكوين المجتمع المدني من أهم عناصر نجاح المجتمع المدني في تحقيق أهدافه. ذلك أن العمل التطوعي يعتمد على حرية الاختيار دون ضغط أو فرض من أية جهة. ولهذا، تنتعش الشفافية في هذا العمل ويسمو نحو تحقيق أهدافه بكل عدالة وأمانة. كما أن المجتمع المدني لا يتخلق أو ينشأ إلا بوجود دولة، وبدون الدولة لا يتمكن المجتمع المدني من ترتيب أوراقه وأداء وظائفه. وكان لابد من وجود علاقة تراتبية بين المجتمع المدني والدولة؛ حتى وإن لم تكن هذه الدولة ديمقراطية .بل إن المجتمع المدني قد يحاول "جر" الدولة إلى حضن الديمقراطية وإبعادها عن الشكل الذي قد يهضم حقوق الناس! فالمجتمع المدني يوفر الضمانات لكل أفراد المجتمع في أن يعيشوا متساوين في الحقوق والواجبات. ومتى توافرت تلك الضمانات لأفراد المجتمع استطاع المجتمع المدني "التمدد" خارج نطاقه كي يمهد الطريق لكل الجماعات المهنية والثقافية، بل والمؤسسات التعليمية التي يحرمها النظام الشمولي من أداء دورها في خدمة المجتمع.

وعلى الإنسان (المتمدن) أو المتحول نحو المجتمع المدني أن يقتنع أولاً بالسواسية، وأن المعول الرئيسي لصياغة الإنسان الناجح هو قدرته على خدمة مجتمعه بذاته. وبذلك تنتفي (الأنا) المتضخمة التي قد تعتبر نفسها فوق الآخرين! أو تتصرف تصرفات لا تقترب من العدالة أو الأمانة أو الديمقراطية. واستتباعاً لذلك، فإن هذا الإنسان ينبغي أن يؤمن بالحوار، ويمارسه في نطاقه الضيق في الجمعية أو المؤسسة المدنية، ثم ينتقل بعد ذلك إلى المجالس والتنظيمات غير الحكومية وصولاً إلى البرلمان.

وبرأينا أن التحول الديمقراطي ينبغي أن يبنى أولاً على التحول المدني. فالإنسان الذي لا يقتنع بالمبادئ المدنية ولا يمارس طقوسها، لا يمكن أن نثق في أنه سيكون قائداً للعملية الديمقراطية .

وقد أثار العديد من المفكرين العرب "حساسية" الدعوة للتحول الديمقراطي، ورأوا أن الدعوة للتحول المدني -بحكم وجود نظير لها كالجمعيات التي تعنى بإعانة الناس وتفريج كربهم- أقرب للتحول الديمقراطي المفاجئ!

ولعل الشرط الأساسي في التحول المدني وجود فرصة للإنسان أن يعبّر عن انتمائه للمجتمع وحقه في المواطنة. ويشمل هذا حق الجميع في الحقوق بغض النظر عن الأصول والانتماءات. وحيث إن شرط (الطواعية)، كما أشرنا إليه سابقاً، يعتبر مكملاً للشرط الأول، فإن حرية الأفراد في تشكيل منظماتهم تعتبر الأساس الشرعي لقيام مثل تلك المنظمات. وهي بالطبع مختلفة عن المنظمات والمؤسسات التي يجد المواطنون أنفسهم موظفين فيها. أو تلك التجمعات التي يولد فيها الناس ويكتسبون عضويتها بحكم الانتماء الاجتماعي أو الثقافي أو غيرهما.

وقد تستلزم هذه الاشتراطات تعديل بعض القوانين والأنظمة التي تعترض قيام مؤسسات المجتمع المدني. لقد وقعت عدة حوادث في بعض البلاد العربية على مدى التاريخ، ذلك لأن بعض الأنظمة لم تحاول تعبيد الطريق نحو المجتمع المدني، وفضّلته أن يبقى طائفيّاً أو عشائريّاً كما أصّلت "الانشطارية" في المجتمع الواحد على أساس المذهب أو الطائفة أو الانتماء الطبقي.

وللتوضيح يمكننا القول إن المجتمع المدني ليس نخبويّاً محضاً! بل إنه يشمل المؤسسات التقليدية (العشائرية والطائفية) إضافة إلى المؤسسات الحديثة (الجمعيات، النقابات، الأحزاب، الأندية، الاتحادات والتعاونيات، مراكز البحث، الجامعات، منظمات حقوق الإنسان) وهذا هو المفهوم الأشمل والأوسع للمجتمع المدني. أما المفهوم الضيق فهو الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة ويتم تعريفه بأنه: مجموعة من المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسة الاجتماعية (الأسرة، العشيرة، القبيلة من ناحية، وعن الدولة من ناحية أخرى (

وهذا الأخير يكون في القضاء مستقلاً وكذلك الأحزاب والنقابات والجمعيات. (د. عيسى الشماس: المجتمع المدني.. المواطنة والديمقراطية ٢٠٠٨.(
ولذلك فإن تجزئة المجتمع المدني وفق ظروف كل دولة أو وفق رؤيتها للحالة الاجتماعية المتوازنة مع الحالة السياسية ليس في صالح المجتمع على المدى الطويل .ومن هنا نشأ الخلط بين المؤسسات الرسمية المعنية بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان وبين المؤسسات الأهلية (الطوعية) المعنية بالموضوع ذاته.
وحريٌ بنا التفرقة بين المفهومين أو أشكال المؤسستين. ذلك أن المفهوم الأول لا يلغي القبيلة أو العشيرة أو الطائفة، في حين أن المفهوم الثاني يؤكد انتماء كل أفراد المجتمع للمجتمع، ويوحد صفوفهم لخدمة كل المجتمع. ولقد لخص محمد عبده ١٨٤٩ 1904 -مدنية السلطة من خلال مدنية المؤسسات ودورها في هذا المجتمع. والمجتمع المدني عنده هو "مجتمع من المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة والمذهب، إلا أنهم يتكلمون لغة واحدة ويحرثون في أرض واحدة، وجميعهم إخوان، حقوقهم السياسية والقانونية متساوية، تمسك بالشورى كأداة لكبح جماح السلطة والحاكم" (المصدر السابق). والأهم من كل ذلك أن نفهم أن المجتمع المدني ليس ضد الدين ولا يلغيه، وليس كل العاملين فيه من الكفرة أو الملحدين أو المخربين.

معاناة المرأة واقع أزلي

المصدر :جريدة الشرق الاحدo جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=241266

فاطمة الداه

هل خُلِقت المرأة فعلاً من نفس السلالة التي خُلِق منها الرجل؟ أم أنها كائن مختلف؟! وهل تدخل المرأة في جملة بني آدم الذين كرمهم الله تعالى؟ أسئلة من هذا القبيل تراودني وأنا أتأمل تاريخ هذا الكائن المنكوب منذ الجاهلية إلى أيامنا هذه.
مرت حِقب من الجهل والظلام الدامس عانت البشرية خلالها ألواناً من الظلم والاستعباد، حيث كانت شريعة الغابِ هي التي تحكمها، وهي شريعة من المعروف عنها لدى الجميع أن القوي يسيطر فيها على الضعيف، وبما أن المرأة كانت من الشرائح الضعيفة فقد عانت في هذه الحقبة ما لم يعانه غيرها، ابتداءً بالوأد وانتهاءً بالنخاسة، هذا ما كانت عليه حال المرأة في الجاهلية، وجاء الإسلام لينبذ الظلم بجميع أشكاله ويقِرّ العدلَ والمساواة وينصفَ المظلوم، فاستعاد للمرأة كرامتها ووجودَها كإنسان حرّ مستقلٍ لا يباع ولا يشترى، وله ذِمة مالية مستقلّة، ويرث في الأقربين، ويشارك في القرارات المهمة بماله وبرأيه وبعِلمه، وتعتبر أمهات المؤمنين: خديجة بنت خويلد وعائشة – رضي الله عنهما – خيرَ مثالين على ذلك، إذ ساندت خديجة – رضي الله عنها – رسولَ الله– صلّى الله عليه وسلّم–
في حمل الدعوة بمالها وبرأيها وتشجيعها، فهي أول إنسان أخبره رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – بما تعرض له من نزول الوحي لثقته بها وحرصه على مشاركتها له في كل ما يحدث له – صلّى الله عليه وسلّم - فما كان منها – رضي الله عنها – لفطنتها ورجاحة عقلها إلّا أن شجعته بكلماتها المأثورة: (والله لا يخزيك الله، إنك لتصل الرحم، وتساعد الضعيف وتكرم الضيف وتعين على نوائب الدهر، وتقف إلى جانب الحق).
ولا يخفى على أحد دور عائشة – رضي الله عنها – ومشاركتها في حمل دعوة الإسلام، بما لها من علم واسع، حيث كانت من أشهر رواة الحديث.
بعد هذه الحقبة الذهبية التي بدأت المرأة تستعيد فيها مكانتها كإنسان لها ما لِلرجل من حقوق وعليها ما عليه من واجبات، بدأ وضع المرأة يتقهقر شيئاً فشيئاً، وبدأت الأعراف والتقاليد تحكم المجتمعات العربية أكثر ممّا يحكمها الإسلام، ليعودَ الرجل لجبروته وتسلطه على المرأة من جديد وتقليله من شأنها وتجاهله لدورها، وهو ما أودى بمجتمعنا العربيّ إلى الإصابة بشللٍ نصفي أعاق تقدمه.
قدرات المرأة معطّلة من أقرب المقربين إليها ومن المجتمع بصفة عامّة؛ لعدم ثقة الرجل في كفاءتها، وحرصه على إزاحتها من طريق منافسته، وظلّ الرجل يمعن في إقصاء المرأة إلى أن جعل بعض النساء يصدقن أنهن قاصرات ولا يحق لهن مطاولة الرجال.
لن أتطرقَ في هذه المرة إلى تفاصيل ما تتعرض له المرأة من اضطهاد وتجاهل لأن المجتمع يعرفه ويتجاهله عمداً، وأكتفي بالقول إنه كان الأجدر بالرجل أن يأخذ بيد شقيقته المرأة وينتشلها من ظلمات الجهل والتمييز الذي عانت منه منذ نشأتها، وأن يتخذها شريكاً حقيقياً في مسيرتهما التنموية.
أعرف أنني أغرّد خارج السِّرب، وأن معظم الرجال يخالفني، كما أن ثمة نساءً يخالفنني ويكتفين بما توصلت إليه المرأة حتى الآن، لكن حسبي أن ينضم إليّ في الوقت الراهن من هذا السِّرب طائر أو اثنين أو بالأحرى أن أضمّ صوتي إلى هذا الطائر أو الاثنين لأن هذا الطرح سبقني، لنضع معاً ولو لبِنة واحدةً في صرح تغيير واقع بناتِ حواء إلى ما هو أفضل.
و أعرف أنني لن أشاهد اكتمال بناء هذا الصرح مثلما لم تشاهد تلك الأمريكية السوداء التي رفضت القيام عن كرسيها في الحافلة لصالح رجل أبيض، لم تشاهد جلوس (باراك أوباما) على كرسي الرئاسة في البيت الأبيض ولم يشهده (مارتن لوثن كينغ) لكن جميع السود في الولايات المتحدة عاشوا نشوة الاستمتاع بلحظة انتصارهما.

الاتحاد

الحمد للّه من قبل ومن بعد!

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=59034

زينب حفني

طافت غمامة حزن سوداء في فضاء عالمنا العربي مع حلول اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يُوافق ٣ مايو من كل عام، حيث تراجعت حرية التعبير في أغلبها بشكل ملحوظ نتيجة ثورات الشعوب التي وقعت في أنحاء متفرقة من أراضيها. وهو ما دفع بلدان بعينها إلى ذبح حرية التعبير على أعتاب مداخلها، وتعليق رؤوسها على المشانق بالميادين العامة من دون أن تحسّ بتأنيب الضمير على وحشيتها المفرطة!

كانت الهيئة العامة للأمم المتحدة قد أصدرت بياناً في منتصف الأربعينيات يكفل حرية التعبير للجميع، ويتضمن نقل المعلومة من مصادرها كحق من حقوق الإنسان التي تقوم عليها دساتير الدول المتحضرة، وتُعتبر من أسس الديمقراطية الحقيقية .

مؤسسة "فريدوم هاوس"، وهي منظمة رقابية مستقلة، بيّنت في تقريرها لهذا العام أن هناك دولاً تقدّمت في مجال حرية التعبير ودولاً تراجعت فيها حرية الرأي وأخرى بقيت في مكانها! وللأسف حصلت السعودية على نفس المرتبة لعامين متتاليين بتصنيفها في المرتبة الرابعة عشرة من تسع عشرة دولة بمنطقة الشرق الأوسط.

لا أعرف إن كان هذا التقرير قد صدر قبل صدور نظام المطبوعات الجديد أم قبله. وكل ما أخشاه أن يدفع هذا النظام المعدّل ببلادي إلى نهاية الصفوف، وإلى جعل سمعة إعلامه سيئة في الخارج بعد أن تقدّمت نسبيّا في الأعوام الأخيرة، خاصة مع إعلان وزير الإعلام والثقافة السعودي أن القانون الجديد سيجعل الجميع سواسية أمام القانون، ولا أدري كيف سيحدث هذا الأمر في ظل التعتيم الإعلامي المفروض حول الجناة والفاسدين، أيّاً كان موقعهم ومكانتهم، لكن يظهر بأن وزيرنا يتبع نصيحة الإمام الشافعي التي أطلقها في بيته الشعري الشهير:

لسانك لا تذكر به عورة امرئ فكلك عورات وللناس أعين!

الإعلامي المتميّز "علي العلياني" كان قد أعلن في برنامجه الجريء "ياهلا" بأنه سيتخلّى عن مناقشة قضايا الفساد المحلي التي كان يُركز عليها، والاتجاه نحو عرض قضايا الفساد في تشيلي والبرازيل! والكاتبة "حليمة مظفّر" قررت هي الأخرى الكتابة بجديّة عن عالم الحشرات، وقد بدأت مشروعها بالفعل وتحدّثت في مقالها الأخير عن فوائد القمل في تنبيت شعر الرأس! والكاتب خلف الحربي قرر هو الآخر التركيز على مزايا حسناوات الفن والغناء العربي، ناصحاً بأن على المتضرر اللجوء لصفحات الكلمات المتقاطعة! كل اتجاهات الكتّاب والإعلاميين الجديدة، والتي يبدو أن لا رجعة فيها، قد جاءت بالطبع نتيجة قانون المطبوعات الجديد الذي سيفضّ الجيوب، ويُقلق مضجع كل صحفي أو إعلامي تسوّل له نفسه فضح زلّات الآخرين!

لا أعرف إنْ كان قانون المطبوعات الجديد سيشمل الكاتبة والإعلامية المرأة! فمن المعروف أن المرأة فاقدة الأهلية داخل بلادها، وهي في هذا تتساوى مع المجنون والطفل، الذي لم يبلغ سن الرشد، المرفوع عنهما القلم! ربما تكون الحسنة الوحيدة التي من الممكن أن تغتنمها المرأة لكي تصول وتجول بحرية بقلمها في المنتديات وعلى صفحات الجرائد، وبإطلاق لسانها على شاشات القنوات الفضائية!

الحمد لله من قبل ومن بعد أن نظام المطبوعات جاء في عصر الإنترنت وثورة المعلومات! هذا الاختراع المذهل الذي فتح العالم على مصراعيه وكشف بشفافية عمّا يجري فيه من أقصاه لأدناه دون أن يطاله مقص الرقيب! إنه يشبه المرأة الجامحة المفلوتة على حل شعرها، التي ليس لها أسرة تحسب حسابها، ولا زوج ولا أخ يملك القدرة على تقييد حركاتها وسجنها في غرفة بلا نوافذ ولا أبواب حتّى تعود لرشدها وتنصاع لأوامر قومها وتقول صارخة: لقد أعلنتُ توبتي!

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن
الخميس ٢ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٥ مايو
٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1743

المصدر: جريدة الوطن
الجمعه٣ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٦ مايو
٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1752

	المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م http://www.al-jazirah.com/20110508/cartoon.htm?pic=hag&هاجد=ed.jpg&namsms=6567
	المصدر: جريدة الرياض الاحد ٥ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٨ مايو ٢٠١١م http://www.alriyadh.com/2011/05/08/article630756.html

	المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م http://www.al-jazirah.com/20110509/cartoon.htm?pic=hag&هاجد=ed.jpg&namsms=6567
	المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٩ مايو ٢٠١١م http://www.alriyadh.com/2011/05/09/article631040.html

	الحياة المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/265061
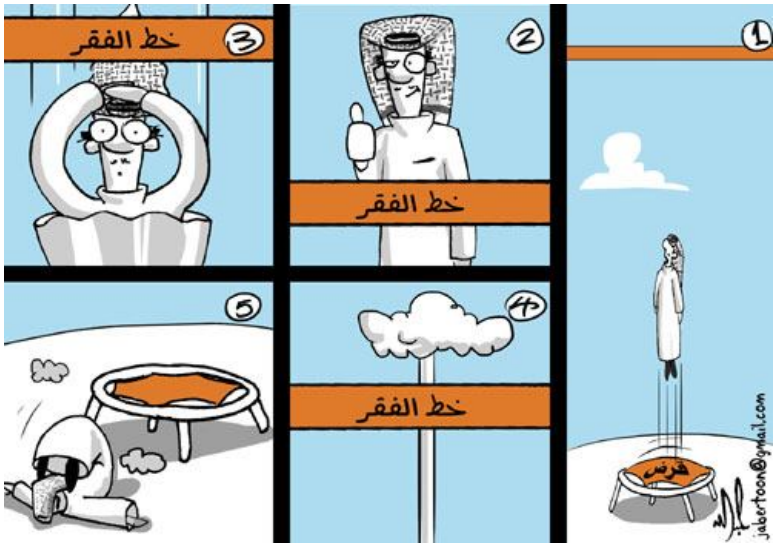	الجزيرة المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م http://www.al-jazirah.com/20110510/cartoon.htm?pic=haged.jpsms=6567&هاجد=g&nam

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/20110510/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=g&هاجد=sms=6567

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٠ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1765

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/20110511/cartoon.htm?pic=hag&هاجد=ed.jpg&namsms=6567

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١١ مايو ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1769